



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

حاشيةُ محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي
دراسة وتحقيق
سورة آل عمران (الآيات 23 - 51)

فداء محمود أحمد مفارحة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1438هـ - 2017م

حاشيةُ محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي
دراسة وتحقيق
سورة آل عمران (الآيات 23 - 51)

إعداد :

فداء محمود أحمد مفارجة

بكالوريوس أصول الدين من جامعة القدس/فلسطين

المشرف : د.حاتم جلال التميمي

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في أصول الدين/
الدراسات العليا/ جامعة القدس

1438هـ / 2017م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير أصول الدين

إجازة الرسالة

حاشيةُ محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي
دراسة وتحقيق
سورة آل عمران الآيات من (23 - 51)

اسم الطالبة: فداء محمود مفارحة
الرقم الجامعي: 21310134
المشرف: د. حاتم جلال التميمي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 3 / 4 / 2017م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

- | | |
|----------------|---|
| التوقيع: | 1. رئيس لجنة المناقشة: د. حاتم جلال التميمي |
| التوقيع: | 2. ممتحناً داخلياً: د. موسى إسماعيل البسيط |
| التوقيع: | 3. ممتحناً خارجياً: د. تمام كمال الشاعر |

القدس / فلسطين

1438هـ / 2017م

الإهداء

لِ والديَّ الكريمين ..
لأُخوةِ الدم، والقلب ..
إلى كلِّ مَنْ عرُفتُ بدربي .. فكانَ خيرَ معينٍ وهادياً ..
لكلِّ مَنْ علَّمني حرفاً كانَ سببَ نِجاةٍ في دنياي وآخِرتي ..
لأهلِ القرآنِ في كلِّ زمانٍ . من عاشوا بهديه حفظاً ، وتلاوةً ، وتفسيراً ، وتدبراً ...
أهديكم حباً وامتناناً بكلِّ حرفٍ سُطرَ هنا ..

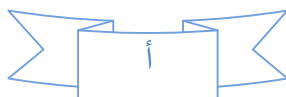
إقرار:

أقر أنا معّد الرسالة أنّها قدّمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأنّ هذه الدراسة أو أي جزء منها، لم يقدّم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

الاسم: فداء محمود أحمد مفارّة.

التاريخ: 3 / 4 / 2017م.



شكر وتقدير

الحمد لله القائل: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾⁽¹⁾، له الحمد حتى يرضى، وله الحمد حتى يبلغ الحمد منتهاه.. وبعد:

فأتوجه بالشكر الجزيل لكل من:

المشرف الفاضل الدكتور حاتم جلال التميمي؛ الذي أشرف على هذه الرسالة، ولم يدخر جهداً في إتمامها وإنجازها على خير وجه، بتوجيهاته الكريمة، ونصائحه القيمة، فجزاه الله عني خير الجزاء وأجزله.

وأتوجه بالشكر أيضاً لأعضاء لجنة المناقشة، ولجميع أساتذتي الأفاضل في كليتي الدعوة والقرآن في جامعة القدس.

كما أتوجه بالشكر لكل من ساعدني في إتمام هذه الرسالة.

والله أسأل القبول لعملي هذا، وأن يبارك فيه، وينفع به أهل العلم وطلبته.

(1) سورة النحل، الآية: 78.

المخلص

تشتمل هذه الرسالة على دراسةٍ وتحقيقٍ لحاشيةٍ من أهمِّ الحواشي الموضوعية على تفسير القاضي البيضاوي؛ وهي حاشية محيي الدين شيخ زاده القوجوي (ت 951 هـ). للآيات 23 - 51 من سورة آل عمران.

وتعدّ هذه الحاشية من أكثر الحواشي على البيضاوي نفعاً، فقد تضمنت كثيراً من الفوائد في عدة مجالات، جمع فيها شيخ زاده بين الإيجاز ووضوح المعنى.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق نص شيخ زاده على البيضاوي تحقيقاً علمياً، وإخراجه بصورة تسهّل على طلبة العلم الاستفادة منه، في محاولة لإثراء المكتبة الإسلامية برفدها بنص في غاية الأهمية والفائدة، والإسهام في الحفاظ على التراث الإسلامي العريق، بنشره ومنع اندثاره أو تشويهه.

والباحثة اعتمدت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، وذلك باستقراء منهج شيخ زاده في التفسير من خلال الآيات المخصصة لهذه الدراسة، والمنهج الوصفي، وذلك بالشرح والتعليق والتعقيب على ما أورده شيخ زاده في تلك الآيات، والمنهج التاريخي من خلال الترجمة لشيخ زاده، وغيره من العلماء الذين ذكروا في هذا القسم من الكتاب، مع توثيق الأحداث التاريخية المذكورة، والمنهج الاستنباطي، وذلك من خلال استنباط اللطائف والإشارات التي تضمنتها الحاشية.

تضمنت الدراسة قسمين رئيسيين: الأول: تم فيه دراسة المؤلف والكتاب، فبينت الباحثة فيه حياة شيخ زاده، ورحلته العلمية، والحالة السائدة في عصره، كما بينت مكانة الكتاب وأهميته، وتحقيق اسم الكتاب ونسبته للمؤلف، أما القسم الثاني: فتضمن الجزء المحقق من الحاشية، حيث تم اختيار أربع نسخ من المخطوط، ومقابلتها وإثبات الفروق بينها، ثم دراستها وتحقيقها تحقيقاً علمياً، خرجت الباحثة منه ببيان أبرز معالم منهج المؤلف، وأثبتتها في موضعها.

وتوصلت الباحثة لنتائج، منها: أنّ حاشية شيخ زاده جامعةٌ لعلوم مختلفة وعديدة، والمكتبة الإسلامية بحاجةٍ إلى ما لها من أهمية بالغة، كما توصلت الباحثة إلى أنّ شيخ زاده رحمه الله جمع في هذه الحاشية

بين التعليق على كلام البيضاوي وبيانه، وبين إضافة ما يراه مهمّاً وإن لم يتطرق الكاتب لذكره، وهذا كان سبباً في رفع قيمة الحاشية.

ومن أبرز التوصيات التي توصي بها الباحثة: الاهتمام بالتراث الإسلامي وحوسبته وبخاصة المخطوط منه، وإكمال تحقيق حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي.

A study and verification of Shaykhzada's postscripts on Al-Baydawi's commentary about the verses (23-51) of Sura of Aliemran.

Prepared by : Feda Mahmood Ahmad Mafarjeh.

Supervisor : Hatem Jalal Al-Tamimi.

Abstract

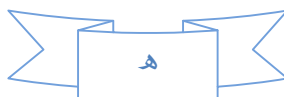
This thesis includes a study and verification of one of the most important postscripts concerning Al-Baydawi's commentary, which is Shaykhzada's postscript (d.951) about the verses (23-51) of Sura of Aliemran.

This postscript is regarded as one of the most useful postscripts concerning Al-Baydawi's commentary, and it is of great significance in various fields of study, due to the fact that it is characterized by both brevity and clarity of meaning.

This study aims to verify Shaykhzada's text concerning Al-Baydawi's commentary in a scientific way, and rewriting it in a way that makes it easy for students to benefit from it. In fact, the purpose of this step is to enrich the Islamic library by providing it with a highly important text, and to preserve the enormous Islamic heritage so that it will not be disfigured or bygone.

The researcher adopted several approaches. She adopted the inductive approach through inducing Shaykhzada's approach in explaining through the verses used for this study. She also adopted the descriptive approach through explanation and commenting on Shaykhzada's explanation of those verses. She adopted the historical approach through the translation of Shaykhzada's and other scientists mentioned in this section of the book in addition to documenting the historical events mentioned. She also adopted the deductive approach, through the development of subtleties and references contained in footnote.

This study comprises two main sections. In the first one, where the writer and the book have been discussed, the researcher has explained the life of Shaykhzada, his scientific journey, and the common condition at that time. What's more, the researcher has shown the influence and significance of the book, verification of the name of the book, and its ascription to the writer. The second section includes the verified part of the postscript, in which four copies of the manuscript were chosen to explain the differences, and to have them studied and



verified in a scientific way. The researcher has found the distinguishing marks of the writer's method, and has asserted them in their positions.

The researcher has come up with various conclusions. Shaykhzada's postscript is so comprehensive that it includes many various sciences, which are of great importance to the Islamic library. In addition, the researcher has concluded that Shaykhzada (My has soul rest in peace) combined two important things: commentating and explaining Al-Baydawi's words, and adding what was regarded as important, even though the writer did not discuss it. That's why, Shaykhzada's postscript is highly important.

The researcher has made important recommendations. These include paying attention to the Islamic heritage and digitalizing it, in particular manuscripts, and completing the verification of Shaykhzada's postscript concerning Al-Baydawi's commentary.



المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، وأنزل له نوراً وسراجاً منيراً، له الحمد ما دام في السماوات والأرض ذكره، وله الحمد ما تدبر في كتابه الحكيم عبداً وسار على هديه، وأفضل صلاة وأتم تسليم على خير الخلق وأكرمهم، من حمل الرسالة وأدى الأمانة، وتركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، أما بعد:

فقد اهتم علماؤنا في كل عصر بكتاب الله عز وجل، فهما وتدبراً وتفسيراً، ومن هؤلاء العلماء الكرام؛ القاضي البيضاوي - رحمه الله - الذي ألف في تفسير القرآن كتاباً من أجل كتب التفسير وأهمها وأروعها، وهو تفسيره المسمى: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"؛ ولأن هذا التفسير الجليل قد حوى من الفوائد ما هو عظيم اهتم به العلماء، فوضعوا له العديد من الحواشي توضيحاً لعباراته التي تختصر معاني كثيرة، وتحوي من الفوائد الجمة الكثير.

ومن هذه الحواشي، حاشية محيي الدين شيخ زاده المتوفى سنة 951 هـ، وهي من أعظم الحواشي لما تضمنته من الفوائد والنفع، وسهولة العبارة.

وعلى الرغم من أهمية هذه الحاشية فلم تلقَ دراسة وتحقيقاً علمياً حتى يومنا هذا، وطبعاتها المتداولة هذه الأيام مجرد طباعة حديثة للمخطوط دون دراسة أو تحقيق، فكان لا بد من إحياء هذا التراث العظيم، والمحافظة عليه، فمثل هذه الأعمال العلمية من أولى الأمور التي ينبغي أن تقضى فيها أوقات طلبة العلم، فهم أمناء الأمة، وحفظة علمها وتراثها من كل اندثار أو ضياع أو تشويه.

• دوافع الدراسة :

1. جاء اختياري لهذه الدراسة لدوافع وأسباب متعددة، أهمها:
2. القيمة العلمية الكبيرة لتفسير القاضي البيضاوي ومكانته في مكتبة التفسير.
2. الفائدة العظيمة التي تضمنتها حاشية شيخ زاده، التي لم تبرز حتى اليوم، كونها لم تحقق التحقيق العلمي اللائق بها.
3. التعريف بشيخ زاده؛ كونه عالماً من علماء الأمة الذين كان لهم فضلهم وجهودهم في خدمة العلم والأمة.

• أهداف الدراسة وأهميتها :

1. تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق نص حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي، وإخراجه محققاً بصورة تسهّل على طلبة العلم الاستفادة منه.
2. المساهمة في الحفاظ على التراث الإسلامي العريق، بنشره ومنع اندثاره أو تشويهه.
3. إثراء المكتبة الإسلامية، ورفعها بنصٍ غاية في الأهمية والفائدة.

• مشكلة الدراسة :

1. ما هي القيمة العلمية لحاشية شيخ زاه؟
2. ما هي أهم مصادر شيخ زاده في حاشيته على البيضاوي؟
3. ما هي آثار شيخ محيي الدين زاده العلمية؟
4. ما هو منهج شيخ زاده في التفسير، والاستدلال والترجيح، والفقه وأصوله، وعلوم الدين المختلفة.

• الدراسات السابقة :

بعد البحث والسؤال تبين للباحثة أنه لمحقق أي جزء من حاشية شيخ زاده على البيضاوي تحقيقاً علمياً، وإنما طُبِعَ الكتاب عدة طبعات تجارية دون دراسة أو تحقيق. إلا إنه يُرجح في هذا الباب

• منهج الدراسة :

- اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي.
- اعتماد النسخة الأصلية للمخطوط، التي كتبت بخط المؤلف نفسه؛ للنسخ منها (وأشرت إليها بالرمز "أ")، ونسخة أخرى كتبت في حياة المؤلف (وأشرت إليها بالرمز "ف") ، ونسخة ثالثة كتبت بعد وفاة

المؤلف(وأشرت إليها بالرمز م)، ونسخة رابعة كتبت بعد وفاة المؤلف كذلك (وأشرت لها بالرمز "غ")؛ للمقابلة والمقارنة.

- الرجوع إلى المعاجم اللغوية وغيرها؛ للوقوف على الكلمات والمصطلحات الغريبة.
- ضبط ما أشكل من كلمات المتن التي يصعب قراءتها، وأسماء الأعلام المشككة، وأسماء المواضع والكتب بالرجوع إلى المصادر الخاصة.
- عزو الآيات وتخريج الأحاديث.
- حصر الآيات بقوسين مزهرين وكتابتها بالرسم القرآني.
- حصر الأحاديث والآثار والأقوال.
- ذكر أهم نتائج التحقيق مع التوصيات.
- عمل الفهارس الفنية لمصادر ومراجع التحقيق والمحتويات، والآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار، والأعلام، والأشعار.
- إصلاح الخطأ الموجود في النصوص.
- مناقشة الآراء التي يطرحها المؤلف، والاستدلال لها والبرهنة عليها مع التوثيق لذلك.
- اعتمدت قواعد الرسم الإملائي المعاصر، واستخدام علامات الترقيم المعاصرة.
- تنظيم النص في فقرات.
- جعلت الفروق بين النسخة الأصل "أ" والنسختين "ف" و"م" و"غ"، في الهامش مسبوقه برمز المخطوط.

• المصادر الأولية:

1. أنوار التنزيل وأسرار التأويل للقاضي البيضاوي (ت 685هـ)، وحواشيه، مثل:
أ. عناية القاضي وكفاية الرازي، للشهاب الخفاجي (ت 1069 هـ).
ب. نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار للإمام السيوطي (ت 911 هـ).
2. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (ت 538هـ)، وحواشيه، مثل:
أ. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للإمام شرف الدين الطيبي (ت 743هـ).
ب. الانتصاف فيما تضمنه الكشف لابن المنو الإسكندري (ت 683هـ).

3. تفسير مفاتيح الغيب للفخر الرازي (ت 606هـ).
4. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود (ت 982هـ).
5. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي ، (ت 1270هـ).

• نسخ المخطوط:

بعد البحث في فهارس المراكز المراجع العالمية للمخطوطات تبين لي وجود كثير من نسخ المخطوطة، بعضها كامل، وكثير منها مقتصر على سورة أو سور معينة، ومن هذه النسخ:

1. نسخة موجودة في مكتبة ولي الدين جار الله في استانبول.

رقم المخطوط في المكتبة: 167 .

الأوراق : مجلد 6.

تاريخ الكتابة : 953 هـ . أي قبل وفاة المؤلف.

2. نسخة موجودة في مكتبة كوبريلي زاده في استانبول.

رقم المخطوط في المكتبة : 173.

الأوراق : 521.

تاريخ الكتابة: 943 هـ . أي قبل وفاة المؤلف.

3. تسع نسخ موجودة في المكتبة الظاهرية في دمشق.

بعضها قبل وفاة المؤلف، وأخرى بعد وفاته.

4. نسخة موجودة في مكتبة غازي خسرو في سراييفو.

رقم المخطوط في المكتبة : 4022.

عدد الأوراق : 45.

تاريخ الكتابة : 946 هـ . أي قبل وفاة المؤلف.

5. نسخة موجودة في مكتبة كوبريلي زاده في استانبول.



رقم المخطوط في المكتبة : 172.

عدد الأوراق : 706.

تاريخ الكتابة : 951 هـ. في العام الذي توفي فيه المؤلف.

6. نسخة موجودة في مكتبة خدابخش في بته.

(من سورة آل عمران إلى سورة الأنعام).

رقم المخطوط في المكتبة: 1390.

عدد الأوراق : 366.

تاريخ الكتابة : 952 هـ.

7. نسخة موجودة في المكتبة الأزهرية في القاهرة.

رقم المخطوط: 1896 (الأمباري) ، 48149.

عدد الأوراق: مجلد 1 : 274، مجلد 2 : 216، مجلد 3 : 149، مجلد 4 : 176، مجلد 5 : 361.

تاريخ الكتابة : 957.

8. نسخة موجودة في المركز الحكومي في استانبول.

عدد الأوراق : 133.

تاريخ الكتابة : 962 هـ .

9. نسخة موجودة في مكتبة رامبو في الهند.

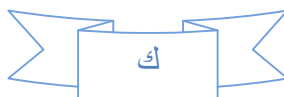
رقم المخطوط في المكتبة : 462 التفسير / 11406.

عدد الأوراق : 279.

تاريخ الكتابة : 964 هـ .

• خطة البحث :

جاءت هذه الدراسة في قسمين رئيسيين:



القسم الأول : الدراسة

الفصل الأول : الإمام البيضاوي وتفسيره "أنوار التنزيل وأسرار التأويل".

المبحث الأول: الإمام البيضاوي.

المطلب الأول: اسمه ومولده ووفاته.

المطلب الثالث: حياته العلمية ومؤلفاته.

المبحث الثاني: مكانة تفسير القاضي البيضاوي "أنوار التنزيل وأسرار التأويل".

المطلب الأول: مكانة تفسير القاضي البيضاوي.

المطلب الثاني: المؤلفات على تفسير القاضي البيضاوي.

الفصل الثاني: المؤلف وحياته العلمية

المبحث الأول : عصر المؤلف، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: الحالة السياسية في عصر المؤلف.

المطلب الثاني: الحالة الاقتصادية في عصر المؤلف.

المطلب الثالث: الحالة الثقافية في عصر المؤلف.

المبحث الثاني : رحلته العلمية، وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : تلقى شيخ زاده العلم وتعليمه.

المطلب الثاني : عقيدة شيخ زاده.

المطلب الثالث : المذهب الفقهي لشيخ زاده.

المطلب الرابع : الآثار العلمية لشيخ زاده.

المطلب الخامس : شيوخ شيخ زاده وتلاميذه.

المبحث الثالث : حياة صاحب الحاشية، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : اسمه وكنيته ونسبه.

المطلب الثاني : رحلته العلمية.

المطلب الثالث : صفاته وأخلاقه.

الفصل الثاني: دراسة الحاشية.

المبحث الأول : قيمة الحاشية ونسبتها ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : توثيق العنوان.

المطلب الثاني : توثيق نسبة الحاشية للمؤلف.

المطلب الثالث : قيمة الحاشية العلمية.

المبحث الثاني : منهجية الحاشية ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : مصادر صاحب الحاشية. وفيه فروع:

- الفرع الأول: مصادر شيخ زاده في التفسير.
- الفرع الثاني: مصادر شيخ زاده في اللغة وعلومها.
- الفرع الثالث: مصادر شيخ زاده في العقيدة.
- الفرع الرابع: مصادر شيخ زاده في القراءات.

المطلب الثاني : منهج صاحب الحاشية. وفيه فروع :

- الفرع الأول: منهج شيخ زاده في شرح تفسير البیضاوي وبحث المسائل وتحقيقها.
- الفرع الثاني: منهج شيخ زاده في إيراد الآيات القرآنية.
- الفرع الثالث: منهج شيخ زاده في إيراد الأحاديث النبوية.
- الفرع الرابع: منهج شيخ زاده في إيراد الشواهد الشعرية.
- الفرع الخامس: منهج شيخ زاده في التفسير.
- الفرع السادس: منهج شيخ زاده في علوم القرآن.
- الفرع السابع: منهج شيخ زاده في عرض القضايا الاعتقادية.
- الفرع الثامن: منهج شيخ زاده في الفقه وأصوله.

- الفرع التاسع: منهج شيخ زاده في النقل من المصادر.
- الفرع العاشر: منهج شيخ زاده في ذكر الأعلام والأماكن.
- الفرع الحادي عشر: منهج شيخ زاده في إيراد الروايات التاريخية والتفسيرية.
- الفرع الثاني عشر: منهج شيخ زاده في الاستدلال والترجيح.
- الفرع الثالث عشر: اهتمام شيخ زاده بالعلوم العقلية.
- الفرع الرابع عشر: منهج شيخ زاده في السيرة النبوية.
- الفرع الخامس عشر: منهج شيخ زاده في البلاغة واللغة.

المطلب الثالث : المصطلحات والرموز .

المبحث الثالث : منهجية التحقيق ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : منهج التحقيق.

المطلب الثاني : وصف النسخ.

القسم الثاني : التحقيق.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج التحقيق مع التوصيات.

القسم الأول

الدراسة

وفيه ثلاثة فصول:

➤ الفصل الأول: البيضاوي وتفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

➤ الفصل الثاني: مؤلف الحاشية وحياته العلمية.

➤ الفصل الثالث: دراسة الحاشية.

الفصل الأول: البيضاوي وتفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

وفيه مبحثان:

➤ المبحث الأول: الإمام البيضاوي.

➤ المبحث الثاني: مكانة تفسير القاضي البيضاوي "أنوار التنزيل وأسرار التأويل".

المبحث الأول: الإمام البيضاوي.

وفيه مطلبان:

➤ المطلب الأول: اسمه ومولده ووفاته.

➤ المطلب الثالث: حياته العلمية ومؤلفاته.

المطلب الأول: اسمه و مولده ووفاته.

هو الإمام عبد الله بن عمر بن محمد بن علي أبو الخير القاضي ناصر الدين البيضاوي¹.

قاضي ومفسر، وعالم بالفقه والأصول والعربية والمنطق والحديث، من فقهاء الشافعية. كان إماماً مبرزاً نظاراً صالحاً متعبداً زاهداً².

ولد الإمام البيضاوي في المدينة البيضاء بفارس قرب شيراز ونسبته بالبيضاوي إليها، وتوفي في مدينة تبريز سنة خمس وثمانين وستمائة، وقيل : سنة اثنين وتسعين وستمائة³.

قيل : دفن عند قبر شيخه محمد بن محمد الكحتائي⁴.

¹ السبكي، تاج الدين عبد الوهاب ، طبقات الشافعية الكبرى . تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو ، 157/8، ط: 2 ، 1413 هـ ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر دمشقي، البداية والنهاية - تحقيق: علي شيري ، 363/13، ط: 1، 1408 هـ - 1988م، دار إحياء التراث العربي.

² ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 157/8. نويهض، عادل، معجم المفسرين، 318/1، ط: 3، 1409 هـ - 1988م، مؤسسة نويهض الثقافية - بيروت.

³ الياضي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، 165/4، ط : 1 ، 1417 هـ - 1997م، دار الكتب العلمية - بيروت. ابن كثير، البداية والنهاية، 363/13. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب - تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، 685/7، ط: 1، 1406 هـ - 1986م، دار ابن كثير - دمشق، بيروت. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، 51/2، ط: بدون، المكتبة العصرية - لبنان. الداودي، محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين ، 4/1 ، ط: بدون، دار الكتب العلمية - بيروت.

⁴ حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والظنون ، 186/1، ط: بدون _ 1941، مكتبة المثنى - بغداد.

المطلب الثاني: حياته العلمية ومؤلفاته.

ولي الإمام البيضاوي رحمه الله قضاء القضاة بشيراز، ودخل تبريز وناظر بها¹.

وقد ذكر التاج السبكي أنه صادف دخوله إليها مجلس درس قد عقد بها لبعض الفضلاء فجلس القاضي ناصر الدين في أخريات القوم بحيث لم يعلم به أحد فذكر المدرس نكتة زعم أن أحدا من الحاضرين لا يقدر على جوابها وطلب من القوم حلها والجواب عنها فإن لم يقدرُوا فالحل فقط فإن لم يقدرُوا فإعادتها فلما انتهى من ذكرها شرع القاضي ناصر الدين في الجواب فقال له لا أسمع حتى أعلم أنك فهمتها فخيره بين إعادتها بلفظها أو معناها فبهت المدرس وقال أعدها بلفظها فأعادها ثم حلها وبين أن في تركيبه إيائها خلا ثم أجاب عنها وقابلها في الحال بمثلها ودعا المدرس إلى حلها فتعذر عليه ذلك فأقامه الوزير من مجلسه وأدناه إلى جانبه وسأله من أنت فأخبره أنه البيضاوي وأنه جاء في طلب القضاء بشيراز فأكرمه وخلع عليه في يومه ورده وقد قضى حاجته².

ومن مؤلفاته³:

- طوابع الأنوار في أصول الدين.
- الغاية القصوى في دراية الفتوى، ألف في الفقه الشافعي.
- منهاج الوصول إلى علم الأصول في أصول الفقه.
- مختصر الكشف في التفسير ، وهو تفسيره المسمى "أنوار التنزيل وأسوار التأويل".
- شرح المصابيح في الحديث.
- نظام التواريخ ، كتبه باللغة الفارسية.
- رسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها.
- لب اللباب في علم الإعراب.

¹ ينظر : السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 157/8. ابن كثير، البداية والنهاية، 363/13.

² ينظر : السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 157/8. الداوودي، طبقات المفسرين ، 249/1.

³ تنتظر مؤلفات الإمام البيضاوي: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 158/8. ابن كثير، البداية والنهاية، 363/13. ابن العماد، شذرات الذهب، 686/7. السيوطي، بغية الوعاة، 50/2. الداوودي، طبقات المفسرين ، 249/1.

- شرح الكافية لابن الحاجب.
- شرح المنتخب في الأصول للإمام فخر الدين.

وتتلمذ على يدي القاضي البيضاوي رحمه الله كثير من الطلاب والتلاميذ منهم: أحمد بن الحسن الجاربردي الشيخ فخر الدين، كان نزيل تبريز ، وأخذ فيها عن القاضي البيضاوي.

المبحث الثاني: مكانة تفسير القاضي البيضاوي "أنوار التنزيل وأسرار التأويل".

وفيه مطلبان:

➤ المطلب الأول: مكانة تفسير القاضي البيضاوي.

➤ المطلب الثاني: المؤلفات على تفسير القاضي البيضاوي.

المطلب الأول: مكانة تفسير القاضي البيضاوي.

تفسير القاضي البيضاوي المسمى "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" كتابٌ جليلٌ دقيقٌ، متوسط الحجم، جمع بين التفسير والتأويل على قواعد اللغة العربية، وفَرَّر الأدلة على أصول أهل السنة، وقد التزم أن يختم كل سورة بما يروى في فضلها من الأحاديث، غير أنه لم يتحر فيها الصحيح¹.

صنفه الإمام الزرقاني ضمن كتب التفسير بالرأي².

قيل: ألَّف القاضي البيضاوي تفسيره هذا بإشارة من شيخه محمد بن محمد الكحتائي³.

قال حاجي خليفة عن تفسير الإمام البيضاوي: "وتفسيره: هذا كتاب عظيم الشأن، غني عن البيان، لخص فيه من (الكشاف) ما يتعلق بالإعراب، والمعاني، والبيان، ومن (التفسير الكبير) ما يتعلق بالحكمة، والكلام، ومن (تفسير الراغب) ما يتعلق بالاشتقاق، وغوامض الحقائق، ولطائف الإشارات. وضم إليه: ما ورى زناد فكره من الوجوه المعقولة، والتصرفات المقبولة، فجلى رين الشك عن السريرة، وزاد في العلم بسطة وبصيرة"⁴.

وقد نظم المنشي شعر في فضل تفسير البيضاوي، فقال:

أولوا الأبواب لم يأتوا بكشف قناع ما يتلى
ولكن كان للقاضي يد بيضاء لا تبلى⁵

¹ يُنظر: الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، 67/2، ط: 3، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. حاجي خليفة، **كشف الظنون**، 186/1.

² يُنظر: الزرقاني، **مناهل العرفان**، 67/2.

³ حاجي خليفة، **كشف الظنون**، 186/1.

⁴ المصدر نفسه، 186/1.

⁵ حاجي خليفة، **كشف الظنون**، 186/1.

المطلب الثاني: المؤلفات على تفسير القاضي البيضاوي.

مما يدلُّ على أهمية هذا التفسير ومكانته بين التفسير الأخرى أنه أُلِفَ عليه الكثير من الحواشي والشروح، أغلبها كان على التفسير كاملاً، وبعضها على سور مختارة منه، ومن الأمثلة على هذه الحواشي والشروح¹:

أولاً : الحواشي التامة.

- حاشية الشهاب الخفاجي.
- حاشية شيخ زاده القوجوي.
- حاشية جلال الدين السيوطي، السمة بنواهد الأبيكار وشوارد الأفكار.
- حاشية ابن التمجيد، وقد لخصها من حواشي الكشاف في ثلاث مجلدات.
- حاشية القراماني، للشيخ جمال الدين إسحاق القراماني.
- حاشية الآيدينى للعالم بروشني الآيدينى.
- حاشية الشرواني في مجلدين، لمحمد بن جمال الدين بن رمضان الشرواني.
- حاشية القاضي زكريا بن محمد الأنصاري المسماة بفتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل.
- حاشية الكازروني ، للخطيب أبي الفضل الكازروني.
- حاشية الكرمانى، لشمس الدين محمد بن يوسف الكرمانى.

ثانياً : الحواشي الغير تامة.

- حاشية الصادقي الكيلاني، السمة بهداية الرواة إلى الفارق المداوي للعجز عن تفسير البيضاوي، وهي من سورة الأعراف إلى آخر القرآن الكريم.
- حاشية ملا خسرو ، لآيات من سورة البقرة.

¹ يُنظر: الزرقاني، مناهل العرفان، 67/2. حاجي خليفة، كشف الظنون، 186/1 - 194. البغدادي، إسماعيل بن محمد الباباني، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، 161/1 ، 175 ، 327 ، 384 ، 393 ، 485 ، 496 ، ط: بدون - 1951م، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- حاشية القراماني ، للعالم نور الدين حمزة بن محمود القراماني، وهي على الزهراوين، وسماها "تفسير التفسير".
- حاشية الإسفرايني لعصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفرايني، من أول القرآن لآخر الأعراف، ومن أول النبأ إلى آخر القرآن.
- حاشية سعدي أفندي ، من أول سورة هود إلى آخر القرآن.
- حاشية سنان الدين ، لسنان الدين يوسف بن حسام، من أول سورة الأنعام إلى آخر سورة الكهف، وعلق على سورة الملك، والمدثر، والقمر.
- حاشية المولى محمد بن عبد الوهاب، الشهير بعبد الكريم زاده، وهي من أول القرآن الكريم إلى سورة طه.

كما أن الاهتمام بتفسير القاضي البيضاوي رحمه الله بلغ إلى أن أُلّف فيه مؤلفات غير الحواشي والتعليقات، فمثلاً أُلّف شمس الدين الداوودي المالكي رحمه الله كتاباً سماه "الإتحاف بتميز ما اتبع فيه البيضاوي صاحب الكشاف"¹.

وأُلّف وحدي الرومي كتاباً بشرح الشواهد الشعرية الواردة في تفسير البيضاوي، وسماه "شرح شواهد البيضاوي"².

وأُلّف الحافظ عبد الرؤوف المناوي كتاباً لتخريج الأحاديث الواردة في تفسير القاضي البيضاوي، سماه "الفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي"³.

¹ الداوودي، طبقات المفسرين ، 4/1 .

² البغدادي، هدية العارفين ، 37/1.

³ البغدادي، هدية العارفين ، 511/1.

الفصل الثاني : المؤلف وحياته العلمية.

وفيه ثلاثة مباحث:

➤ المبحث الأول: عصر المؤلف.

➤ المبحث الثاني: حياة المؤلف، وصفاته.

➤ المبحث الثالث: رحلته العلمية.

المبحث الأول : عصر المؤلف.

وفيه ثلاثة مطالب، هي:

- المطلب الأول: الحالة السياسية في عصر المؤلف.
- المطلب الثاني: الحالة الاقتصادية في عصر المؤلف.
- المطلب الثالث: الحالة الاجتماعية في عصر المؤلف.

المطلب الأول: الحالة السياسية.

من الواضح أنَّ مُحيي الدين شيخ زاده رحمه الله وُلد في نهاية عهد السلطان محمد الفاتح، أو في بداية عهد ابنه السلطان بايزيد الثاني، والذي تولى الحكم سنة ستٍ وثمانين وثمانمائة بعد وفاة والده⁽¹⁾.

وقد تميز عهد محمد الفاتح بالفتوحات الكثيرة، وكان أبرزها فتح القسطنطينية، ومدن أخرى كثيرة يعتبر أكثرها القواعد المتينة للدولة العالمية العظمى، وقد تميز الفاتح بميزات ليست لقبله من الخلفاء؛ منها أنه كان ينظم جيوشه ويقسمها بصورة لم يسبق إليها أحد في زمانه، وكان الجيش العثماني في عهده هو الجيش الأول على وجه الأرض دون منافس، ولم يكن الفاتح يعلن شيئاً عن قوته وقدرته وإنما كان يحقق ذلك فعلياً في الحرب، حتى إن أعداءه تأمروا لقتله خمسة عشر مرة، حتى كان آخرها دس السم له، وتوفي من أثره، وكان أن افتدى أربعين ألفاً من الأسرى من ماله لا من مال الدولة⁽²⁾.

وبعد وفاة السلطان الفاتح تسلم الحكم ابنه السلطان بايزيد الثاني، فعمل جاهداً على إصلاح أحوال الدولة الداخلية، وإتمام الفتوحات الخارجية، إلا أنه كان يتعرض لبعض الفتن والمناوشات القتالية الداخلية؛ بسبب طمع أحد إخوته في الحكم، ومنازعتة عليه⁽³⁾، وفي عهد هذا السلطان ابتدأت علاقات الدولة العثمانية مع الروس⁽⁴⁾.

-
- (1) يُنظر: آصاف، عزتكو يوسف بك، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، ص60، ط: 1، 1415هـ - 1995م، مكتبة مدبولي - القاهرة.
- (2) يُنظر: أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية - ترجمة: عدنان محمود سلمان، 153/1 - 177، ط: بدون - 1988م، مؤسسة فيصل للتمويل - استانبول. آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص54.
- (3) يُنظر: فريد بك، محمد فريد بن أحمد فريد باشا، تاريخ الدولة العلية العثمانية - تحقيق: إحسان حقي، ص179-183. ط: 1، 1401هـ - 1981م، دار النفائس - بيروت. أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، 185/1 - 206.
- آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص54.
- (4) يُنظر: فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص183.

وفي سنة ثمانى عشر وتسعمائة للهجرة تتازل السلطان بايزيد عن الحكم لابنه سليم، فواصل ما قام به والده من فتوحات، إلا أن إخوته كذلك نازعوه الحكم، فقاتلهم حتى قتلهم جميعاً⁽¹⁾. وقد فُتح في عهده بلادٌ عديدة، وأغلب بلاد الشام فتحت في عهده⁽²⁾.

وفي عهد السلطان سليمان خان، ابن السلطان سليم، المعروف بسليمان القانوني، والذي تولى الحكم سنة ست وعشرين وتسعمائة، علا شأن الدولة العثمانية، وزادت مكانتها قدراً وهيبةً، وازداد ملكها، إذ أن السلطان سليمان القانوني قام بحق الخلافة، ورفع شأن الدولة إلى أوج العظمة والأبهة، فمن ناحية الشؤون الداخلية وضع لها قوانين إدارية في كل مجالات الدولة؛ ولذا لُقّب بالقانوني، وشاد الأبنية الشاهقة والأسوار الشامخة، وترأف بحال الناس، وردع الظالمين عن المظالم، وعلى الشأن الخارجي فافتتح عدة فتوحات، وبأشر الحروب بنفسه، واستمر بذلك حتى وفاته سنة أربع وسبعين وتسعمائة، ويعتبر عصر هذا السلطان المرحلة الذهبية في تاريخ الدولة العثمانية⁽³⁾.

المطلب الثاني: الحالة الاقتصادية.

كان العثمانيون يتمتعون باكتفاء ذاتي من الناحية الاقتصادية؛ فكانوا يمتلكون كل المواد الخام والمصنوعة التي يحتاجونها في حياتهم الاقتصادية، وكانوا يمارسون التجارة العالمية بغرض الربح على مدار عصور عديدة، من خلال التجارة البحرية وتصدير بعض الصناعات لخارج الدولة⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 188-189. آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص 55 - 56.

(2) يُنظر: آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص 58.

(3) يُنظر: فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 198. آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص 58 - 65. الصلابي، الدولة العثمانية، ص 153. لويس، برنارد، استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية - عريب وتعليق: سيد رضوان علي، ص 51، ط: 2، 1402 هـ - 1982 م، الدار السعودية للنشر والتوزيع. أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، 262/1 - 281.

(4) يُنظر: أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، 584/2.

وكانت الدولة العثمانية في هذه الحقبة من الزمان، والتي عاشها محيي الدين شيخ زاده رحمه الله تتمتع بالتقدم الاقتصادي، وقد كان السلطان بايزيد الثاني يرسل كل سنة مبلغاً وافراً من المال إلى الكعبة⁽¹⁾.

وتعتبر الدولة العثمانية بلاد السعة والبركة والرفاهية، إلا في فترات معينة كان يصيبها أحياناً جفاف وقلة أمطار، أو لأمر أخرى⁽²⁾، فمثلاً تعرضت القسطنطينية في حياة محيي الدين شيخ زاده لزلزال قوي وذلك سنة تسع وخمسمائة وألف للميلاد، وقد دمر كثيراً من خيراتها ومقدراتها، من بيوت وجوامع وأسوار⁽³⁾.

وقد نُكر في المطلب السابق أن الفتوحات تقدمت في عصر السلطان سليمان القانوني، وهذا كان سبباً رئيساً في التقدم الاقتصادي للدولة العثمانية عامة، إذ أن الثروة زادت بسبب الغنائم الكثيرة، حتى أن قمة الرفاهية والغنى في الدولة العثمانية كانت في عصر السلطان سليمان القانوني⁽⁴⁾.

وهذا التقدم الاقتصادي كان له الأثر الكبير في تطور المجالات العلمية والثقافية والدينية والقضائية في الدولة العثمانية، كما كان له أثر كبير في تشجيع العلم والعلماء.

المطلب الثالث: الحالة الثقافية.

تعد الدولة العثمانية من مبدأ نشوئها إلى نهاية أمرها دولة إسلامية، تحمل راية الإسلام إلى كل الأقطار، وتدافع عنه ضد الكفار⁽⁵⁾.

والثقافة العثمانية في بعض المجالات كانت عنصراً أساسياً لا يستغنى عنه في ثقافات أقوام عديدة⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص 54.

(2) يُنظر: أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، 585/2.

(3) يُنظر: آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص 54.

(4) يُنظر: أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، 585/2.

(5) يُنظر: لويس، استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ص 177.

(6) يُنظر: أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، 522/2.

وقد أثار العثمانيون في الأقوام الصغيرة من غير المسلمين تأثيرات إيجابية جداً طورت ثقافتهم، مستندين على أقدر عنصرين ثقافيين الدين الإسلامي، واللغة التركية⁽¹⁾.

ويظهر جلياً اهتمام العثمانيين عبر تاريخهم الطويل بالعلم، والمكانة العظيمة التي نالها العلماء طيلة فترة خلافتهم.

حتى أن بعض السلاطين كانوا يواظبون على العلم والأدب، ومنهم السلطان محمد الفاتح، فله كثير من المؤلفات المنظومة والمنثورة، وبلغات عديدة، منها العربية والتركية والفارسية وبعض اللغات الأوروبية⁽²⁾.

ومنهم السلطان بايزيد الثاني الذي عاصره محيي الدين شيخ زاده رحمه الله، فقد كان محباً للعلوم مواظباً للدرس، وكان شاعراً وأديباً، وقد أقام في عهده جملة مدارس وجوامع⁽³⁾.

وكذلك السلطان سليم ابن السلطان بايزيد الثاني، فقد كان عالماً يحب رجال الأدب، وشاعراً يميل إلى حسن النظم، وله ديوان أشعار بالتركية والفارسية والعربية⁽⁴⁾.

وقد عُرف عن علماء الدولة العثمانية تضلعهم في موضوعي العقائد، والشريعة، واشتهرت عنهم مهنتا التعليم والقضاء⁽⁵⁾.

وكان لأصحاب الوظائف القضائية والدينية درجة عظيمة، لم يُعرف لها مثيل سابق، فكان يترأسها بدايةً قاضٍ عسكري، ثم أخذ مفتي استانبول الأكبر يُعرف بشيخ الإسلام، وكان له من السلطة والنفوذ الكثير⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: المصدر نفسه، 522/2.

(2) يُنظر: أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، 181/1، 184.

(3) يُنظر: آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص 54.

(4) يُنظر: المصدر نفسه، ص 58.

(5) يُنظر: آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ص 178. أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، 504/2.

(6) يُنظر: لويس، استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ص 180. الضيفة، حسن، الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع

والسلطة، 116 - 118، 133 - 140، ط: 1، 1417 هـ - 1997 م، دار المنتخب العربي، بيروت.

وفي عهد السلطان سليمان القانوني أُدخلت تغييرات في نظام العلماء والمدرسين، وجعل أكبر الوظائف العلمية وظيفة المفتي، وكان كثير من العلماء يقومون بوظيفة التدريس، وكانت أعلى هذه الوظائف الأستاذية الكبرى في معاهد استانبول العليا، وكانت مناهجها الدراسية تتكون بصفة خاصة من علوم الدين والشريعة، مع إعطاء جانب من الأهمية للعلوم العقلية، كالفلك، والرياضيات، والعلمية كالطب⁽¹⁾.

أما الأدب العثماني فهو في جوهره أدب إسلامي، كُتب في أغلب أقسامه باللغة التركية، مع استخدام بعض التعبيرات والموضوعات العربية. كما أن بعض العلماء العثمانيين كانوا من أصول عربية. إضافةً إلى أن حركة الترجمة من العربية للتركية، ومن التركية للعربية قد نشطت آنذاك⁽²⁾.

كما تجدر الإشارة إلى أن المجتمع العثماني قد انتشرت فيها بيئة صوفية على اختلاف طرقها⁽³⁾، ويظهر ذلك جلياً أثناء الحديث عن محيي الدين شيخ زاده رحمه الله تعالى، الذي نهج هذا المنهج، وعاش به.

(1) يُنظر: محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص251. الصلابي، علي محمد محمد، فاتح القسطنطينية

السلطان محمد الفاتح، ص166، ط: 1، 1427هـ - 2006م، دار التوزيع والنشر الإسلامية - مصر. لويس، استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ص180 - 181. أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، 522/2.

(2) يُنظر: لويس، استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ص180 - 192.

(3) يُنظر: المصدر نفسه، ص180 - 192. الضيفة، الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع والسلطة، 116 - 118.

المبحث الثاني: حياة المؤلف وصفاته.

وفيه ثلاثة مطالب:

➤ المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه.

➤ المطلب الثاني: مولده ووفاته.

➤ المطلب الثالث: صفاته وأخلاقه.

المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه.

هو محيي الدين محمد، ابن الشيخ العارف بالله تعالى مصلح الدين مصطفى بن أحمد القوجوي⁽¹⁾، الرومي الحنفي⁽²⁾. الملقب بمحيي الدين⁽³⁾. الشهير بشيخ زاده⁽⁴⁾.

عالم فاضل من علماء الدولة العثمانية، وأحد الموالى الرومية فيها، كان فقيهاً ومُفسراً وقاضياً⁽⁵⁾.

(1) القوجوي: (القوجه) : لقب يُعرف به الشيخ المسن، والعالم الكبير.

يُنظر: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، 13/1. الحسيني، أبو الفضل محمد خليل بن علي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، 49/1، ط: 3، 1408 هـ - 1988 م، دار البشائر الإسلامية - دار ابن حزم. شيخ زاده، محمد بن مصطفى، شرح قواعد الإعراب لابن هشام - تحقيق: إسماعيل مروة، ص23، ط: 1 - 1995 م، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر - دمشق.

ووالده هو: العالم الفاضل الشيخ مصلح الدين القوجوي، كان رحمه الله ذا مكانة عظيمة عند الناس والوزراء، كما كان عارفاً بالله عز وجل وصفاته، وكان كثير الورع، وُقِل في ورعه عدة قصص، منها ما حكاه ابنه الشيخ محيي الدين عنه أثناء حجه معه وقد كان عمر ابنه خمس عشرة سنة، فذكر أن والده أسلمه لرجل وأعطاه من المال ما يكفيه وانقطع عنهم قرابة الشهرين يتعبد الله عز وجل مختلياً. مات في مدينة القسطنطينية وقبره عند مسجده فيها، ولم يُذكر تاريخ مولده ووفاته.

يُنظر: طاشكبري زاده، عصام الدين أحمد بن مصطفى، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، ص150-151، ط: بدون، دار الكتاب العربي، بيروت.

(2) يُنظر: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص245. الأدنه وي، أحمد بن محمد، طبقات المفسرين - تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ص382، ط: 1، 1417 هـ - 1997 م، مكتبة العلوم والحكم - السعودية. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد اليمني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، 269/2، ط: بدون، دار المعرفة، بيروت.

(3) يُنظر: الغزي، نجم الدين محمد بن محمد، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة - تحقيق: خليل المنصور، 58/2، ط: 1، 1418 هـ - 1997 م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(4) يُنظر: الأدنه وي، طبقات المفسرين، ص382.

(5) يُنظر: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص245. الأدنه وي، طبقات المفسرين، ص382. الغزي، الكواكب السائرة، 58/2.

تزوج بنت الشيخ العارف بالله الشيخ محيي الدين القوجوي⁽¹⁾.

ولم أجد من يصرّح لأيّ البلاد يُنسب، إلا إنه يتضح من خلال الترجمة له من جانب تلقيه العلم وتعليمه، وترجمة والده وحياته، أنه من القسطنطينية⁽²⁾.

المطلب الثاني: مولده ووفاته.

لم تذكر أيّ من كتب التراجم شيئاً عن ولادة محيي الدين شيخ زاده رحمه الله، لا من حيث المكان، ولا الزمان كذلك.

إلا إنه يظهر من خلال الكلام عنه أن ولادته وحياته ووفاته كانت في مدينة القسطنطينية.

(1) من علماء التصوف في زمانه، عاش بمدينة القسطنطينية ومات بها، وله هناك زاوية و مسجد فُن عنده، كان صاحب كرامات ومقامات، معرضاً عن الناس إلا الفقراء والصلحاء منهم.

يُنظر: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص 151، ص 245.

(2) يُنظر ذلك في: المصادر السابقة، الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، الأعلام، 99/7، ط: 15 - 2002م، دار العلم للملايين.

والقسطنطينية من المدن العالمية، تقع في تركيا، أُسست عام ثلاثين وثلاثمائة للميلاد على يد الامبرطور البيزنطي قسطنطين الأول، وُسّيت بهذا نسبة له، تعددت محاولات فتحها، في زمن الأمويين والعباسيين، حتى فتحت في عهد العثمانيين على يد محمد الفاتح، سنة سبع وخمسين وثمانمائة للهجرة، وغيّر اسمها إلى "اسلامبول" وتُسمى اليوم بـ "اسطنبول"، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد بشر بفتحها أثناء غزوة الخندق.

يُنظر: المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، التنبية والإشراف - تصحيح: عبد الله الصاوي، ص 121، ط: بدون، دار الصاوي، القاهرة. المقدسي، المطهر بن طاهر، البدء والتاريخ، 100/4، ط: بدون، مكتبة الثقافة الدينية - بورسعيد. طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص 231. الصلابي، علي محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ص 88، ط: 1، 1421هـ - 2001م، دار التوزيع والنشر الإسلامية - مصر.

أما بالنسبة لوفاته، فقليل: توفي سنة إحدى وخمسين وتسعمائة⁽¹⁾، وقيل: سنة خمسين⁽²⁾، دون ذكر للمكان.

المطلب الثاني: أخلاقه وصفاته.

كان شيخ زاده رحمه الله عالماً وقاضياً، صاحب منزلة عظيمة في نفوس الناس، أعيانهم وعامتهم، وقد عُرف عنه رحمه الله تواضعه، وحبه لأهل الصلاح⁽³⁾.

قال عنه صاحب الشقائق: "كان متواضعاً، متخشعاً، مرضي السيرة، محمود الطريقة، وكان محباً لأهل الصلاح"⁽⁴⁾.

وقال: "كان يشتري من السوق حوائجه بنفسه، ويحملها إلى بيته بنفسه مع رغبة الناس في خدمته، وهو لا يرضى إلا أن يباشرها تواضعاً لله تعالى"⁽⁵⁾.

كما عُرف عنه ورعه، وزهده في الحياة، والانعزال عن الناس في فترات معينة، لا يخرج فيها لأحد، يتفرغ فيها للعلم والعبادة⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: الأذنه وي، طبقات المفسرين، ص382. الشوكاني، البدر الطالع، 2/270. الزركلي، الأعلام، 7/99.

البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين الباباني، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، 2/238، ط: بدون - 1951م، وكالة المعارف الجليّة - استانبول.

(2) يُنظر: طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية، ص245. الغزي، الكواكب السائرة، 2/58. سركيس، يوسف بن إليان بن

موسى، معجم المطبوعات العربية، 2/1166، ط: بدون، 1346هـ - 1928م، مطبعة سركيس - مصر.

(3) يُنظر: طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية، ص145. الأذنه وي، طبقات المفسرين، ص382. الغزي، الكواكب السائرة، 2/58.

(4) يُنظر: طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية، ص145.

(5) يُنظر: المصدر نفسه، ص145. ويُنظر أيضاً: الغزي، الكواكب السائرة، 2/58.

(6) يُنظر: طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية، ص145. الأذنه وي، طبقات المفسرين، ص382. الغزي، الكواكب السائرة، 2/58.

قيل: لَمَّا آثَر العزلة، تقاعد بخمسة عشر عثمانياً⁽¹⁾، وكان يستكثرها على نفسه ويقول: يكفيني منها عشرة⁽²⁾.

ومن الواضح أنَّ شيخ زاده رحمه الله كان في حياته صوفي المنهج، إذ إنَّ الكلام الذي أورده طاشكبري زاده في الشقائق وغيره من المترجمين يظهر ذلك جلياً واضحاً.

ومنه ما نقله صاحب الشقائق عنه رحمه الله، قال: "قال رحمه الله تعالى: إذا أشكل عليَّ آية من آيات القرآن العظيم أتوجه إلى الله تعالى؛ فيتسع صدري حتى يكون قدر الدنيا، ويطلع فيه قمران لا أدري أنهما أي شيء، ثم يظهر نور، فيكون دليلاً إلى اللوح المحفوظ، فأستخرج منه معنى الآية"⁽³⁾.

وأورد عنه كذلك قوله: "إذا عملت بالعزيمة لا أريد النوم إلا وأنا راقد في الجنة، وإذا عملت بالرخصة لا تحصل لي هذه الحال"⁽⁴⁾.

وهذان المثالان تورد هما الباحثة للاستدلال على انتهاج شيخ زاده للمنهج الصوفي، مع الإقرار بكونهما من المبالغة في رفع مكانته رحمه الله ، وأن الاطلاع على اللوح المحفوظ لا يكون لبشر.

(1) أي: درهماً عثمانياً .

(2) يُنظر: الغزي، الكواكب السائرة، 58/2. الشوكاني، البدر الطالع، 270/2.

(3) يُنظر: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص 245.

(4) يُنظر: المصدر نفسه، ص 245.

المبحث الثاني: حياته العلمية.

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: تلقيه العلم وتعليمه.
- المطلب الثاني: عقيدة المؤلف.
- المطلب الثالث: مذهبه الفقهي.
- المطلب الرابع: آثاره العلمية.
- المطلب الخامس: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الأول: تلقيه العلم، وتعليمه.

محيي الدين شيخ زاده رحمه الله من علماء الدولة العثمانية ، تَرسَّ بمدارس الروم، وقرأ على علماء عصره الروميين، وبرع في علومٍ مختلفة⁽¹⁾.

بعد تلقيه العلم صار مُدرساً بمدرسة خواجه خير الدين⁽²⁾ بمدينة القسطنطينية، ثم ترك التدريس، واعتزل عنه؛ ليشغل بالعلم والعبادة⁽³⁾.

وكان يروي التفسير في مسجده، فيجتمع إليه الناس، ويسمعون كلامه⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: عقيدته.

لم تجد الباحثة في كلام من ترجم للمؤلف وحياته ذكراً صريحاً لعقيدته.

إلا أنه يغلب على الظن أنه كان من أصحاب العقيدة الماتريدية؛ إذ إنَّ الحنفية غالباً ما كانوا من أصحابها⁽⁵⁾، إضافةً إلى أن الدولة العثمانية عُرِفَ عنها أنها ماتريدية من ناحية العقيدة، حنفية من ناحية الفقه⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية، ص245. الشوكاني، البدر الطالع، 2/270.

(2) إحدى المدارس العثمانية التي تلقى العلم فيها كثير من طلابه، ولم أقف على كلام خاص نُكِرَ فيها، إلا ما ورد من خلال الترجمة لبعض الأعلام.

(3) يُنظر: طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية، ص245.

(4) يُنظر: الأدنه وي، طبقات المفسرين، ص382. الغزي، الكواكب السائرة، 2/58.

(5) يُنظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، العرش - تحقيق: محمد التميمي، 68/1، ط: 2، 1424هـ - 2003م، منشورات الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الحبانك في أخبار الملائك - تحقيق: محمد زغلول، ص254، ط: 1، 1405هـ - 1985م، دار الكتب العلمية ، بيروت.

(6) يُنظر: الملا القاري، علي بن محمد أبو الحسن نور الدين، شَمَّ العوارض في ذم الروافض - تحقيق: مجيد الخليفة، ص7، ط: 1، 1425هـ - 2004م، مركز الفرقان للدراسات الإسلامية.

كما أنّ تناول شيخ زاده رحمه الله للمسائل العقديّة في حاشيته يؤيد القول بكونه ماتريدياً، فكان يتعرض لآراء الفرق الأخرى ويجيب عنها، أما الماتريديّة فلم يُعقب على أيّ من آرائهم بالاستبعاد والتضعيف، والسكوت عنها دليل إقرار.

ومن الأمثلة على المسائل العقديّة التي أوردها شيخ زاده في القسم المحقق:

1. مسألة جواز الكرامات للأولياء ، حيث يتضح من خلال إيراد شيخ زاده للمسألة، ومناقشته الآراء المخالفة لرأيه من الفرق الأخرى ، توافق رأيه مع رأي الماتريديّة في هذه المسألة. حيث قال: "وإذا كان كذلك كان إرسال جبرائيل عليه السلام إليها إما أن يكون كرامة لها، وهو مذهب من يجوّز كرامات أولياء الله تعالى، أو إرهاباً لعيسى عليه السلام ، وذلك جائز عندنا وعند الكعبي من المعتزلة، أو معجزة لذكريّا عليه السلام وهو قول جمهور المعتزلة"¹.

2. مسألة صفات الله عزّ وجلّ هل هي صفات ذات أم صفات فعل؟ ذكر شيخ زاده في معرض شرحه كلام الإمام البيضاوي هذه المسألة، فوضح رأي الإمام البيضاوي ومذهبه الأشعري، وهو متوافق مع المذهب الماتريدي في المسألة، ولم يعلق شيخ زاده على المسألة، وسكوته دليل إقرار لصواب الرأي الوارد.

قال شيخ زاده: "قوله: (لأنها متصفة بعلم ذاتي) الظاهر أنّ مراده بكون علم الله تعالى ذاتياً: كونه غير مستفاد من خارج كبعض علمنا؛ لأنه تعالى وإن كان عالماً بعلمٍ زائد على ذاته إلا أنّ ذلك العلم مما تقتضيه ذاته المتساوية النسبة إلى المعلومات كلها ، وكذا المراد بكون قدرته تعالى ذاتية، فإنّ معناه: أنّه تعالى قادرٌ بقدرة زائدة على ذاته، مستندة إلى نفس ذاته؛ فلا يخرج عن علمه وقدرته شيء"².

¹ يُنظر ص: 273.

² يُنظر ص: 192.

المطلب الثالث: مذهبه الفقهي.

ذكرت كتب التراجم أنَّ محيي الدين شيخ زاده رحمه الله كان من فقهاء المذهب الحنفي⁽¹⁾.

ويؤيد هذا آثاره العلمية، فله شروح فقهية عديدة في باب الفقه الحنفي، منها:

- شرح (وقاية الرواية في مسائل الهداية) في فروع الفقه الحنفي⁽²⁾.
- شرح السراجية، التي تضمنت أحكام الإرث (الفرائض) على مذهب الحنفية⁽³⁾.
- وله حاشية على شرح الهداية لابن مكتوم⁽⁴⁾.

هذه الآثار الفقهية عنه تدلّ على كونه حنفي المذهب، وسيأتي الحديث عنها في المطلب الآتي.

المطلب الرابع: آثاره العلمية.

نسب لشيخ زاده رحمه الله عدة مؤلفات، منها:

أولاً: في باب التفسير وعلوم القرآن:

- حاشيتان على تفسير البيضاوي "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، إحداها الحاشية المعتمدة في هذه الدراسة⁽¹⁾.

(1) يُنظر: الغزي، الكواكب السائرة، 58/2. البغدادي، هدية العارفين، 238/2. الزركلي، الأعلام، 99/7. كحالة، عمر بن رضا بن محمد، معجم المؤلفين، 32/12، ط: بدون، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت. الشوكاني، البدر الطالع، 269/2. نويهض، عادل، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، 638/2، ط: 3، 1409 هـ - 1988 م، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت.

(2) يُنظر: كحالة، معجم المؤلفين، 32/12.

(3) يُنظر: المصدر نفسه، 32/12.

(4) يُنظر: البغدادي، هدية العارفين، 238/2.

- (الإخلاصية) في تفسير سورة الإخلاص⁽²⁾.
- دفع اعتراضات العصام على البيضاوي في سورة النبأ، وهو مخطوطٌ محفوظٌ في المكتبة المركزية في الرياض⁽³⁾.
- شرح الشاطبية، مخطوط في مكتبة "قوله" بالقاهرة⁽⁴⁾.
- رسالة في تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾⁽⁵⁾.

ثانياً: في باب الفقه:

- شرح كتاب (وقاية الرواية في مسائل الهداية)⁽⁶⁾ للإمام المحبوبي الحنفي⁽⁷⁾.
- شرح الفرائض السراجية⁽⁸⁾، وهو من كتب الفقه الحنفي⁽¹⁾.

(1) يُنظر: الآدنه وي، طبقات المفسرين، ص382. الغزي، الكواكب السائرة، 58/2. البغدادي، هدية العارفين، 238/2.

(2) يُنظر: البغدادي، هدية العارفين، 238/2.

(3) يُنظر: خزنة التراث، 565/65.

(4) يُنظر: المصدر نفسه، 452/37.

(5) يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 854/1.

(6) كتاب فقهي على المذهب الحنفي، صّفه الإمام برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول عبيد الله المحبوبي الحنفي، وهو متنٌ مشهور اعتنى بشأنه العلماء بالقراءة والتدريس والحفظ، وشرحه غير شيخ زاده الكثير من العلماء قبله وبعده.

يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 2020/2. فاندريك، ادوارد كرنيليوس، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع - تصحيح وزيادة: محمد الببلاوي، ص144، ط: بدون، 1313 هـ - 1896 م، مطبعة التأليف (الهلال) - مصر. سركيس، معجم المطبوعات، 1199/2.

(7) يُنظر: طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية، ص245. الزركلي، الأعلام، 99/7. الشوكاني، البدر الطالع، 270/2. البغدادي، هدية العارفين، 238/2. كحالة، معجم المؤلفين، 32/12.

(8) (نظم السراجية في الفرائض) : لسراج الدين محمد السجاوندي، نبغ في القرن السابع تقريباً، صّفها في باب أحكام الإرث على مذهب الحنفية. ثم زاد عليها بقية المذاهب. وقد شرحها كثير من العلماء غير شيخ زاده قبله وبعده.

- له كتاب آخر في الفرائض والمواريث، لا يزال مخطوطاً، وهو محفوظٌ بدار الكتب القطرية بالدوحة⁽²⁾.
- وله حاشية على شرح الهداية⁽³⁾ لابن مكتوم⁽⁴⁾.

ثالثاً: في باب اللغة وعلومها:

- شرح كتاب (مفتاح العلوم)⁽⁵⁾ للسكاكي⁽⁶⁾.
- شرح الإعراب من قواعد الإعراب، وهو كتابٌ محققٌ مطبوع، حققه إسماعيل مروة، ونشرته كلاً من دار الفكر بدمشق ودار الفكر ببغروت سنة 1418هـ / 1997م.

-
- يُنظر: فاندريك، اكتفاء القنوع، ص149. سرکيس، معجم المطبوعات العربية، 1008/2. البغدادي، هدية العارفين، 468/1.
- (1) يُنظر: طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية، ص245. الزركلي، الأعلام، 99/7. الشوكاني، البدر الطالع، 270/2. البغدادي، هدية العارفين، 238/2. كحالة، معجم المؤلفين، 32/12.
- (2) يُنظر: خزنة التراث، 295/72.
- (3) شرح ابن مكتوم أحمد بن عبد القادر، تاج الدين أبو محمد القيسي المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة، كتاب الهداية للإمام المرغيناني من كتب الفقه الحنفي، وعلق شيخ زاده عليه بحاشية ألفها عليه.
- يُنظر: رياض زاده، عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى، أسماء الكتب - تحقيق: محمد التونجي، ص145، ط: 3، 1403هـ - 1983م، دار الفكر - دمشق. البغدادي، هدية العارفين، 110/1.
- (4) يُنظر: البغدادي، هدية العارفين، 238/2.
- (5) (مفتاح العلوم) كتاب للعلامة سراج الدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، المتوفى سنة ست وعشرين وستمائة، تناوله كثير من العلماء بالشرح والتعليق، وهو كتابٌ يشتمل على اثني عشر علماً، أبرزها: الصرف، والمعاني والبيان.
- يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 1762/2. خزنة التراث، 692/75. رياض زاده، أسماء الكتب، ص286.
- ابن لطف الله، أبو الطيب محمد صديق القنوجي، أبجد العلوم، ص596، ط: 1، 1423هـ - 2002م، دار ابن حزم.
- (6) يُنظر: طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية، ص245. الزركلي، الأعلام، 99/7. الشوكاني، البدر الطالع، 270/2. كحالة، معجم المؤلفين، 32/12.

رابعاً: في باب الحديث الشريف:

- حاشية على كتاب (مشارك الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية⁽¹⁾) للصاغاني⁽²⁾. وهو كتابٌ مخطوط، منه نسخة في مكتبة الدولة في برلين، وأخرى في مكتبة قليج علي في استانبول، وثالثة في مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة.

خامساً: في باب الأدب والشعر:

- (راحة الأرواح) شرح البردة⁽³⁾، وهي قصيدة مشهورة للبوصيري في مدح النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁴⁾، وشرح شيخ زاده لها لا يزال مخطوطاً في مركز الملك فيصل بالرياض⁽⁵⁾.

(1) كتابٌ حديثي، جمع فيه الإمام الصاغاني بين الصحيحين، البخاري ومسلم، وقد شرحه غير واحد من العلماء. يُنظر: رياض زاده، أسماء الكتب، ص18، 36. الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة- تحقيق: محمد الزمزمي، ص173، ط: 6، 1421هـ - 2000م، دار البشائر الإسلامية.

(2) يُنظر: الزركلي، الأعلام، 99/7. البغدادي، هدية العارفين، 238/2. خزانة التراث، 784/72.

(3) هي قصيدة للشيخ شرف الدين أبو عبد الله البوصيري المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة، واسمها: (الكواكب الدرية في مدح خير البرية)، واشتهرت باسم (البردة الميمية)، والقصيدة مؤلفة من مائة واثنين وستين بيتاً، تضمنت مدحاً له صلى الله عليه وسلم، وذكراً لسيرته وجهاده وحياته، وأشياء أخرى.

يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 1331/2. رياض زاده، أسماء الكتب، ص157.

(4) يُنظر: طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية، ص245. الزركلي، الأعلام، 99/7. الشوكاني، البدر الطالع، 270/2.

البغدادي، هدية العارفين، 238/2. كحالة، معجم المؤلفين، 32/12. رياض زاده، أسماء الكتب، ص157.

(5) يُنظر: خزانة التراث، 52/54.

سادساً: في باب المنطق:

- تعليقات على الحاشية البردعية على شرح الحسام الكافي، مخطوط محفوظ في دار الكتب القطرية بالدوحة⁽¹⁾.
- شرح إيساغوجي في المنطق، كتاب مخطوط في دار الكتب القطرية بالدوحة⁽²⁾.
- حاشية على كتاب آخر في المنطق، وهو كتاب مخطوط في دار الكتب القطرية بالدوحة أيضاً⁽³⁾.

سابعاً: في باب التصوف:

- كتاب نقطة بيان، كتاب مخطوط، موجود في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، ومنسوب بها إلى شيخ زاده، دون ذكر اسمه الكامل، فقد يكون له، وقد يكون لآخر له الشهرة نفسها⁽⁴⁾.

المطلب الخامس: شيوخه وتلاميذه.

أولاً: شيوخه.

كان والد محيي الدين شيخ زاده رحمهما الله من العلماء الذين كان لهم مكانة عظيمة في نفوس الناس عامة، وعند السلاطين والأمراء خاصة ولا شك أنه نهل من علم والده وترى على يديه، سيما وأنه وافقه في طريقته الصوفية، وقد سبقت الترجمة له في المطلب الأول من المبحث الأول⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: المصدر نفسه، 522/77.

(2) يُنظر: المصدر نفسه، 523/70.

(3) يُنظر: المصدر نفسه، 530/70.

(4) يُنظر: خزانة التراث، 158/125.

(5) يُنظر: طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية، ص 150 - 151.

وقد ذكر من ترجم له أنه وصل إلى خدمة الشيخ ابن أفضل الدين⁽¹⁾، وتعلّم منه⁽²⁾.

ثانياً: تلاميذه.

ذكر النجم الغزي أن شيخ زاده كان يُدرّس التفسير في مسجد، ويجتمع إليه أهل بلده؛ ليستمعوا كلامه ويتعلموا منه، وأن كثيرين انتفعوا بعلمه وكلامه⁽³⁾.

ومن تلاميذه:

1. المولى أحمد بن محمد، المشتهر بنشاجي زاده⁽⁴⁾. عاصر شيخ زاده رحمه الله وقرأ عليه.
2. عصام الدين طاشكيري زاده⁽⁵⁾، صنف كتاب الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية.

(1) هو العالم حميد الدين بن أفضل الدين الحسيني كان رحمه الله عالماً زاهداً ورعاً حليماً صبوراً، كثير العلم، قوي الحفظ؛ حتى إنه قيل عنه: لو ضاعت كتب العلم كلها لأمكن أن يملئها من حفظه، تولى القضاء بالقسطنطينية، ثم الإفتاء بها إلى حين وفاته، له حواشي على شرح الطوالع للأصبهاني، وأخرى على شرح المختصر للسيد الشريف، وتوفي سنة ثمان وتسعمائة.

يُنظر: طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية، ص 106. الغزي، الكواكب السائرة، 189/1 - 190.

(2) يُنظر: طاشكيري زاده، الشقائق النعمانية، ص 245. الغزي، الكواكب السائرة، 58/2.

(3) يُنظر: الغزي، الكواكب السائرة، 58/2.

(4) ولد بمدينة القسطنطينية سنة أربع وثلاثين وتسعمائة، قرأ على علماء عصره، ومنهم شيخ زاده رحمه الله، تنقل في المدارس، وتولى قضاء مكة، ثم مصر، ثم المدينة المنورة، كان طويل الباع في العلوم العربية، وبدأ بإعراب القرآن الكريم، ووصل به إلى سورة الأعراف، وله حواشي على كتب عدة، منها تفسير البيضاوي، توفي في الطريق وهو عائد من أداء فريضة الحج متجهاً نحو دمشق، فحمل إليها ودفن بها، رحمه الله تعالى.

يُنظر: ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب - تحقيق: محمود الأرنؤوط، 600/10، ط: 1، 1406 هـ - 1986 م، دار ابن كثير - دمشق.

(5) هو أبو الخير أحمد بن المولى مصلح الدين، المشتهر بطاشكيري زاده، ولد سنة إحدى وتسعمائة، وهو من العلماء الأعيان في القسطنطينية، كان مدرساً، وقاضياً، اهتم بتحصيل العلوم والمعارف، وكان عالماً بالتفسير والحديث،

وقد صرّح أثناء الترجمة لشيخ زاده، بأنه لقيه وكانت للشيخ محبة عظيمة عنده، وأنه يفتخر بأنه ما اختار منصب القضاء إلا بوصية منه رحمه الله.

وذكر طاشكبري زاده أثناء حديثه هذا عن شيخ زاده أنه روى له حكاية عن قاضٍ صديق له، وهو سبب توصيته له بمنصب القضاء، قال: "وحكى لي أن واحداً من مُدقائه كان قاضياً، ثم ترك القضاء مدةً، ثم دخل القضاء ثانياً، وكان رجلاً صالحاً، صدوقاً، فسألته عن سبب دخوله ثانياً، فقال: كان لي عند قضائي مناسبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكنت أراه في المنام في كل اسبوع مرة فتركت القضاء؛ ليحصل لي زيادة تقرب إليه على ما كان في الأول؛ فبعد ترك القضاء ما رأيت كما رأيت في حال القضاء؛ فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله إني تركت القضاء ليزيد قربي منكم، فلم يقع كما رجوت، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن المناسبة بيني وبينك أزيد عند القضاء من مناسبتك عند الترك؛ لأنك عند القضاء تشتغل بإصلاح نفسك وإصلاح أمتي، وعند الترك لا تشتغل إلا بإصلاح نفسك، ومتى زدت في الإصلاح زدت تقرباً مني"⁽¹⁾.
ثم قال شيخ زاده لطاشكبري زاده: "أنا صدقت كلامه، وكان الرجل صدوقاً فأوصيك أن تختار القضاء، وتصلح نفسك وغيرك"⁽²⁾.

وبالبحث في هذا الكلام استدلالاً على كون عصام طاشكبري زاده من تلاميذ شيخ زاده.

وفصيلاً بالعربية، له مؤلفات كثيرة، منها الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، توفي رحمه الله سنة ثمان وستين وتسعمائة.

يُنظر: الحموي، محمد أمين بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، 3/356، ط: بدون، دار صادر، بيروت. الغزي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن، ديوان الإسلام - تحقيق: سيد كسروي حسن، 3/251، ط: 1، 1411هـ - 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(1) يُنظر: طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص 245 - 246.

(2) يُنظر: المصدر نفسه، ص 246.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب.

وفيه مبحثان:

➤ المبحث الأول: قيمة الكتاب ونسبته.

➤ المبحث الثاني: منهجية الكتاب.

المبحث الأول: قيمة الكتاب ونسبته.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: توثيق العنوان.
- المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب للمؤلف.
- المطلب الثالث: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الأول: توثيق العنوان.

لم يرد في اسم الحاشية عنوان مخصوص سَمَّاه شيخ زاده رحمه الله بها، وإنما كُتِبَ على الصفحة الأولى من النسخة الأصل منها أنَّها: "حاشية تفسير القاضي لمولانا المشهور بشيخ زاده".

وقد ورد في نسخ الحاشية المختلفة اسمها بالصيغ الآتية:

- حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي⁽¹⁾.
- حاشية شيخ زاده على البيضاوي⁽²⁾.
- كذا ورد اسمها في نسخ من الحاشية موجودة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض⁽³⁾.
- حاشية الشيخ زاده على البيضاوي.
- كذا ورد اسمها في نسخة للمخطوط في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض⁽⁴⁾.
- حاشية تفسير شيخ زاده على تفسير البيضاوي.
- كذا ورد اسمها في نسخة منها محفوظة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: سركيس، معجم المطبوعات العربية، 1166/2.

(2) يُنظر: المصدر نفسه، 1166/2. خزانة التراث، 997/11، 702/32.

(3) يُنظر: خزانة التراث، ص 953.

(4) يُنظر: المصدر نفسه، 672/2.

(5) يُنظر: المصدر نفسه، 672/2.

➤ حاشية شيخ زاده على أنوار التنزيل وأسرار التأويل⁽¹⁾، كذا ورد اسمها في تسع نسخ لها في دار الكتب الظاهرية، وورد في نسبة نسخة منها أنها لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخ زاده، إلا إنه عاد ونسب هذه النسخ التسع مرة أخرى إلى محمد بن مصطفى القوجوي الرومي المعروف بشيخ زاده⁽²⁾. وكذلك ورد اسمها بهذا اللفظ في نسخ منها محفوظة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض⁽³⁾.

➤ حاشية شيخ زاده على أنوار التنزيل وأسرار التأويل للقاضي البيضاوي، كذا اسمها على نسخة منها في مكتبة الحرم المكي، وأخرى في دار الكتب القطرية، وأخرى في مكتبة البابانيين في العراق⁽⁴⁾.

➤ حاشية زاده على تفسير البيضاوي⁽⁵⁾.

➤ حاشية القوجوي على تفسير البيضاوي، كذا ورد اسمها في نسخ لها محفوظة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية⁽⁶⁾.

وفي صياغة لاسم الحاشية توفيقاً بين ما ورد على مختلف النسخ، يمكن القول بأن اسمها: "حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي".

(1) يُنظر: الخيمي، فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، 246/3. خزانة التراث، 47/4.

(2) يُنظر: الخيمي، فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، 489/3.

(3) يُنظر: خزانة التراث، 47/4.

(4) يُنظر: المصدر نفسه، 949/55.

(5) يُنظر: المصدر نفسه، 580/34.

(6) يُنظر: المصدر نفسه، 869/4، 813/11، 360/12، 182/13.

المطلب الثاني: توثيق نسبة الحاشية للمؤلف.

كُتب على الصفحة الأولى من النسخة الأصل من الحاشية أنها: "حاشية تفسير القاضي لمولانا المشهور بشيخ زاده".

وكتب على النسخة "ف" على الصفحة الأولى من الحاشية الآتي: "حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي للمولى العالم الكامل الفاضل محيي الدين محمد بن الشيخ العارف بالله الشيخ مصلح الدين القوجوي".

والحاشية لها نسخ كثيرة في مكتبات عديدة في العالم وقد سبق ذكر بعض منها، وقد كتب على الصفحات الأولى منها أنها حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي.

المطلب الثالث: قيمة الحاشية العلمية.

بدايةً لا بد من الإشارة إلى أن الحقبة الزمنية التي عاشها شيخ زاده يلاحظ فيها اهتمام العلماء البالغ بتفسير البيضاوي، ومن خلال النظر في تراجمهم في كتاب الشقائق النعمانية وحده يُلاحظ القدر الكبير من الاهتمام به، وقد كان شيخ زاده رحمه الله واحداً من هؤلاء.

ولاقى كتاب تفسير البيضاوي اهتماماً كبيراً من العلماء في غير زمان شيخ زاده أيضاً، وكُتب عليه كثير من الحواشي، ومما يدل على أهمية حاشية شيخ زاده أنّها إحدى ثلاث حواشٍ هي أعظم حواشي البيضاوي نفعاً وفائدة، والحاشيتان الأخريان هما: حاشية الشهاب الخفاجي، وحاشية القونوي رحمهم الله⁽¹⁾.

ويلاحظ أن اهتمام شيخ زاده رحمه الله بتفسير البيضاوي بلغ أن ألف عليها حاشيتين، لا واحدة، دون الأولى على سبيل الإيضاح للمبتدئ، وكتب أخرى زاد فيها على الأولى بياناً وتوضيحاً.

ويتضح للباحثة أن الحاشية التي اعتمدت في هذه الدراسة هي الحاشية الأولى منهما؛ لأنها مكونة من ثمانية أجزاء، وهو ما صرح به حاجي خليفة عندما ذكر النسختين، وسيأتي كلامه في هذه المطلب لاحقاً.

(1) يُنظر: الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي، 169/16.

أما النسخة المطبوعة من الحاشية فيبدو أنها نسخت من الحاشية الثانية لشيخ زاده على البيضاوي، لأن فيها زيادات كثيرة على ما في النسخة المعتمدة في هذه الدراسة، مع الإشارة إلى أن جلّ هذه الزيادات هي نقولات عن الإمام الفخر الرازي في تفسيره مفاتيح الغيب.

ومما قيل في مكانة الحاشية وأهميتها:

- ما قاله حاجي خليفة عنها، إذ قال: "وهي من أعظم الحواشي فائدة، وأكثرها نفعاً، وأسهلها عبارة، كتبها أولاً على سبيل الإيضاح والبيان للمبتدئ في ثمان مجلدات، ثم استأنفها ثانياً بنوع تصرف فيه، وزيادة عليه؛ فانتشرت هاتان النسختان، وتلاعب بهما أيدي النساخ، حتى كاد أن لا يفرق بينهما. ولا يخفى أنها من أعز الحواشي وأكثرها قيمة واعتباراً، وذلك لبركة زهده، وصلاحه"⁽¹⁾.
- وقال الأدنه وي في طبقات المفسرين عن الحاشية: "حاشية حافلة جامعة لما تفرق الفوائد من كتب التفاسير بعبارات سهلة واضحة لينتفع بها المبتدئ"⁽²⁾.

ومما يدلّ على أهمية الحاشية أيضاً:

1. كثرة نسخ الحاشية في مكتبات التراث والمخطوطات، فقد لاقت عناية نساخ كثر قاموا بنسخها عبر مختلف القرون. فمثلاً للحاشية في دار الكتب الظاهرية وحدها تسع نسخ بعضها تامة مقسمة لعدة أجزاء، وأخرى غير تامة، كتبت في عصور مختلفة⁽³⁾.

(1) يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 188/1.

(2) يُنظر: الأدنه وي، طبقات المفسرين، ص 382.

(3) يُنظر: الخيمي، صلاح محمد، فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، 246/3 - 260، ط:

بدون، 1403هـ - 1983م، مجمع اللغة العربية - دمشق.

2. كثير من الكتب المعاصرة وغير المعاصرة تُعدّ الحاشية مرجعا لغويا وتفسيريا وعقديا، وكثير منها يقتبس من الحاشية في كثير من الموضوعات مثل: تاج العروس لمرتضى الزبيدي⁽¹⁾، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك⁽²⁾، والموسوعة الفقهية الكويتية⁽³⁾، والنفحة المسكية في الرحلة المكية⁽⁴⁾.

وقد طُبِعَ معجم لسان العرب مزيلاً ببعض الحواشي وكلام بعض اللغويين، وقد نقل في هذا التذييل كلام كثير من حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي⁽⁵⁾.

كما أَلَفَ الحافظ محمد شريف بن عبد الباقي⁽⁶⁾ رسالةً سَمَّاها: (مصباح الآيات الجلية الفرقانية ومفتاح التفاسير الجميلة القرآنية) وهي رسالة متعلقة ببيان محل كل آية مطلوبة من تفسير البيضاوي، وعليه حاشية زاده⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، 282/29، ط: بدون، دار الهداية.

(2) يُنظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 69/3، 282/3، ط: 1، 1417هـ - 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(3) يُنظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، 26 / 17، 34/219، 39/400، 42/298 - 332 .

(4) يُنظر: السويدي، أبو البركات عبد الله بن حسين البغدادي، النفحة المسكية في الرحلة المكية، ص 135، 144، ط: بدون - 1424هـ، المجمع الثقافي - أبو ظبي.

(5) يُنظر: ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، 10/45، 11/537، 12/181، ط: 3 - 1414هـ، دار صادر، بيروت.

(6) هو محمد شريف بن الحاج الحافظ عبد الله الحقي، ابن عبد الباقي، من أبناء القرن الثالث عشر الهجري. يُنظر: سركيس، معجم المطبوعات العربية، 1/159.

(7) يُنظر: المصدر نفسه، 1/159.

المبحث الثاني: منهجية الحاشية.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: مصادر صاحب الحاشية.
- المطلب الثاني: منهج المؤلف.
- المطلب الثالث: المصطلحات والرموز التي استعملها المؤلف.

المطلب الأول: مصادر المؤلف.

تعددت المصادر التي استعان بها شيخ زاده في حاشيته على تفسير البيضاوي، وفي مجالات مختلفة، كان أبرزها التفسير، واللغة بعلمها المختلفة.

وقد تفاوتت طريقته في النقل عن هذه المصادر، ويمكن إجمالها في الآتي:

- أحياناً يذكر شيخ زاده الكتابُ مُضافاً إلى صاحبه، مثل قوله: "قال صاحب الكشف"⁽¹⁾.
- وقد يذكر الكتاب فقط دون اسم صاحبه، مثل قوله: "كذا في التيسير"⁽²⁾، ويريد كتاب الإمام نجم الدين النسفي المسمى: "التيسير في التفسير".
- وقد يُضمّر اسم المؤلف ويذكر الكتاب، مثال ذلك: عند نقله كلاماً من حاشية سعد الدين التفتازاني على البيضاوي قال: "وفي الحواشي السعدية"⁽³⁾.
- وقد يكتفي بذكر اسم المؤلف الذي ينقل عنه دون الإشارة إلى اسم كتابه، مثل قوله: "قال الراغب"⁽⁴⁾، وقوله: "قال الزجاج"⁽⁵⁾، وغير ذلك.
- قد يشير إلى المؤلف بلقب معروف، ولا يذكر اسمه ولا اسم كتابه، مثل قوله: "قال الإمام"⁽⁶⁾، يقصد الإمام الفخر الرازي في تفسيره المسمى مفاتيح الغيب، وهذا كثير في الحاشية.

ويلاحظ أنّ النقل عند شيخ زاده غالباً ما يكون بدون تصرف في اللفظ أو المعنى، وأحياناً يفعل ذلك. ومثال الأول: قوله: قال صاحب الكشف: فإن قلت كيف جاز انتصاب أنثى حالاً من الضمير في ﴿وَضَعَتْهَا﴾ وهو كقولك: وضعت الأنتى أنثى"⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: ص 248 ، في قسم التحقيق .

(2) يُنظر: ص 352، في قسم التحقيق .

(3) يُنظر: ص 374، في قسم التحقيق .

(4) يُنظر: ص 364، في قسم التحقيق .

(5) يُنظر: ص 270 ، في قسم التحقيق .

(6) يُنظر: ص 163 ، في قسم التحقيق .

(7) يُنظر: ص 248 ، في قسم التحقيق .

ومثال الثاني: نقل شيخ زاده كلاماً من بحر العلوم للسمرقندي، مع تصرّف يسير في اللفظ، وهو قوله: قيل: 'إنما طلبوا منه خلق خَفَّاشٍ لأنه أعجب من سائر الخلق، ومن عجائبه أنه لحمٌ ودمٌ يطير بغير ريش، ويلد كما يلد الحيوان، ولا يبيض كما يبيض سائر الطيور، وله ضرع يخرج منه اللبن، ولا يبصر في ضوء النهار ولا في ظلمة الليل، ويبصر في ساعتين، ساعة بعد غروب الشمس، وساعة بعد طلوع الفجر قبل أن يُسفر جداً، ويضحك كما يضحك الإنسان، ويحيض كما تحيض المرأة'(1).

ويلاحظ كذلك أنّ شيخ زاده لم يكن مجرد ناقلٍ من المصادر التي اعتمدها، إنّما كان ناقداً لهذا الكلام في أغلب الأحيان.

ومن أهم المصادر التي اعتمدها شيخ زاده رحمه الله في حاشيته على البيضاوي:

أولاً : مصادره في التفسير.

1. معاني القرآن وإعرابه للزجاج(2).
2. تفسير بحر العلوم للسمرقندي(3)، وقد أخذ شيخ زاده عنه، وغالباً لم يكن يوثق نسبة الكلام له.
3. تفسير الإمام البغوي المسمى: "معالم التنزيل في تفسير القرآن"(4).
4. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، للإمام الزمخشري رحمه الله(5).
5. تفسير مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي، وقد أكثر شيخ زاده من الاقتباس منه، وكان ينسب الكلام أحياناً للإمام الرازي، وأخرى ينقل دون أن ينسب(6).
6. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري(7).

(1) يُنظر: ص 361 ، في قسم التحقيق.

(2) يُنظر: ص 270 ، في قسم التحقيق.

(3) يُنظر: ص 361 ، في قسم التحقيق.

(4) يُنظر: ص 268 ، في قسم التحقيق.

(5) يُنظر: ص 248 ، في قسم التحقيق.

(6) يُنظر: ص 163 ، في قسم التحقيق.

(7) يُنظر: ص 185 ، في قسم التحقيق.

7. تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي⁽¹⁾.
8. حاشية جلال الدين السيوطي على تفسير البيضاوي، المسماة: "نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار"⁽²⁾.
9. "التيسير في التفسير" للإمام نجم الدين النسفي⁽³⁾.

ثانياً: مصادره في اللغة وعلومها.

تعتبر بعض مصادر التفسير السابقة مراجع لغوية مهمة لشيخ زاده في حاشيته، وعلى رأسها تفسير الزمخشري⁽⁴⁾، والبحر المحيط⁽⁵⁾، وتفسير النسفي⁽⁶⁾، ومعاني القرآن للزجاج⁽⁷⁾، والتبيان لأبي البقاء⁽⁸⁾.

إضافة إلى هذا فإن من مصادر شيخ زاده في اللغة وعلومها ما يلي:

1. حاشية سعد الدين التفتازاني على تفسير الكشاف، وقد نقل شيخ زاده عنها مرة واحدة. وهي: في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَلَأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾⁽⁹⁾ قال شيخ زاده: وفي الحواشي السعدية: "معنى كونه رداً على قوله: ﴿بِأَيَّةٍ﴾: أنه منتظم معه، معطوف عليه ظاهراً، لكنه في التحقيق من عطف الجمل، أي: جئكم بأية وجئكم لأحل لكم؛ إذ لا وجه لعطف المفعول له على المفعول به"⁽¹⁰⁾.

(1) يُنظر: ص 136 ، في قسم التحقيق.

(2) يُنظر: ص 189 ، في قسم التحقيق.

(3) يُنظر: ص 352 ، في قسم التحقيق.

(4) يُنظر: ص 248 ، في قسم التحقيق.

(5) يُنظر: ص 136 ، في قسم التحقيق.

(6) يُنظر: ص 352 ، في قسم التحقيق.

(7) يُنظر: ص 270 ، في قسم التحقيق.

(8) يُنظر: ص 185 ، في قسم التحقيق.

(9) سورة آل عمران، الآية: 50.

(10) يُنظر: ص 374 ، في قسم التحقيق.

2. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، وقد أكثر شيخ زاده من النقل عنه، وكان يوثق ما ينقله عنه غالباً وأخرى لا يفعل، ومثال اعتماده له:

تعقيباً على تفسير البيضاوي لقوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بَيْحِينَ﴾⁽¹⁾ قال شيخ زاده: وفي الصحاح: بَشَّرْتُ الرَّجُلَ أُبَشِّرُهُ بِالضَّمِّ بَشْرًا وَبِشُورًا مِنَ الْبَشَرِ، وكذلك الإِشَارَ والتبشير ثلاث لغات، والاسم البِشَارَةُ والبِشَارَةُ بالكسر والضم⁽²⁾.

3. الأصمعي⁽³⁾: نقل شيخ زاده في معرض حديثه اللغوي عن الأصمعي دون أن يُصرح باسم الكتاب الذي نقل منهم، وبعد البحث تبين للباحثة أن الكتاب الذي نقل منه شيخ زاده للأصمعي مفقود اليوم.

ثالثاً: مصادره في العقيدة.

يتضح للباحثة أن من مصادر شيخ زاده في العقيدة تفسير مفاتيح الغيب للإمام الرازي، ففي المسألة التي عرضها لموالاته الكفار والأوجه الداخلة فيها، نقل لبَّ كلامه في المسألة من تفسير الإمام الرازي⁽⁴⁾، ولم ينقل من غيره في هذا الباب.

(1) سورة آل عمران، الآية: 39.

(2) يُنظر: ص 285 ، في قسم التحقيق.

(3) يُنظر: ص 270 ، في قسم التحقيق.

(4) يُنظر: ص 181 ، في قسم التحقيق.

رابعاً: مصادره في القراءات.

لَمْ يعتمد شيخ زاده في نقله للقراءات القرآنية المختلفة على كتب أصيلة في هذا الباب، وإنما كان ينقل هذه القراءات أحياناً من مصادر غير مختصة بالقراءات وإنما أوردتها في سياق الشرح. ومثال المصادر التي اعتمدها في القراءات:

1. تفسير الإمام البغوي، المسمى: (معالم التنزيل)⁽¹⁾.
2. البحر المحيط لأبي حيان⁽²⁾، فهذا الكتاب على الرغم من عنايته الكبيرة بالقراءات إلا أن الأصل هو الاعتماد على المصادر الأصيلة في كل باب.

هذه أهم المصادر التي اعتمدها شيخ زاده في حاشيته، أما الأبواب الأخرى كالتاريخ، والفقه، وأسباب النزول، فلم تجد الباحثة من خلال دراسة الجزء المقرر من الحاشية أيّاً من المصادر المعتمدة لديه في هذه الأبواب.

(1) يُنظر: ص 268 ، في قسم التحقيق.

(2) يُنظر: ص 178 ، في قسم التحقيق.

المطلب الثاني: منهج صاحب الحاشية.

ظهر للباحثة بعد الانتهاء من تحقيق الجزء المقرر لها في أطروحتها من حاشية شيخ زادة على البيضاوي أن أبرز معالم منهجه في التفسير تتلخص في الآتي:

الفرع الأول: منهج شيخ زاده في شرح تفسير البيضاوي وبحث المسائل وتحقيقها

- سار شيخ زاده رحمه الله في شرحه لتفسير البيضاوي على طريقة الشراح المعروفة في وضعهم الحواشي على الكتب، وهي: أن يختار الشارح بعض النصوص من الكتاب الذي يشرحه، ويصترها بكلمة: (قوله) ثم يذكر الكلام الذي يريد شرحه نصاً من الكتاب، ثم يبدأ في بيانه ومناقشته، والتعليق عليه.
- ولم يشرح شيخ زاده نص البيضاوي كاملاً؛ وإنما اختار نصوصاً متفرقةً وبينها، وذلك في أبواب متعددة، وهذا الكلام يدل بكل وضوح على طريقة (الحواشي). منها: اللغة بعلومها المختلفة، والفقه، والعقيدة، وعلوم القرآن، إلا أن الأول كان أوفرها حظاً في اختياراته.
- ويذكر شيخ زاده قول البيضاوي ليبينه، مثال ذلك: في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾⁽¹⁾ قال شيخ زاده: قوله: (أو بمضمر) أي: ويجوز أن يكون ﴿يَوْمَ﴾ منصوباً بمضمر؛ فتكون ﴿تَوَدُّ﴾ حالاً من الضمير في ﴿عَمِلَتْ﴾، أي: اذكر يوم تجد كل نفس ما عملته⁽²⁾.
- ويذكره ليبين وجه استنتاج البيضاوي لأمر معين، ومثاله: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ ءَادَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾⁽³⁾ قال شيخ زاده: قوله: (به استدلال على فضلهم على الملائكة) وجه الاستدلال: أن الاصطفاء يدل على مزيد الكرامة وعلو الدرجة؛ فلما بنى الله تعالى أنه

(1) سورة آل عمران، الآية: 30.

(2) يُنظر: ص 199، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 33.

اصطفى آدم وأولاده من الأنبياء على كل العالمين وجب أن يكونوا أفضل من الملائكة؛ لأنهم من العالمين⁽¹⁾.

- كما أن شيخ زاده أكثر من استعماله لأسلوب (الفنقلة) في شرحه للبيضاوي، وهو أن يورد أثناء الشرح ما قد يُعترض به على الكلام، ثم يُجيب عنه، بقوله: (فإن قيل، قلنا)، ومثاله:

1. بعد بيانه لاستدلال البيضاوي السابق قال: فإن قيل: إن حملنا هذه الآية على تفضيل كل واحد من هؤلاء المذكورين فيها على كل العالمين لزم التناقض؛ لأن الجمع الكثير إذا وصفوا بأن كل واحد منهم أفضل من كل العالمين يلزم أن يكون كل واحد منهم أفضل من الآخر، وذلك مُحال، ولو حملناه على كونه أفضل عالمي بلده، أو عالمي زمانه، أو عالمي جنسه لم يلزم التناقض؛ فوجب حمله على هذا المعنى دفعاً للتناقض، وأيضاً قال تعالى في صفة بني إسرائيل: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾، ولا يلزم منه كونهم أفضل من سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، بناءً على ما قلنا من أن المراد به عالمو زمان كل واحد منهم، فكذا هنا. فالجواب: أن ظاهر قوله "اصطفى آدم على العالمين" يتناول كل واحد ممن يصح إطلاق لفظ (العالم) عليه، فيندرج فيه "الملك"⁽³⁾.

2. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾⁽⁴⁾، وعند بيانه أن لفظ (التقبل) أفاد معنى المبالغة، قال: "فإن قيل: فلم لم يقل: (فتقبلها ربها بتقبل حسن)؛ حتى تكمل المبالغة؟ قلنا: لفظ (التقبل) وإن أفاد ما ذكرنا من المبالغة إلا أنه يفيد نوع تكلف واقع على خلاف الطبع، بخلاف القبول فإنه يفيد معنى القبول الواقع على وفق الطبع، فذكر التقبل أولاً ليفيد المبالغة في إظهار القبول، ثم ذكر القبول ليفيد أن ذلك القبول ليس على خلاف الطبع؛ بل على وفق الطبع، وهذه الوجوه وإن كانت ممتعة في حقه تعالى، إلا أنها تدلّ من حيث الاستعارة على حصول العناية العظيمة في تربيته"⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: ص 227، في قسم التحقيق.

(2) سورة البقرة، الآية: 47، 122.

(3) يُنظر: ص 228، في قسم التحقيق.

(4) سورة آل عمران، الآية: 37.

(5) يُنظر: ص 270، في قسم التحقيق.

3. تعقيباً على تفسير البيضاوي لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ قال شيخ زاده: "فإن قيل: كيف دُعا إلى حكم كتاب لا يؤمنون به؟ فالجواب: أنهم إذما دُعا إليه بعدما ثبت أنه كتاب الله تعالى، حيث لم يقدر بشر على معارضته..."⁽²⁾.

• وقد يذكر قولاً للبيضاوي ليربطه بما سبق من كلامه، أو ليبين كونه كلام مبتدأ، ومثال ذلك:

1. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾⁽³⁾، قال: قوله: (أو خبر لـ ﴿مَّا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ﴾) عطف على قوله: (حال من الضمير)، أي: ويحتمل أن تكون الواو في قوله: ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾ للابتداء لا للعطف، ويكون قوله: ﴿مَّا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ﴾ مبتدأ، و﴿تَوَدُّ﴾ خبر، فلما لم يكن معطوفاً على مفعول ﴿تَجِدُ﴾ اقتصر مفعول ﴿تَجِدُ﴾ على قوله: ﴿مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ﴾⁽⁴⁾.

2. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾⁽⁵⁾ قال شيخ زاده: قوله: (ويجوز أن يكون مصدراً) عطف من حيث المعنى على قوله: (بوجه حسن)⁽⁶⁾.

• قد يؤكد صحة ما قاله البيضاوي، ويستدل على ذلك بأكثر من دليل، وقد يذكر الاعتراضات الواردة على كلامه ويفندها. ومثال ذلك:

1. في تفسيره الآية السابقة قال: قوله: (ولا تكون ﴿مَّا﴾ شرطية لارتفاع ﴿تَوَدُّ﴾) ولو كانت شرطية؛ لوجب أن يكون قوله: ﴿تَوَدُّ﴾ مجزوماً؛ على أنه جواب الشرط؛ لكونه فعلاً مضارعاً يعمل فيه الجازم، ولم يقرأه أحد من القراء إلا مرفوعاً.

(1) سورة آل عمران، الآية: 23.

(2) يُنظر: ص 141، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 30.

(4) يُنظر: ص 199، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 37.

(6) يُنظر: ص 265، في قسم التحقيق. ويُنظر مثال آخر ص 348.

وعليه اعتراض مشهور؛ وهو: أنه إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، جاز فيه الرفع والجزم، من غير تفرقة بين "إن" الشرطية وأسماء الشرط.

وإطباق القراء على رفع ﴿تَوَدُّ﴾ لا يدل على عدم جواز أن تكون "ما" شرطية؛ لجواز أن يتفقوا على أحد الجائزين وإن كان مرجوحاً؛ فجاز أن يتفقوا على رفع ﴿تَوَدُّ﴾ مع أن المختار فيما إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، أن يكون المضارع مجزوماً.

وقد سمع رفعه في لسان العرب، كما في بيت زهير: [من البسيط]

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْجَةٍ *** يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

وقد جاء الجزم في القرآن كثيراً، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ﴾⁽¹⁾،

و﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾⁽²⁾.

وقد يُجاب: بأن رفع المضارع في الجزاء شاذ، كرفعه في الشرط. نصّ عليه "المبرّد"، وشهد به الاستعمال؛ حيث لم يوجد إلا في ذلك البيت. فلا وجه لحمل القرآن العظيم مع كونه في نهاية الفصاحة، على الوجه الشاذ النادر⁽³⁾.

2. قال شيخ زاده عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾⁽⁴⁾ تعليقا على قول البيضاوي: (وأن

يكون تَقَبَّلَ) بمعنى (استقبل) قال: ومجيء تَقَبَّلَ بمعنى (استقبل) كثير في كلامهم، يقال: (تعجله) بمعنى (استعجله)، و(تقصاه) بمعنى (استقصاه)⁽⁵⁾.

• قد يذكر شيخ زاده سبب قول البيضاوي لكلام معين ودلالته وعلى أي أمر بناه. ومثال ذلك:

1. قال البيضاوي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾: (نهوا

عن موالاتهم أو عن الاستعانة بهم في الغزو) فقال شيخ زاده تعقيباً على نهى الاستعانة بهم في الغزو:

(1) سورة هود، الآية: 15.

(2) سورة الشورى، الآية: 20.

(3) يُنظر: ص 202، في قسم التحقيق.

(4) سورة آل عمران، الآية: 37.

(5) يُنظر: ص 258، في قسم التحقيق.

إشارة إلى ما روي أن الآية نزلت في عبادة بن الصامت، وكان له حلفاء من اليهود، فلما خرج عليه السلام يوم الأحزاب، قال عبادة: "يا نبي الله إنَّ معي خمسمائة رجل من اليهود، وقد رأيت أن يخرجوا معي؛ فأستظهِر بهم على العدو"، فأنزل الله تعالى هذه الآية⁽²⁾.

2. قال الإمام البيضاوي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنِّي يَكُونُ لِي عُلْمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَأَمَرَاتِي

عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾⁽³⁾: ﴿قَالَ رَبِّ أَنِّي يَكُونُ لِي عُلْمٌ﴾ استبعاداً من حيث العادة، أو استعظماً، أو تعجباً، أو استفهاماً عن كيفية حدوثه.

فعقّب شيخ زاده قائلاً: قوله: (استبعاداً من حيث العادة) جوابٌ عما يتوهم من أن زكريا إنما دعا ربه بقوله:

﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾⁽⁴⁾ بعدما شاهد قدرة الله تعالى على كل ممكن، حيث وجد عند مريم كلّما دخل عليها رزقاً واصلاً إليها من عند الله تعالى، فلمّا أجاب الله تعالى دعاءه، وبشّره ببيحيى، كيف يليق به أن يتعجب منه، ويستبعد ذلك من قدرة الله تعالى.

وتقرير الجواب: أن زكريا عليه السلام لم يقل هذا الكلام بناءً على شكّه في قدرة الله تعالى، وإنكاراً لما قالت الملائكة؛ ولما قاله استبعاداً للمبشر به عن الوجوه المعتادة والأسباب المعهودة، أو استعظماً لقدرة الله تعالى؛ لأنّ الحادثة الواقعة على خلاف العادة أدلّ على عظم قدرة المحدث، أو تعجباً من وقوعه من حيث خفاء سببه. وهذه الوجوه الثلاثة مبنية على أن يكون قوله: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾⁽⁵⁾ بمعنى: (من أين يكون).

وقوله: (أو استفهاماً عن كيفية حدوثه) مبني على أن يكون بمعنى: (كيف يكون لي ولد)؛ وذلك لأنّ حدوث الولد يحتمل أن يكون بأن يعطيه الله تعالى ذلك حال شيخوخته وشيخوخة زوجته، وبأن يجعلهما شابين، وبأن يرزقه الله تعالى ذلك الولد من امرأة أخرى، واستفهامه عن كيفية الحدث لا يدلّ على كونه شاكاً في قدرة الله تعالى⁽⁶⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 28.

(2) يُنظر: ص 180، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 40.

(4) سورة آل عمران، الآية: 38.

(5) سورة آل عمران، الآية: 40.

(6) يُنظر: ص 292، في قسم التحقيق. وينظر الأمثلة الأخرى ص 311 وص 346.

- قد يُفسر ما يستدل به الإمام البيضاوي من أدلة، ومثال ذلك: شرحه لقول عيسى عليه السلام الذي أورده الإمام البيضاوي: (كن وسطاً، وامش جانباً)، فقال: أي: كن فيما بين الناس ظاهراً، وامش جانباً من موافقتهم فيما يأتون ويذرون. وقيل: ليكن جسدك مع الناس، وقلبك مع الله تعالى⁽¹⁾.
- يستخدم شيخ زاده رحمه الله في شرحه للبيضاوي ألفاظاً لتقريب الفهم إلى القارئ وتسهيله عليه، مثل قوله: (واعلم). ومثال ذلك:
- قوله: "واعلم أن عمران الذي له بنت مسماة بمريم يطلق على شخصين، أحدهما: عمران بن يصهر أبو موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام، وكان له بنت تسمى مريم، أكبر من موسى وهارون. وثانيهما: عمران بن ماثان أبو مريم البتول. فوقع الاشتباه في أن المراد بعمران في هذه الآية، هل هو عمران بن ماثان أبو مريم البتول، أو عمران بن يصهر أبو مريم التي هي أخت موسى وهارون"⁽²⁾.
- يقرّ شيخ زاده رحمه الله ما أورده البيضاوي، ويوضح ما قاله، ويقرّه ويضيف إليه معنى آخر محتمل. ومن أمثلة ذلك:

1. قال الإمام البيضاوي أثناء تفسيره قول الله عزّ وجلّ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ نُورُ الْمَلِكِ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾⁽³⁾: ذَكَرَ الخير وحده مع أن الكل من عند الله؛ لأنه المقضي بالذات، والشر مقضي بالعرض. فبين شيخ زاده رحمه الله هذا الأمر، وذكر في معنى الآية وجهاً آخرًا فقال: وقيل: هذا من آداب القرآن حيث لم يصرح إلا بما هو محبوب لخلق، ونحو قوله عليه السلام: "وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ"، وقوله تعالى حكاية: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾⁽⁴⁾، حيث لم يقل: "وإذا أمرضني"⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: ص 189 ، في قسم التحقيق.

(2) يُنظر: ص 237 ، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 26.

(4) سورة الشعراء، الآية: 80.

(5) يُنظر: ص 166 ، في قسم التحقيق.

2. قال الإمام البيضاوي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ يَمْرُؤُا أَنَّى لَكَ هَذَا﴾: من أين لك هذا الرزق، فقال شيخ زاده تعقيباً، وقيل: معناه من أي جهة لك هذا؛ لأن (أنى) للسؤال عن الجهة، و(أين) للسؤال عن المكان⁽¹⁾.

- يبين شيخ زاده تقدير الكلام على اختلاف الأوجه التي يذكرها البيضاوي، ومثال ذلك:

في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾⁽²⁾ قال شيخ زاده: قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ بيان لما في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ من التعظيم للموضوع ورفع قدره ومعناه، وليس الذكر الذي طلبت للتحرير لخدمة المسجد، كالأنثى التي وهبت لها. وقوله: (ويجوز أن يكون من قولها) عطف على قوله: بيان لقوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾؛ فإنه قد مر أنه استئناف من الله تعالى، وعلى تقدير أن يكون قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ بيانا له، يكون من قوله تعالى أيضاً. ثم قال: ويجوز أن لا يكون من قوله تعالى؛ بل يكون من قول حنة، فتكون اللام فيهما للجنس، على معنى: أن ليس جنس الذكر كجنس الأنثى في أمر التحرير لخدمة المسجد؛ لأن الذكر يصلح لتلك الخدمة دون الأنثى؛ لما يعترها من الحيض وعوارض النساء، فيكون قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ معطوفاً على قولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾، وما بينهما اعتراضاً بين قوليهما، فعلى هذا كان الظاهر أن يُقَرَّرَ نكر الأنثى التي تحزنت بولادتها، ويقال: وليس الأنثى كالذكر، إلا أنها عدلت عن ذلك وقامت نكر التكر؛ لكون التكر أهم عندها، فلم تجر لسانها في ابتداء النطق الآية. وقوله: (وما بينهما اعتراض) أي: على تقدير أن يكون كل واحد من قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ وقوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ من كلام الله تعالى، يكون كل واحد منهما اعتراضاً بين مقالتي حنة، بخلاف ما إذا كان جميع ما قبله من كلام حنة؛ فإنه حينئذ لا اعتراض في الكلام؛ بل يكون نظم الكلام هكذا: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ وقالت: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ وقالت: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ وقالت: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾⁽³⁾.

(1) يُنظر: ص 272، في قسم التحقيق.

(2) سورة آل عمران، الآية: 36.

(3) يُنظر صفحة: 253، في قسم التحقيق.

- وقد يشير شيخ زاده لاختيار البيضاوي سواء صرح به، أو من خلال دلائل على ذلك إذا لم يصرح البيضاوي باختياره تصريحاً، وقد يبين سبب اختياره كذلك، ومثال ذلك:

1. تعقياً على تفسير البيضاوي لقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ وَقَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً

طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾⁽¹⁾ قال شيخ زاده: ثم إنَّ كون ما رآه من أمر مريم حاملاً للدعاء المذكور، له

وجهان:

الأول: أنه استدل بما رآه من أمرها على كرامتها عند الله تعالى وقربتها لديه، فرغب في أن يكون له من إيشاع ولد مثل ولد أختها حنة في النجابة والكرامة على الله تعالى، وإن كانت عجوزاً عاقراً، فقد ولدت أختها حنة وهي عجوز مثلها.

والثاني: أنه تَبَّهَ بما رآه من أمرها على جواز ولادة العاقر؛ لأن ظهور الفواكه في غير أوانه بمنزلة ولادة العاقر من الشيخ.

ولم يرض المصنف بالاحتمال الثاني؛ استبعاداً لكون مشاهدة وقوع الخوارق كرامة لولي، سبباً لتبنيه النبي عليه السلام؛ لجواز وقوعها معجزة لنبي⁽²⁾.

2. في قول الله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾⁽³⁾ الباء في قوله: ﴿بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ يحتمل أن تكون

زائدة، ويحتمل أن تكون للآلة، وبعد أن ذكر شيخ زاده الاحتمالين وبينهما قال: واختار المصنف هذا الوجه - أي: أن تكون للآلة -، حيث قنم قوله: "بوجه حسن يقبل به النذائر"⁽⁴⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 38.

(2) يُنظر: ص 280، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 37.

(4) يُنظر: ص 261، في قسم التحقيق.

الفرع الثاني: منهج شيخ زاده في إيراد الآيات القرآنية

يذكر شيخ زاده رحمه الله تعالى الآيات القرآنية للاستدلال على ما يذكره الإمام البيضاوي، أو استدلالاً على ما يقوله هو نفسه في أثناء شرحه لكلام البيضاوي، ولم يعز الآيات القرآنية لأرقامها وأسماء سورها في أي من المواضع التي استدلت بها، كما أنه لا يميزها عن باقي الكلام الذي يكتبه بعلامات تنصيص أو أقواس. ومن أمثلة ذلك:

في تفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَن نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ وَغَوَّهُمُ فِي دِينِهِم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾⁽¹⁾ قال شيخ زاده: أي: غرهم افتراؤهم على الله، بمثل قولهم: ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّؤُهُ﴾⁽²⁾، ولا يعذبنا بذنوبنا إلا مدة يسيرة، وأنه تعالى وعد يعقوب عليه السلام أن لا يعذب أولاده إلا تحلة القسم، أي: إلا بقدر ما يحل به قسمة وير فيه، حيث أقسم بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾⁽³⁾.

استدل في كلامه هذا بآيتين من القرآن الكريم، ولم يعزها إلى سورها، ولم يميزها خلال الكلام بعلامات خاصة.

كما أن شيخ زاده قد يربط الآيات التي يفسرها بالآيات ذات الصلة في سور أخرى، ومثال ذلك: قوله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾⁽⁴⁾: وكلام عيسى عليه السلام في المهد هو قوله في تبرئة أمه: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾⁽⁵⁾ إلى قوله: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾⁽⁶⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 24.

(2) سورة المائدة، الآية: 18.

(3) سورة مريم، الآية: 71 ، ويُنظر ص 152 ، في قسم التحقيق.

(4) سورة آل عمران، الآية: 46.

(5) سورة مريم، الآية: 30 - 31.

(6) سورة مريم، الآية: 33. ويُنظر : ص 339 ، في قسم التحقيق.

الفرع الثالث: منهج شيخ زاده في إيراد الأحاديث النبوية

كثيراً ما يورد شيخ زاده رحمه الله أحاديث نبوية للاستدلال بها ، أو الاستشهاد على صحة ما يورده هو ، أو ما يورده الإمام البيضاوي. ويظهر من خلال إيرادها لها ما يلي:

- يذكر شيخ زاده الأحاديث غالباً دون بيان درجتها، وقلماً يذكر درجة الحديث. فلم يذكر في القسم المحقق من الحاشية درجة أي من الأحاديث التي يستدل بها ويوردها، أو يوردها الإمام البيضاوي في تفسيره، سواء كانت صحيحة أو ضعيفة، أو حتى موضوعة، إلا حديثاً واحداً ذكره شيخ زاده وذكر درجته، وهو: عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (سَيِّدَةُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ مَرْيَمُ، ثُمَّ فَاطِمَةُ، ثُمَّ خَدِيجَةُ، ثُمَّ آسِيَةُ)، ذكره شيخ زاده ثم قال: حديث حسن⁽¹⁾.
- يورد أحاديث صحيحة وأخرى ضعيفة، والثاني أكثرها.

ومن الأحاديث الصحيحة التي ذكرها شيخ زاده:

1. عن أنس رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (حسبك من نساء العالمين أربع: مريم بنت عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم، وآسية امرأة فرعون)⁽²⁾.

2. عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كُملَ من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم ابنة عمران، وآسية امرأة فرعون، وفضل عائشة على سائر النساء كفضل الثريد على سائر الطعام)⁽³⁾.

(1) يُنظر: ص 310 ، في قسم التحقيق.

(2) تم تخريج الحديث في قسم التحقيق. يُنظر صفحة 309.

(3) تم تخريج الحديث في قسم التحقيق، يُنظر صفحة 310.

ومن الأمثلة على الأحاديث الضعيفة التي أوردها:

1. قال: عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن فاتحة الكتاب، وآية الكرسي، والآيتين من آل عمران: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽¹⁾ إلى قوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾⁽²⁾ و﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ﴾⁽³⁾ إلى قوله: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾⁽⁴⁾ مشفعات، ما بينهن وبين الله عز وجل حجاب، لما أراد الله تعالى أن يُزلهن تعلقن بالعرش وقلن: يا رب تُهبطنا إلى أرضك وإلى من يعصيك. قال الله تعالى: حلفت لا يقرؤن أحد من عبادي دبر كل صلاة مكتوبة إلا جعلت الجنة مثواه على ما كان فيه، وإلا أسكنته حظيرة قدسي، وإلا قضيت له كل يوم سبعين حاجة أدناها المغفرة". فهذا حديث ضعيف⁽⁵⁾.

2. الحديث الذي قال فيه: روي (أن فاطمة رضي الله تعالى عنها أهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم رغيفين وبضعة لحرفجَ بها إليها وقال: هَلُمِّي يَا بُنِيَّةُ، فكشفت عن الطبق فإذا هو مملوء خبزاً ولحمًا، فقال لها: أئى لك هذا، فقالت: ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾⁽⁶⁾، فقال: الحمد لله الذي جعلك شبيهة سيدة نساء بني إسرائيل، ثم جَعَلَ علياً والحسن والحسين، وجَعَلَ أهل بيته عليه حتى شبعوا، وبقي الطعام كما هو، فأوسعت على جيرانها⁽⁷⁾، وهذا حديث ضعيف، ذكره البيضاوي ولم يعقب شيخ زاده على هذا الأمر.

• قد يستدل بأحاديث، لا تدل على ما يورده من معنى، وتم بيان ذلك في موضعه، ومن الأمثلة عليه:

(1) سورة آل عمران، الآية: 18.

(2) سورة آل عمران، الآية: 19.

(3) سورة آل عمران، الآية: 26.

(4) نهاية الآية (27) من سورة آل عمران.

(5) يُنظر: ص 177، في قسم التحقيق.

(6) سورة آل عمران، الآية: 37.

(7) تم تخريج الحديث في قسم التحقيق، يُنظر صفحة 277.

الأخبار الواردة في باب تكلم النبي صلى الله عليه وسلم مع الذئب لا تدلّ على ذلك؛ وإنما إقراره بحصول الكلام منه. وأصح ما روي في هذا، ما أخرجه الشيخان من طريق أبي هريرة رضي الله عنه: (بينما رجل في غنمه إذ عدا الذئب، فذهب منها بشاة، فطلب حتى كأنه استنقذها منه، فقال له الذئب هذا: استنقذتها مني، فمن لها يوم السبع، يوم لا راعي لها غيري) فقال الناس: سبحان الله ذئب يتكلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (فإني أومن بهذا أنا وأبو بكر وعمر)⁽¹⁾.

• قد يُبين الألفاظ المُشكلة في الحديث، وعلاَم تعود الضمائر الواردة فيه، ويبين المعنى اللغوي لبعض الكلمات، وقد يعرب بعض الألفاظ فيه، مثال ذلك:

➤ الحديث الذي أورده الإمام البيضاوي عن ما واجهه الصحابة أثناء حفرهم الخندق، وأوله: (روي أنه عليه السلام لما خطَّ الخندق وقَعَّ لكل عشرة أربعين ذراعاً، وأخذوا يحفرون، فظهر فيه صخرة عظيمة لم يعمل فيها المعاول...) ⁽²⁾.

عقَّب شيخ زاده على الحديث فقال: والمستكن في (صَدَعَتِهَا) للضربة، والبارز للصخرة. والصَدْع الشق. والتعريف وضمير (لَاتِيَهَا) للمدينة. واللام في قوله: (لَكُنْ مصباحاً) لام جواب قسم محذوف، أي: والله لكُنْ. و(مصباحاً) منصوب على أنه اسم (كُنْ). و(في جوف بيت مظلم) صفة (مصباحاً). وخبر (كُنْ) محذوف، أي: ظهر، ويحتمل أن يكون خبرها (في جوف)، ويكون صفة (مصباحاً) محذوفة⁽³⁾.

➤ توضيحاً للحديث الذي أورده الإمام البيضاوي (أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَهَدَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَغِيفَيْنِ وَبُضْعَةَ لَحْمٍ فَرَجَعَ بِهَا إِلَيْهَا وَقَالَ: هَلُمِّي يَا بَنِيَّة...) ، قال شيخ زاده: قوله: (وبضعة لحم) (البُضْعَة) بفتح الباء: القطعة من اللحم⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ص 218 ، في قسم التحقيق.

(2) يُنظر: ص 169، في قسم التحقيق.

(3) يُنظر: ص 172 ، في قسم التحقيق.

(4) يُنظر: ص 277 ، في قسم التحقيق.

الفرع الرابع: منهج شيخ زاده في إيراد الشواهد الشعرية

اهتم شيخ زاده رحمه الله بكثير من المفسرين بإيراد الشواهد الشعرية في حاشيته على تفسير البيضاوي، ومن أبرز ما تميّز به منهجه في إيرادها:

- يستدلّ شيخ زاده رحمه الله أحياناً بشواهد شعرية أثناء شرحه لنص البيضاوي، ويبين موضع الشاهد فيها، وقد يأتي بها لوجج معنى أو قولاً يتبناه، وغالباً لا ينسب الأبيات لقائلها، إلا في أمثلة قليلة جداً، كما أنه لا يذكر البحر الشعري للأبيات. ومن أمثلة ذلك:

➤ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾⁽¹⁾ قال: "قوله: (ولا تكون ﴿مَا﴾ شرطية لارتفاع ﴿تَوَدُّ﴾) ولو كانت شرطية؛ لوجب أن يكون قوله: ﴿تَوَدُّ﴾ مجزوماً؛ على أنه جواب الشرط؛ لكونه فعلاً مضارعاً يعمل فيه الجازم، ولم يقرأه أحد من القراء إلا مرفوعاً. وعليه اعتراض مشهور، وهو: أنه إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، جاز فيه الرفع والجزم، من غير تفرقة بين "إن" الشرطية وأسماء الشرط. وإطباق القراء على رفع ﴿تَوَدُّ﴾ لا يدل على عدم جواز أن تكون "ما" شرطية؛ لجواز أن يتفقوا على أحد الجائزين وإن كان مرجوحاً؛ فجاز أن يتفقوا على رفع ﴿تَوَدُّ﴾ مع أن المختار فيما إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، أن يكون المضارع مجزوماً. وقد سمع رفعه في لسان العرب، كما في بيت زهير: [من البسيط]
وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَةٍ *** يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ⁽²⁾

- وقد يشرح الشواهد الشعرية التي يذكرها الإمام البيضاوي نفسه مبيناً معاني مفرداتها، وإعرابها، ومثال ذلك:

أورد الإمام البيضاوي بيتاً لعنترة، قال فيه: [من الوافر]
مَدَى مَا تَلَقَّانِي فَرْنِي تَرْجِفُ *** زَوَانِفُ إِلَيْتِيكَ وَتُسْتَطَارَا

(1) سورة آل عمران، الآية: 30.

(2) يُنظر: ص 199، في قسم التحقيق.

ولم ينسبه البيضاوي إلى قائله، وكذا شيخ زاده، ولم يذكر بحر، إلا أن شيخ زاده بيّن مفردات البيت، فقال: و(ترجف) أي: تضطرب بشدة، وهو مجزوم على أنه جواب الشرط. و(الروانف): جمع (رانفة)، وهي: طرف الإلية الذي يلي الأرض إذا كان الإنسان قائماً. و(الروانف) بمعنى الرانفتين، وجمع لأن اللبس؛ إذ لا يكون للإنسان أكثر من رانفتين. و(تستطارا) أصله: (تستطاران)، سقط النون للجزم، وقيل: أصله (تُسْتَطَارَن) فقلبت النون ألفاً للوقف، ومعناه: تتحرك وترتعش من شدة الخوف⁽¹⁾.

• قد يذكر شيخ زاده البيت كاملاً كما في الأمثلة السابقة، وقد يقتصر على ذكر شطر منه، ومثال ذلك:

1. قال شيخ زاده في بيانه لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾⁽²⁾ و﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ جملة مستأنفة،

أو صفة لـ ﴿الْغَيْبِ﴾ المعرّف بلام العهد الذهني على طريق قوله: [من الكامل]

وَلَقَدْ أَمَرَ عَلَى اللَّائِيْمِ يَبْنِي ***⁽³⁾

وهو الظاهر، لقوله: "التي لم تعرفها إلا بالوحي"⁽⁴⁾.

2. عند بيانه لقوله تعالى: ﴿وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ﴾⁽⁵⁾ قال شيخ زاده: قال الراغب: "قد يقال لمن ذهب

عينه (أكمه)". وأنشد: [من الرمل]

كَمَهَتْ عَيْنَاهُ حَتَّى أَبْصَدَا⁽⁶⁾ ***

(1) يُنظر: ص 300 ، في قسم التحقيق.

(2) سورة آل عمران، الآية: 44.

(3) وتنمة البيت: (فَصِيَتْ دُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْدِي) .

(4) يُنظر: ص 317 ، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 49.

(6) تنمة البيت: فَهُوَ يَلْحِي نَفْسَهُ لِمَا قَوَّعَ . ويُنظر: ص 364 ، في قسم التحقيق.

الفرع الخامس: منهج شيخ زاده في التفسير

بالرغم من أن كتاب شيخ زاده هذا يعتبر حاشية على تفسير "أسرار التأويل وأنوار التنزيل" للإمام البيضاوي إلا إنه يم كن من خلاله أن يُنهج منهج شيخ زاده في التفسير؛ إذ ليس بالضرورة أن يكون متوافقاً مع الإمام البيضاوي في منهجه التفسيري، ومن أبرز ما اتضح من منهجه رحمه الله في التفسير ما يأتي:

- يظهر من خلال القسم المحقق من حاشية شيخ زاده رحمه الله أنه كان يعتمد التفسير بالمأثور، بالإضافة إلى اعتماده التفسير بالرأي في بعض المواضع، ومن أمثلة الأول:

1. عند تفسيره قول الله عز وجل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽¹⁾: يبين شيخ زاده سبب ذكر الخير وحده مع أنَّ الكل من عند الله؛ فقال: وقيل: هذا من آداب القرآن حيث لم يصرح إلا بما هو محبوب لخلقه، ونحو قوله عليه السلام: "وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ"، وقوله تعالى حكاية: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾⁽²⁾، حيث لم يقل: "وإذا أمرضني"⁽³⁾.

2. عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ ءَادَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾⁽⁴⁾، ذكر شيخ زاده ما يميز الأنبياء عن غيرهم من حيث القوة الجسمية، فقال عن تميزهم بالقوة الباصرة: وكان عليه السلام مخصوصاً بكمال هذه القوة؛ لقوله عليه السلام: (زُوِيْتُ لِي الْأَرْضُ فَوَإَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا)⁽⁵⁾، ولقوله عليه السلام: (أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ وتَأَهَّبُوا؛ فَإِنِّي أُرَاكُم مِنْ وَرَاءَ ظَهْرِي)⁽⁶⁾. ونظير هذه

(1) سورة آل عمران، الآية: 26.

(2) سورة الشعراء، الآية: 80.

(3) يُنظر: ص 166، في قسم التحقيق.

(4) سورة آل عمران، الآية: 33.

(5) سيأتي تخريجه في ص 214.

(6) سيأتي تخريجه في ص 215.

القوة حصل لإبراهيم عليه الصلاة والسلام، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽¹⁾، نُكر في تفسيرها أنه تعالى قَوَّى بصره حتى شاهد جميع الملكوت من الأعلى والأسفل⁽²⁾.

وقال عن تميزهم بالقوة السامعة: وكان عليه السلام أقوى الناس في هذه القوة؛ لقوله عليه السلام: (أُطَّتِ السماءُ وُحِقَ لها أن تنطَّ؛ ما فيها موضع قدمٍ إلا وفيه مَلَكٌ ساجدٌ لله تعالى)⁽³⁾، فسمع أطيّط السماء وأنينها. وروي: أنه عليه السلام سمع دويًّا، وذكر أنه هوى صخرة قذفت في جهنم فلم تبلغ قعرها إلى الآن⁽⁴⁾. ونظير هذه القوة حصل لسليمان عليه الصلاة والسلام في قصة النملة، حين قالت نملة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾⁽⁵⁾ فإله تعالى أسمع سليمان كلام النملة وأوقفه على معناه، كما أوقفه على معاني ألحان الطيور. وحصل ذلك لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛ حين تكلم مع الذئب، والبعير، والضب⁽⁶⁾.

وقال عن تميزهم بتقوية قوة الشم: "كما وقع في حق يعقوب عليه السلام حين قال: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾"⁽⁷⁾؛ فأحسَّ بها من مسيرة ثلاثة أيام"⁽⁸⁾.

وعن تقوية قوة الذوق لديهم قال: كما كان في حق نبينا صلى الله عليه وسلم حين قال: إِنَّ هذا الذراع يُخبرني أنه مسموم⁽⁹⁾.

- ومن أمثلة تفسير شيخ زاده بالرأي: عند تفسيره الآية السابقة، قال: وأما القوى الروحانية العقلية؛ فلا بد أن تكون في غاية الكمال، ونهاية الصفاء. والحاصل أن النفس القدسية النبوية مخالفة بماهيتها لسائر

(1) سورة الأنعام، الآية: 75.

(2) يُنظر: ص 214، في قسم التحقيق.

(3) سيأتي تخريجه ص 216.

(4) سيأتي تخريجه ص 216.

(5) سورة النمل، الآية: 18.

(6) يُنظر: ص 216، في قسم التحقيق.

(7) سورة يوسف، الآية: 64.

(8) يُنظر: ص 221، في قسم التحقيق.

(9) تم تخريج الحديث في قسم التحقيق، يُنظر: ص 221.

النفوس، ومن لوازم تلك النفس: الكمال في الذكاء، والفتنة، والترفع عن الكدورات الجسمانية والشهوانية، فإذا كانت الروح في غاية الصفاء والشرف كان البدن في غاية النقاء والطهارة، فكانت هذه القوة المحركة والمُركبة في غاية الكمال؛ لأنها جارية مجرى أنوار فائضة من جوهر الروح، واصله إلى البدن؛ ومتى كان الفاعل والقابل في غاية الكمال كانت الآثار في غاية القوة والشرف والصفاء⁽¹⁾.

• أحياناً يُفسر شيخ زاده الآيات الواردة بآيات أخرى، من باب تفسير القرآن بالقرآن، ومثاله:

1. عند تفسير قوله تعالى: ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾⁽²⁾، قال شيخ زاده: وهذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ﴾⁽³⁾.

2. عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾⁽⁴⁾ قال شيخ زاده: قوله: (وقيل بعضها من بعض في الدين) أي: في التوحيد وإخلاص الطاعة لله، كقوله تعالى: ﴿الْمُتَفَقُّونَ وَالْمُتَفَقِّتُ بَعْضُهُمْ مِنَ بَعْضٍ﴾⁽⁵⁾ أي: بسبب اشتراكهم في النفاق⁽⁶⁾.

• قد ينسب الآراء التفسيرية التي يوردها إلى أصحابها أحياناً، وأخرى لا ينسبها، ومثال ذلك: إيراده آراء المفسرين في المراد بكتاب الله في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ﴾⁽⁷⁾، فقد ذكر أن رأي ابن عباس والحسن وقتادة أن المراد به: "القرآن"، وذكر رأياً آخرًا في معناه، وهو: "التوراة"، ولم ينسب القول لقائله⁽⁸⁾.

(1) يُنظر: ص 226، في قسم التحقيق.

(2) سورة آل عمران، الآية: 27.

(3) سورة الزمر، الآية: 5. ويُنظر: ص 176.

(4) سورة آل عمران، الآية: 34.

(5) سورة التوبة، الآية: 67.

(6) يُنظر: ص 231، في قسم التحقيق.

(7) سورة آل عمران، الآية: 23.

(8) يُنظر: ص 136، في قسم التحقيق.

- قد فُسِّر جزءاً من الآية لم يتناولها البيضاوي في تفسيره، ومثال ذلك:

1. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَرِ﴾⁽¹⁾ قال شيخ زاده: "قيل: المراد بـ(الذكر الكثير): الذكر بالقلب، وقوله: ﴿وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَرِ﴾ محمول على الذكر باللسان. وقيل: المراد بالتسبيح الصلاة؛ لأنها تُسمى تسبيحاً، قال تعالى: ﴿فَسَبِّحْ لِلَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾⁽²⁾.
2. عند بيانه لقوله تعالى: ﴿وَأُتِرِ الْأَكْثَمَةَ وَالْأَبْرَصَ﴾⁽³⁾ قال شيخ زاده: "والبراءة: التقصي من الشيء المكروه، ومُلابَذُهُ. ولم يذكر البيضاوي شيئاً في معناه"⁽⁴⁾.

- قد يُعقَّب على كلام ذكره البيضاوي بما قاله أهل التفسير توضيحاً لكلامه، ويبين رأيه في ذلك كله، ومثاله:

قوله تعقيباً على تفسير البيضاوي لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁵⁾: قال: "قوله: (كَلِّمُوها شفاهاً)، قال أهل التفسير: الملائكة ههنا جبرائيل عليه السلام. وذلك لا يُعلم إلا بالخبر، فإن صح الخبر فالأمر كذلك، وإلا لم قلْ بأنَّ من قال ذلك من الملائكة مَنْ هو"⁽⁶⁾.

- قد يورد كلاماً للمفسرين، يُظهر منه تفسير الآية المُتكلِّم عنها بآية أخرى، من باب تفسير القرآن بالقرآن، ومثاله:

(1) سورة آل عمران، الآية: 41.

(2) سورة الروم، الآية: 17. ويُنظر: ص 302.

(3) سورة آل عمران، الآية: 49.

(4) يُنظر: ص 363، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 42.

(6) يُنظر: ص 303، في قسم التحقيق.

تعتقياً على كلالهمفسرين السابق في كون جبريل عليه السلام هو من كَلَّمَ مريم عليها السلام لا جمعٌ من الملائكة، قال شيخ زاده: "قال الإمام: "والقول بأن القائل هو جبرائيل عليه السلام وحده وإن كان عدولاً عن الظاهر، إلا أنه يجب المصير إليه؛ لأنَّ سورة مريم دلت على أن المتكلم مع مريم هو جبرائيل، وهو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾⁽¹⁾.

الفرع السادس: منهج شيخ زاده في علوم القرآن

أولاً : منهج شيخ زاده في أسباب النزول.

يُعرف سبب النزول بأثّه: ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه أي: مبينة لحكمه أيام وقوعه، والمعنى: أنه حادثة وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، أو سؤال وجه إليه فنزلت الآية أو الآيات من الله تعالى ببيان ما يتصل بتلك الحادثة أو بجواب هذا السؤال⁽²⁾.

وقد اعتنى شيخ زاده بذكر سبب النزول لكثير من الآيات، سيما إذا كان الإمام البيضاوي لم يذكرها، وقد يذكر الإمام البيضاوي سبب نزول للآية، ويضيف إليها شيخ زاده كل ما ورد فيها من روايات على أنها سبب نزول الآية.

وفي بعض الآيات كان شيخ زاده رحمه الله يذكر ما ورد من أسباب نزول في الآية، دون أن يبين صحتها أو ضعفها، وهو الأكثر. وأغلب الروايات المذكورة لم يثبت أنها سبب نزول، وليس في الرواية ما يدل على أنها سبباً للنزول، وإنما هي من باب الروايات التفسيرية، لكن شيخ زاده رحمه الله يذكرها على أنها سبب نزول للآية.

(1) سورة مريم، الآية: 17. ويُنظر: ص 304.

(2) يُنظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاتقان في علوم القرآن** - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، 116/1، ط: بدون، 1394هـ - 1974م، الهيئة المصرية العامة للكتاب. الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، 106/1، ط: 3، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

ومثال ذلك: أورد شيخ زاده رحمه الله أن سبب نزول قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ﴾⁽¹⁾ أن اليهود احتكموا للنبي صلى الله عليه وسلم في قصة الرجل والمرأة المحصنين الذين زنيا، وكان حكمهما الرجم، فكرهوه، فالقصة مروية في كتب الحديث، وقد ورد تخريجها في قسم التحقيق، إلا أن شيخ زاده لم يذكر صحتها أو ضعفها، كما أنه لم يذكر أي أحد أنها سبباً لنزول هذه الآية⁽²⁾.

ثانياً: منهج شيخ زاده رحمه الله في علم المناسبات.

علم المناسبات هو: "علمٌ تُعرف منه علل ترتيب أجزاء القرآن الكريم، وهو سر البلاغة فيه"⁽³⁾، أو هو: "المعنى الذي يربط بين سورة وآياته"⁽⁴⁾. وقد تكون المناسبة بين السورة والسورة، أو داخل السورة نفسها، بين أولها وآخرها، أو بين الآية والآية. ومن الأمثلة على ذلك:

1. ذكره المناسبة بين قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾⁽⁶⁾.
2. نكر المناسبة بين قوله عز وجل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ يَدُكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽⁷⁾، وقوله: ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ

(1) سورة آل عمران، الآية: 23.

(2) يُنظر: ص 142، في قسم التحقيق.

(3) يُنظر: السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن، علم المناسبات في السور والآيات - تحقيق: محمد بازمول،

ص 27، ط: 1، 1423 هـ - 2002 م، المكتبة الملكية - مكة المكرمة. عباس، فضل حسن، إتقان البرهان في علوم

القرآن، 2/282، ط: 2، 1430 هـ - 2010 م، دار النفائس - الأردن.

(4) يُنظر: السيوطي، علم المناسبات، ص 27.

(5) سورة آل عمران، الآية: 36.

(6) سورة آل عمران، الآية: 37.

(7) سورة آل عمران، الآية: 26.

وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ نَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ⁽¹⁾، فقال: ثم إنه تعالى لما تكرر أن أفعال الله تعالى كلها من نافع وضار صادر عن حكمة ومصلحة فهو خير كله، كابتياء الملك ونزعه، تكرر ما يدل على قدرته الباهرة بذكر حال الليل والنهار بالمعاقبة بينهما، فقال: ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ﴾⁽²⁾.

3. بنى شيخ زاده المناسبة بين أجزاء الآية الواحدة كذلك، ومثاله:

عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽³⁾ قال: "وذكر قوله: ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ بعد ذكر الأوصاف المتقدمة دليل على أنه لا رتبة أعظم من كون المرء صالحاً؛ لأنه لا يكون المرء كذلك إلا إذا كان في جميع ما يأتيه ويذره من أفعاله وأخلاقه، مواظباً على أصلح المناهج وأكمل الطرق المتعلقة بأمر الدين والدنيا، ولا رتبة أعظم من ذلك"⁽⁴⁾.

ثالثاً: منهج شيخ زاده في القراءات.

يُعرف علم القراءات بأنه: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله"⁽⁵⁾. وشيخ زاده اهتم بهذا العلم في حاشيته على تفسير البيضاوي، ويمكننا بيان منهجه في القراءات الواردة بما يلي:

- لم يكن يوثق القراءات من مراجع مختصة، فمثلاً نقل بعض القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿وَكَقَّهَا زَكْرًا﴾ من تفسير الإمام البغوي المسمى (معالم التنزيل)، حيث قال: "قال الإمام

(1) سورة آل عمران، الآية: 27.

(2) يُنظر: ص 174، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 46.

(4) يُنظر: ص 343، في قسم التحقيق.

(5) يُنظر: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 9، ط: 1،

1420 هـ - 1999 م، دار الكتب العلمية. ذ.

محيي السنة: "وقرأ حمزة، والكسائي، وحفص، عن عاصم "زكريا" مقصوراً والآخرين يمدون"⁽¹⁾، وهذا الكتاب ليس بمرجع في القراءات.

- كان يذكر قراءات شاذة في بعض الأحيان، دون الإشارة لكونها شاذة، وأحياناً أخرى يشير. ومن الأمثلة على ذكره لقراءات شاذة دون الإشارة إلى كونها شاذة:

1. القراءة الواردة في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾⁽²⁾ والتي ذكرها البيضاوي، وشيخ زاده، حيث قال: "قوله: (وَقُرِئَ "وضعت") أي: بكسر تاء المخاطبة، على خطاب الله تعالى إياها، بأن يقول لها: إنك لا تعلمين قدر هذا الموهوب، والله هو المتفرد بعلم ما فيه من الفضائل والآيات"⁽³⁾. فهذه قراءة شاذة، ولم يشر شيخ زاده لذلك.
2. ذكر القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁴⁾ فقال: "وَقُرِئَ (لَا يَتَّخِذُ) برفع الذال نفياً، بمعنى لا ينبغي"⁽⁵⁾، فهذه قراءة شاذة، ولم يبين كون القراءة العشرة اتفقوا على قراءة الجزم، وأن القراءة بالرفع شاذة.

ومن الأمثلة على ذكره للقراءات الشاذة مع بيان ذلك:

في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعِشِيِّ وَالْإِبْكَرِ﴾⁽⁶⁾ قال شيخ زاده: "وَقُرِئَ شاذاً: (والأبكار)، بفتح الهمزة، وهو جمع (بَكَر) بفتحتين، كـ(سَحَرٍ وَأَسْحَارٍ)، يقال: أَتَيْتَهُ بَكَراً، أي: بُكَراً"⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: ص 268، في قسم التحقيق.

(2) سورة آل عمران، الآية: 36.

(3) يُنظر: ص 253، في قسم التحقيق.

(4) سورة آل عمران، الآية: 28.

(5) يُنظر: ص 179، في قسم التحقيق.

(6) سورة آل عمران، الآية: 41.

(7) يُنظر: ص 302، في قسم التحقيق.

- لا يبين شيخ زاده كل القراءات الواردة في الآية، وكذلك لا يلتزم ببيان كل القراءات التي يذكرها الإمام البيضاوي، ومثال هذا:

ذكر البيضاوي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ قراءتين، هما: الأولى: في قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ﴾ قرأ نافع (إنى) بالكسر. والثانية: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ قرأ نافع هنا وفي المائدة (طائراً) بالالف والهمزة. ولم يبين شيخ زاده القراءتين ولم يذكرهما⁽²⁾.

- يلاحظ اهتمام شيخ زاده رحمه الله بتوجيه القراءات، ومثال ذلك:

1. عند بيان شيخ زاده للقراءات في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾⁽³⁾ قال: "ولفظ ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ لما كان جمعاً مكسراً جاز في الفعل المسند إليه التذكير؛ باعتبار الجمع، والتأنيث باعتبار الجماعة. فلذلك قرأ حمزة والكسائي "فناداه الملائكة" من غير تأنيث، والباقون: ﴿فَنَادَتْهُ﴾ بتاء التأنيث. وفي التنزيل: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾⁽⁴⁾، و﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ﴾⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

2. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾⁽⁷⁾ قال شيخ زاده: "قوله: ﴿قُرْئ: (وَنَت)) بلفظ الماضي؛ وعلى هذه القراءة يجوز أن تكون كلمة (ما) شرطية؛ لانعدام المانع. وفي محلها حينئذ احتمالان:

(1) سورة آل عمران، الآية: 49.

(2) يُنظر: ص 359، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 39.

(4) سورة يوسف، الآية: 30.

(5) سورة المعارج، الآية: 4.

(6) يُنظر: ص 283، في قسم التحقيق.

(7) سورة آل عمران، الآية: 30.

الأول: كونها منصوبة بالفعل الذي بعدها، والتقدير: "أَيُّ شَيْءٍ عملت من سوءٍ وَدَّتْ"، فـ"ودت" جواب الشرط. والاحتمال الثاني: كونها مرفوعةً على الابتداء، والعائد على المبتدأ محذوف، تقديره: (وما عملته). ويجوز أن تكون موصولة مرفوعة المحل على الابتداء، و(ودت) خبرها، والمعنى: "الذي عملته من سوءٍ ودت لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً". وهو مختار المصنّف؛ حيث قال: "ولكن الحمل على الخبر أوقع معنىً؛ لأنه حكاية كائن في ذلك اليوم، فينبغي أن يحمل الكلام على ما يفيد الكينونة والوقوع في ذلك اليوم، و(ما) الشرطية لا تفيد الوقوع، فإن معنى قولك: ما صنعتَ صنعتُ: إن صنعتَ هذا صنعتُ هذا، ولن صنعتَ ذاك فذاك، إلى ما لا يحصى⁽¹⁾".

3. قال الإمام البيضاوي: في تفسير قول تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ

اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾⁽²⁾: "وَقُرِئَ (لِيُحْكَمَ) على البناء للمفعول، فيكون الاختلاف فيما بينهم"، فعقَّب عليه شيخ زاده رحمه الله فقال: "قوله: (فيكون الاختلاف فيما بينهم) تفريع على نقل القراءتين، يعني أن المتبادر من قوله تعالى: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ سواء قُرِئَ (يحكم) على بناء الفاعل أو المفعول "ليحكم الكتاب بين الذين أُوتُوا نصيباً من الكتاب" ويُفَرِّع الاختلاف الواقع بين المحق منهم والمبطل، أي: بين من أسلم من أحبار أهل الكتاب وبين من لم يسلم منهم، بأن يدعو المحقون منهم مخالفيهم إلى كتاب اتفقوا على أنه كتاب الله؛ ليحكم بينهم وبين مخالفيهم بالحق.

ويُعدُّ أن يكون المعنى ليحكم، ووقع الاختلاف الواقع بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين اليهود في ملة إبراهيم عليه السلام، أو في حكم زنى المحصن؛ وذلك لأن الضمير في قوله ﴿بَيْنَهُمْ﴾ راجع إلى ﴿الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ وهم أهل الكتاب، والحكم فيما بين أهل الكتاب إنما يكون إذا كان الاختلاف بينهم. وظاهر عبارة المصنّف يومهم أن يكون قوله "فيكون الاختلاف بينهم" متفرعاً على قراءة البناء للمفعول، ولا وجه له؛ لأن الدليل على ما ذكره من كون الاختلاف بينهم إنما هو ضمير ﴿بَيْنَهُمْ﴾، وهو مشترك بين القراءتين لا اختصاص له بأحدهما، فينبغي أن يكون التفريع على مجموع القراءتين لا على القراءة الثانية فقط⁽³⁾.

(1) يُنظر: ص 203، في قسم التحقيق.

(2) سورة آل عمران، الآية: 23.

(3) يُنظر: ص 147، في قسم التحقيق.

رابعاً: منهج شيخ زاده في ذكر الناسخ والمنسوخ.

يُقصد بالنسخ ورفعُ الحكم الشرعي بدليل شرعي متراخٍ عنه⁽¹⁾.

وقد عمد شيخ زاده لدفع توهم أورده البيضاوي خلال تفسيره لقوله تعالى حكايةً عن عيسى عليه السلام: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيِّ مِنَ التَّوْرَةِ وَلِأَحِلَّ لَكُم بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾⁽²⁾ من خلال بيانه أنَّ النسخ في الشريعة الواحدة لا يستلزم أن يكون بعض أحكامها مناقضاً لبعض، وقد قال في هذا: "قوله: (ولا يخل ذلك) جوابٌ عما يُقال: قوله: ﴿وَلِأَحِلَّ لَكُم بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾"⁽³⁾ يدلُّ على أنَّه لا يحكم ببعض ما في التوراة، ولا يُنسخه، وهو يناقض قوله: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيِّ مِنَ التَّوْرَةِ﴾"⁽⁴⁾.

ثم قال: "وتقرير الجواب: أنَّه لا مناقضة بين الكلامين؛ لأنَّ التصديق بالتوراة لا معنى له إلا اعتقاد أن كل ما فيها حق وصواب، حَكَمَ الله تعالى به؛ لاقتضاء الحكمة ذلك إلى أن يُنزل ما ينسخه، وإنما يكون حكمه بخلاف حكم التوراة مناقضاً لكونه مصداقاً للتوراة، أن لو كانت الأحكام المذكورة في التوراة مقيدة بقيد التأبيد، فلما لم يكن قيد التأبيد مذكوراً في أحكام التوراة، لم يكن حكم عيسى عليه السلام بتحليل ما كان محرماً فيها منافياً لكونه مصداقاً لما في التوراة، كما أن ورود النسخ في الشريعة الواحدة لا يستلزم أن يكون بعض أحكامها مناقضاً لبعض؛ فإن كل واحد من الناسخ والمنسوخ حق وصواب في وقته"⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: عباس، إتقان البرهان، 11/2.

(2) سورة آل عمران، الآية: 50.

(3) سورة آل عمران، الآية: 50.

(4) سورة آل عمران، الآية: 50.

(5) يُنظر: ص 378، في قسم التحقيق.

الفرع السابع: منهج شيخ زاده في عرض القضايا الاعتقادية.

اهتمَّ شيخ زاده رحمه الله ببيان المسائل الاعتقادية الواردة في الآيات، فلم يكن يغفلها، بل كان يوضحها بإيجاز، وإذا تعددت الآراء في المسألة يورد أقوال الفرق فيها، ويورد رأيه في المسألة كذلك.

ومن الأمثلة على المسائل الاعتقادية الواردة في القسم المحقق: مسألة جواز الكرامات للأولياء، ومسألة الخير والشر، ومسألة حكم العصاة من فسقة المسلمين، فقد بين شيخ زاده أقوال الفرق، وبين رأيه في المسائل الواردة⁽¹⁾.

الفرع الثامن: منهج شيخ زاده في الفقه، وأصوله.

أولاً: منهج شيخ زاده في الفقه.

يتضح للباحث من خلال التحقيق أنَّ شيخ زاده اهتم بالأحكام الفقهية التي ترد في الآيات، وذلك على ضربين:

أولها: أن يبين الأحكام الفقهية التي تدلّ عليها الآية التي يشرحها، فيستنبط ما ورد فيها من أحكام، ويبين أوجه الحكم فيها، ويكتفي بذكر المسألة كما يراها دون أن يعرض رأي أي من المذاهب الفقهية. وثانيها: أن يُقارن الأحكام الفقهية في شريعتنا بالأحكام الخاصة بشرع ما قبلنا.

ومثال الأول:

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾ قال:

"وكون المؤمن موالياً للكافر يكون على ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون راضياً بكفره ويتولاه لأجله، والمؤمن يكفر بهذا الوجه من الموالاة؛ لأن الرضى بالكفر كفر.

(1) يُنظر: ص 276، في قسم التحقيق.

(2) سورة آل عمران، الآية: 28.

والوجه الثاني: أن يعاشر معه معاشرة جميلة فيما يتعلق بالدنيا، وذلك غير ممنوع منه.

والوجه الثالث: وهو القدر المتوسط بين الوجهين الأولين، وهو أن يوالي الكفار على وجه الركون إليهم والتعاون والتظاهر معهم، على الوجه الذي يتوالى به المتوادون من أهل القربيات بالتعظيم والإكرام، مع اعتقاد أن دينه باطل، فهذا لا يوجب الكفر إلا أنه منهي عنه؛ لأن الموالاة بهذا الوجه قد تجره إلى استحسان طريقته، والرضى بدينه، وذلك يخرج عن الإسلام⁽¹⁾.

ومن الأمثلة على الضرب الثاني:

1. مسألة حلّ نكاح الرائب في شريعة بني إسرائيل، وقد ساق هذه المسألة ترتيباً على كلام البيضاوي، فقال: "صرّح به المصنف حيث قال: "تزوج زكريا بنت عمران بن ماثان وهي إيشاع"، فكانت إيشاع أخت مريم من الأب، فكان كل واحد من يحيى وعيسى ابن خالة الآخر؛ فإن عمران بن ماثان تزوج أم حنة (فاقودا) فولدت له إيشاع، وكانت حنة ربيبة لعمران، ثم تزوج ربيته حنة، بناء على حلّ نكاح الرائب في تلك الشريعة، فولدت له مريم فكانت إيشاع أخت مريم من الأب وأخت حنة من الأم، وكانت إيشاع خالة لمريم أيضاً؛ حيث كانت إيشاع أختاً لحنة من الأم، فاندفع بهذا ما يتوهم من التنازع بين كلاميه"⁽²⁾.

فبين أن نكاح الربيبة كان جائزاً في شرع بني إسرائيل ولم يجز في شرعنا.

2. مسألة جواز نذر الغلمان في شريعة بني إسرائيل، قال شيخ زاده رحمه الله: "وهذا النوع من النذر كان في بني إسرائيل، ولم يجز في شرعنا؛ لأن ما في بطن الحرة حرّ لا محالة، فكيف يصح النذر بتحريره وتخصيصه لجهة من وجوه القربيات. ولعل الوجه فيه: أن المرء إنما يريد الولد ليستأنس به، ويستعين به لمصالح الدنيا، فمن نذر بتحريره، أي: بجعله حراً خالصاً لوجه من وجوه القرية، كجعله محرراً خالصاً لخدمة المسجد، فهذا النذر منه يشبه أن يقول: "إن رزقني الله تعالى عبداً مملوكاً كان عليّ أن أعتقه وأُخلّصه من قيد الاشتغال بخدمتي وتدبير مهماتي"، فلما كان نذر الولد الحرّ وتحريره، أي: جعله خالصاً لخدمة المسجد، وطاعة الله، شبيهاً بتحرير الرقيق، من حيث كونه متضمناً لإسقاط حظ نفسه منه، جعل

(1) يُنظر: ص 181 في قسم التحقيق.

(2) يُنظر: ص 243، في قسم التحقيق.

النذر به مشروعاً عندهم. قيل: كان المحرر يُجعل في الكنيسة يقوم بخدمتها حتى يبلغ الحلم، ثم يُخَيَّر بين المقام بها والذهاب، فإن أراد أن يذهب ذهب، وأما إن اختار المقام بها فليس له بعد ذلك خيار⁽¹⁾.

3. مسألة صفة القربان في شرع بني إسرائيل، ومقارنته بصفة القربان في الإسلام، مع الاستدلال لكليهما. حيث قال شيخ زاده: "وهذه الأمة يتقربون إلى الله تعالى بأن يذبحوا ذبيحة لله تعالى، ويقسموها بين الفقراء. وفي الحديث: (صفة هذه الأمة في التوراة قربانهم دماؤهم)⁽²⁾. وقربان تلك الأمة: شيء يضعونه في بيت؛ لتتزل عليه نار سماوية وتأكله، كما قال تعالى حكاية: ﴿حَتَّى يَأْتِيَنا بِقُرْبانٍ نَأْكُلُهُ النَّارُ﴾⁽³⁾⁽⁴⁾.

ثانياً: منهج شيخ زاده في أصول الفقه.

وظف شيخ زاده رحمه الله علم أصول الفقه في تفسيره للقرآن الكريم.

ومن الأمثلة عليه: عند تفسير شيخ زاده لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾⁽⁵⁾ قال: "فالجواب: أن ظاهر قوله {اصطفى آدم على العالمين} يتناول كل واحد ممن يصح إطلاق لفظ (العالم) عليه، فيندرج فيه (الملك). غاية ما في الباب أنه ترك عمومته في بعض الصور؛ لقيام دليل يدل على أن المراد منه الخاص، فلا يجوز أن نترك عمومته في سائر الصور من غير قيام دليل الخصوص⁽⁶⁾".

فقد بين شيخ زاده أن الأصل بقاء العام على عمومته ما لم يقم دليل على التخصيص.

(1) يُنظر: ص 245 ، في قسم التحقيق.

(2) تم تخريج الحديث في قسم التحقيق ، يُنظر: ص 262.

(3) سورة آل عمران، الآية: 30.

(4) يُنظر: ص 262 ، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 30.

(6) يُنظر: ص 229 في قسم التحقيق.

الفرع التاسع: منهج شيخ زاده في النقل من المصادر.

اقتبس شيخ زاده رحمه الله كلاماً من مصادر عدة، في مجالات النحو والعقيدة والقراءات، وغيرها، وكان أحياناً يشير إلى المصدر، وأحياناً لا يفعل.

وعُذر له ذلك أنَّ الأمر عادة تَجَّ عليها الناس قديماً، فكانوا ينقلون كلاماً دون توثيقه، ولم يروا في ذلك بأساً.

ومن الأمثلة على ذكره مصدر الكلام المنقول:

1. قول شيخ زاده: "قال الإمام -أي: **الفخر الرازي**-: (الملك هو القدرة، والمعنى: أن قدرة الخلق على كل ما يقدرون عليه ليست إلا بإقدار الله تعالى إياهم، فهو الذي يقدر على كل قادر وعلى مقدوره وعلى كل مالك ومملوكه)"⁽¹⁾.
2. قال شيخ زاده: "وفي **الصباح**: اللوبة واللابة الحرة، ولابتا المدينة حرتان تكتنفانها، والحرة أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار"⁽²⁾.
3. عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَمْرُؤُا أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾⁽³⁾ وبيانه للمعاني المحتملة التي ذكرها الإمام البيضاوي قال شيخ زاده: "وهذا معنى قول صاحب (الكشاف): (ويُحتمل أن يكون في زمانها من كان يقوم ويسجد في صلاته ولا يركع، وفيه من يركع، فأمرت بأن تركع مع الراكعين ولا تكون مع من لا يركع)"⁽⁴⁾.
4. عند بيانه لقوله تعالى: ﴿وَأَبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ﴾⁽⁵⁾ قال شيخ زاده: "قال **الراغب**: (قد يقال لمن ذهب عينه "أكمه")"⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: ص 163، في قسم التحقيق.

(2) يُنظر: ص 172، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 43.

(4) يُنظر: ص 314، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 49.

(6) يُنظر: ص 364، في قسم التحقيق.

كما أنَّ شيخ زاده كان أحياناً يبين المقصود بالكلام الذي ينقله من غيره، ولا يقتصر على ذكره في سياق الشرح لكلام البيضاوي، وقد يؤكد على صحة الكلام المقتبس بأكثر من مؤكد، ومثال ذلك:

قال شيخ زاده في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾⁽¹⁾: "قال صاحب الكشاف: (فإن قلت كيف جاز انتصاب أنثى حالاً من ضمير في ﴿وَضَعْتُهَا﴾ وهو كقولك: وضعت الأنثى أنثى). ثم قال: يعني: أنَّ تأنيث ضمير ﴿وَضَعْتُهَا﴾ لما كان مبنياً على كون الموصول عبارة عن الأنثى، لزم أن يكون قولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ بمنزلة أن يقال: وضعت الأنثى أنثى".

وأجاب عنه بقوله: "قلت: الأصل: وضعته أنثى، ولما أُنت لتأنيث الحال؛ لأن الحال وذا الحال عبارتان عن شيء واحد، كما أنَّ نِثَ الاسم في "ما كانت أمك" لتأنيث الخبر. ونظيره: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ﴾⁽²⁾، أُنت اسم كان لتأنيث ﴿أَثْنَتَيْنِ﴾. وتقرير هذا الجواب: "أنَّ تأنيث الضمير في قولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ ليس باعتبار علم المتكلم بكون المعبر عنه مؤنثاً، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا﴾؛ ليلزم كون التقييد بالحال لغواً بل هو مبني على قاعدة أخرى؛ وهي: "أنَّ كل ضمير وقع بين اسمين أحدهما مذكّر والآخر مؤنث، وكانا عبارتين عن مدلول واحد جاز فيه التذكير والتأنيث"، كما في قولنا: "الكلام يسمى جملة"، وما نحن فيه من هذا القبيل، فإن ضمير المؤنث في قولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا﴾ وقع بين قوله: ﴿مَا فِي بَطْنِي﴾ وبين قوله: ﴿أُنْثَىٰ﴾. فإنَّ لفظ ﴿أُنْثَىٰ﴾ حال بمنزلة الخبر في قوله: "ما كانت أمك"، فأنث الضمير العائد إلى ﴿مَا﴾ نظراً إلى ما بعده من الحال من غير أن يعتبر فيه معنى الأنوثة؛ ليلزم اللغو، وهذا معنى قوله: "لأنَّ تأنيثها علم منه"، أي: لأنَّ تأنيث ما في بطنها علم من التقييد بالحال، ولم يعلم قبل ذلك حتى يلزم كون التقييد لغواً"⁽³⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية : 36.

(2) سورة النساء، الآية : 176.

(3) يُنظر: ص 248، في القسم المحقق.

كما أنَّ شيخ زاده رحمه الله كان ينقل كلاماً قاله الإمام البيضاوي في غير الموضع المشروح، ومثال ذلك: في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ﴾⁽¹⁾ قال: "وقال المصنّف في تفسير سورة الفاتحة: (المالك هو المتصرف في الأعيان المملوكة كيف يشاء، من الملك". والمَلِكُ هو المتصرف بالأمر والنهي في الأمورين، من الملك)"⁽²⁾.

الفرع العاشر: منهج شيخ زاده في ذكر الأعلام والأماكن

أورد شيخ زاده خلال حاشيته على تفسير البيضاوي عدداً من الأعلام ولم يكن يترجم لهم، فمثلاً أورد أسماء بعض الصحابة كابن عباس، وعبادة بن الصامت ولم يترجم لهم.

ولم يترجم كذلك للأعلام الذين يذكرهم الإمام البيضاوي في تفسيره، إلا ما كان من تعريف منه بأُمّ مريم عليها السلام حين ذكر البيضاوي اسمها، فقال:

"قوله: (وهذه حَنَّة) يعني: أن المراد بامرأة عمران بن ماثان جد عيسى عليه السلام من أمه هو: "حَنَّة" بالحاء المهملة والنون المشددة، بنت فاقوذا، أم مريم البتول، جدة عيسى عليه السلام، أمّ أمه"⁽³⁾.

أما البلدان فكان شيخ زاده يورد المكان الذي تقع فيه، ولا يزيد. ومن أمثلة ذلك:

عندما ساق البيضاوي حديثاً ذكر فيه الحيرة وصنعاء، قال شيخ زاده: "(الحيرة) بكسر الحاء: مدينة بقرب الكوفة". وقال: "(صنعاء) بالمد: قسبة اليمن"⁽⁴⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 26.

(2) يُنظر: ص 90، في القسم المحقق.

(3) يُنظر: ص 236، في القسم المحقق.

(4) يُنظر: ص 173، في القسم المحقق.

الفرع الحادي عشر: منهج شيخ زاده في إيراد الروايات التاريخية والتفسيرية.

أكثر شيخ زاده رحمه الله من الاستشهاد على كلامه أو كلام البيضاوي بما ورد في الباب من روايات تاريخية أو تفسيرية، ولا شك أن هذا مما يزيد من قيمة حاشيته وأهميتها. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى ما يلي بما يختص بهذه الروايات:

- يذكر شيخ زاده رحمه الله الروايات التاريخية، كما وردت في كتب التاريخ، ويبني عليها معنى معين، أو يأتي بها لموافقة معنى مذكور، أو مخالفته، دون أن يبين كونها روايات تاريخية قد تصح أو لا تصح، و لا دليل على أحدهما وهو الغالب عنده. ومثال ذلك:

1. عند حديث شيخ زاده عن تميز الأنبياء عن باقي البشر بالقوة الباصرة، واستدلالة بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية، قال: "وهذا غير مستبعد؛ فإنه يروى أن زرقاء اليمامة كانت تبصر الشيء من مسيرة ثلاثة أيام، فكيف يُبعد أن يكون بصر الأنبياء عليهم السلام أقوى من بصرها"⁽¹⁾.

2. قال شيخ زاده في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾⁽²⁾ نقلاً عن الإمام الرازي: "قال الأمام: (لما حملتها حنة إلى المسجد، ووضعها عند الأحبار فتنافسوا فيها، قال زكريا: أنا أحق بها؛ عندي خالتيها، فقالوا: لا، حتى تقترع عليها، فانطلقوا وكانوا سبعة وعشرين إلى نهر، فألقوا فيه أقلامهم التي كانوا يكتبون بها الوحي، على أن كل من ارتفع قلمه فهو الراجح في الاستحقاق، ثم ألقوا أقلامهم ثلاث مرات، فارتفع قلم زكريا في كل مرة وبقي فوق الماء، ورسبت أقلام غيره، فأخذها زكريا)"⁽³⁾.

والنص القرآني واضح في تنافسهم واقتراعهم لكفالة مريم، فقد قال الله عز وجل: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾⁽⁴⁾ لكن ما أورده الرازي وورد في

(1) يُنظر: ص 215، في القسم المحقق.

(2) سورة آل عمران، الآية: 37.

(3) يُنظر: ص 241، في القسم المحقق.

(4) سورة آل عمران، الآية: 44.

كتب التاريخ والتفسير المختلفة، من أنهم كانوا سبعة وعشرين، وأنَّ عدد المرات التي اقترحوا فيها ثلاث مرات، فهذا من الأمور التي ليس فيها نصٌّ قرآني، أو حديثٌ صحيحٌ، وتظل رواية تاريخية لا دليل على صحتها أو عدمه.

- قد يُتبع شيخ زاده هذه الروايات بما يدلُّ على كونه يُمرها كما هي ويذكرها أثناء التفسير، لا أنه يعتقد صحتها، مثل قوله: (والله أعلم). ومثال ذلك:

عند بيانه لقوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾⁽¹⁾ قال شيخ زاده: "قيل: إنه عليه السلام لم يخلق غير الخفَّاش. وقيل: إنه خلق أنواعاً من الطير، والله أعلم"⁽²⁾.

- ويلاحظ أنه يذكر كل الروايات التفسيرية الواردة في معنى الآية غالباً، ويُمرها كما هي دون أن يعلِّق عليها أو يُبين درجتها. ومثال ذلك:

في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَن نَحْمَسَ النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾⁽³⁾ قال: روي أنهم كانوا يقولون: "مدة عذابنا سبعة أيام من عدد أيام الدنيا"، ومنهم من يقول: "أربعون ليلة هي مدة عبادة العجل"⁽⁴⁾.

- كما أن شيخ زاده قد يذكر رواية ما، وينسبها لقائلها ليدلُّ على صحة ما ذكره البيضاوي، ومثال ذلك:

عند بيانه لقوله تعالى: ﴿وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ﴾⁽⁵⁾ قال الإمام البيضاوي: "روي: أن ربما كان يجتمع عليه ألوف من المرضى من أطاق منهم أتاه ومن لم يطق أتاه عيسى عليه الصلاة والسلام وما

(1) سورة آل عمران، الآية 49.

(2) يُنظر: ص 360، في القسم المحقق.

(3) سورة آل عمران، الآية 24.

(4) يُنظر: ص 151، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية 49.

يداوي إلا بالدعاء". فقال شيخ زادهمقاً على هذا: "عن وهب بن منبه قال: (ربما اجتمع على عيسى عليه السلام من المرضى في اليوم الواحد خمسون ألفاً، من أطاق منهم أن يبلغه بلغه، ومن لم يطق مشى إليه عيسى عليه السلام، وكان يداويهم بالدعاء، على شرط الإيمان)"⁽¹⁾.

الفرع الثاني عشر: منهج شيخ زاده في الاستدلال والترجيح.

قد يستدل شيخ زاده رحمه الله على صحة ما يقوله الإمام البيضاوي، أو صحة ما يقوله هو بآيات من القرآن الكريم، أو أحاديث نبوية، أو أبيات من الشعر، وقد يستدل بأقوال العرب وأساليبهم في اللغة.

ولا بد من الإشارة إلى أمر مهم في باب الاستدلال عند شيخ زاده، وهو: أنه يرى أنه لا وجه لحمل القرآن العظيم مع كونه في منتهى الفصاحة والبلاغة على الوجه الشاذ النادر، واتضح ذلك في أكثر من موضع، عند الشذوذ عن قاعدة معينة ببيت شعر، أو قول منقول عن العرب قديماً.

ومن أمثلة استدلاله بالقرآن الكريم:

1. قال الإمام البيضاوي أثناء تفسيره قول الله عز وجل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ يَبْدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽²⁾: ذكر الخير وحده مع أن الكل من عند الله؛ لأنه المقضي بالذات، والشر مقضي بالعرض. فبين شيخ زاده رحمه الله هذا الأمر، وتكر في معنى الآية وجهاً آخرأ فقال: وقيل: هذا من آداب القرآن حيث لم يصرح إلا بما هو محبوب لخلق، ونحو قوله عليه السلام: (وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)، وقوله تعالى حكاية: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾⁽³⁾، حيث لم يقل: "وإذا أمرضني"⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ص 366، في قسم التحقيق.

(2) سورة آل عمران، الآية 26.

(3) سورة الشعراء، الآية: 80.

(4) يُنظر: ص 166، في قسم التحقيق.

2. تَكَرَّرَ الإمام البيضاوي معنيين للإيلاج الوارد في قوله تعالى: ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾، وهما: إدخال أحدهما في الآخر بالتعقيب، والثاني: الزيادة والنقص. وقد رجَّح شيخ زاده الأول، وقال: "والقول بأن معنى الإيلاج "جَلُّ ما نقص من أحدهما زيادة في الآخر" أقرب إلى اللفظ؛ لأنه إذا أطال الليل طويلاً بأن بلغ خمس عشرة ساعة، وقصر النهار فصار تسع ساعات، يكون ما نقص من النهار زيادة في الليل وداخلاً فيه. وكذا إذا أطال النهار وبلغ خمس عشرة ساعة وقصر الليل فصار تسع ساعات يكون ما نقص من الليل زيادة في النهار وداخلاً فيه. وهذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ﴾^{(1)»(2)}.

• ومن أمثلة استدلاله بالأحاديث النبوية:

1. قال شيخ زاده أثناء حديثه عن مخالفة الأنبياء عليهم السلام لغيرهم من البشر في القوى الجسمانية والروحانية: "والحواس الظاهرة خمسة: أحدها: الباصرة، وكان عليه السلام مخصوصاً بكمال هذه القوة؛ لقوله عليه السلام: (زُيِّنَتْ لِي الْأَرْضُ فَوَئِيتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا)⁽³⁾، ولقوله عليه السلام: (أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ وَتَأَهَّبُوا؛ فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي)⁽⁴⁾. ونظير هذه القوة حصل لإبراهيم عليه الصلاة والسلام، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَكُوتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽⁵⁾، نُكِّرَ في تفسيرها أنه تعالى قَوَّى بصره حتى شاهد جميع الملكوت من الأعلى والأسفل⁽⁶⁾.

2. استدل عند مقارنته بين صفة قرباننا وقربان بني إسرائيل بآيات وأحاديث، فقال: "وهذه الأمة يتقربون إلى الله تعالى بأن يذبحوا ذبيحة لله تعالى، ويقسموها بين الفقراء. وفي الحديث: (صفة هذه الأمة في التوراة

(1) سورة الزمر، الآية: 5.

(2) يُنظر: ص 176، في قسم التحقيق.

(3) تم تخريج الحديث في قسم التحقيق، يُنظر: ص 214.

(4) تم تخريج الحديث في قسم التحقيق، يُنظر: ص 215.

(5) سورة الأنعام، الآية: 75.

(6) يُنظر: ص 214.

قربانهم دماؤهم⁽¹⁾. وقربان تلك الأمة: شيء يضعونه في بيت؛ لتنزل عليه نار سماوية وتأكله، كما قال تعالى حكاية: ﴿حَقَّ يَأْتِينَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾^{(2)»(3)}.

• ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ شيخ زاده رحمه الله كان يستدلّ أحياناً بما لا يصحّ دليلاً على ما يقول. ومثال ذلك:

عندما استدلّ شيخ زاده على تمييز الأنبياء عليهم السلام بالقوة السامعة قال: "وكان عليه السلام أقوى الناس في هذه القوة؛ لقوله عليه السلام: (طُتَ السماءُ وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَنْطُ؛ ما فيها موضعُ قدَمٍ إلا وفيه ملكٌ ساجدٌ لله تعالى)⁽⁴⁾، فسمع أطيط السماء وأُتِيتها. وروي: أنّه عليه السلام سمع دويّاً، وذكر أنّه هوى صخرة قذفت في جهنم فلم تبلغ قعرها إلى الآن. ونظير هذه القوة حصل لسليمان عليه الصلاة والسلام في قصة النملة، حين قالت نملة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ﴾⁽⁵⁾ فحاش الله تعالى أسمعَ سليمان كلام النملة وأوقفه على معناه، كما أوقفه على معاني ألحان الطيور. وحصل ذلك لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛ حين تكلم مع الذئب، والبعير، والضب⁽⁶⁾.

والأخبار الواردة في باب تكلم النبي صلى الله عليه وسلم مع الذئب لا تدلّ على تكليم النبي صلى الله عليه وسلم للذئب؛ وإنما إقراره بحصول الكلام منه. وأصح ما روي في هذا، ما أخرجه الشيخان من طريق أبي هريرة رضي الله عنه: "بينما رجل في غنمه إذ عدا الذئب، فذهب منها بشاة، فطلب حتى كأنه استنقذها منه، فقال له الذئب هذا: استنقذتها مني، فمن لها يوم السبع، يوم لا راعي لها غيري" فقال الناس: سبحان الله ذئب يتكلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إني أومن بهذا أنا وأبو بكر وعمر".

(1) تم تخريج الحديث في قسم التحقيق، يُنظر: ص 262.

(2) سورة آل عمران، الآية: 183.

(3) يُنظر: ص 262.

(4) تم تخريج الحديث في قسم التحقيق، يُنظر: ص 216.

(5) سورة النمل، الآية: 18.

(6) يُنظر: ص 216، في القسم المحقق.

والملاحظ أنَّ هذا الاستدلال غير صائب؛ إذ ليس فيه خصوصية للنبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن غيره من البشر من سمع الكلام من الذئب، ثم هو قَرَنَ تصديقه الأمر تصديق أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، فليس في الحديث ما يتميز به النبي صلى الله عليه وسلم عن البشر من حيث القوة السامعة.

• ويلاحظ أنَّه كان يستدلُّ بأحاديث ضعيفة ومنكرة. ومثال ذلك:

الحديث الذي أورده شيخ زاده للاستدلال على تميز الأنبياء عليهم السلام بقوة الذكاء؛ حيث قال: "قال علي رضي الله عنه: (علّمني رسول الله صلى الله عليه وسلم ألف باب من العلم، واستتبعت من كل باب ألف باب). فإذا كان حال الولي هكذا فكيف حال النبي الذي علّمه"⁽¹⁾. فهذا الحديث ضعيف.

• ومن أمثلة استدلاله بالشعر:

استدلَّ على أنَّ موالاة الولي تنافي موالاة عدوه بشاهد شعري، وهو قول الشاعر: [من الطويل]
تَوَدُّ عُوِّيَ ذُمَّ تَزَعَمُ أَنَّنِي *** صَدِيقُكَ لَيْسَ التُّوكُ عَنكَ بِعَازِبٍ
وذكر الشاهد فيه فقال: أي: ليس الحقُّ عنك ببعيد⁽²⁾.

• ومن الأمثلة على استدلاله بأساليب اللغة وأقوال العرب والمشهور منها:

1. عند تفسير قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽³⁾ قال شيخ زاده: "وقوله: ﴿مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ معناه: من غير المؤمنين؛ لأن لفظة ﴿دُون﴾ اسم لمكان هو أسفل من مكان آخر. تقول: "جلس زيد دون عمرو"، أي: "جلس في مكان أسفل من مكان عمرو"، ومن كان مكانه مغايراً لمكان غيره يكون ذاته مغايراً لذات غيره بالضرورة، فجعل لفظة ﴿دُون﴾ مستعملة في معنى (غير).

(1) يُنظر النص والتخريج: ص 222، في القسم المحقق.

(2) يُنظر: ص 183، في القسم المحقق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 28 .

والمعنى: أن لكم في موالاة المؤمنين "مندوحة" - أي سعةً واستغناءً، والمندوح المكان الواسع _ عن موالاة الكافرين، فلا تؤثر موالاتهم على موالاة المؤمنين⁽¹⁾.

2. في بيانه لمعنى ﴿وَالْحِكْمَةِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾⁽²⁾ قال شيخ زاده: "وقيل: الحكمة العلوم الشرعية، والعقلية، وتهذيب الأخلاق. والمشهور: أن الحكمة إتقان العلم والعمل"⁽³⁾.

• قد يرجح شيخ زاده رحمه الله رأياً في معنى الآية اعتماداً على سبب نزولها. ومثال ذلك:

قال شيخ زاده رحمه الله عند تفسيره قول الله عز وجل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ يَدُكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽⁴⁾: "وتفسير الآية على وفق ما روي في سبب نزولها: ﴿اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ﴾: هُصِرْفَه وَمُدْبِرَه كَمَا يَشَاءُ، ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾: محمداً وأصحابه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، ﴿وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾: الروم والعجم، ﴿وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ﴾: قال ابن عباس "رضي الله عنه": يريد المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم، ﴿وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾: يريد الروم وفارس، ﴿يَدُكَ الْخَيْرُ﴾: في الدنيا والآخرة"⁽⁵⁾.

• وقد أُوجِّحُ بأكثر من مرجح في مسألة واحدة، ومثاله:

رَجَّحَ بالقراءات، وبالأساليب اللغوية عند العرب، وقواعد اللغة، والشعر، في مثال واحد، وهو:

(1) يُنظر: ص 185 .

(2) سورة آل عمران، الآية: 48.

(3) يُنظر: ص 353، في قسم التحقيق.

(4) سورة آل عمران، الآية 26.

(5) يُنظر: ص 170، في قسم التحقيق.

في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾⁽¹⁾ قال: "قوله: (ولا تكون ﴿مَا﴾ شرطية لارتفاع ﴿تَوَدُّ﴾) ولو كانت شرطية؛ لوجب أن يكون قوله: ﴿تَوَدُّ﴾ مجزوماً؛ على أنه جواب الشرط؛ لكونه فعلاً مضارعاً يعمل فيه الجازم، ولم يقرأه أحد من القراء إلا مرفوعاً. وعليه اعتراض مشهور، وهو: أنه إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، جاز فيه الرفع والجزم، من غير تفرقة بين (إن) الشرطية وأسماء الشرط.

وإطباق القراء على رفع ﴿تَوَدُّ﴾ لا يدل على عدم جواز أن تكون (ما) شرطية؛ لجواز أن يتفقوا على أحد الجائزين وإن كان مرجوحاً؛ فجاز أن يتفقوا على رفع ﴿تَوَدُّ﴾ مع أن المختار فيما إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، أن يكون المضارع مجزوماً.

وقد سمع رفعه في لسان العرب، كما في بيت زهير: [من البسيط]

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْجَةٍ *** يَقُولُ لَا غَاثَ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

وقد جاء الجزم في القرآن كثيراً، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفٍ﴾⁽²⁾،

و﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾⁽³⁾.

وقد يُجاب: بأن رفع المضارع في الجزاء شاذ، كرفعه في الشرط. نصَّ عليه (المبرد)، وشهد به الاستعمال؛ حيث لم يوجد إلا في ذلك البيت. فلا وجه لحمل القرآن العظيم مع كونه في نهاية الفصاحة، على الوجه الشاذ النادر⁽⁴⁾.

وهذا يدل على صحة ما ذكر في مطلع هذا الفرع من منهج شيخ زاده، بأنه لا يجوز حمل ما جاء في القرآن الكريم إلا على أفصح الوجوه.

(1) سورة آل عمران، الآية: 30.

(2) سورة هود، الآية: 15.

(3) سورة الشورى، الآية: 20.

(4) يُنظر: ص 200، في قسم التحقيق.

الفرع الثالث عشر: اهتمام شيخ زاده بالعلوم العقلية.

ورد في أكثر من موضع عناية شيخ زاده بالعلوم العقلية، ومن الأمثلة على ذلك:

1. عند تفسير شيخ زاده رحمه الله لقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾ وعند بيانه حكم الموالاة قال: "وكيف تبقى موالاة المرء مع صديق في حال موالاته مع عدو صديقه؛ فإن الكافر عدو الله تعالى، فمن اتخذه ولياً لا تبقى الموالاة بينه وبين الله تعالى؛ فإن موالاة الولي تنافي موالاة عدوه"⁽²⁾.
2. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَصَّيْنَا مِنْ آلِ كَثِبٍ﴾⁽³⁾ أورد في معنى ﴿الْكُتَبِ﴾ قولين، أحدهما: القرآن، ثم قال بناءً عليه: "فإن قيل: كيف دعوا إلى حكم كتاب لا يؤمنون به، فالجواب: أنهم إنما دعوا إليه بعدما ثبت أنه كتاب الله تعالى، حيث لم يقدر بشر على معارضته، وتحقق أن ليس شيء من نظمه وفحواه من جنس نظم البشر، ولا من جنس فحوى كلامهم"⁽⁴⁾.
3. عند بيانه لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾⁽⁵⁾ قال شيخ زاده: "فإن قيل: إن حملنا هذه الآية على تفضيل كل واحد من هؤلاء المذكورين فيها على كل العالمين لزم التناقض؛ لأن الجمع الكثير إذا وصفوا بأن كل واحد منهم أفضل من كل العالمين يلزم أن يكون كل واحد منهم أفضل من الآخر، وذلك محال، ولو حملناه على كونه أفضل عالمي بلده، أو عالمي زمانه، أو عالمي جنسه لم يلزم التناقض؛ فوجب حمله على هذا المعنى دفعا للتناقض، وأيضاً قال تعالى في صفة بني إسرائيل: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾⁽⁶⁾، ولا يلزم منه كونهم أفضل من سيد المرسلين صلى الله عليه

(1) سورة آل عمران، الآية: 28.

(2) يُنظر: ص 183، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 23.

(4) يُنظر: ص 141، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 33.

(6) سورة البقرة، الآية: 47، 122.

وسلم، بناءً على ما قلنا من أن المراد به عالمو زمان كل واحد منهم، فكذا هنا. فالجواب: أن ظاهر قوله (اصطفى آدم على العالمين) يتناول كل واحد ممن يصح إطلاق لفظ (العالم) عليه، فيندرج فيه "الملك" (1).

الفرع الرابع عشر: منهج شيخ زاده في السيرة النبوية.

يذكر شيخ زاده مواقف من السيرة النبوية في سياق الاستدلال على صحة بعض الأقوال التي يوردها، في أثناء تعليقه على كلام البيضاوي، أو تفسيره لأجزاء من الآية لم يفسرها البيضاوي.

ومن الأمثلة على إيراد أحداثاً من السيرة النبوية:

1. عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ (2) قال شيخ زاده: "قيل: المراد بكتاب الله التوراة"، ثم أورد استدلالاً على هذا القول قصة احتكام اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم في أمر الرجل والمرأة الذين زنيا وكانا محصنين، فحكم النبي صلى الله عليه وسلم برجمهما (3).

2. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ. وَاللَّهُ زَوْفٌ بِالْعِبَادِ﴾ (4) قال شيخ زاده: "قيل: لما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الوعيد على وفد نجران قالوا: هذا الوعيد لا يكون لنا فنحن أبناء الله تعالى وأحباؤه؛ فبين الله تعالى أنه لا يحب إلا من يتبع حبيبه فقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (5) (6).

(1) يُنظر: ص 228 ، في قسم التحقيق.

(2) سورة آل عمران، الآية: 23.

(3) يُنظر: ص 136، في قسم التحقيق.

(4) سورة آل عمران، الآية: 30.

(5) سورة آل عمران، الآية: 31.

(6) يُنظر: ص 208، في قسم التحقيق.

3. عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾⁽¹⁾ أورد شيخ زاده موقفاً من السيرة النبوية مؤيداً لما بينه من معنى الآية، فقال: عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على قريش وهم في المسجد الحرام يسجدون الأصنام، فقال: (يَا مَعْشَرَ قُرَيْشِ وَاللَّهِ لَقَدْ خَالَفْتُمْ مِلَّةَ آبَائِكُمْ إِبْرَاهِيمَ)، فقالت قريش: (إِنَّمَا نَعْبُدُ هَذِهِ الْأَصْنَامَ حُبًّا لِلَّهِ لِيُقَرِّبَنَا إِلَى اللَّهِ)، فقال الله تعالى: قل يا محمد إن كنتم تحبون الله فتعبدون الأصنام لتقربكم إلى الله؛ فاتبعوني يحببكم الله فأنا رسول الله إليكم وحجته عليكم، وأنا أولى بالتعظيم من أصنامكم⁽²⁾.

الفرع الخامس عشر: منهج شيخ زاده في البلاغة واللغة.

يتضح للباحثة من خلال تحقيق الجزء المقرر لها في أطروحتها من حاشية شيخ زاده على البيضاوي اهتمام شيخ زاده رحمه بعلوم اللغة المختلفة اهتماماً بالغاً، حتى يكاد يغلب على الحاشية الجانب اللغوي. وتستعرض الباحثة في هذا القسم أبرز النواحي اللغوية التي اهتم بها شيخ زاده من خلال ما يأتي:

أولاً: اهتمام شيخ زاده بمعاني مفردات اللغة.

اهتم شيخ زاده بالمفردات اللغوية، ومعانيها، ومن الأمثلة على ذلك:

➤ أحوال الكلمة ودلالاتها:

يتضح من التحقيق عناية شيخ زاده رحمه الله ببيان معاني المفردات اللغوية التي يوردها الإمام البيضاوي في تفسيره، مع بيان مدى موافقته في ذلك لما يورده أصحاب المعاجم، وكذلك يهتم ببيان معاني المفردات التي يسوقها ضمن شرحه هو. من هذه المفردات: (السعوط)، (اللدود)، (القربان)، (المندوح)، والأفعال: (يُحَمِّم)، (وَهَلَفَى)، (وَهَلَل). ومثال ذلك:

(1) سورة آل عمران، الآية : 31.

(2) تم تخريجه في قسم التحقيق، يُنظر: ص 209.

1. في تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾⁽¹⁾ قال شيخ زاده: "قوله: (فطفى) أي: ارتفع ولم يوسب أي: لم ينزل في أسفل الماء وقعره"⁽²⁾.

2. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾⁽³⁾ قال شيخ زاده: "يقال: كَفَلَ يَكْفِلُ كِفَالَةً فهو كافل، إذا تكفل بنفقة إنسان، واهتم بإصلاح أموره. وفي الحديث: (أنا وكافل اليتيم كهاتين)"⁽⁴⁾«(5).

3. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽⁶⁾ قال شيخ زاده: "قوله: ﴿ذُرِّيَّةَ مِنْ الذَّرِّ﴾ بفتح الذال وتشديد الراء؛ وهو البث والتفريق. يقال: ذَرَرْتُ الحَبَّ والملح والدواء أَنْزَرُهُ ذَرًّا إذا فرقته. والذَّرُّ أيضاً جمع ذَرَّةٍ؛ وهي أصغر النمل. ومنه سمي الرجل ذَرًّا وَكُنِيَ بأبي ذر. وسمي نسل الثقلين ذرية؛ لأن الله تعالى قد بَنَاهُمْ في الأرض، أو لأن الله أخرج نسل آدم عليه السلام من صلبه كهيئة الذر"⁽⁷⁾.

ونظراً لاهتمام شيخ زاده بهذا الباب، فقد كان يستشهد على ما يورده من أحوال الكلمة ومعانيها في اللغة بآيات من القرآن الكريم، كما كان يستشهد بأقوال أهل اللغة. ومثال ذلك:

في كلامه عن الوزن الصرفي لكلمة ﴿ذُرِّيَّةَ﴾ في الآية السابقة، قال: "وتسمى الأولاد والآباء ذرية، فالأولاد ذرية؛ لأنه تعالى ذرأهم، والآباء ذرية؛ لأنه تعالى ذرأ الأولاد منهم، قال تعالى: ﴿وَأَيُّ لَّهُمْ آثَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾"⁽⁸⁾ أي: آباءهم. فيطلق الذرية على الآباء والأبناء جميعاً، كما إذا جعل قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾"⁽⁹⁾ بدلاً من الآلين ومن نوح؛ كما روي عن الجرجاني أنه قال: "الآية توجب أن يكون

(1) سورة آل عمران، الآية : 37.

(2) يُنظر: ص 264، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية : 37.

(4) تم تخريج الحديث في قسم التحقيق، يُنظر: ص 269.

(5) يُنظر: ص 231، في قسم التحقيق.

(6) سورة آل عمران، الآية : 34.

(7) يُنظر: ص 231، في قسم التحقيق.

(8) سورة يس، الآية: 41.

(9) سورة آل عمران، 34.

الآباء ذرية للأبناء والأبناء ذرية للآباء، "وجاز ذلك لأنه من ذرأ الخلق؛ فالأب نُرِيَّ منه الولد والولد نُرِيَّ من الأب" (1).

➤ قد يضبط شيخ زاده بعض الكلمات المُشكلة، والأسماء، مثال ذلك:

1. قال في تعريفه بأمّ مريم عليها السلام: "يعني: أن المراد بامرأة عمران بن ماثان جد عيسى عليه السلام من أمه هو: "حُتَّة" بالحاء المهملة والنون المشددة" (2).

2. في بيان شيخ زاده للمراد بالإرهاصات قال: "مأخوذ من (الرَّهَص) بكسر الراء، وهو: الصف الأسفل من الجدار" (3).

➤ وقد اهتم شيخ زاده أيضاً ببيان الفروق اللغوية بين الكلمات. ومن أمثلة ذلك:

1. بيانه الفرق بين (الأمد) و(الزمان) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ

مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ (4) حيث قال: "والفرق بين (الأمد)

و(الزمان): أن الأمد يطلق على الزمان باعتبار كونه غاية لشيء، والزمان عام يطلق على كل زمان؛ سواء كان مبدأً أو غاية" (5).

2. بيانه الفرق بين (الاسم) و(المسمى) و(التسمية)، وذلك من خلال قوله عز وجل حكاية عن أمّ مريم:

﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ (6)، قال شيخ زاده: "فإنّ معناه: جعلتُ لفظ (مريم)، اسماً لما وضعته، فالذات

الموضوع لها (مُسمًى)، ولفظ (مريم) اسم لها، وجعله اسماً لها تسمية" (7).

(1) يُنظر: ص 232، في قسم التحقيق.

(2) يُنظر: ص 236، في قسم التحقيق.

(3) يُنظر: ص 276، في قسم التحقيق.

(4) سورة آل عمران، الآية: 30.

(5) يُنظر: ص 198، في قسم التحقيق.

(6) سورة آل عمران، الآية: 36.

(7) يُنظر: ص 256، في قسم التحقيق.

3. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَعَرَّهُمْ﴾⁽¹⁾ قال: "قيل: الغرور الأطماع المتعلقة بما لا يصح. والافتراء اختلاق الكذب"⁽²⁾.

4. في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ﴾⁽³⁾ قال شيخ زاده: "وقيل: (الْمُلْكُ): ضبط الشيء المتصرف فيه بالحكم، و(الْمُلْكُ) كالجنس له، فكل مُلْكٍ ملك من غير عكس، و(الملكوت) مختصة بملك الله تعالى". ثم قال: "وقال المصنّف في تفسير سورة الفاتحة: "المالك هو المتصرف في الأعيان المملوكة كيف يشاء، من الملك". والملْك هو المتصرف بالأمر والنهي في الأمورين، من الملك"⁽⁴⁾.

➤ قد يستدل شيخ زاده على صحة تفسير الإمام البيضاوي لبعض المفردات من الناحية اللغوية، ومثال ذلك: عند بيانه لقوله تعالى: ﴿أَيُّ أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾⁽⁵⁾ قال شيخ زاده: "قوله: (والمعنى: أقدر لكم) فإن الخلق في الأصل هو: التقدير، كما في قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾⁽⁶⁾، أي: المقدرين؛ لامتناع أن يكون المخلوق خالقاً بمعنى المكوّن والمبدع؛ فإن شأنه ليس إلا التقدير والتصوير"⁽⁷⁾.

➤ الجمع والإفراد.

اهتمَّ شيخ زاده بالجمع والإفراد لبعض الكلمات، وقد يبين دلالة ذلك، ومن الأمثلة على هذا:

-
- (1) سورة آل عمران، الآية: 24.
 - (2) يُنظر: ص 152، في قسم التحقيق.
 - (3) سورة آل عمران، الآية: 26.
 - (4) يُنظر: ص 163، في قسم التحقيق.
 - (5) سورة آل عمران، الآية: 49.
 - (6) سورة المؤمنون، الآية: 14.
 - (7) يُنظر: ص 359، في قسم التحقيق.

1. عند بيانه لقوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾⁽¹⁾ قال شيخ زاده: "قوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ﴾، مع أنه قد أتى بآيات كثيرة؛ فإنه يدلُّ على أن المراد بالآية الجنس. ويحتمل أن يكون إفراد (آية) بناءً على أن الكل آية واحدة؛ من حيث إنه يدل على شيء واحد وهو صدقه عليه السلام في دعوى الرسالة"⁽²⁾.

2. بعد أن ذكر الله عز وجل ما أُيد به عيسى عليه السلام من معجزات قال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾⁽³⁾، فعقّب بـ شيخ زاده قائلاً: "قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ إشارة إلى جميع ما تقدم من الخوارق، وأشير إليها بلفظ الإفراد وإن كانت جمعاً في المعنى بتأويل ما ذكر وما تقدم"⁽⁴⁾.

➤ التذكير والتأنيث.

قد تؤنث الكلمة أو تُذكر باعتبار دلالتها لا باعتبار لفظها، وقد بنى شيخ زاده سبب التذكير أو التأنيث الوارد في الآية إذا كان من هذا القبيل.

ومثاله: بنى شيخ زاده سبب تذكير كلمة ﴿وَجِيهًا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾⁽⁵⁾ فقال: "قوله: (وتذكره)، يعني: تذكير ﴿وَجِيهًا﴾ مع كونه حالاً من ﴿كَلِمَةٍ﴾ وهي مؤنث نظراً إلى جانب المعنى؛ لأن المراد بالكلمة نكرٌ مَكُونٌ بكلمة (كُن)"⁽⁶⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 49.

(2) يُنظر: ص 358، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 49.

(4) يُنظر: ص 372، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 45.

(6) يُنظر: ص 334، في قسم التحقيق.

➤ حروف المعاني ودلالاتها.

اهتم شيخ زاده ببيان بعض حروف المعاني ودلالاتها، ومن هذه الحروف:

1. (الباء): ومن الأمثلة على المعاني التي تترتب على استعمال هذا الحرف:

أ. قال شيخ زاده: "في تفسيره لقوله تعالى: ﴿تَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾⁽¹⁾ والباء في قوله: ﴿بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ يحتمل أن تكون زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾⁽²⁾ وقوله: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾⁽³⁾، وهذا على تقدير أن يكون القبول مصدر ﴿بَلَ﴾ (يقبل)، فإنه حينئذ لا يكون للباء معنى؛ بل لا بد أن يقال: فتقبلها قبولاً حسناً. ويُحتمل أن تكون للآلة، وهذا على تقدير أن يكون القبول اسماً لما يُقبل به الشيء، كالسوط واللاذود"⁽⁴⁾.

ب. توضيحاً للحديث الذي أورده الإمام البيضاوي (أن فاطمة رضي الله تعالى عنها أهلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم رغيفين وبضعة لحم فرج بها إليها وقال: هلمي يا بنية...) ⁽⁵⁾، قال شيخ زاده: "والباء في قوله: "فرج بها" للمصاحبة، أي: فرج النبي صلى الله عليه وسلم مصاحباً تلك الهدية إلى فاطمة رضي الله عنها"⁽⁶⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 37.

(2) سورة البقرة، الآية: 195.

(3) سورة النساء، الآية: 79، 166. سورة الفتح، الآية: 28.

(4) يُنظر: ص 259، في قسم التحقيق.

(5) تم خريج الحديث في قسم التحقيق، يُنظر: ص 277.

(6) يُنظر: ص 277، في قسم التحقيق.

ت. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا وَادَّكَّرَ رَبُّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعُشِيِّ وَالْإِبْكَرِ﴾⁽¹⁾ قال شيخ زاده: "والباء في ﴿بِالْعُشِيِّ﴾ بمعنى (في)"⁽²⁾.

2. (ثم): في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾⁽³⁾ قال شيخ زاده: "إنَّ كلمة ﴿ثُمَّ﴾ لاستبعاد التولي؛ إذ لا تراخي في الزمان بين الدعاء والتولي"⁽⁴⁾.

3. (ما): ومثال هذا الحرف: في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَعَرَّهْمُ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾⁽⁵⁾ قال: و﴿مَا﴾ إما مصدرية، أي: عَرَّهْمُ افتراؤهم على الله، بمثل قولهم: ﴿نَحْنُ أَبْنَاؤُ اللَّهِ وَأَحِبَّؤُهُ﴾⁽⁶⁾، ولا يعذبنا بذنوبنا إلا مدة يسيرة، وأنه تعالى وعد يعقوب عليه السلام أن لا يعذب أولاده إلا تحلة القسم، أي: "إلا بقدر ما يحلُّ به قَسَمُهُ وَيَرُفُّ فِيهِ"؛ حيث أقسم بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾⁽⁷⁾، ولما موصولة، أي: الذي كانوا يفترونه"⁽⁸⁾.

4. (اللام): ومثاله: عند بيانه لقوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾⁽⁹⁾ قال شيخ زاده: "وقوله: ﴿لَكُمْ﴾ متعلق بـ﴿أَخْلُقُ﴾، واللام للعلّة، أي: لأجلكم، بمعنى لتحصيل إيمانكم، وإزالة تكذيبكم إياي"⁽¹⁰⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 41.

(2) يُنظر: ص 259، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 23.

(4) يُنظر: ص 149، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 24.

(6) سورة المائدة، الآية: 18.

(7) سورة مريم، الآية: 71.

(8) يُنظر: ص 152، في قسم التحقيق.

(9) سورة آل عمران، الآية: 49.

(10) يُنظر: ص 360، في قسم التحقيق.

5. (الفاء): ومثاله: عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾⁽¹⁾ وتأيد شيخ زاده للبيضاوي بكون قوله: ﴿وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ﴾ تكرر لقوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾⁽²⁾، قال: "ولذلك، أي: ولكون الثاني لتقريب الحجة إلى الحكم رَدَّبَ قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ على ذكره ثانياً بالفاء السببية، والمعنى: لما جئتمكم بالمعجزات، والآيات فاتقوا الله في المخالفة، وأطيعوني فيما أدعوكم إليه، فلا يكون قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ اعتراضاً، ولا يكون قوله: ﴿إِنْ اللَّهَ رَبِّي﴾⁽³⁾ متعلقاً بما قبله؛ بل يكون ابتداءً شروع في الدعوة إلى التوحيد، وملازمة الطاعة"⁽⁴⁾.

➤ التعريف والتكثير.

اتضح في أثناء التحقيق عناية شيخ زاده بهذا النوع من علم المعاني، وقد أورد أمثلة عديدة على ذلك، ومن الأمثلة على التكثير:

في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾⁽⁵⁾ قال: "وتكثير النصيب يحتمل التعظيم، على تقدير أن يكون تعريف ﴿الْكِتَابِ﴾ للعهد، والظاهر أن المراد بالتحقير التقليل؛ لأن ما أوتوه من معاني التوراة ليس بحقير، غايته أن يكون قليلاً"⁽⁶⁾.

ومن الأمثلة على التعريف:

(1) سورة آل عمران، الآية: 50.

(2) سورة آل عمران، الآية: 49.

(3) سورة آل عمران، الآية: 51.

(4) يُنظر: ص 383، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 23.

(6) يُنظر: ص 139، في قسم التحقيق.

1. عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾⁽¹⁾، عند بيانه نوع لام التعريف في كلمة ﴿الْمُلْكِ﴾ قال شيخ زاده: "اللام في المواضع الثلاثة للجنس، إلا أن المراد في الأول جميع الجنس، فيكون التعريف للاستغراق، وفي الآخرين بعضه فيكون للعهد الذهني؛ لأن مالكيته شاملة للجنس كله، والمُعطى والمنتزع حصة منه"⁽²⁾.

2. قال شيخ زاده في بيانه لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾⁽³⁾ و﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ جملة مستأنفة، أو صفة لـ ﴿الْغَيْبِ﴾ المعرّف بلام العهد الذهني على طريق قوله: "ولقد أمر على اللئيم يسبني"، وهو الظاهر، لقوله: "التي لم تعرفها إلا بالوحي"⁽⁴⁾.

3. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾⁽⁵⁾ قال: إنَّ معنى (الكتاب) في الآية التوراة إن كان التعريف للعهد، أما إن كان التعريف للجنس فمعناه جنس الكتب السماوية⁽⁶⁾.

➤ اهتم شيخ زاده ببعض ما يندرج تحت باب علم المعاني، ومن ذلك:

- فائدة الخبر: ويراد بها: الحكم الذي يقصد المخبر إفادته⁽⁷⁾.
ومثاله: بيّن شيخ زاده فائدة إخبار أمّ مريم عليها السلام بكونها وضعت أنثى مع علم الله عزّ وجلّ بذلك، في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾⁽⁸⁾ بقوله: "قوله: (ولمّا قالته تحسراً) جواب عما يُقال: أيُّ فائدة في إخبارها بذلك، ومن المعلوم أنّه تعالى عالم بفائدة الخبر، وهي الحكم، ويلازمها، أعني: كون المُخبر عالماً بالحكم. وتقرير الجواب: أنّ ما ذكر من انحصار المقصود

(1) سورة آل عمران، الآية: 26.

(2) يُنظر: ص 165، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 44.

(4) يُنظر: ص 317، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 23.

(6) يُنظر: ص 138، في قسم التحقيق.

(7) يُنظر: الأحمّد نكري، دستور العلماء، 10/3.

(8) سورة آل عمران، الآية: 36.

من إلقاء الكلام الخبري فيما ذكر من الأمرين، إنما هو فيما إذا كان المتكلم بصدد الإخبار والإعلام، والا فقد يلقي الكلام الخبري إلى المخاطب لأغراض أخر؛ كإظهار التحزن والتحسر⁽¹⁾.

- الاستفهام: وهو: طلب حصول صورة الشيء في الذهن، أو طلب التصديق بأداة مخصوصة⁽²⁾. ومن الأمثلة على اهتمام شيخ زاده به:

1. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْتُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾⁽³⁾ قال: "(كيف) سؤال عن الحال، والمقصود من الاستفهام استعظام الحال المسؤول عنها وتهويلها، أي: كيف يكون حالهم، أي: حال من اغتر بالدعاوى الباطلة إذا جمعوا ليوم الجزاء، وإذا وقعوا فيما لا حيلة لهم في دفعه، ولا رأي لهم في التخلص عنه"⁽⁴⁾.

2. تعقيباً على تفسير البيضاوي لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾⁽⁵⁾ قال شيخ زاده: "قوله: (أو) استفهاماً عن كيفية حدوثه) مبني على أن يكون بمعنى: (كيف يكون لي ولد)؛ وذلك لأن حدوث الولد يحتمل أن يكون بأن يعطيه الله تعالى ذلك حال شيخوخته وشيخوخة زوجته، وبأن يجعلها شابين، وبأن يرزقه الله تعالى ذلك الولد من امرأة أخرى، واستفهامه عن كيفية الحدوث لا يدل على كونه شاكاً في قدرة الله تعالى"⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: ص 250، في قسم التحقيق.

(2) يُنظر: السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد، مفتاح العلوم- ضبط: نعيم زرزور، ص308، ط: 2، 1407هـ -

1987م، دار الكتب العلمية، بيروت. القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر، الإيضاح في علوم

البلاغة- تحقيق: محمد خفاجي، 56/3، ط: 3، دار الجيل، بيروت.

(3) سورة آل عمران، الآية: 25.

(4) يُنظر: ص 155، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 40.

(6) يُنظر: ص 292، في قسم التحقيق.

- التعجب:

ومثاله: قال شيخ زاده: عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسَّ سِنِي بِشَرٍّ﴾⁽¹⁾: "قوله: (تعجب واستبعاد عادي) على أن يكون قولها: ﴿أَنَّى يَكُونُ﴾ بمعنى: من أين يكون، فإن الخلقة البشرية تقتضي التعجب مما وقع على خلاف العادة؛ فإنها لما سمعت من جبرائيل عليه السلام لما تمثل لها وقال: ﴿إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾⁽²⁾ تعجبت من أن يكون لها ولد وهي جارية عذراء لم يمسه بشر؛ بناءً على ما ركز في قلبها من أن عادة الله تعالى جرت على أن لا يولد مولود بلا أب⁽³⁾.

- النهي: وهو: طلب الكف عن الشيء على وجه الاستعلاء مع الإلزام، وصيغته هي: المضارع المقرون بلا الناهية⁽⁴⁾.

مثال ذلك: في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁵⁾ طَّق شيخ زاده على قول الإمام البيضاوي: (نُهِوا عن موالاتهم) بقوله: "إشارة إلى أن قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ﴾ نهى مجزوم، وكُسرَت الذال منه لالتقاء الساكنين"⁽⁶⁾.

- النداء: وُود به: طلب إقبال المخاطب، بحرف ناب عن فعل⁽⁷⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 47.

(2) سورة مريم، الآية: 19.

(3) يُنظر: ص 292، في قسم التحقيق.

(4) يُنظر: الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع - ضبط: يوسف الصميلي، ص 76، ط: بدون، المكتبة العصرية، بيروت. المراغي، أحمد بن مصطفى، علوم البلاغة، ص 79، ط: بدون.

(5) سورة آل عمران، الآية: 28.

(6) يُنظر: ص 179، في قسم التحقيق.

(7) يُنظر: عباس، فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 167، ط: 9، 1424هـ - 2004م، دار الفرقان - عمان.

ومثاله: في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾⁽¹⁾ قال شيخ زاده: "قوله: (القائل جبرائيل، أو الله) الأول مبني على أن يكون قولها: ﴿رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ خطاباً لجبرائيل، والثاني على أن يكون ذلك نداءً منها لله تعالى"⁽²⁾.

- التقديم والتأخير لمراعاة الفواصل.

ومثاله : عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَلْمِزُ أَفْتِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾⁽³⁾ قال شيخ زاده في حديثه عن سبب تقديم الأمر بالسجود على الركوع: "قوله: (أو ليقترن "اركعي" بـ"الراكعين") يعني: أن كون فواصل الآية هي النون يستدعي أن يكون قوله: ﴿مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ آخر الآية"⁽⁴⁾.

- عطف الخاص على العام.

ومثاله : ذكر الإمام البيضاوي أن معنى ﴿الْكِتَابِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾⁽⁵⁾ إما أن يكون الكتبة بمعنى أنه مصدر الكتابة باليد، أو هو جنس الكتب المنزلة، وتعليقاً على الثاني قال شيخ زاده: "وإن أُريدَ به جنس الكتب المُنزلة يكون ذكر التوراة والإنجيل بعده من قبيل التخصيص بعد التعميم؛ إظهاراً للشرف الخاص وفضله"⁽⁶⁾.

- التكرير: وهو نفسه التكرار، وهو نوع من أنواع الإطناب، ويحدث التكرار لغرض معين، ومثاله عند شيخ زاده:

(1) سورة آل عمران، الآية: 47.

(2) يُنظر: ص 346، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 43.

(4) يُنظر: ص 313، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 48.

(6) يُنظر: ص 352، في قسم التحقيق.

1. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾⁽¹⁾ يبين شيخ زاده سبب تكرار قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ وقد كان ذكر نفس التحذير في الآية السابقة لهذه الآية، فقال: "قوله: (كرره للتأكيد) أي: لتأكيد الوعيد؛ فإنه تعالى لما نهى المؤمنين عن موالاة الكفار، وبني أن مولاتهم تنافي موالاة الله تعالى، وحذرهم عذاب نفسه، وعرف حاله من كمال علمه وقدرته الذاتيين؛ بياناً لما يوجب الحذر من عذابه العظيم؛ فإن من بلغ علمه وقدرته إلى أقصى الغاية كيف يتعرض لسخطه بمخالفة أحكامه وموالاة أعدائه. ثم أعاد قوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ تأكيداً للوعيد"⁽²⁾.

2. عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَلِأَجْلِ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾⁽³⁾ قال شيخ زاده: "قوله: (والظاهر أنه تكرير) يعني أن قوله: ﴿وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ تكرار لقوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾، أي: جئْتُكم بآيات متتالية، آية بعد أخرى مما ذكرت لكم، ومن غيره. ولأنما كرر ليكون الأول لتمهيد الحجة على رسالته، والثاني لتقريب الحجة إلى الحكم"⁽⁴⁾.

- التذييل، وهو: تعقيب الجملة بجملة أخرى متفقة معها في المعنى تأكيداً للجملة الأولى⁽⁵⁾.

ومثاله: في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ، وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾⁽⁶⁾ قال شيخ زاده: "قوله: (أو إنه لنزو مغفرة وذو عقاب) فقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ على الوجه الأول: تذييل لما قبله، وبياناً للحكمة في تحذيره من عقاب نفسه؛ حيث بني أنه يهمل ولا يهمل؛ لئلا يغتروا بإمهاله، ويتأهبوا ليوم

(1) سورة آل عمران، الآية: 30.

(2) يُنظر: ص 204، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 51.

(4) يُنظر: ص 382، في قسم التحقيق.

(5) يُنظر: عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص 510.

(6) سورة آل عمران، الآية: 30.

حسابه وجزائه، فكأنما قيل: إنما نهيتهم، وحذرتهم؛ رأفةً بهم، وإرادةً لصلاحهم. وعلى الوجه الثاني: يكون الكلام من قبيل اتباع الوعيد بالوعد؛ ليكون المكلف بين الخوف والرجاء؛ ولو اقتصر على الأول لغلب عليه الخوف⁽¹⁾.

- إجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، ووضع الظاهر موضع المضمّر لغرض معين. ومن أمثلة ذلك:

1. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾⁽²⁾ قال: قوله: (وإنما لم يقل فلا يحبهم) يعني: أن مقتضى الظاهر إضمار مفعول ﴿يُحِبُّ﴾، لتقدم ذكره مضمراً في قوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾، إلا أنه وضع الظاهر موضع المضمّر، أما أولاً: فليتناول اللفظ جميع الكفرة؛ فلو أضمر لم يتناول اللفظ إلا لمن كفر بسبب التولي عن إطاعتها. وأما ثانياً: فلأنه لما وضع ﴿الْكَافِرِينَ﴾ موضع (المتولين) دلّ الكلام على أنّ التولي كفر، وعلى أنّ التولي إنما كان علةً لانتفاء محبة الله عن المعرضين؛ من حيث كونه كفراً، وعلى اختصاص محبته تعالى بالمؤمنين، والإضمار لا يفيد هذا المعنى؛ لعدم كونه متعرضاً بالوصف⁽³⁾.

2. قال شيخ زاده على تفسير البيضاوي لقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾⁽⁴⁾ فقال: قوله: (وإنما قيل: ﴿ابْنُ مَرْيَمَ﴾ والخطاب لها) يعني: أن الظاهر أن يقال: اسمه المسيح عيسى ابنك بضمير المخاطبة الواحدة؛ لأن الملائكة عليهم السلام يخاطبونها فكان المقام مقام الإضمار، إلا أنه وضع الاسم الظاهر موضع ضميرها؛ تنبيهاً لها على أنّ الولد المبشر به يولد من غير أب؛ لأنّ المولود من أب حقه أن ينسب إلى أبيه، فلما عدل في مقام المخاطبة معها إلى وضع الظاهر موضع الضمير فقد تُبْهِت على أنها تلد ذلك المولود المبارك من غير

(1) يُنظر: ص 205، في قسم التحقيق.

(2) سورة آل عمران، الآية: 32.

(3) يُنظر: ص 211، في قسم التحقيق.

(4) سورة آل عمران، الآية: 45.

أب، ولو قيل: "عيسى ابنك" لم يفهم هذا المعنى؛ لكون الكلام مسوقاً على مقتضى الظاهر حينئذ، والتنبيه إنما يحصل بالعدول عن مقتضى الظاهر⁽¹⁾.

- الالتفات: ويُقصد به: إخراج الكلام من أحد طرق التعبير الثلاثة: التكلم والخطاب والغيبة، إلى طريق آخر منها⁽²⁾، ومثاله:

قال شيخ زاده عند شرحه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾⁽³⁾: قوله: (وقرأ ابن عامر: "وَضَعْتُ") أي: بناء المتكلم وحده، على أن يكون الكلام من تمام حكاية مقالة حنة أم مريم، لما تحزنت بولادتها أنثى شرعت في تسليّة نفسها بأن قالت: ولعلّ الله تعالى فيه سرّاً وحكمة، ولعلّ هذه الأنثى خير من الذكر. فيكون قولها: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾⁽⁴⁾ الالتفاتاً من الخطاب إلى الغيبة؛ لأن مقتضى قولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾⁽⁵⁾ أن تقول: "وأنت أعلم بما وضعت"⁽⁶⁾.

ثانياً: اهتمام شيخ زاده بعلم الصرف.

علم الصرف هو: علم بأصولٍ يُبحث فيه عن أحوال أبنية الكلمة صحة واعتلافاً، وزيادة ونقصاناً⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: ص 330، في قسم التحقيق.

(2) ابن المعتز، أبو العباس عبد الله بن محمد، البديع في البديع، ص 152، ط: 1، 1410 هـ - 1990 م، دار الجيل. القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه - تحقيق: محمد عبد الحميد، 45/2، ط: 5، 1401 هـ - 1981 م، دار الجيل.

(3) سورة آل عمران، الآية: 36.

(4) سورة آل عمران، الآية: 36.

(5) سورة آل عمران، الآية: 36.

(6) يُنظر: ص 253، في قسم التحقيق.

(7) الصعيدي، حمد بن محمد، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال - تحقيق: إبراهيم البعيمي، ص 170، ط: بدون، 1417 هـ - 1418 هـ، مجلة الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

وقد اهتم شيخ زاده رحمه الله بهذا العلم، فَبِنَ كثيراً من الأمثلة على مشتقات الكلمة الواردة في الآيات واستعمالاتها بصورة تتم عن تعمقه في هذا الباب، من أمثلة ذلك:

1. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾⁽¹⁾ قال: كَفَّلَ يكفل كفالةً فهو كافل⁽²⁾.
2. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾⁽³⁾ قوله: "والمحراب مفعالٌ من الحرب، لأنه يحارب فيه الشيطان"⁽⁴⁾.
3. عند بيانه لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اِنَّيْ يَكُوْنُ لِىْ غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِى الْكِبَرُ﴾⁽⁵⁾ قال شيخ زاده: "و(الْكِبَرُ): مصدر كَبَر الرجل، يكبر، كِبَرًا، بمعنى: أَسَنَّ، وبابه (لَمَم)"⁽⁶⁾. والمقصود: أن الماضي منه (كَبَرَ) بكسر الباء، ومضارعه (يَكُوْر) بفتحها، كوزن (عَلِمَ يَعْلُم).
4. عند بيانه لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اِنَّيْ يَكُوْنُ لِىْ غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِى الْكِبَرُ وَاَمْرًاىْ عَاقِرٌ﴾⁽⁷⁾ قال شيخ زاده: "وأشار المصنف بقوله: "لأنها ذات عقر"، إلى أن بناء (عاقِر) بالنسبة، كبناء (تامر) و(لابن)، فهو بمعنى مفعول، أي: معقورة، والمراد أن (عاقِر) ليست جارية على الفعل، وإن كانت على صورة اسم الفاعل، وإنما هي بمعنى النسب، أي: بمعنى "ذات كذا"، فيقال للحائض: "ذات حيض" لا حائضة، وكذلك (لابن) أي: ذو لبن، ولا يقال لبني، و(تامر) أي: ذو تمر، ولا يقال تمرى لأن المعنى المراد أنهما ذو لبن وتمر مطلق، فلا يراد الحدوث، وإنما النسب، وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من هذه الصفات لاختصاص المؤنث بها"⁽⁸⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 37.

(2) يُنظر: ص 268، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 37.

(4) يُنظر: ص 270، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 40.

(6) يُنظر: ص 294، في قسم التحقيق.

(7) سورة آل عمران، الآية: 40.

(8) يُنظر: ص 295، في قسم التحقيق.

- وقد يُنبه شيخ زاده ما ينبني من معنى على الاختلاف في تصريف الكلمة، ومثال ذلك:

في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّا﴾⁽¹⁾ قال شيخ زاده أثناء ذكره للمعنى الأول لكلمة ﴿تُقَنَّا﴾: "إلا أن تخافوا من جهتهم ما يجب اتقاؤه والاحتراز عنه، فهذا يعني أن ﴿تُقَنَّا﴾ مصدر (اتقى) كَتَقَيْتَ، يقال اتقى تَقِيَةً وتُقَاةً، مثل: اتَّخَمْتُ خَمَةً. وأصل (تَقَى): (تَقَى) على (افتعل)، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وأبدلت منها التاء وأدغمت، فيكون أصل (تُقَاة): (تُقَاة) خَمَةً وتُقَمَةً وتُقَيَّةً، وأصل التاء فيها وأو. ومجيء المصدر على فُعَل وفُعْلة قليل. والقياس في مصدر (اتقى): (اتقاء)، إلا أنه جاء (تُقَاة) على الندرة والشذوذ"⁽²⁾.

- وقد تناول شيخ زاده موضوع اشتقاق الأسماء الأعجمية من العربية، ومثال ذلك:

1. تعقيباً على تفسير البيضاوي لقوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ أَنَّ اللَّهَ

يُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ﴾⁽³⁾ قال شيخ زاده: "واختُلف في (يحيى)، أنه هل هو اسم أعجمي لا اشتقاق له، ومنعه صرفه للعلمية والعجمة، أو هو اسم منقول من الفعل المضارع، كما نقل منه (يعيش) و(يعمر)، وجعلا اسماً لشخصين، فعلى هذا يكون منع صرفه للعلمية، ووزن الفعل ك(يزيد) و(يشكر)"⁽⁴⁾.

2. عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ

عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾⁽⁵⁾ قال شيخ زاده: "والقول باشتقاق (المسيح) من (المسح)، واشتقاق (عيسى) من (العين) بفتحيتين تكلف؛ إذ لا معنى لاشتقاق الأسماء الأعجمية من الألفاظ العربية"⁽⁶⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 28.

(2) يُنظر: ص 186، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 39.

(4) يُنظر: ص 287، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 45.

(6) يُنظر: ص 323، في قسم التحقيق.

- وقد يبين شيخ زاده أنَّ جزءاً من كلام البيضاوي بُني على تصريف معين لكلمات الآية، ومثاله:

في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾⁽¹⁾ قال شيخ زاده: "قوله: (فرضي بها) إشارة إلى أن تَقَبَّلَ (بمعنى قَبِلَ) الثلاثي، نحو: (تَعَجَّبَ) بمعنى (عَجِبَ) من كذا، و(تَبَرَّأَ) بمعنى (بَرِئَ) منه، وأنَّ (القبول) مصدر قولهم: قَبِلَ فلان الشيء، إذا رَضِيَ به"⁽²⁾.

وفي تفسيره الآية نفسها تعليقاً على قول البيضاوي: (وأن يكون تَقَبَّلَ (بمعنى (استقبل)) قال: "ومجيء تَفَعَّلَ (بمعنى (استفعل) كثير في كلامهم، يقال: (تعجله) بمعنى (استعجله)، و(تقصاه) بمعنى (استقصاه)"⁽³⁾.

ثالثاً: اهتمامه بعلم النحو

علم النحو هو: علِّمُ يعرف به أحكام الكلمة العربية إفراداً وتركيباً⁽⁴⁾. وهذا التعريف عند من جعل علم الصرف جزءاً من علم النحو؛ لأنه أدخل تركيب الكلمة ضمن علم النحو.

وقد اهتم شيخ زاده في حاشيته على البيضاوي اهتماماً بالغاً بمسائل النحو، ويظهر هذا جلياً لكل ناظرٍ فيها.

ويمكن عرض ذلك من خلال ما يأتي:

- كثيراً ما كان يعرض الوجوه الإعرابية للآية التي يشرحها، وسواء عرضها الإمام البيضاوي أو لم يعرضها، وسواء كان يتبناها أو يخالفها.
ومن أمثلة ذلك:

(1) سورة آل عمران، الآية: 37.

(2) يُنظر: ص 257، في قسم التحقيق.

(3) يُنظر: ص 258، في قسم التحقيق.

(4) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المصري، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - تحقيق:

عبد الرحمن علي سليمان، 1508/3، ط: 1، 1428هـ - 2008م، دار الفكر العربي.

1. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾⁽¹⁾، قال شيخ زاده: "قوله تعالى: ﴿يُدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ﴾ في محل النصب على أنه حال من ﴿الَّذِينَ أُوتُوا﴾"⁽²⁾.

2. قال شيخ زاده عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾⁽³⁾: "قوله تعالى: ﴿فِي شَيْءٍ﴾ خبر ليس. وقوله: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ كان في الأصل صفة لـ ﴿شَيْءٍ﴾، والتقدير: "فليس في شيء كائن من الله"، أي: من ولاية الله؛ بتقدير المضاف، فلما قُدِّمَ على ﴿شَيْءٍ﴾؛ كان في محل النصب على أنه حال منه"⁽⁴⁾.

3. تعقيباً على قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽⁵⁾ قال شيخ زاده: "قوله تعالى: ﴿مِّنَ اللَّهِ﴾ في محل الجر على أنه صفة لـ (كلمة)، فيتعلق بمحذوف، أي: بكلمة كائنة من الله. و(سيِّداً) و(حصوراً) و(نبيّاً) أحوال أيضاً كـ(مصدقاً). و﴿مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ صفة لقوله: ﴿وَنَبِيًّا﴾ أي: نبياً كائناً من أولاد الصالحين، أو كائناً من عدادهم؛ فإن مراتب الصلاح لكونها متفاوتةً جاز أن يمدح به الأنبياء، وإن كانت النبوة أشرف أحوال الإنسان"⁽⁶⁾.

4. عند بيانه لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾⁽⁷⁾ قال شيخ زاده: "وقوله: ﴿وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ جملة حالية، إما من (الياء) في قوله: ﴿لِي﴾ فيتعدد الحال على قول من يراه، ولما من (الياء) في ﴿بَلَغَنِيَ﴾"⁽¹⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 23.

(2) يُنظر: ص 139، في قسم التحقيق.

(3) سورة آل عمران، الآية: 28.

(4) يُنظر: ص 184، في قسم التحقيق.

(5) سورة آل عمران، الآية: 39.

(6) يُنظر: ص 291، في قسم التحقيق.

(7) سورة آل عمران، الآية: 40.

- قد يوجّه معنى الآية بناءً على اختلاف الأوجه الإعرابية فيها، أو يذكر الوجه الإعرابي المترتب على تفسير البيضاوي للآية.

ومثال الأول: قوله عند تفسيره قول الله عز وجل: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾: "وأجاز أبو البقاء أن يكون قوله: ﴿مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ منصوب المحل؛ على أنه صفة ﴿أَوْلِيَاءَ﴾؛ فيتعلق كلمة ﴿مِنْ﴾ بمحذوف، أو على أنه حال من فاعل ﴿لَا يَتَّخِذِ﴾ أي: لا يتخذوهم أولياء متجاوزين ولاية المؤمنين"⁽³⁾.

ومثال الثاني: في تفسير شيخ زاده لقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾⁽⁴⁾ قال: "قوله: (في ذلك المكان) يعني: أن (هنا) ظرف مكان، ويزاد عليه اللام؛ لتدل على بُعد المشار إليه، والكاف حرف خطاب"⁽⁵⁾.

- قد يؤكد ما ذكره البيضاوي بنفي وجوه إعرابية خلاف المذكور ويبين سبب ذلك، ويذكر من قال بخلاف رأيه، ويبين سبب اختياره. ومن أمثلة ذلك:

عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾⁽⁶⁾ قال البيضاوي رحمه الله في إعراب ﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ إنه نداء ثانٍ، فأقره شيخ زاده، ثم قال: "ولا يجوز أن يكون نعتاً لقوله: ﴿اللَّهُمَّ﴾؛ لأن ﴿اللَّهُمَّ﴾ مجموع مركب من الاسم والحرف، وهذا المجموع لا يمكن وصفه. ثم قال: وقال المبرد والزجاج: إنَّ

(1) يُنظر: ص 294، في قسم التحقيق.

(2) سورة آل عمران، الآية: 28.

(3) يُنظر: ص 185، في قسم التحقيق.

(4) سورة آل عمران، الآية: 38.

(5) يُنظر: ص 279، في قسم التحقيق.

(6) سورة آل عمران، الآية: 26.

﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ وصف للمنادى المفرد؛ لأن هذا الاسم ومع الميم بمنزلة ومع ياء النداء، فلا يمتنع وصفه مع الميم كما لا يمتنع مع (يا)⁽¹⁾.

• وقد يستبعد رأياً إعرابياً ذكره البيضاوي، ومثاله:

1. قال شيخ زاده في بيانه لقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكُةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾⁽²⁾:
"قوله: (بدل من ﴿إِذْ قَالَتِ﴾ الأولى) فيه بُعد؛ لكثرة الفاصلة بين البدل والمبدل منه"⁽³⁾.
2. ذكر البيضاوي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهَادِ وَكُهُلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽⁴⁾ أَنَّ ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ حال ثالث، فقال شيخ زاده مُعقِباً: "الظاهر أنَّه حالٌ رابع، فإنَّ قوله: ﴿وَجِيهًا﴾ حال، وكذلك قوله: ﴿وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾، وقوله: ﴿وَيُكَلِّمُ﴾، وقوله: ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ فهذه أحوال أربع متناصفة منتصبة عن قوله: ﴿بِكَلِمَةٍ﴾ والمعنى: يبشرك به موصوفاً بهذه الصفات والأحوال، وأي فرق بين قوله: ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ وبين قوله: ﴿وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ حتى يجعل أحدهما حالاً دون الآخر"⁽⁵⁾.

• قد يعرض مسائل الخلاف بين النحويين، مع بيان حجة كل جهة والاعتراضات الواردة عليها، وقد يرجح الصواب عنده، ومن أمثلة ذلك:

1. عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مَن تَشَاءُ وَتَنَزِعُ الْمُلْكَ﴾⁽⁶⁾ قال: "فإن أصل ﴿اللَّهُمَّ﴾ عند البصريين "يا الله" فحذفت حرف النداء وعوض عنها هذه الميم المشددة، وشُدَّتْ لكونها عوضاً عن حرفين؛ فلذلك لا يجتمعان فلا يقال "يا اللهم"، وتعويض الميم المشددة عن حرف النداء

(1) يُنظر: ص 161، في قسم التحقيق.

(2) سورة آل عمران، الآية: 45.

(3) يُنظر: ص 320، في قسم التحقيق.

(4) سورة آل عمران، الآية: 46.

(5) يُنظر: ص 342، في قسم التحقيق.

(6) سورة آل عمران، الآية: 26.

من خصائص هذا الاسم الشريف، فلا يجوز التعويض المذكور في غيره فلا يقال: (زَيْمٌ، عُرُومٌ)، كما أن دخول (يا) عليه مع كونه معروفاً بلام التعريف من خصائصه، وكاختصاصه بالتاء في حال القسم، ويقطع الهمزة في (يا الله).

وقال الكوفيون: أصله "يا الله أُمَّنَا بخير"، أي: اقصدنا بخير، من قولك: "أُمْتُ زَيْدًا"، أي: قصدته، ومنه ﴿وَلَا آمِنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾⁽¹⁾ أي: قاصديه. وقيل عليه: لو كان الميم المشددة بقية فعل محذوف لما صح أن يقال: "اللهم اغفر لنا" إلا بحرف العطف؛ لأن التقدير: "يا الله أُمَّنَا واغفر لنا وارحمنا"، ولم نجد أحداً يذكر هذا العاطف بعده.

وأجاب عنه الكوفيون بأنه ترك العاطف بين الفعلين بناءً على أن الفعل الثاني ليس مطلوباً مغايراً للفعل الأول، بل الثاني تفسير للأول، فكأنه قيل: "يا الله أُمَّنَا بخير بأن تغفر لنا"، فجعل الثاني عطف بيان للأول⁽²⁾.

2. توضيحاً للحديث الذي أورده الإمام البيضاوي (أنَّ فاطمة رضي الله تعالى عنها أهدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم رغيفين وبضعة لحم فرجع بها إليها وقال: هلمي يا بنية...) ⁽³⁾، قال شيخ زاده: "هَلُمِّي)، أي: تعالى. ويستوي فيه الواحد والجمع والتأنيث والتذكير في لغة أهل الحجاز، قال تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾⁽⁴⁾، وأهل نجد يصرفونها، فيقولون: هَلُمَّ هَلُمَّ هَلُمُوا هَلُمِّي هَلُمَّنَ، والأول أفصح⁽⁵⁾.

• ومن المسائل النحوية التي ذكرها شيخ زاده بالإضافة إلى ما سبق:

1. الاستثناء: وُود به: أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره⁽⁶⁾.

(1) سورة المائدة، الآية: 2.

(2) يُنظر: ص 159، في قسم التحقيق.

(3) تم تخريج الحديث في قسم التحقيق، يُنظر: ص 277.

(4) سورة الأحزاب، الآية 18.

(5) يُنظر: ص 277، في قسم التحقيق.

(6) يُنظر: المبرد، المقتضب، 4/389. ابن جني، اللع في العربية، ص 66.

ومثاله عند شيخ زاده: عند بيانه لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِّي آيَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾⁽¹⁾ قال: "قوله: (والاستثناء منقطع)؛ لأنَّ الرمز ليس من جنس الكلام؛ إذ الرمز هو: الإشارة بالعين أو الحاجب، فهو ليس من جنس الكلام المركب من الأصوات والحروف. ومن جعل الاستثناء متصلاً فسر الكلام بما يدل على ما في الضمير، سواء كان مركباً من الحروف المسموعة أو لا"⁽²⁾.

2. الفعل المتعدي، وهو ما يتعدى أثره فاعله، وهو على ثلاثة أضرب: متعدٍ إلى مفعول به، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة⁽³⁾.

وقد اهتمَّ شيخ بالفعل المتعدي، وبيَّن إلى ماذا يتعدى، وبماذا تعدى، وأثر ذلك في المعنى، ومن أمثلة ذلك:

- عند بيان شيخ زاده للمعنى الثاني الذي ذكره البيضاوي لكلمة ﴿ثَقَنَةً﴾، في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ ثَقَنَةً﴾⁽⁴⁾ وهو: انقاء، قال "أي: ويجوز أن يكون ﴿ثَقَنَةً﴾ منصوباً على أنه مفعول مطلق، لا على أنه مفعول به؛ بكونه بمعنى المفعول، فعلى هذا يكون الظاهر أن يتعلق ﴿مِنْهُمْ﴾ بقوله ﴿تَتَّقُوا﴾؛ إلا أن فعل الاتقاء لما وجب أن يتعدى بنفسه؛ حيث لم يوجد في كتب اللغة تعديته بالصلة؛ لزم أن يضمن ﴿تَتَّقُوا﴾ معنى تحذروا أو تخافوا؛ لتصح تعديته بـ(من)؛ فإن (حذر) و(خاف) كما يتعديان بنفسهما يتعديان أيضاً بـ(من)"⁽⁵⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 41.

(2) يُنظر: ص 298، في قسم التحقيق.

(3) يُنظر: الزمخشري، المفصل، ص 341.

(4) سورة آل عمران، الآية: 28.

(5) يُنظر: ص 188، في قسم التحقيق.

- في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾⁽¹⁾ قال: "و ﴿يُجْزَى﴾ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُجْزَى﴾ إن كان من (وَجَدْتُ) المتعدي إلى واحد بمعنى (أَصَبْتُ) يكون قوله تعالى: ﴿مُحْضَرًا﴾ منصوباً على أنه (حال) من مفعول ﴿يُجْزَى﴾، ويَعْدُ كونه من (وَجَدْتُ) بمعنى (طَمْتُ)"⁽²⁾.
- في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾⁽³⁾ قال: "قوله: (بالرسالة والخصائص الروحانية والجسمانية) متعلق بقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى﴾، وهو وإن كان يتعدى بـ (من) كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ﴾⁽⁴⁾ إلا أنه ضمن معنى (فَضَّلَ)؛ فلذلك عُبِيَ بـ (على)، حيث قيل: "اصطفاهم على العالمين"، وعَدَاه المصنف بالباء؛ حيث قال: (بالرسالة)"⁽⁵⁾.
- في ذكره القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾⁽⁶⁾ قال شيخ زاده: "قوله: (وقصروا ﴿زَكَرِيَّا﴾ غير عاصم في رواية ابن عياش) فإنَّ ابن عياش روى عن عاصم مد (زكرياء) منصوباً على أنه مفعول ثانٍ لـ (كفَّلَ)؛ فإنه تعدى بالتضعيف إلى اثنين، أي: ضمَّها الله زكريا، وضمَّها إليه بالقرعة"⁽⁷⁾.

رابعاً: اهتمام شيخ زاده بعلم البيان.

يتضح اعتناء شيخ زاده رحمه الله بالمسائل البيانية، وعدم اكتفائه بذكر الوجه البياني لها إجمالاً؛ بل كان يفصل القول فيها.

ومن الأنواع البيانية التي تناولها شيخ زاده في حاشيته على البيضاوي:

-
- (1) سورة آل عمران، الآية: 30.
 - (2) يُنظر: ص 194، في قسم التحقيق.
 - (3) سورة آل عمران، الآية: 33.
 - (4) سورة الأعراف، الآية: 144.
 - (5) يُنظر: ص 212، في قسم التحقيق.
 - (6) سورة آل عمران، الآية: 37.
 - (7) يُنظر: ص 267، في قسم التحقيق.

- التشبيه: ويراد به: الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء في نفسه⁽¹⁾.

ومن الأمثلة عليه في حاشية شيخ زاده: بَنَ شيخ زاده تشبيهاً تضمنه حديثٌ نبويٌّ أورده الإمام البيضاوي، حين وصف النبي صلى الله عليه وسلم قصور الحيرة فقال: (أضاعت لي منها قصور الحيرة كأنها أنياب الكلاب)⁽²⁾ فقال شيخ زاده: " وَصَفَ قصور الحيرة بقوله "كأنها أنياب الكلاب"، ووجه الشبه بياضها وصفها وانضمام بعضها إلى البعض"⁽³⁾.

- المجاز: ويراد به: استعمال الكلام على خلاف أصله الموضوع في اللغة⁽⁴⁾، ومن الأمثلة عليه عند شيخ زاده:

1. تعقياً على قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾⁽⁵⁾ بَنَ شيخ زاده أن الإمام البيضاوي جَوَّزَ أن يكون ﴿هُنَالِكَ﴾ محمولاً على الزمان، مع كون الزمان معنى مجازياً له، وإمكان حمله على معناه الحقيقي الذي هو المكان؛ لكون حمله على الزمان أفيد بالنسبة إلى حمله على المكان؛ لأن دعاءه في زمان رؤية ما رآه من أمر مريم عليها السلام يستلزم دعاءه في مكان تلك الرؤية، مع الدلالة على المسارعة إلى الدعاء من غير توقف وتراخٍ، بخلاف الدعاء في ذلك المكان فإنه لا يستلزم الدعاء في ذلك الزمان، ولا المسارعة إليه من غير توقف⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد، نهاية الأريب في فنون الأدب، 38/7، ط: 1 -

1423هـ، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة.

(2) تم تخريج الحديث في قسم التحقيق، يُنظر: ص 173.

(3) يُنظر: ص 173، في قسم التحقيق.

(4) يُنظر: ابن جني، الخصائص، 444/2.

(5) سورة آل عمران، الآية: 38.

(6) يُنظر: ص 282، في قسم التحقيق.

2. عند تعقيبه على قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ ذكر شيخ زاده أنَّ تسمية عيسى عليه السلام

بكلمة الله مجاز، حيث قال: "﴿بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ على طريق تسمية الكل باسم الجزء، كقول العرب: أنشدني كلمة فلان، أي: قصيدته التي قالها، وإن طالت. قال عليه السلام: (أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ قَوْلَ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ، وكلُّ نعيم الدنيا لا محالة زائل)⁽²⁾. ونُكِرَ لحسان رضي الله عنه الحويدرة الشاعر فقال: لعن الله كلمته، يعني: قصيدته"⁽³⁾.

3. عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَمْرِمُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾⁽⁴⁾ قال شيخ زاده في حديثه عن سبب الأمر لها بمجموع القنوت والركوع والسجود: "والأمر بملابسة هذه الأركان الثلاثة مجاز عن الأمر بنفس الصلاة؛ فإن تسمية الشيء باسم أشرف أركانه مجاز مشهور"⁽⁵⁾.

- الاستعارة: وهي: نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض معين⁽⁶⁾، ومن الأمثلة عليها:

1. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾⁽⁷⁾ قال شيخ زاده: "قوله: (عبر عن ذلك) أي: عبر عما ذكر من رضاه تعالى عن العبد، وتجاوزه عن خطيئاته، ونظره إليه نظر الرحمة والفضل والإحسان بالمحبة، تشبيهاً له بالمحبة وميل النفس. وإطلاق الاسم الشبه به على الشبه؛ على طريق الاستعارة الأصلية، ثم اشتق من المحبة بهذا المعنى المجازي لفظ فقال: ﴿يُحِبِّكُمْ اللَّهُ﴾ فصار استعارة تبعية.

(1) سورة آل عمران، الآية: 39.

(2) تم تخريج الحديث في قسم التحقيق، يُنظر: 290.

(3) يُنظر: ص 290، في قسم التحقيق.

(4) سورة آل عمران، الآية: 43.

(5) يُنظر: ص 312، في قسم التحقيق.

(6) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ابن مهران، الصناعتين - تحقيق: علي البجاوي ومحمد إبراهيم،

ص 268، ط: بدون - 1419 هـ، المكتبة العصرية، بيروت.

(7) سورة آل عمران، الآية: 31.

وإنما حمل قوله تعالى: ﴿يُحِبُّكُمْ اللَّهُ﴾ على الاستعارة لتعذر إرادة الحقيقة؛ لأن المحبة بمعنى ميل النفس لا تتصور في حقه تعالى، فلما أُسندت المحبة إليه تعالى بقوله: ﴿يُحِبُّكُمْ اللَّهُ﴾؛ وجب جعلها من باب الاستعارة التبعية، أو من باب المشاكلة⁽¹⁾.

2. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾⁽²⁾ قال شيخ زاده: "قوله: (مجاز عن تربيتها) أي: استعارة تمثيلية؛ فإنه تعالى شَبَّهَ حاله في حُسْنِ تربيتها ونفعها بما يصلحها في جميع الأوقات، بحال الزارع مع زرعه؛ فإنه لا يزال يتعهد زرعه ويسقيه ويحميه عن الآفات، ويقلع عنه ما عسى ينبت فيه مما يضر صلاحه وكماله، فأطلق اسم المشبه به على المشبه، ثم اشتق منه"⁽³⁾.

3. قال شيخ زاده عند تفسير قوله تعالى عن سيدنا عيسى عليه السلام: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّرِينَ﴾⁽⁴⁾: "ولا يُعَدُّ أن يكون (الوجيه) استعارة تبعية بمعنى ذي الخصائل الموضيعة، والفضائل السدئية؛ تشبيهاً لها بوجه الإنسان الذي هو أشرف أعضائه، ويؤيده تفسير الوجهة في الدنيا بالنبوة وفي الآخرة بالشفاعة، وأي خصلة أشرف منهما"⁽⁵⁾.

خامساً: اهتمام شيخ زاده بعلم البديع.

يظهر اهتمام شيخ زاده بعلم البديع من خلال الآتي:

- المشاكلة: وهي: أن يذكر الشيء بلفظ غيره، لوقوعه في صحبته، كقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾⁽⁶⁾، المراد: "ولا أعلم ما عندك"، وعبر بالنفس؛ للمشاكلة⁽¹⁾.

(1) يُنظر: ص 206، في قسم التحقيق.

(2) سورة آل عمران، الآية: 37.

(3) يُنظر: ص 266، في قسم التحقيق.

(4) سورة آل عمران، الآية: 45.

(5) يُنظر: ص 334، في قسم التحقيق.

(6) سورة المائدة، الآية: 116.

وسبق عند الكلام عن اهتمام شيخ زاده بعلم البيان، ذكر مثال عن تضمينه الاستعارة في شرحه نص البيضاوي، في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾⁽²⁾ وقد قال عند بيانه نوع الاستعارة في الآية: "وانما حمل قوله تعالى: ﴿يُحِبُّكُمْ اللَّهُ﴾ على الاستعارة؛ لتعذر إرادة الحقيقة؛ لأنَّ المحبة بمعنى ميل النفس لا تتصور في حقه تعالى، فلما أسندت المحبة إليه تعالى بقوله: ﴿يُحِبُّكُمْ اللَّهُ﴾؛ وجب جعلها من باب الاستعارة التبعية، أو من باب المشاكلة"⁽³⁾.

- المبالغة: ويراد بها: أن تبلغ بالمعنى أقصى غاياته، وأبعد نهاياته، ولا تقتصر في العبارة عنه على أدنى منازل وأقرب مراتبه⁽⁴⁾، وقيل: إذا زاد المعنى عن التمام سمي مبالغة⁽⁵⁾. ومن الأمثلة عليه في الحاشية:

1. في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾⁽⁶⁾ قال شيخ زاده عن التعبير بلفظ (تقبل) لا (قَبِلَ): "إلا أنه عبّر عن معنى (القبول) بلفظ (التقبل)، للدلالة على المبالغة في إظهار القبول؛ لأنَّ باب التفعّل يدلُّ على شدة اعتناء الفاعل بإظهار الفعل، كالتصبر، والتجلد ونحوهما، فإنهما يفيدان الجد في إظهار الصبر والجلادة، فذكرُ التقبل يفيد المبالغة في إظهار القبول". ثم استخدم أسلوب الفنقلة فقال:

"فإن قيل: فلم لم يقل: فتقبلها ربها بتقبل حسن حتى تكمل المبالغة، قلنا: لفظ التقبل وإن أفاد ما ذكرنا من المبالغة إلا أنه يفيد نوع تكلف واقع على خلاف الطبع، بخلاف القبول فإنه يفيد معنى القبول الواقع على وفق الطبع، فذكر التقبل أولاً ليفيد المبالغة في إظهار القبول، ثم ذكر القبول ليفيد أن ذلك القبول ليس

(1) يُنظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص242. الهاشمي، جواهر البلاغة، ص309.

(2) سورة آل عمران، الآية: 31.

(3) يُنظر: ص 206، في قسم التحقيق.

(4) العسكري، الصناعتين، ص365.

(5) العسكري، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد، البديع في نقد الشعر - تحقيق: أحمد بدوي وحامد عبد

الحמיד، ص104، ط: بدون، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - الجمهورية العربية المتحدة.

(6) سورة آل عمران، الآية: 37.

على خلاف الطبع؛ بل على وفق الطبع، وهذه الوجوه وإن كانت ممتعة في حقه تعالى، إلا أنها تدلّ من حيث الاستعارة على حصول العناية العظيمة في تربيتها⁽¹⁾.

2. عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَمْرِمُ أَفْنِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأُزَكِّي مَعَ الزَّكِيِّينَ﴾⁽²⁾ قال شيخ زاده: "وعبر عن الأمر بنفس الصلاة بالأمر بهذه الأركان الثلاثة مبالغة في الأمر بالمحافظة على أركانها؛ فإنه لو أُمرت بنفس الصلاة لكان الأمر بالأركان ضمناً، ولا شك أن الأمر بالشيء قصداً وتصريحاً أبلغ من الأمر به ضمناً"⁽³⁾.

(1) يُنظر: ص 258 ، في قسم التحقيق.

(2) سورة آل عمران، الآية: 43.

(3) يُنظر: ص 312، في قسم التحقيق.

المطلب الثالث: المصطلحات والرموز التي اعتمدها المؤلف.

لم يرد في القسم المحقق من الحاشية ما يدلّ على أنّ شيخ زاده رحمه الله أكثر من استعمال الرموز والمصطلحات التي تتخصص عنده بأمر معين.

وتكاد الرموز أن تكون معدومة في هذا القسم من الحاشية، ومن المصطلحات والرموز التي وردت فيها:

- أ. حيثما ورد في الحاشية لفظ (الإمام) مطلقاً، فالمراد به الإمام الفخر الرازي رحمه الله. وقد أكثر شيخ زاده من النقل عنه في موضوعات العقيدة واللغة والتفسير، وكان أحياناً يوثق هذا النقل فيقول: "قال الإمام"⁽¹⁾، وأخرى لا يوثق نقله منه⁽²⁾.
- ب. كان شيخ زاده يذكر الإمام البيضاوي برمز (المص)، أي: المصنف.
- ت. يختصر قول "عليه السلام" بالرمز: (ع م).
- ث. في النسخة (ف) يختصر لفظة (صلى الله عليه وسلم) بقوله: (صلعم).
- ج. وفي نفس النسخة يختصر لفظة (رضي الله عنه) بقوله: (رضي).

(1) يُنظر: ص 163، في قسم التحقيق.

(2) يُنظر: 226، في قسم التحقيق.

المبحث الثالث: منهجية التحقيق.

وفيه مطلبان:

➤ المطلب الأول: المنهج المعتمد في التحقيق.

➤ المطلب الثاني: وصف النسخ المعتمدة.

المطلب الأول: منهج التحقيق.

➤ عمدت الباحثة لوضع ترجمة للمؤلف، بيّنت فيها نشأته وحياته العلمية وآثاره والحالة السائدة في عصره. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المصادر التي ترجمت لشيخ زاده قليلة، وأغلبها لم يزد على ما ورد له من ترجمة في كتاب (الشقائق النعمانية) لطاشكبري زاده، الذي عاصره وتعلم منه.

➤ قسمت الباحثة الصفحة الواحدة في الرسالة إلى أربعة أقسام:

- **القسم الأول:** يتضمن الآيات الكريمة التي يرد تفسيرها، مكتوبة بخط المصحف الشريف.
- **القسم الثاني:** يتضمن نص الإمام البيضاوي من تفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل، الذي كتبه لتفسير الآيات الواردة أعلى منه.
- **القسم الثالث:** يتضمن نص حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي.
- **القسم الرابع:** يتضمن تعليقات الباحثة، وتوثيقاتها لما تضمنه كلام شيخ زاده رحمه الله.

➤ اعتمدت الباحثة أربع نسخ خطية من مخطوطة شيخ زاده على تفسير البيضاوي في تحقيقها للجزء المحدد لهذه الدراسة، والنسخ هي:

- **النسخة الأولى:** ورمزت لها الباحثة بالرمز (أ)، وهي نسخة مكتوبة بخط المؤلف، وهذا ما أثبت على أولها، وهذه النسخة مصدرها مكتبة فيض الله أفندي بتركيا.
- **النسخة الثانية:** ورمزت لها الباحثة بالرمز (ف)، وهذه النسخة كتبت في عصر المؤلف، ومصدرها مكتبة فيض الله أفندي باسطنبول.
- **النسخة الثالثة:** ورمزت لها الباحثة بالرمز (م)، كتبت سنة 1579م، أي بعد وفاة المؤلف بحوالي عشرين سنة، وهذه النسخة مصدرها مكتبة جامعة ميتشغن.
- **النسخة الرابعة:** ورمزت لها الباحثة بالرمز (غ)، وقد كتبت في زمن بعيد عن عصر المؤلف، وذلك سنة 1811م، وهذه النسخة مصدرها مكتبة الغازي خسرو في اسطنبول.

➤ بناءً على ما سبق إيراد من أنَّ النسخة (أ) كُتبت بخط المؤلف فقد اعتمدت نسخةً أُمّاً، وأُثبتَ المتن من خلالها، ثم مقابلة بقية النسخ (ف)، (م)، (غ) عليها.

➤ أعادت الباحثة توزيع النص وإخراجه بصورة تعين القارئ وتسهل عليه، مع العناية بعلامات الترقيم.

➤ قامت الباحثة بإثبات الفروق بين النسخ في الهامش نصاً كما وردت، مسبوقاً برمز النسخة، إلا إذا كان الفرق كبيراً، بين نسخة واحدة وباقي النسخ فلم تثبت الفرق نصاً واكتفت بالإشارة إلى ذلك، وهذا لم يرد إلا في موضع واحد من النسخة (غ).

➤ أثبتت الباحثة الآيات القرآنية الكريمة برسم المصحف الشريف، مع وضعها داخل قوسين مزهرين هكذا ❀، بالإضافة إلى وضع اسم السورة ورقم الآية بجانبها داخل قوسين، إن وردت الآية في الهامش، أما إذا وردت الآية في المتن فيكون العزو إليها في الهامش.

➤ وثقت الباحثة القراءات القرآنية بالرجوع إلى المصادر الأصلية في هذا الباب.

➤ خرجت الباحثة الأحاديث النبوية الشريفة والآثار الواردة في الدراسة من مظانها، مشيرةً إلى الجزء والصفحة، والكتاب والباب، فإن لم يُعثر عليها من مظانها من كتب الحديث أُشير إلى مواضعها في كتب التفسير، واعتمدت الباحثة وضع الأحاديث النبوية الشريفة داخل هلالين هكذا: ()، مع ضبط الأحاديث الشريفة بالشكل التام. وبيان درجة كل حديث، أما إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بعزوه إليهما أو إلى أحدهما دون الإشارة إلى المصادر الأخرى التي خرجته.

➤ خرجت الباحثة أقوال العلماء ونصوصهم من مصادرها الأصلية، سواء التي أوردتها هي في إطار الدراسة، أو التي أوردتها شيخ زاده في حاشيته حتى إن لم ينسبها، كما بينت الباحثة تصرف المؤلف ببعض النصوص التي يوردها.

➤ ترجمت الباحثة لكل الأعلام الوارد ذكرهم في القسم المحقق من الحاشية، إلا من لم تقف له على ترجمة، وتمت الإشارة له في موضع ذكره، وهذا النوع قليل.

➤ التعليق على الأماكن الواردة في الحاشية، بما ورد من ذكر لها في كتب الأماكن والبلدان.

➤ عمدت الباحثة إلى تخريج الأبيات الشعرية الواردة في الدراسة، بنسبتها إلى قائلها، كما عمدت لذكر بقية البيت الشعري إن اقتصر شيخ زاده على ذكر جزء منه، وضبط كلماته بالشكل التام، وبيان موضع الشاهد الذي ساق المؤلف البيت من أجله.

➤ عند ورود تصحيف أو تحريف في بعض النسخ يشار إليه في الهامش، وكذلك النسخة الأصل (أ) إذا ورد بها خطأ في آية أو نقل أو كلام عادي فيصحح في المتن مع الإشارة إليه في الهامش.

➤ عمدت الباحثة لشرح بعض الألفاظ الغريبة والمشكلة بالرجوع إلى معاجم اللغة المعتمدة.

➤ علّقت الباحثة باختصار على بعض المسائل التي تتطلب ذلك، على اختلاف موضوعاتها.

➤ فهرست الباحثة للرسالة بفهارس علمية مختلفة، تسهياً للرجوع إليها، وهذه الفهارس هي:

1. فهرس الآيات القرآنية.
2. فهرس الأحاديث النبوية.
3. فهرس الأعلام.
4. فهرس الأماكن.
5. فهرس المصادر والمراجع.
6. فهرس الموضوعات.

المطلب الثاني: وصف النسخ.

الفرع الأول: وصف النسخة الأصل من الحاشية المرموز لها بالرمز (أ).

- نسخة تامة من حاشية شيخ زاده على البيضاوي، مكونة من ثمانية أجزاء، مصدرها مكتبة فيض الله أفندي في اسطنبول بتركيا، تم الحصول على جميع الأجزاء منها إلا الجزء السابع والذي ضمّ السور القرآنية من سبأ إلى النبأ.
- مكتوبة بخط نسخي معتدل واضح، ليس بالكبير ولا الصغير إذا ما قورنت بالنسخ الأخرى.
- الأوراق: تتكون كل ورقة من صفحتين (أ) و(ب)، أما عددها: فقد ضم الجزء الأول من المخطوط: (403) ورقات، والثاني: (408) ورقات، والثالث الذي حوى سورة آل عمران: (417) ورقة، والرابع: (312) ورقة، والخامس: (363) ورقة، والسادس: (425) ورقة، والسابع مفقود، والثامن: (231) ورقة.
- القسم المخصص لهذه الرسالة يستغرق (25) ورقة من ورقات الجزء الثالث المكون من (417) ورقة، وكان موضعها من الجزء من منتصف الصفحة الثانية من الورقة رقم (20) إلى منتصف الصفحة الأولى من الورقة (45).
- اسم الناسخ وتاريخ النسخ: كتبت هذه النسخة بخط يد المؤلف وهو: محيي الدين شيخ زاده، وهذا ما أثبت على الصفحات الأولى من أجزائها، كما أن تاريخ النسخ يؤكد ذلك؛ فكتب في نهاية المجلد الأول: "وقد انتهت الكتابة إلى هذا الموضع وقت العصر من يوم الخميس الثالث والعشرين من شهر ذي الحجة من شهور سنة إحدى وأربعين وتسعمائة".
- كما كتب في نهاية النص من الجزء الرابع: "وقع الفراغ من كتابة هذه القطعة الكريمة في أوائل الشهر المبارك شهر ذي القعدة من شهور سنة أربع وأربعين وتسعمائة".
- وكتب في نهاية الجزء الخامس: "اتفق الفراغ من تسويد هذه القطعة المباركة في أواسط الشهر المبارك شهر ربيع الأول من شهور سنة ست وأربعين وتسعمائة".
- وكتب في نهاية الجزء السادس: "تمت ما يتعلق بسورة سبأ بعون الله تعالى وتوفيقه والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه والواعين مقامه في أول الشهر المبارك ذي الحجة من شهور سنة ست وأربعين وتسعمائة على يد أضعف عباد الله وأحوجهم إلى عفوه وغفرانه المذكور بشيخ زاده جعل التقوى زاده وتلقى مراده آمين يا من لا يُخيب آمله ولا يرد عن باب عفوه ورحمته سائله".

وهذه التواريخ المثبتة في بعض الأجزاء تؤكد أنّ النسخة كتبت من قبل المؤلف المتوفى سنة إحدى وخمسين وتسعمائة.

- نسخة جيدة المواصفات لا سقط فيها، ولا رطوبة، ولا تمزق، إلا في مواضع قليلة على أطراف الورق دون التأثير على النص، وقد تم ترميمها ومعالجتها.
- عدد الأسطر: يتراوح عدد الأسطر في هذه النسخة من (23) سطر إلى (27) سطر، ولا يكون عدد السطور في الصفحة (أ) مطابق لعددها في الصفحة (ب) من نفس الورقة، وغالباً ما يكون عدد أسطر الصفحة (ب) أكثر من عددها في الصفحة (أ).
- عدد الكلمات: يتراوح عدد الكلمات في كل سطر بين (11) إلى (16) كلمة.
- يخلو المخطوط من التصحيف.
- تحتوي النسخة بعض الإضافات في هوامشها من قبل المؤلف، والتي كان يشير أحياناً إليها بوضع علامة دالة عليها في موضعها في السطر مهمشاً الإضافة بنفس مستوى السطر، وأحياناً أخرى لا يشير.
- يضع خطأ أسوداً أو أحمرأ فوق قول البيضاوي الذي يريد أن يشرحه، وفي الأجزاء الأخيرة يكتب رؤوس الآيات وكلمة (قوله) باللون الأحمر.
- مقاسات الورقة: لم تستطع الباحثة الحصول على مقاسات الورقة.
- يكتب شيخ زاده في النسخة الأصل بتسهيل الهمزة دائماً، ولا يكتب بالهمز مطلقاً.

الفرع الثاني: وصف النسخة الثانية من الحاشية المرموز لها بالرمز (ف).

- نسخة واضحة، كتبت بخط نسخي كبير. وهي نسخة تامة إلا أن الباحثة لم تستطع الحصول إلا على الجزء الذي يحتوي سورة آل عمران، وهو الجزء الثاني من النسخة الذي ضمّ السور القرآنية من أول سورة آل عمران إلى آخر سورة الأعراف، وهي محفوظة في مكتبة فيض الله أفندي بتركيا.
- الغلاف: مكون من قماش بني اللون، مع زخرفة وسط الصفحة.
- عدد السطور: يبلغ عدد السطور هذه النسخة (27) سطر، في كل صفحة من الورقة.
- عدد الكلمات: يتراوح عدد الكلمات من (15) إلى (21) كلمة. منها.
- عدد الأوراق: بلغ عدد أوراق الجزء الذي حوى سورة آل عمران (300) ورقة، تم تحقيق (15) ورقة منها في هذه الرسالة. وكل ورقة مكونة من صفحتين (أ) و(ب).

- تعرض المخطوط لرطوبة في بعض صفحاته، وهي معالجة ومرممة.
- لم يضم المخطوط تعليقات على هوامشه إلا قليلاً جداً.
- في القسم المحقق من المخطوط يبدو أن اللون الذي كُتبت به كلمة (قوله) التي تسبق كلام البيضاوي، قد ذهب مع الزمن، لأن الكلمة واضحة في بعض أجزاء المخطوط وذهابة في القسم المحقق وأجزاء أخرى.
- يكتب بالهمز لا بالتسهيل، مقارنة بباقي النسخ التي تعتمد الكتابة بالتسهيل.
- يختصر بعض الألفاظ التي لم تختصر في باقي النسخ، ومثالها: لفظة (صلى الله عليه وسلم) يرمز إليها بقوله: (صلعم)، ولفظة (رضي الله عنه) يرمز إليها بقوله: (رضي).
- مقاسات الورقة: لم تستطع الباحثة الحصول على مقاسات الورقة.

الفرع الثالث: وصف النسخة الثالثة من الحاشية المرموز لها بالرمز (م).

- نسخة تامة، جيدة من حيث الوضوح والخط، بعض أجزاءها محفوظة في مكتبة جامعة ميتشغن، وبعضها في مكتبة يهودا في جامعة برنستون.
- الغلاف: مصنوع من جلد أخضر زيتوني.
- الورق: بعض الورق أصفر، وبعضه أخضر، وبعضه أزرق.
- الخط المكتوبة به: كتبت الحاشية بخط فارسي معروف بخط (النستعليق)، وهو من حيث الحجم صغير جداً، إذا ما قورن ببقة النسخ.
- مقاسات الورق: 184 × 282 (105 × 210) ملم.
- تاريخ النسخ: 987هـ / 1579م أو 1580م.
- عدد الأوراق: تم الحصول على جزء واحد من أجزاء هذه النسخة، مكون من (537) ورقة، تم تحقيق (16) ورقة منها في هذه الرسالة.
- مكان الحصول عليها: مأخوذة من جامعة ميتشغن عبر الشبكة العنكبوتية.
- لم أعثر على اسم الناسخ، لعدم توفر كافة الأجزاء على موقع المكتبة المأخوذة منه، ولكن كتب في معلومات النسخة أنها كتبت على يد أربعة من النساخ الأتراك.
- تتكون كل ورقة من صفحتين، كل صفحة منها مكونة من (29) سطر.
- المسافة بين الأسطر: 27 - 29 ملم.

- يتراوح عدد الكلمات في كل سطر من (13) إلى (17) كلمة.
- عليها بعض الهوامش و تعليقات، تختلف في مقدارها من ورقة لأخرى.
- تضمنت الحاشية عناوين فرعية على بعض صفحاتها.
- فيها بعض التصحيف.
- الجزء الذي تم الحصول عليه ليس فيها رطوبة ولا خرم ولا تمزق، إلا ما كان من رطوبة في مواضع قليلة جداً، وتم ترميمها.
- يكتب كلمة (قوله) التي تسبق كلام البيضاوي بلون أحمر.

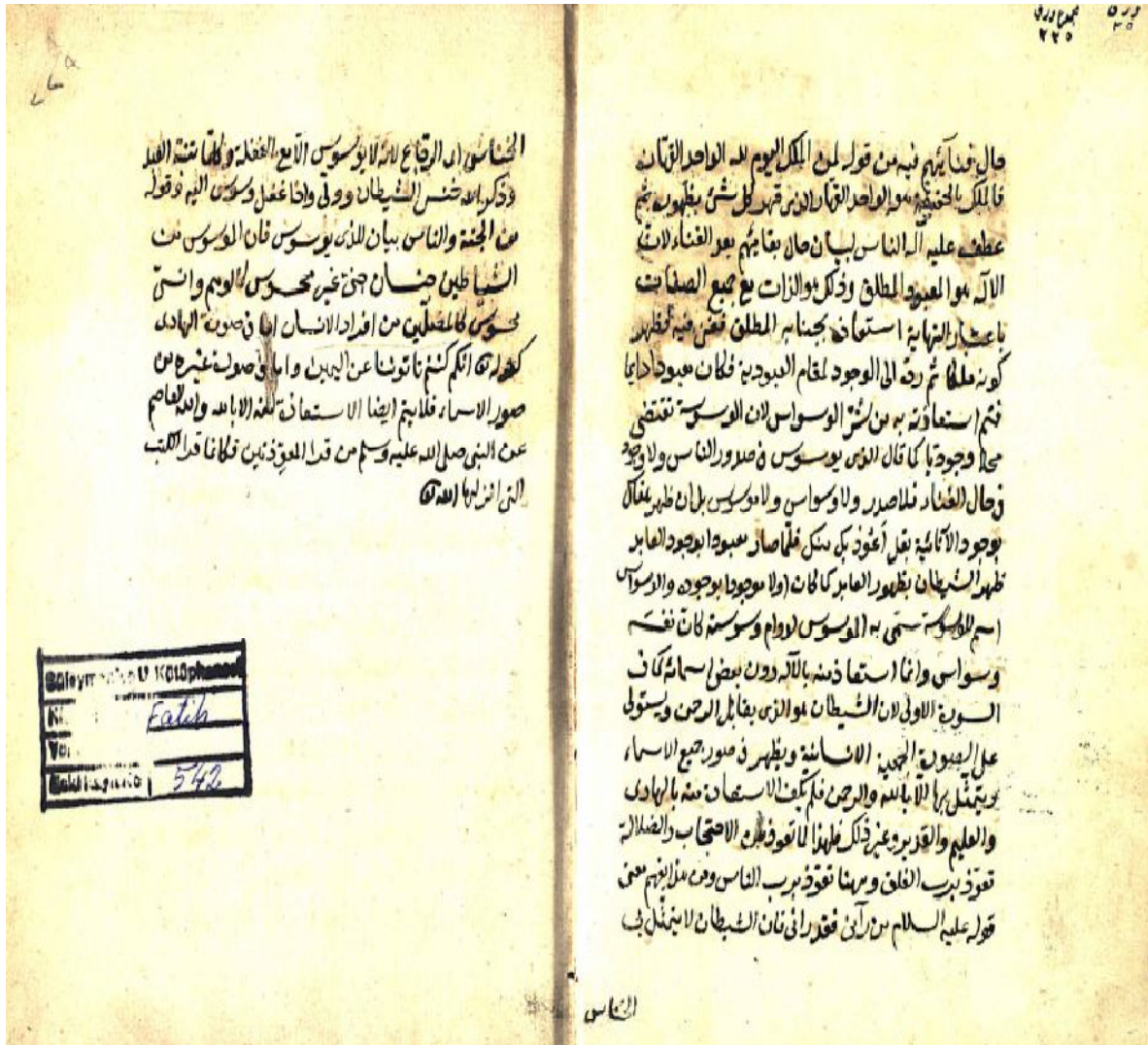
الفرع الرابع: وصف النسخة الرابعة من الحاشية المرموز لها بالرمز (غ).

- نسخة تامة من حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي، مكونة من ثلاثين مجلداً.
- تاريخ النسخ: سنة 1226هـ، 1811م.
- ويبدو أن هذا التاريخ الذي أتم فيه الناسخ الحاشية كلها، لأنه أفصح في نهاية نسخه للجزء الرابع من الحاشية أن ذلك تم في شهر شعبان من عام أربعة وعشرين ومائتين وألف.
- اسم الناسخ: السيد محمد شاکر.
- مكان حفظ المخطوط: مكتبة الغازي خسرويك في سراييفو.
- تميزت هذه النسخة من المخطوط عن باقي النسخ بكثرة السقط فيها، فقد يترك الناسخ سطرين أو ثلاثة وينتقل إلى ما بعد الكلمة المشابهة التي وقف عندها بعد أسطر.
- عدد ورقات المخطوط: (1007) ورقة، ضمن ثلاثين مجلداً، القسم المخصص لهذه الرسالة يستغرق (34) ورقة.
- عليها تعليقات قليلة في هوامشها.
- عدد الأسطر في كل صفحة من المخطوط: (17) سطر.
- يتراوح عدد الكلمات من (12) كلمة إلى (17) كلمة.
- كتب المخطوط بخط نسخي واضح، متوسط الحجم ليس بالكبير ولا الصغير.
- تتشابه هذه النسخة مع النسخة (ف) تشابهاً كبيراً.
- نسخة جيدة سليمة من الرطوبة، والتآكل، والتمزق.
- يكتب رؤوس الفقرات باللون الأحمر.

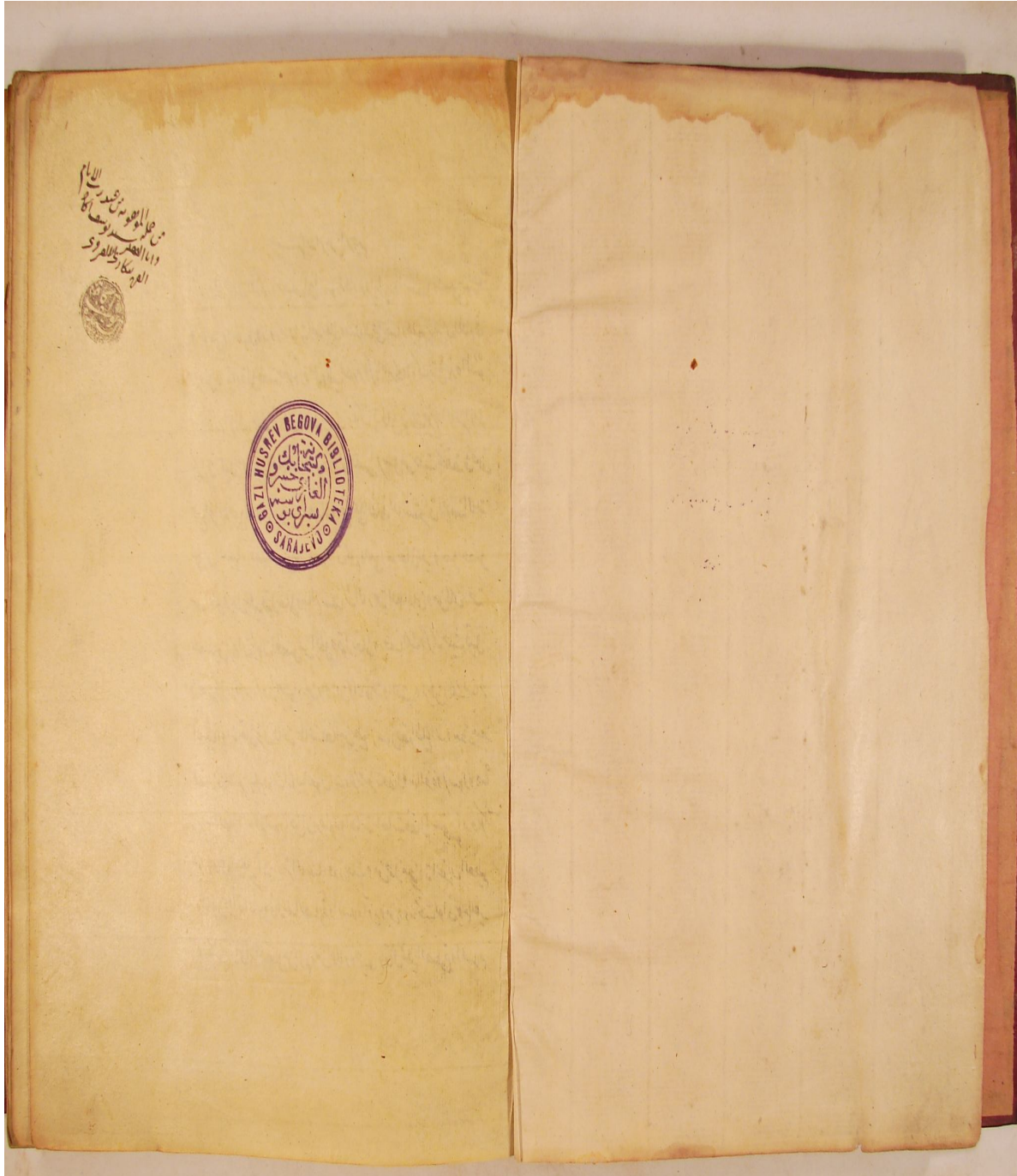
صور مختارة من نسخ المخطوط :

الورقة الأولى من المخطوط (أ).





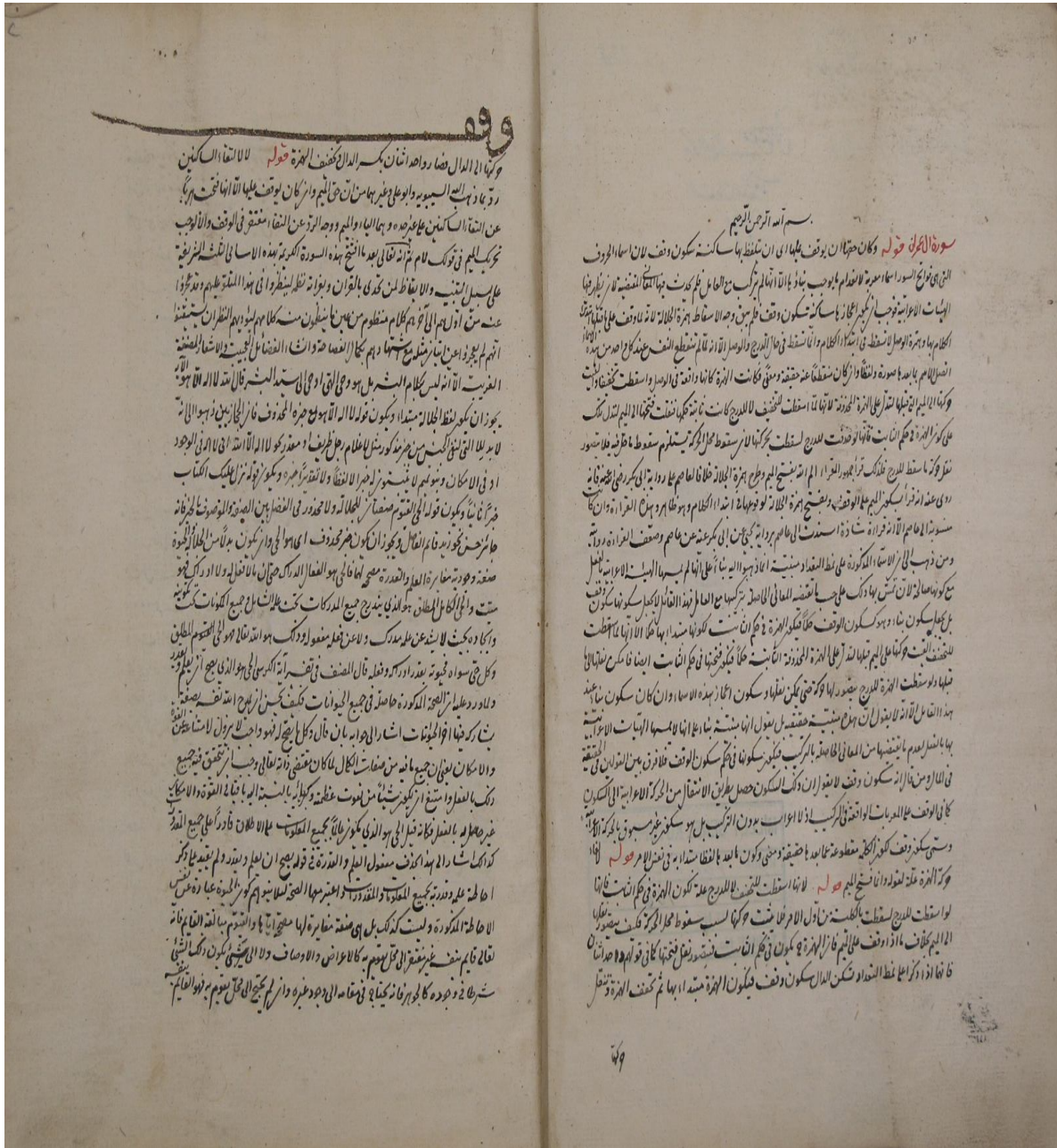
الورقة الأولى من الجزء الذي تم التحقيق منه من النسخة (غ).



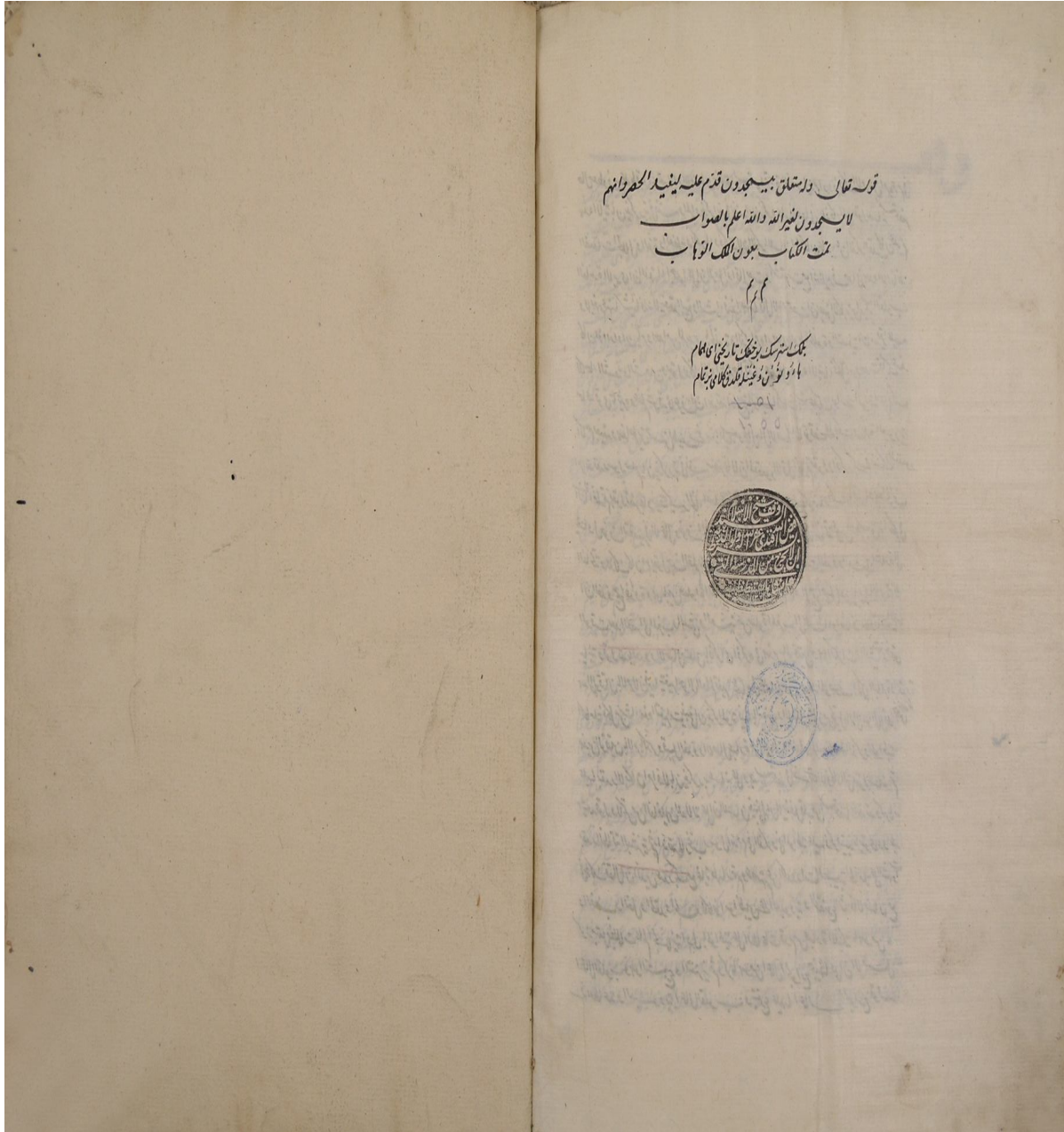
بداية سورة آل عمران من النسخة (غ) وهي الورقة رقم (64).



الورقة الأولى من سورة آل عمران من النسخة (ف).



الورقة الأخيرة من الجزء المحقق من النسخة (ف).



لها وكون الصلة ام المصطفى بمنزلة فعل الشرط تشبيها وكون الجزء جزاء الشرط فيجوز ان يدخل
 الفاء عليه ودخلها على جزاء الشرط تشبيها بالجملة الاسمية بالجملة الشرطية فيكون الجزاء الاول منها سببا
 للثاني الا ان الجزاء لم يكن جزاء حقيقة جاز مجرؤه عن الفاء ايضا واذا دخلت على البيت المذكور
 شئ من نواسخ الايتاء زال مشابته للجملة الشرطية لان كلمة الشرط تلاها الصدارة فلا يدخلها نواسخ
 الايتاء لان تلك النواسخ تؤثر مع الجزاء وقد تقرر ان ما تؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مقصورة بما
 يترجم مقصورة فلما زال مشابته المتبادر بكلمة الشرط يدخل نواسخ الايتاء عليه امتنع دخول الفاء في جزاء
 عن سببويه ووفق الاخفش بين ان المكسورة وبين سائر نواسخ الايتاء فقال ان المكسورة لا يمنع دخول
 الفاء وجزءها بخلاف سائر النواسخ بناء على انها لكوتها الحقيقي معيونه ما وجدت راي عليه لا يغير مع
 الايتاء ولا يغير مع في الجملة فلا تقول مشابته بكلمة الشرط في دخول الفاء في قوله تعالى فيشرهم
 مع ان خبرهم ان لكوت في معنى الجزاء فلا تقول من يجر فيشرهم وروى عن الاخفش انه يجوز زيادة الفاء
 في خبر المتبادر مطلقا نحو ذير فقام واستول يقول الشاعر وقا لي خولان فانك في قاتم واكره من الخليلين
 خلق كما بهما وسبويه يقول مثله بخبره خولان فانك وخولان قبيلة من اليمن والاكرومة من الكرم
 كما لا يخفى من **قوله** واللاذى ولعدم تجويز سبويه دخول الفاء في جزاء ان قوله تعالى او
 اولئك الذين حبست اعمالهم اعز من بينهما قوله فيشرهم بعد ابراهيم بتقديمه للدواعي على الكرم والجماع
 لبيان سببية انصافهم بالا وصاف التثنية المذكورة للدواعي المذكور وهو جواب شرط محذوف
 اي اذا كان الامر كذلك وانصافوا بها فيشرهم بعد ابراهيم **قوله** تعالى حبست اعمالهم اي عطلت
 والاداء باعمالهم ما هم عليه من ادعائهم التمسك بالتوراة واقامة شريعة موسى عليهم والماد بطلانها
 في الدنيا بدل مدعهم بالذم وشأنهم باللعن وعدم تحقق دمائهم وادعائهم وبطلانها في الآخرة ظاهر
 حيث يستحقون بها مشيئة قصاصه كان لم تكن ثم انه تعالى لما نبه على عنادهم بقوله فان حاجكم
 انزل قوله الم تر الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب اى التوراة على ان يكون تعريف الكتاب للعباد
 من التعيين بناء على ان النصيب الذي اوتوه من ذلك المهدوم وهو ما قرأهم من معانيه وكروا في
 تحصيل منه وهو وان كان يعيننا عظيم في نفسه الا انه بعض من معاني التوراة فتعذر اخاطبة البشر
 بجميع معاني كلام الله تعالى وليبيان جنس التعبد وهو نفس التوراة ومع انشائها ايامهم انزلها عليهم
قوله او جنس الكتب السماوية على ان يكون تعريف الكتاب للجنس من التعيين والنصيب هو التوراة
 التي هو بعض جنس الكتب السماوية وايضا انه انزاله وتكرار النصيب بهذا التعظيم على تقدير ان يكون
 تعريف للعباد والظاهر ان المراد بالتحديد التقليل لان ما اوتوه من معاني التوراة ليس بقصدها بغيره
 ان يكون قليلا **قوله** تعالى يدعون انكنا بالله في عمل النصب على انه حال من الذين اوتوا عن ابن عباس
 والحسن وقناة ان المراد بكتابر الله تعالى سهرتها القرآن جهل القرآن حكما في بينهم وبين رسول الله
 عليه السلام في حكم القرآن على اليهود والنصارى بالجهل لا فاعرف عن حكم القرآن ولم يؤمن به فخرج من

قوله تعالى ولما علم الذين اخرجوا من آل فرعون
انهم لم يرجعوا اليهم انهم لم يرجعوا اليهم

منه زاده بنور البقرة

والسبت في اهل ارضه
يعد سبته

فكل كيف يكون السبت مصدر سببت
اليهود اذا غطيت يوم السبت وهذا
اللفظ موجود واشتقاقه مذكور في لسان
العرب قبل فعل اليهود لك وهذا اللفظ
ان لو كان المقصود هو يوم السبت
المستعمل في لسان العرب ليس ذلك بل المقصود
تفسير لفظ السبت المذكور في هذه الآية ما في
قطع الآية في ذلك اليوم ويجوز له العبادة
وتعظيمه بذلك

أخره
أحواله

سببت بهذا اللفظ موطئ للعلم لانها تسهل على السامع فهم جواب التزم عند اجتماع الشرط والعلم في مثل قوله
واخرجوا من آل فرعون انهم لم يرجعوا اليهم انهم لم يرجعوا اليهم انهم لم يرجعوا اليهم
الشرط هو العلم الموطئ والجملة بعد الشرط هي جواب القسم واللام في قوله ولما علمت السبت
على حرف الشرط فلا يكون موطئ على اصطلاح النحاة بل هي لام جواب قسم مذكور في تقديره والله
لقد علمت **قوله** فالسبت مصدر قولك سببت اليهود اذا غطيت يوم السبت في السبب المذكور في الآية
على المصدر دون الزمان المعين الذي هو اخر ايام الاسبوع لا في المنهي عنه وهو الاعتداء فيما وجب
عليهم من تعظيم يوم السبت بترك العبادات والاشتغال بالعبادة والاعتناء في شئ آخر
في حيز يوم السبت ولو كان المراد بالسبت اليوم المذكور لم يعلم انهم في فعل جاوزوا الحد الذي حذر لهم
فان الاعتداء موقوف على طاعة الله تعالى في ان يمتنعوا عن اكله وانه ان يجعل يوما من ايام
الاسبوع خاليا لطاعة الله تعالى ويختص فيه للعبادة والاشتغال بالعبادة فيكون يوم السبت
اليهودي قالوا يجعل ذلك اليوم يوم السبت لانه لم يخلق لغيره فانه ابتداء خلق العالم في يوم الابد
والله يوم الجمعة فلم يكون يوم السبت يوم العمل فتخص فيه للعبادة فلا اشارة له لترك سائر الالهي
التي لا تتعلق به ثواب ولا عقاب ولا يكسبه حفظ الاعمال لاصحاب الجحيم ولا صاحب الشمال فهو انية
عن الاصطلاح ايضا وصار اختياره علم وبالله عليهم حيث اعتدوا في ناس منهم ما ركب ما حرم عليهم
من الاصطلاح فسمي يوم السبت وجعلهم على شكل اليهود في حاشيتهم في اهل بلبله من غير مبالاة
درو في اهل السنة عن قوله انه قال صار الشبان قردة والشيوخ حمارين فكذلك على ذلك لئلا يام
كما دعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان المسوخ لا ينسل ولا تأكل ولا تشرب ولا تنكح
اكثر من ثلثة ايام وقيل انها تعيش وتنسل فانه اعلم **قوله** واصبر الصبر يتلوه سببت فلان ان قطع العمل
ويقال لليوم سببت لانه يقطع الحركات الاختيارية واليهود يتسبون يوم السبت ان يقطعوا الاعمال
فيه وسمي يوم السبت بذلك لانه يقطع فيه ان يخلق شيئا حيث ابتداء الخلق يوم الاحد وسمي يوم الجمعة
ولم يخلق شيئا يوم السبت ولعل في قوله ولما علمت يوم السبت فكل من علم في اليوم الواحد ولو كان على اصلي
معناه بعد ان لا اشتق لانه يدل على معرفة الذات بما عليه من احوال وفوق ما بين العلم والمعرفة ان المعرفة
والعلم قد لا يكونا للعلم ولذا لا يجوز ان يستلزم المعرفة **قوله** في حكمه من النقص على ما لا يقدر الله عليه
اي كائنه منكم **قوله** واجز في طهارة احواله انفة وانه من الماء لا من غير ذلك اليوم فيستوجب الماء من كثرها
حيث يكثر شئ من فاذا اغتسل السببت تفرق وان من غير الماء ثم ان الشيطان وسوس اليهم وقال انما نهيتم عن
عن افعال يوم السبت فحرموا الحيض والنفاس وشرعوا منه اليها الانصار واليهود اول احواله من احواله البها
طرقا وجعلوا ما حرموه من الانصار واليهود اول احواله من احواله البها وكما كانت الخيانت تدخل الحياض يوم السبت
فيصطادون بها يوم الاحد **قوله** جاعلون من صورة التوراة والحق ان حاشيتهم من غير خمر لعله
كونوا كقولهم طهروا من جاعل بين الطهارة ويجوز ان يكون حال من القيم المسكن في قردة لانه من غير المسكن

القسم الثاني

التحقيق

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ أي التوراة، أو جنس الكتب السماوية.

ثم إنَّه تعالى لما نبَّه على عنادهم بقوله: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ﴾⁽¹⁾ أنزل قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾⁽²⁾ أي التوراة⁽³⁾، ...

(1) يريد قوله عز وجل: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَاسَمْتُ فَإِنْ أَسَمُوا فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ سورة آل عمران: الآية 20 .

(2) سورة آل عمران: الآية 23.

لخُتُف في سبب نزول هذه الآية، قيل: إنها نزلت عندما دعا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم اليهود للإسلام، فقالوا نختصم للأحبار، فقال: "بل إلى كتاب الله". وقيل: نزلت عندما دخل النبي صلى الله عليه وسلم مِرَاسَ اليهود، ودعاهم الله عز وجل، فاختصموا معه بأنَّ إبراهيم كان يهودياً . وقيل: نزلت عندما احتكم اليه يهود النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بشأن رجم الزاني المحصن. وتأتي الروايات بهذه الأسباب ضمن نص البيضاوي، ونص شيخ زاده - رحمهما الله - خلال تفسير هذه الآية.

يُنظر: الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: محمود شاكر، وخرَج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، 289/6، ط: 1، 1420 هـ - 2000م، مؤسسة الرسالة. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، أسباب نزول القرآن، تحقيق: عصام الحميدان، ص99، ط: 2، 1412 هـ - 1992م، دار الإصلاح - الدمام. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد الطيب، 622/2، ط: 3 - 1419 هـ، مكتبة نزار الباز - السعودية.

(3) أورد المفسرون، أقوالاً ثلاثة للمراد بالكتاب: الأول: التوراة، قاله ابن عباس، والثاني: القرآن الكريم، قاله الحسن وقتادة وابن جريج، والثالث: اللوح المحفوظ، نسبته بعض المفسرين لمكي ولم يذكره في تفسيره، ولم يورد الإمام البيضاوي هذا القول في تفسيره، ولا أورده شيخ زاده في حاشيته كذلك، ولم يذكره أكثر المفسرين.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 289/6. ابن أبي زمنين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى، تفسير القرآن العزيز، 282/1، ط: 1، 1423 هـ - 2002م، الفاروق الحديثة - مصر. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود، 382/1، ط: بدون، دار الكتب العلمية، بيروت. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، 424/1، ط: 1 - 1420 هـ،

ومن للتبعيض أو للبيان.

على أن يكون تعريف (الكتاب) للعهد⁽¹⁾، و(من) للتبعيض⁽²⁾؛ بناءً على أن النصيب الذي أوتوه من ذلك،

.....

دار إحياء التراث العربي، بيروت. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ص416، ط: 1-1422هـ، دار الكتب العلمية، بيروت. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، **مفاتيح الغيب**، 178/7، ط: 3- 1420هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، 81/3، ط: بدون، 1420هـ، دار الفكر، بيروت.

(1) أُل التعريف: إما أن تكون لتعريف الجنس، وتسمى الجنسية. وإما لتعريف حصة معهوده منه، وتسمى العهدية. والعهدية إما أن تكون للعهد الذكري وهي ما سبق لمصحوبها ذكر في الكلام، كقولك "جاعني ضيف، فأكرمت الضيف" أي الضيف المذكور. ولما أن تكون للعهد الحضوري وهو ما يكون مصحوبها حاضراً، مثل "جئت اليوم"، أي اليوم الحاضر الذي نحن فيه. ولما أن تكون للعهد الذهني وهي ما يكون مصحوبها معهوداً ذهنياً، فينصرف الفكر إليه بمجرد النطق به، مثل "حضر الأمير". أما أُل الجنسية فإما أن تكون للاستغراق، أو لبيان الحقيقة. والاستغراقية، إما أن تكون لاستغراق جميع أفراد الجنس. وهي ما تشمل جميع أفرادها، كقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨)، أي كل فرد منه. ولما لاستغراق جميع خصائصه، مثل "أنت الرجل"، أي اجتمعت فيك كل صفات الرجال، ومن العلماء من جعلها ثلاثة أنواع: العهدية والجنسية والاستغراقية، ولم يدخل الاستغراقية ضمن الجنس.

ينظر: النهاوندي، عبد الرحمن بن إسحاق، **اللامات**، ص43-44، ط: 2، 1405هـ- 1985م، دار الفكر - دمشق. ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم هريدي، 320/1، ط: 1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى - مكة المكرمة. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص112، ط: 11-1383هـ، القاهرة. الغلابيني، مصطفى بن محمد سليم، **جامع الدروس العربية**، ص147-148، ط: 28، 1414هـ - 1993م، المكتبة العصرية، بيروت.

(2) بناءً على ما سبق ذكره عن المراد بالكتاب، فإن "من" في قوله تعالى: ﴿نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ إما أن تكون للبيان، ولما أن تكون للتبعيض. فإذا كان التعريف للعهد فالمراد بالكتاب التوراة، و"من" هنا تفيد البيان فيكون النصيب نفس التوراة، وقد تفيد التبعيض فيكون النصيب ما فهموا من معاني التوراة لا إحاطتهم بها؛ لأن الوصول إلى كنه كلامه تعالى

وتكثير النصيب يحتمل التعظيم والتحقير.

المعهود هو⁽¹⁾ ما فهموا من معانيه، وكَنَحُوا⁽²⁾ في تحصيله منه وهو وإن كان نصيباً عظيماً في نفسه إلا أنه بعضٌ من معاني التوراة؛ لتعذر إحاطة البشر بجميع معاني كلام الله تعالى. أو⁽³⁾ لبيان جنس النصيب، وهو نفس التوراة، ومعنى إيتائها إياهم إنزالها⁽⁴⁾ عليهم⁽⁵⁾.

قوله⁽⁶⁾: (أو جنس الكتب السماوية) على أن يكون تعريف ﴿الْكِتَابِ﴾ للجنس و﴿مِنْ﴾ للتبعيض، والنصيب هو التوراة، الذي هو بعضٌ من⁽⁷⁾ جنس الكتب السماوية، وإيتاؤه إنزاله⁽⁸⁾.

متعذر، والإيتاء على المعنى الأول إنزالها عليهم، وعلى الثاني هدايتهم إلى فهم ما فيها. أما إذا كان التعريف للجنس فالمراد بالكتاب جنس الكتب السماوية، و"من" هنا للتبعيض، فيكون النصيب هو التوراة والإيتاء هنا الإنزال.

ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف، 1/348، ط:3، 1407هـ، دار الكتاب العربي، بيروت. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق:

علي عطية، 2/106، ط:1، 1415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(1) في "ع": وهو.

(2) في "ف": كرهوا.

والكدح: عمل الإنسان من الخير والشر، وَيَكْدُحُ لنفسه بمعنى يسعى لنفسه، ومنه قول الله عز وجل: ﴿يَتَأَيَّهَا

الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدًّا فَمَلِّقِيهِ﴾ (الإنشقاق: ٦). ينظر: الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب

اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، 4/59، ط:1 - 2001م، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ابن منظور،

محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، 2/569، ط:3، 1414هـ، دار صادر، بيروت.

(3) في "م": و.

(4) في "ف": أنزلها.

(5) الإيتاء في اللغة: الإعطاء. وفرق الكفوي بين المواضع التي ورد فيها "آتيناً" أو "أوتوا" في القرآن الكريم بأن "أوتوا" يُقال

لمن لم يكن منه قبول، و"آتيناً" لمن كان منه قبول. ينظر: ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس

اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، 1/51، ط:بدون، 1399هـ - 1979م، دار الفكر. أبو البقاء الكفوي، أيوب بن

موسى، الكليات، تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري، ص212، ط: بدون، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(6) سقطت من "ف".

(7) سقطت من "م".

(8) في "ف": وإنزاله. وهذا المعنى تنمة ما سبق بيانه من المراد بالكتاب وما ينبني عليه.

﴿يُدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ الداعي محمد⁽¹⁾ عليه الصلاة والسلام وكتاب الله القرآن،

وتتكرر النصيب⁽²⁾ يحتمل التعظيم، على⁽³⁾ تقدير أن يكون تعريف ﴿الْكِتَابِ﴾⁽⁴⁾ للعهد، والظاهر أن المراد بالتحقير⁽⁵⁾ التقليل⁽⁶⁾؛ لأن ما أوتوه⁽⁷⁾ من معاني التوراة ليس بحقير، غايته أن يكون قليلاً⁽⁸⁾.
(قوله تعالى)⁽⁹⁾: ﴿يُدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ﴾⁽¹⁰⁾ في محل النصب على أنه حال⁽¹¹⁾ من ﴿الَّذِينَ أُوتُوا﴾⁽¹²⁾.
عن ابن عباس⁽¹³⁾،

(1) لم يعلق شيخ زادة على هذه الجملة، والمراد منها أن الفعل (يُدْعُونَ) مبني للمفعول، واختار البيضاوي أن يكون الفاعل هو محمداً صلى الله عليه وسلم. ولكن الذي يترجح من السياق ومن المقام أن الحكمة من بناء هذا الفعل للمفعول لبيان مدى صدودهم عن كتاب الله تعالى، وعن دين الإسلام، أيًا كان الداعي لهم إلى هذا الخير. هذا المعنى أفدته من ملحوظات المشرف على الرسالة الدكتور حاتم جلال حفظه الله.

(2) الغرض من تتكبر ﴿نُصِيْبًا﴾ إما التعظيم وإما التحقير، فإن جُعِلَتْ "من" للبيان؛ كان التتكير للتعظيم، وإن جُعِلَتْ للتبعيض كان التتكير للتحقير-أي التقليل-. يُنظر: أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، 20/2، ط: بدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(3) في "د": أضاف (وهو) قبل على.

(4) سقطت من "م".

(5) في "ف": للتحقير.

(6) في "ف": التقليد.

(7) في "ف": أوبره.

(8) نهاية ص 2/ق 20 من "أ".

(9) سقطت من "ف".

(10) في "ع": إضاف في هذا الموضع كلمة "تعالى"، وهو خطأ.

(11) في "ف": حل.

(12) ذكر هذا أبو حيان، والسمين الحلبي. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 81/3. السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد

بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، 95/3، ط: بدون، دار القلم - دمشق.

(13) هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي، أبو العباس، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم، وهو صحابي جليل، ولد بالشَّعْب قبل الهجرة بثلاث سنين، وتوفي بالطائف سنة ثمان وستين للهجرة، لُقِّبَ بِحَبْرِ الأُمّة، وكان إماماً في التفسير والحديث، وروى عنه من الرجال ما يقارب المائتين. تُنظر ترجمته: الذهبي، شمس

....

...

والحسن⁽¹⁾، وقتادة⁽²⁾، أن المراد بكتاب الله تعالى هنا⁽³⁾ القرآن⁽⁴⁾،

الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، 331/3-359، ط: 3، 1405هـ - 1985م، مؤسسة الرسالة. ابن منده، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل العزازي، 1699/3، ط: 1، 1419هـ - 1998م، دار الوطن - الرياض.

ويُظن قول ابن عباس الوارد بأن "كتاب الله" هو القرآن: الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، ص45، ط: بدون، دار الكتب العلمية، بيروت. الرازي، مفاتيح الغيب، 179/7. لكن الإمام الماوردي ذكر أن ابن عباس فسرهما بالتوراة. يُنظر: الماوردي، النكت والعيون، 382/1.

(1) هو: أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري؛ كان من سادات التابعين وكبرائهم، وجمع كل فن من علم وزهد وورع وعبادة. أبوه مولى زيد بن ثابت رضي الله عنه، وأمه خيرة مولاة أم سلمة رضي الله عنها، وُلِدَ في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وتوفي سنة عشر ومائة، صَفَّ كتاباً في تفسير القرآن الكريم رواه عنه جماعة. تُنظر ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 563/4. ابن الساعي، علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله، الدر الثمين في أسماء المصنفين، تحقيق: أحمد بن بين و محمد حنشي، ص348، ط: 1، 1430هـ - 2009م، دار الغرب الإسلامي - تونس.

ويُظن قول الحسن: الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق: محمد القحماوي، 288/2، ط: بدون، 1405هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت. الزمخشري، الكشاف، 348/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 179/7.

(2) هو: قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي، يُكنى بأبي الخطاب، ولد سنة ستين للهجرة، روى حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وكان من أوعية العلم وممن يُضرب به المثل في قوة الحفظ، فكان لا يسمع شيئاً إلا حفظه، وكان ضريراً ومات بواسط سنة سبع عشرة ومائة، وقيل سنة ثمانى عشر ومائة. تُنظر ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 283-269/5. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، 173-171/7، ط: 1، 1410هـ - 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت. ويُظن قول قتادة: الطبري، جامع البيان، 290-289/6. الزمخشري، الكشاف، 348/1.

(3) في "م" و"ف": ههنا.

(4) أورد المفسرون قولين في المراد بكتاب الله في هذه الآية، إما القرآن ولما التوراة، ممن قال الأول: ابن عباس والحسن وقتادة، وابن جريج؛ وذلك لأنه مصدق لما معهم من الكتاب، فأبوا ذلك. وأكثر المفسرين رأوا الثاني، ومنهم: الإمام الطبري، والإمام الزمخشري، وأبو حيان. يُنظر: الطبري، جامع البيان، 290/6. الماتريدي، تأويلات أهل السنة،

جعل القرآن حكماً فيما بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾، فحكم القرآن على اليهود والنصارى بالضلالة، فأعرض عن حكم القرآن ولم يؤمن به فريق من⁽³⁾ رؤساء⁽⁴⁾ اليهود. فإن قيل: كيف دُعوا إلى حكم⁽⁵⁾ كتاب⁽⁶⁾ لا يؤمنون به، فالجواب: أنهم إذما دُعوا إليه⁽⁷⁾ بعدما ثبت أنه كتاب الله تعالى، حيث لم يقدر بشر على معارضته⁽⁸⁾، وتحقق أن ليس⁽⁹⁾ شيء⁽¹⁰⁾ من نظمه وفحواه⁽¹¹⁾ من جنس نظم البشر، ...

343/2. الزمخشري، الكشاف، 348/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، ص416. الرازي، مفاتيح الغيب، 179/7.

أبو حيان، البحر المحيط، 81/3.

(1) في "ع": أضاف في هذا الموضع كلمة "تعالى".

(2) في "م": عليه السلام.

(3) نهاية ص2/ق244 من "م".

(4) سقط بعض الكلمة من "أ".

(5) سقطت الكلمة من "ف".

(6) في "ف": أضاف لفظ الجلالة "الله".

(7) في "ج": إلى القرآن.

(8) عارضته بمثل ما صنع إذا أتيت به بمثل ما أتيت إليك، ويُقصد بالمعارضة هنا: المقابلة على سبيل الممانعة. يُنظر:

الفراهيدي، العين، 272/1. الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، ص219، ط: 1، 1403هـ -

1983م، دار الكتب العلمية، بيروت. الكفوي، الكليات، ص850.

(9) في "ف": حكمه أليس.

(10) سقطت من "م".

(11) في "ف": فحواه. والفحوى من فحوى، وهو معنى الكلام، وما ظهر للفهم من مطاوي الكلام ظهور رائحة الفحاه من

القر. يُنظر: الفراهيدي، العين، 306/3. الأزهرى، تهذيب اللغة، 169/5. ابن فارس، مقاييس اللغة، 480/4.

أو التوراة لما روي (أنه عليه الصلاة والسلام دخل مد آسيهم) فقال له نعيم بن عمرو والحارث بن زيد: على أي دين أنت؟ فقال: على دين إبراهيم. فقالوا: إن إبراهيم كان يهودياً، فقال: (هلموا إلى التوراة فإنها بيننا وبينكم). فأبيا فنزلت⁽¹⁾. وقيل: نزلت في الرجم⁽²⁾.

ولا من جنس فحوى كلامهم⁽³⁾. وقيل: المراد بكتاب الله التوراة⁽⁴⁾؛ لما روي عن ابن عباس⁽⁵⁾ رضي الله عنهما⁽⁶⁾ أن رجلاً وامراً من اليهود زنياً، وكانا⁽⁷⁾ من أشrafهم، وكان حكم⁽⁸⁾ كتابهم الرجم فكرهوا رجمهما؛ لشرفهما فرجعوا في أمرهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجاء أن يكون عنده رخصة في ترك الرجم، فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجم، فأنكروا ذلك، وقالوا: "جرت علينا يا محمد ليس عليهم

(1) أخرجه الواحدي في أسباب النزول، وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق ابن إسحاق بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه، وسنده حسن. يُنظر: الطبري، جامع البيان، 288/6. ابن المنذر، تفسير القرآن، 155/1. ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 622/2. الواحدي، أسباب نزول القرآن، تحقيق: عصام الحميدان، ص 99.

(2) أخرجه البغوي في تفسيره، بسند الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنه. وهو ضعيف بهذا الإسناد، فالكلبي متروك متهم، وأبو صالح غير ثقة في ابن عباس. يُنظر: البغوي، معالم التنزيل، 424/1.

(3) هذا رد على من قال بأن المراد بالكتاب في الآية هو القرآن الكريم، وقد أجاب عنه شيخ زاده، وأجاب عنه المفسرون أيضاً في بيانهم المراد بكتاب الله في الآية. يُنظر: الجصاص، أحكام القرآن، 288/2. الزمخشري، الكشاف، 348/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 179/7.

(4) علة من رأى أنه التوراة: أن الروايات المذكورة في سبب النزول تدل على أن القوم كانوا يدعون إلى التوراة فكانوا يابون، وأنه تعالى عجب رسوله صلى الله عليه وسلم من تمردهم واعراضهم؛ والتعجب إنما يحصل إذا تمردوا عن حكم الكتاب الذي يعتقدون صحته، كما أن هذا الرأي هو المناسب لما قبل الآية. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 179/7.

(5) سبقت ترجمته.

(6) نهاية ص 2/ ق 92 من "ع".

(7) في "ف": كان.

(8) سقطت من "م".

...

...

الرجم، بل حق الزاني المحصن أن يُسَخَّم وجهه⁽¹⁾، ويُشَهَّر⁽²⁾ بين قومه"، فقال رسول الله⁽³⁾ صلى الله⁽⁴⁾ عليه وسلم "بيني وبينكم التوراة فإن فيها الرجم، فمن أعلمكم بها؟" قالوا: رجلٌ أعور يسكن فَلَكَ⁽⁵⁾، يقال له ابن سوريا⁽⁶⁾. فأرسلوا إليه، فقدم المدينة،

(1) كتب في "أ" في الهامش: (يسود) - السُخْمَة من السواد - . ولم تكتب في "م". وفي "ف": أن يُسَخَّم بوسود وجهه. وأصلها في اللغة "سَخَم"، والسُّخَام: الفحم، وسَخَّم وجهه: سوَّده. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، 12/ 283. الزبيدي، تاج العروس، 355/32.

(2) في "ع": تشهر. هُؤْتُهُ تَشْهِيرًا، بمعنى وضَّحْتُ وكشفتُ حاله، وصار معروفًا. ينظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عطار، 705/2، ط: 4، 1407هـ - 1987م، دار العلم للملايين، بيروت. ابن بطال، النظم المستعذب، 374/2.

(3) في "ف" لم يكتب "رسول الله"، وكتب "صلى الله عليه وسلم" برمز مختصر.

(4) في "ع": أضاف في هذا الموضع كلمة "تعالى".

(5) في "ف": فذلك، وهو خطأ.

وفَلَكَ: بفتح أوله وثانيه، قرية بالحجاز معروفة، بينها وبين خيبر يومان؛ وحصنها يقال له الشمروخ؛ وهي كثيرة الفاكهة والعيون، فتحت صلاحاً سنة سبع للهجرة، وأفاءها الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم، ولم يوجف عليها بخيل ولا ركاب. يُنظر: البكري، أبو عبيد الله بن عبد العزيز، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، 3/ 1015-1016، ط: 3-1403هـ، عالم الكتب، بيروت. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الجبال والأمكنة والمياه، تحقيق: أحمد عبد التواب، ص 255، ط: بدون، 1319هـ - 1999م، دار الفضيلة - القاهرة. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله، معجم البلدان، 41/1 + 238/4، 239، ط: 2-1995م، دار صادر، بيروت.

(6) هو: عبد الله بن سوريا، ويُقال ابن صور الإسرائيلي، كان من أبحار اليهود، يُقال إنه أسلم. وذكر الثعلبي عن

الضحاك أن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِالْكِتَابِ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ (البقرة: ١٢١) نزل فيه وفي من أسلم من أبحار اليهود، وقيل إن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ (المائدة: ٤١) نزلت فيه كذلك، وقيل: ارتد عن إسلامه. تُنظر ترجمته: العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، 4/ 115 - 116، ط: 1 - 1415هـ، دار الكتب العلمية -

...

...

فقال⁽¹⁾ رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنت ابن سوريا؟" قال: نعم. قال: "أنت أعلم اليهود؟"⁽²⁾ قال: كذلك يزعمون. فأمر عليه السلام فأحضروا التوراة⁽³⁾، فقال⁽⁴⁾: "اقرأ" فقرأ⁽⁵⁾، فلما أتى آية الرجم وضع يده وقرأ ما بعدها. فقال عبد الله بن سلام⁽⁶⁾ رضي الله عنه: قد جاوز موضعها يا رسول الله. وقام ورفع كفه عنها، فوجدوا آية الرجم، وهي أن المحصن والمحصنة إذا زنيا، وقامت⁽⁷⁾ عليهما البينة رُجما⁽⁸⁾، وإن كانت المؤأحبلى تَرْبِصَ⁽⁹⁾ بها حتى تضع ما في بطنها. فأمر النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹⁰⁾ عليه وسلم فُرجما، فغضب اليهود لذلك غضباً شديداً،

بيروت. الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: محمد بن عاشور، 266/1، ط: 1، 1422هـ - 2002م، دار إحياء التراث العربي - بيروت. القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه** - إشراف: الشاهد البوشيخي، 1709/3، ط: 1، 1429هـ - 2008م، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - جامعة الشارقة.

(1) في "ف" و"غ": فقال له.

(2) في "ف": "أعلم أنت اليهود". وفي "م": قال نعم أعلم اليهود.

(3) في "ف": فأمر عليه السلام التوراة.

(4) في "م" و"ف": فقال له.

(5) سقطت من "ف".

(6) هو: الإمام الحبر، عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي، وقيل: كان اسمه حسين، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله، وهو من خواص أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وممن شهد له بالجنة، كان من فقهاء الصحابة وعلمائهم، روى عنه جملة من الصحابة منهم أبو هريرة وأنس بن مالك، شهد فتح بيت المقدس، وتوفي سنة ثلاث وأربعين للهجرة. تَظُنَّ ترجمته: ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تحقيق: مرزوق إبراهيم، ص36، ط: 1، 1411هـ - 1991م، دار الوفاء - المنصورة. العسقلاني، الإصابة، 102/4.

(7) نهاية ص1/ق14 من "ف".

(8) في "ف": أرجما.

(9) أصل التريص: "رَبِصَ"، وهو بمعنى الإنتظار. يُنْظَرُ: الأزهرى، تهذيب اللغة، 127/12. الجوهري، الصحاح تاج

اللغة وصاح العربية، 1041/3. ابن فارس، مقاييس اللغة، 477/2.

(10) في "ع": أضاف في هذا الموضع كلمة "تعالى".

...

...

فأنزل الله تعالى (1) هذه الآية (2).

وروي أيضاً "أنه عليه السلام دخل مدرّستهم (3) وهو: "بيت التعليم والدراسة"، وفيه جماعة من اليهود، فدعاهم إلى الله تعالى، فقال له نعيم بن عمرو (1)

(1) سقطت الكلمة من "ف".

(2) لم أجد هذه القصة برواية ابن عباس وبهذا اللفظ في كتب الحديث، وقد أوردها الفخر الرازي في تفسيره وبيّن أنها إحدى وجوه عدة ذكرت في سبب نزول هذه الآية، وقد يكون شيخ زاده رحمه الله نقلها عنه، للاتفاق في اللفظ، ولكونه ينقل بعض النصوص من الإمام الرازي. وأخرج الحاكم في مستدرّكه رواية عن ابن عباس رضي الله عنه بشأن هذه القصة، بلفظ مختلف ومختصر، ثم قال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يُخرجاه". والقصة في الصحيحين من طريق ابن عمر رضي الله عنه، ولفظ مختلف كذلك، وليس فيهما ذكر أنها سبب نزول الآية الكريمة، فقد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: تفسير القرآن، باب "قل فأتوا بالتوراة فاتلوها"، حديث رقم (4556) 37/6. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الحدود، باب: رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، رقم الحديث (1699)، 3/ 1326. وأورد شيخ زاده هنا روايتين في سبب نزولها. والقصة عند أبي داود أخرجه من طريق ابن عمر والبراء بن عازب رحمهما الله، وصححها الألباني، ولم يذكر أبو داود أنها سبب نزول لهذه الآية.

يُنظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ط: 1-1422هـ، دار طوق النجاة. تحقيق: محمد زهير الناصر. مسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: بدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت. أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي عبد الحميد، 153/4، ط: بدون، المكتبة العصرية، بيروت. الواحدي، أسباب نزول القرآن، ص 99. الرازي، مفاتيح الغيب، 178/7. الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، المستدرّك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عطا، 406/4، ط: 1، 1411هـ - 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(3) في "م" و"ف" و"ع": مدارسهم.

المدرّاس: من "نَسَّ" وهو البيت الذي يُدرّس فيه اليهود كتاب الله، وقال الفيروزآبادي: "مدرّاس اليهود تجتمع إليه في عيدهم، أو هو يوم يأكلون فيه ويشربون". يُنظر: الهروي، تهذيب اللغة، ج 12، ص 251. المطرزي، ناصر بن عبد السيد، المغرب في ترتيب المعرب، ص 162، ط: بدون، دار الكتاب العربي. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 458.

...

...

والحارث بن يزيد⁽²⁾: على أي دين أنت⁽³⁾ يا محمد؟ فقال عليه السلام⁽⁴⁾: على ملة إبراهيم. قالوا: إن إبراهيم كان يهودياً؟ فقال عليه السلام⁽⁵⁾: فهلموا⁽⁶⁾ إلى التوراة فهي بيننا وبينكم⁽⁷⁾، فأبىا عليه، فأنزل الله تعالى هذه الآية⁽⁸⁾. فلذلك قال⁽⁹⁾ تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُ بِالْتَّوْرَةِ قَاتِلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽¹⁰⁾.

وكل واحدة⁽¹¹⁾ من هاتين الروايتين يدل على أنَّ المراد بكتاب الله هو التوراة، فكأنه قيل: إنهم إذا أبوا أن يجيبوا⁽¹²⁾ إلى التحاكم إلى كتابهم الذي يعتقدون صحته، فقد اتضح تمردهم وعنادهم،

(1) في بعض الروايات: النعمان بن عمرو وقد ذكر ابن هشام في سيرته وغيره أنه من يهود بني قَيْزُ قَاع، وهو من أشهر سادات اليهود الذين وقفوا موقفاً معادياً من النبي صلى الله عليه وسلم، وعارضوه معارضة شديدة، وصمموا على الإيقاع به. يُنظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، 514/1، ط: 2، 1375هـ - 1955م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر. علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، 122/12، ط: 4، 1422هـ - 2001م، دار الساقى.

(2) في بعض الروايات: الحارث بن زيد، كذا في تفسير البيضاوي. وهو من يهود بني قَيْزُ قَاع. ولم أجد ترجمة له.

(3) سقطت من "م".

(4) في "غ": عليه الصلاة والسلام.

(5) في "غ": عليه الصلاة والسلام.

(6) في "ف": فهلوا.

(7) نهاية ص 1/ ق 21 من "أ".

(8) أخرج الإمام الطبري والإمام الواحدي هذه الرواية من طريق ابن عباس رضي الله عنهما، وأخرجها ابن المنذر وابن أبي حاتم كذلك. يُنظر: الطبري، جامع البيان، 288/6. ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم، تفسير القرآن، تحقيق: سعد السعد، ص 154، ط: 1، 1423هـ - 2002م، دار المآثر - المدينة المنورة. ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 622/2. الواحدي، أسباب النزول، ص 99. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، لباب النقول في أسباب النزول، ص 40، ط: بدون، دار الكتب العلمية، بيروت.

(9) في "ف": فقال.

(10) سورة آل عمران، الآية: 93.

(11) نهاية ص 1/ ق 93 من "غ".

(12) بمعنى يستجيبوا، ويقبلوا به حكماً.

وَقُرِّئَ (لِيُحْكَمَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، فَيَكُونُ الْاِخْتِلَافُ فِيْمَا بَيْنَهُمْ، ...

فلا بعده تعجب⁽¹⁾ من مخالفتهم إياك وكتابك⁽²⁾.

قوله: (فَيَكُونُ الْاِخْتِلَافُ فِيْمَا⁽³⁾ بَيْنَهُمْ) تفريع على نقل القراءتين⁽⁴⁾، يعني أن المتبادر من قوله تعالى ﴿لِيُحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾ سواء قُرِئَ "يحكم" على بناء الفاعل أو المفعول "ليحكم الكتاب بين الذين أوتوا نصيباً من الكتاب" ويرفع⁽⁵⁾ الاختلاف الواقع بين المحق منهم والمبطل، أي: بين من أسلم من أحبار أهل الكتاب وبين من لم يسلم منهم، بأن يدعو المحقون⁽⁶⁾ منهم مخالفيهم إلى كتاب⁽⁷⁾ اتفقوا على أنه كتاب الله؛ ليحكم بينهم وبين مخالفيهم بالحق⁽⁸⁾.

(1) في "م" وفي "ف": أضاف هنا: بعده.

(2) يُنظر هذا المعنى عند الإمام الرازي: مفاتيح الغيب، 178/7.

(3) سقطت الكلمة من "ف".

(4) ﴿لِيُحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾ قرأها أبو جعفر بضم الياء وفتح الكاف، وقرأها الباقر بفتح الياء وضم الكاف. والمقصود بقوله "تفريع على نقل القراءتين" أن المعنى الذي سيوضحه مبني على القراءتين كلتيهما وليس على قراءة المفعول فقط، وسيأتي بيان ذلك. يُنظر: نجم الدين ابن المبارك، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: خالد المشهداني، 242/2، ط: بدون، 1425هـ - 2004م، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.

(5) في "م": ويرجع.

(6) في "ع": المحققون.

(7) في "ف" و"ع": كتاب الله.

(8) الحكم إما أن يكون بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم في أمر إبراهيم عليه السلام، أو في حكم الرجم، أو في شأن الإسلام، والداعي بهذا الاعتبار هو النبي صلى الله عليه وسلم، وإما أن يكون الحكم في الخلاف الواقع بين من أسلم ومن لم يسلم منهم، والأخير مختار عند أغلب المفسرين رغم أنه لا يوافق الوارد في سبب النزول، ولا يتعين أن الداعي هو الرسول صلى الله عليه وسلم. وذلك بناءً على قراءة ﴿لِيُحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾، فمن قرأها على "البناء للمفعول" اختار الثاني، ومن قرأها على "البناء للفاعل" اختار الأول. أما شيخ زاده فاختر الثاني سواء كانت القراءة على البناء للفاعل أو على البناء للمفعول، لأن ضمير ﴿بَيْنَهُمْ﴾ عائد على أهل الكتاب، وهو مشترك بين القراءتين. يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 348/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 179/7. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 20/2. الألوسي، روح المعاني، 107/2.

وفيه دليل على أنَّ الأدلة السمعية حجة في الأصول، ...

وَيُعَدُّ⁽¹⁾ أن يكون المعنى (ليحكم)، ووقع الاختلاف الواقع بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين اليهود في ملة إبراهيم عليه السلام، أو في حكم زنى المحصن؛ وذلك لأنَّ الضمير في قوله: ﴿يَنْهَهُمُ﴾ راجع إلى: ﴿الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ وهم أهل الكتاب، والحكم فيما⁽³⁾ بين أهل الكتاب إنما يكون إذا كان الاختلاف بينهم. وظاهر عبارة المصنف يومهم أن يكون قوله: "فيكون الاختلاف بينهم" متقرعاً⁽⁴⁾ على قراءة البناء للمفعول، ولا وجه له؛ لأنَّ الدليل على ما ذكره من كون الاختلاف بينهم إنما هو ضمير ﴿يَنْهَهُمُ﴾، وهو مشترك بين القراءتين لا اختصاص له بأحدهما⁽⁵⁾، فينبغي أن يكون التفرع على مجموع القراءتين لا على القراءة⁽⁶⁾ الثانية فقط.

قوله⁽⁷⁾: (وفيه دليل) أي في⁽⁸⁾ إطلاق قوله⁽⁹⁾: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمُ﴾، حيث لم يقل فيما اختلفوا فيه من فروع الإيمان وثمراته، دليل على أنَّ الأدلة السمعية⁽¹⁰⁾ حجة

(1) في "ف": ويعبد.

(2) في "غ": أضاف في هذا الموضع كلمة "تعالى".

(3) في "م": فيها.

(4) سقطت الكلمة من "ف".

(5) في "غ": بأحديهما.

(6) في "م" و"غ": قراءة.

(7) سقطت الكلمة من "ف".

(8) نهاية ص 1/ق 244 من "م".

(9) سقطت من "م".

(10) الأدلة نوعان: إما شرعية سمعية وإما عقلية. ويُقصد بالأدلة السمعية: أدلة الشرع النقلية، التي أتى بها الوحي، أو دلت على ما أتى به الوحي، كالكتاب والسنة والإجماع والقياس واختُلف في كون هذه الأدلة حجة في مسائل العقيدة أم لا، فبعض المنكلمين رأى أنها لا تفيد اليقين في مسائل الاعتقاد، والإمام البيضاوي يعتقد حجيتها فيها، واستدل على هذا بإطلاق قوله تعالى ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمُ﴾. وقد تكلم الإمام ابن تيمية رحمه الله في هذا الأمر بشكل واسع في كتابه (درء تعارض العقل والنقل)، كما تكلم فيه الإمام الرازي في كتبه مثل: (نهاية العقول في دراية الأصول)، و(معالم أصول الدين)، فُوجع إليها. يُنظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين، معالم أصول الدين - تحقيق: طه

﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ استبعاد لتوليهم، مع علمهم بأن الرجوع إليه واجب. ﴿وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ وهم قوم عادتهم الإعراض، والجملة حال من ﴿فَرِيقٌ﴾ ولما ساغ لتخصصه بالصفة، ...

في الاعتقادات⁽¹⁾.

قوله⁽²⁾: (استبعاد لتوليهم⁽³⁾) يعني: أن كلمة "ثم" لاستبعاد التولي؛ إذ لا تراخي في الزمان بين الدعاء والتولي⁽⁴⁾. والجملة⁽⁵⁾ معطوفة على قوله ﴿يُدْعَوْنَ﴾، و﴿مِّنْهُمْ﴾ صفة لـ ﴿فَرِيقٌ﴾⁽⁶⁾؛

سعد، ص25، دار الكتاب العربي، بيروت. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، درع تعارض العقل والنقل - تحقيق: محمد رشاد، ط: 2، 1411هـ - 1991م، جامعة الإمام سعود.

(1) لأنهم لما طعنوا في دينه بأنه يدعي موافقة إبراهيم عليه السلام، أراد إثبات حقيقة دينه بما في التوراة، وهو دليل سمعي دل على ذلك. يُنظر: الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد، غاية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، 14/3، دار صادر، بيروت.

وفي "غ" أضاف بعد هذه الفقرة فقرة أخرى قال فيها: "ولما ساغ - أي: جاز - تأخير ما انتصب حالاً عن النكرة مع أن الواجب أن يتقدم عليها كما في قوله "لعزة موحشاً طللٌ قديمٌ" لتخصصها بالصفة، فإن قوله "منكم" في محل الرفع على أنه صفة لـ ﴿فَرِيقٌ﴾، ولو جعل حالاً من ضمير المستتر في "منهم" لم يحتج إلى هذا الاعتذار". وفي منتصف هذه الفقرة تكون نهاية ص2/ق93 من "غ".

والحال المراد هنا: جملة (وهم معرضون)، وسيأتي تحقيق النص الشعري، إذ ثبت في النسخة "أ" وباقي النسخ.

(2) سقطت من "ف".

(3) في "ف" "لتولهم".

(4) أي أن "ثم" تفيد التراخي الرتبي لا التراخي الحقيقي الزمني، لعلمهم بأن الرجوع لكتاب الله تعالى واجب، ومن مقتضى الإيمان ألا يتردد المؤمن في الاستجابة لحكم كتابه، ولكن الإعراض طبعهم وصفتهم، ولم يكن التولي عرضاً حدث لهم بعد أن كانوا مقبلين على الكتاب خاضعين له، بل هو وصف لازم لهم؛ ولذا تعين أن يكون التراخي رتبياً.

يُنظر: الشربيني، السراج المنير، 205/1. رشيد رضا، تفسير المنار، 219/3. ابن عاشور، التحرير والتنوير، 210/3.

(5) أي قوله: ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾. يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 95/3.

(6) في "م": صفة تعريف. وفي "ف": الفريق. يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 95/3.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْقَرُونَ﴾

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى التولي والإعراض. ﴿بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ بسبب تسهيلهم أمر العقاب على أنفسهم لهذا الاعتقاد الزائف والطمع الفارغ.

ولذلك جاز أن ينتصب عنه الحال، وهو قوله⁽¹⁾ ﴿وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ من غير أن يتقدم على ذي الحال النكرة⁽²⁾.

قوله⁽³⁾: (بسبب تسهيلهم) إشارة إلى أن قوله تعالى: ﴿بِأَنَّهُمْ قَالُوا﴾ خبر ﴿ذَلِكَ﴾⁽⁴⁾، والباء فيه سببية⁽⁵⁾، وأن قولهم ذلك ليس سبباً بالذات للتولي والإعراض؛ بل هو سبب

(1) في "غ": قولهم، وهو خطأ.

(2) نهاية ص 2/ ق 21 من "أ".

وجملة ﴿وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ إما أن تكون صفةً، ولما أن تكون حالاً، وهذا الحال إما أن يكون من الضمير المستتر في ﴿مِنْهُمْ﴾ ولما من ﴿فَرِيقٌ﴾ وهو ما اختاره شيخ زاده، والمسوغ في هذا أنه خُصِّصَ بالوصف قبله، والأصل أن يكون صاحب الحال معرفة، وإذا كان صاحب الحال نكرة تقدم الحال عليه إلا إذا خُصِّصَ بالوصف، فكذا هنا.

يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 95/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 20/2.

(3) سقطت من "ف".

(4) ﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ، وقوله ﴿بِأَنَّهُمْ قَالُوا﴾ خبرها، وعلى هذا أكثر المفسرين. وقيل: ﴿ذَلِكَ﴾ خبر مبتدأ محذوف؛ أي:

"ذلك الأمر ذلك"، وعلى هذا يكون قوله ﴿بِأَنَّهُمْ قَالُوا﴾ في موضع نصبٍ على الحال مما في "ذا" من معنى الإشارة؛

أي ذلك الأمر مستحقاً بقولهم، والأول أصح. يُنظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، ص 149،

ط: 1 - 1421 هـ، دار الكتب العلمية - بيروت. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن،

تحقيق: علي البجاوي، 250/1، ط: بدون، مكتبة عيسى البابي الحلبي. السمين الحلبي، الدر المصون، 95/3.

(5) ويراد أن إعراضهم كان بسبب تسهيلهم وتهوينهم أمر العقاب الواقع عليهم. وأغلب المفسرين أبانوا عن هذا المراد وإن لم

يُصرحوا بأن الباء سببية. يُنظر: ابن جزى، أبو القاسم محمد بن أحمد، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبدالله

الخالدي، ص 148، ط: 1 - 1416 هـ، دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد،

التحرير والتطوير، 210/3، ط: بدون - 1984 م، الدار التونسية للنشر - تونس.

﴿وَعَرَّهْمُ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ من أن النار لن تمسهم إلا أياماً قلائل، أو أن آباءهم الأنبياء يشفعون لهم، أو أنه تعالى وعد يعقوب عليه السلام أن لا يعذب أولاده إلا تحلة القسم.

لسببه⁽¹⁾ الذي هو⁽²⁾ تسهيلهم أمر العقاب على أنفسهم؛ فإن ذلك التسهيل سبب توليهم، وسبب ذلك التسهيل هو اعتقاد أن النار لا تمسهم إلا أياماً معدودات، وهذا الاعتقاد باطل زائغ⁽³⁾؛ لأن تسهيل أمر العقاب الأخروي⁽⁴⁾ سواء كان سبب ذلك العقاب كفراً أو فسقاً غير الكفر كفر، والكفر يوجب العذاب المخد⁵.
روى أنهم كانوا يقولون: "مدة عذابنا سبعة أيام هي"⁽⁶⁾ عدد أيام الدنيا⁽⁷⁾، ومنهم من يقول: "أربعون"⁽⁸⁾ ليلة هي مدة عبادة العجل⁽⁹⁾.

(1) في "ف": لسببية.

(2) سقطت من "ف".

(3) أي: مائل عن الصواب. وفي القرآن الكريم: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ (آل عمران: ٨). يُنظر: الجوهرى، الصحاح، 1320/4. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 7/6.

(4) في "ف": الأجزى.

⁵ مسألة: ما يتعلق بحكم العصاة من فسقة المسلمين، أهم من أهل الجنة أم من أهل النار؟
في كلام شيخ زاده ردّ على المعتزلة من جهة، وعلى المرجئة من جهة أخرى، وعلى الخوارج من جهة ثالثة. إذ زعم المعتزلة أن مرتكب الكبيرة خالد مخد في النار، وزعم المرجئة أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، فلا يوجد عذاب ولا عقاب لفسقة المسلمين، وزعم الخوارج أن كل من ارتكب ذنباً صغيراً كان أو كبيراً فهو من أهل النار. وأما أهل السنة بفرقهم الثلاث فيرون أن الفاسق يعذب في النار على مقدار ما فعل من المعاصي، ثم يدخل الجنة بعد ذلك.
يُنظر: الماتريدي، التوحيد، ص329. أبو الحسن الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ص26. ابن أبي العز الحنفي، شرح الطحاوية، ص206.

(6) في "ف": هري.

(7) كان اليهود يقولون مدة الدنيا سبعة آلاف سنة، وإنما يُعذب الله عز وجل الناس يوم القيامة بكل ألف سنة من أيام الدنيا يوماً واحداً من أيام الآخرة، وإنما سبعة أيام. أورد الطبري الروايات في هذا عن ابن عباس ومجاهد. يُنظر: الطبري، جامع البيان، 277/2 - 278. ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، ص155 - 156.

(8) في "ف": أربعين.

(9) روى هذا عن: قتادة، والسدي، والضحاك.

....

....

قوله تعالى: ﴿وَعَرَّهْمُ﴾ أي: خدعهم⁽¹⁾. يقال: غَرَّه يغُرُّه⁽²⁾ غروراً "فهو غارٌّ ومغرور"⁽³⁾، وقيل: الغرور الأطماع المتعلقة بما لا يصح⁽⁴⁾. والافتراء اختلاق الكذب⁽⁵⁾.
و﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ إما مصدرية⁽⁶⁾، أي: غرَّهم افتراؤهم على الله، بمثل قولهم: ﴿نَحْنُ أَبْنَاؤُ اللَّهِ وَأَحِبَّاءُهُ﴾⁽⁷⁾، ولا يعذبنا بذنوبنا إلا مدة يسيرة⁽⁸⁾،

أُضيف في "غ" في هذا الموضع: "وقال ابن عباس: زعمت اليهود أنهم وجدوا في التوراة أن ما بين طرفي جهنم أربعون سنة إلى أن ينتهوا إلى شجرة الزقوم، وأنَّ نَعْدَب إلى أن ينتهي إلى شجرة الزقوم فإذا اقتحموا من باب جهنم تبارزوا في العذاب حتى انتهوا إلى شجرة الزقوم وملأوا بطونهم منها فقال لهم خازن سقر: زعمتم أن النار لن تمسكم إلا أياماً معدودات فقد خلت أربعون سنة وأنتم في الأبد". وبنهاية هذه الفقرة تكون نهاية ص 94/1 ق 94 من "غ".
وما ذُكر في المتن رواه الطبري، وابن أبي حاتم.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 274/2 - 277. ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، ص 156.

(1) يُنظر هذا المعنى: الرازي، أبو بكر زين الدين أبو عبد الله محمد، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ص 225، ط: 5، 1420 هـ - 1999 م، المكتبة العصرية، بيروت. ابن منظور، لسان العرب، 11/5.

(2) في: "ف": بغرة.

(3) سقطت من "ف".

(4) قاله الواحدي، والسمعاني، والبغوي. يُنظر: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد، الوسيط في تفسير القرآن

المجيد، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، 425/1، ط: 1، 1415 هـ - 1994 م، دار الكتب العلمية، بيروت.

السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار، تفسير القرآن - تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس، ص 306،

ط: 1، 1418 هـ - 1997 م، دار الوطن - الرياض. البغوي، معالم التنزيل، 425/1.

(5) سقطت الفقرة من "غ".

يُنظر هذا المعنى: السمعاني، تفسير القرآن، ص 306. البغوي، معالم التنزيل، 425/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 294/8.

(6) "ما" في الآية إما مصدرية بمعنى: "غرَّهم افتراؤهم على الله"، ولما موصولة بمعنى: "الذي كانوا يفترونه". يُنظر: السمين

الحلي، الدر المصون، 96/3. الألوسي، روح المعاني، 108/2.

(7) سورة المائدة، الآية: 18.

(8) قاله قتادة. يُنظر: الماوردي، النكت والعيون، 383/1.

قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْتُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾

...

وأنه تعالى⁽¹⁾ وعد يعقوب عليه السلام أن لا يعذب أولاده إلا تحلة القسم⁽²⁾، أي⁽³⁾: "إلا بقدر ما يحلُّ به قسمه" وهو فيه⁽⁴⁾، حيث أقسم بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾⁽⁵⁾ ولما موصولة، أي: الذي كانوا يفترضونه⁽⁶⁾.

ثم إنه⁽⁷⁾ تعالى لما حكى عنهم اغترارهم بما هم عليه من الجهل، بيّن أنه سيجي يوم يزول فيه ذلك الجهل، وينكشف فيه ذلك الغرور⁽⁸⁾، فقال: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْتُمْ﴾. (كيف) منصوب بفعل مضمر، تقديره: كيف يكون حالهم، أو كيف يصنعون⁽⁹⁾.

(1) نهاية ص2/ ق14 من "ف".

(2) قاله مجاهد. يُنظر: الماوردي، النكت والعيون، 383/1.

(3) سقطت من "م".

(4) التحلة من اليمين، يُقال: حَلَّتْ اليمين تحليلاً وتَحِلَّةً، والمعنى: أن الله عز وجل لا يعذبهم بذنوبهم إلا مقدراً يسيراً ليبر به يمينه بتعذيبهم. يُنظر: الفراهيدي، العين، 27/3. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، 1247/3، ط: 1 - 1987م، دار العلم للملايين - بيروت. الجوهري، الصحاح، 1676/4.

(5) سورة مريم، الآية: 71.

(6) سقطت الفقرة من "غ".

(7) في "ف": سقطت ثم، وكتب فإنه.

(8) سقطت الفقرة من "غ".

يُنظر هذا المعنى الذي أورده شيخ زاده: الرازي، مفاتيح الغيب، 180/7. البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن، نظم

الدرر في تناسب الآيات والسور، 306/4، ط: بدون، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

(9) منصوب بفعل مضمر على أنه حال، والتقدير: "كيف يصنعون" أو "كيف يكون حالهم"، وكثيراً ما يحذف الحال مع

كيف لدلالاته عليها، وقيل: خبر لمبتدأ مضمر وهي منصوبة انتصاب الظروف، كان العامل في (إذا) الاستقار العامل

في (كيف) لأنها كالظرف، والتقدير: "كيف حالهم". يُنظر: الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن

وأعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، 391/1، ط: 1، 1408هـ - 1988م، عالم الكتب، بيروت. الرازي، مفاتيح

الغيب، 180/7. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي البجاوي،

250/1، ط: بدون، مطبعة عيسى البابي. أبو حيان، البحر المحيط، 83/3. السمين الحلبي، الدرر المصون،

97/3.

و﴿إِذَا جَمَعْتُمْ﴾ ظرف محض غير متضمن لمعنى (1) الشرط (2)،

والعامل (3) فيه العامل في ﴿فَكَيْفَ﴾ (4).

"وقوله (5) ﴿لِيَوْمٍ﴾ متعلق بـ ﴿جَمَعْتُمْ﴾، إلا أن اليوم من حيث إنه قطعة من الزمان "لا خصوصية" (6) فيه تدعو إلى أن يجمع فيه من تولى وأعرض؛ وإنما الخصوصية الداعية إليه لما وقع فيه، فوجب أن يكون تقدير الكلام "إذا جمعناهم لقضاء يوم أو لجزائه أو لحسابه" (8).

و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ صفة ليوم؛ فإن يوم القيامة لا ريب للمؤمن (1) في وقوعه (2).

(1) في "م": بمعنى.

(2) (إذا) في الأعم الأغلب تتضمن الظرفية مع الشرطية، ولكنها أحياناً تتمحض للظرفية، وأحياناً للشرطية. وما في هذه الآية هو من قبيل الثاني. يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، ص30، ط: 6 - 1985م، دار الفكر - دمشق.

(3) في "ف": العاجل.

(4) سقطت الفقرة من "غ".

(إذا) ظرف بناءً على القول بأنها منصوبة بفعل مقدر، وإن قلنا: إنها خبر لمبتدأ مضمرة كان العامل في "إذا" نفس العامل في "كيف" وهو الفعل المقدر؛ لأنها كالظرف، وإن قلنا: إنها اسم غير ظرف، بل لمجرد السؤال كان العامل فيها نفس المبتدأ المقدر. يُنظر: الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، تفسير الراغب الأصفهاني - تحقيق: محمد بسيوني، 485/2، ط: 1، 1420هـ - 1999م، كلية الآداب - جامعة طنطا. العكبري، التبيان، 250/1. أبو حيان، البحر المحيط، 83/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 97/3.

(5) سقطت من "ف".

(6) في "ف": بخصوصية.

(7) في "ف": تدعوا.

(8) في "ف": لحسناته. وسقطت الفقرة من "غ".

لم يقل "في يوم"، لأن المراد: لجزاء يوم أو لحساب يوم، فحذف المضاف ودلت اللام عليه. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 180/7. السمين الحلبي، الدر المصون، 97/3.

(1) في "م": للمؤمنين.

(2) سقطت الفقرة من "غ".

﴿فَكَيْفَ إِذَا جُمِعَتْهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ استعظام لما يحق بهم في الآخرة، وتكذيب لقولهم: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾.

قوله⁽¹⁾: (استعظام لما يحق⁽²⁾) أي لما ينزل بهم في الآخرة، يعني أن "كيف" سؤال عن الحال، وأن المقصود من الاستفهام استعظام⁽³⁾ الحال⁽⁴⁾ المسؤول عنها وتهويلها، أي: كيف يكون حالهم، "أي: حال من اغتر بالدعاوى الباطلة إذا جمعوا ليوم الجزاء"⁽⁵⁾، وإذا وقعوا فيما لا حيلة لهم في دفعه، ولا⁽⁶⁾ رأي لهم في التخلص⁽⁷⁾ عنه⁽⁸⁾.

قيل: معنى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾: لا ريب في نفس الأمر، أو عند المؤمن، أو عند المخبر عنه، أو حين يجمعهم فيه، أو معناه الأمر. يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 84/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 97/3.

(1) سقطت الكلمة من "ف".

(2) حَاقَّ يَحِيقُ حِيقًا وَحِيقَانًا وَحِيقًا، والحيق ما حاق بالإنسان من مكرٍ أو سوء يعملُه فينزل ذلك به. وحاق بهم العذاب: إذا أحاط بهم ونزل. يُنظر: ابن تَريد، جمهرة اللغة، 562/1. الأزهرى، تهذيب اللغة، 82/5. الجوهري، الصحاح، 1466/4.

(3) استعظَمَ يستعظُمُ استعظَامًا فهو مُستعظَمٌ، واستعظَمَ الأمر: إذا عَظَّمَهُ وَقَمَّه وَعَدَّهُ كَبِيرًا. يُنظر: الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين العمري وآخرين، 4619/7، ط: 1، 1420 هـ - 1999م، دار الفكر المعاصر، بيروت. / دار الفكر - دمشق.

(4) سقطت الكلمة من "ف".

(5) سقطت الجملة من "ف".

(6) سقطت من "ف".

(7) في "م": التخلص.

(8) سقطت الفقرة من "غ".

يُنظر هذا المعنى: الطبري، جامع البيان، 294/6. الزمخشري، الكشاف، 349/1. الخفاجي، حاشية الشهاب، 15/3.

روي: أن أول راية ترفع يوم القيامة من رايات الكفار راية اليهود، فيفضحهم الله تعالى على رؤوس الأشهاد ثم يأمر بهم إلى النار.

﴿وُوفِيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾

و(الأشهاد) ليس جمع (شاهد)؛ لأن (فاعلاً) ⁽¹⁾ لا يجمع على (أفعال)، بل هو جمع (شهود)، و ⁽²⁾ جمع (شاهد) كسيوف وأسياف ⁽³⁾، أو جمع (شَّهَد) بالسكون ⁽⁴⁾ اسم جمع كَصَب وأصحاب ⁽⁵⁾. قوله ⁽⁶⁾: (جزاء ما ⁽⁷⁾ كسبت) الاحتياج ⁽⁸⁾ إلى التقدير؛ إنما هو على تقدير أن يحمل ﴿مَا كَسَبَتْ﴾ على عمل العبد، وأما إن حُمِلَ على الثواب والعقاب ⁽⁹⁾ الذين استحقهما العبد بمقابلة ما عمله ⁽¹⁰⁾ من الخير والشر فلا حاجة إلى الحذف والتقدير؛ لأنه ⁽¹¹⁾ يطلق ⁽¹²⁾ على كل واحد منهما أنه مكسوب العبد ⁽¹³⁾.

(1) في "ف": فاعل.

(2) سقطت الواو من "م" و "ف".

(3) نهاية ص 2/ ق 94 من "ع".

(4) في "م": بسكون.

(5) يقصد هنا أن (الأشهاد) جمع الجمع (شهود) يُنظر: ابن تيمية، **جمهرة اللغة**، 2/ 653. الجوهري، **الصاح**، 2/ 494.

(6) سقطت من "ف".

(7) في "م" و "ف": بما.

(8) في "ف": احتياج.

(9) نهاية ص 1/ ق 22 من "أ".

(10) في "م": عامها.

(11) سقطت من "ف".

(12) في "ف": يطالع.

(13) الفعل "كَسَبَ" يدل على الابتغاء والطلب والإصابة، والكسب عمل الإنسان من الخير والشر. يُنظر: الطبري، **جامع البيان**، 6/ 295. ابن فارس، **مقاييس اللغة**، 5/ 179.

والفرق بين الاحتمالين المذكورين أن الأول يُحمل على ما عَمِلَهُ الإنسان، والثاني يحمل على ما ناله من الثواب والعقاب، فيحتاج الأول التقدير دون الثاني. وهذا المعنى ذكره الإمام الرازي أيضاً. يُنظر: الرازي، **مفاتيح الغيب**، 7/ 180.

وفيه دليل على أن العبادة لا تحبط ، وأن المؤمن لا يخلد في النار؛ لأن توفية إيمانه وعمله لا تكون في النار ولا قبل دخولها، فإذن هي بعد الخلاص منها،
 قوله⁽¹⁾: (وفيه دليل على أن العبادة لا تحبط⁽²⁾)؛ لأن⁽³⁾ إحباطها ينافي توفية⁽⁴⁾ جزائها⁽⁵⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) نهاية ص2/ق244 من "م".

في "م": لا يحبط.

وَحَبَّطَ عمله: فَسَدَ، وَاَنْطَ، وَبَطُلَ ثَوَابُهُ، وَحَبُوطُ الْعِبَادَةِ: سَقُوطُهَا بِالْمَعَاصِي. يُنْظَرُ: الْفَرَاهِيدِي، الْعَيْنُ، 174/3. ابن
 دريد، جُمُهرَةُ اللُّغَةِ، 281/1. الْأَزْهَرِي، تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، 230/4. الْجَوْهَرِي، الصَّحَاح، 1118/3. الْخَفَاجِي، حَاشِيَةُ
 الشَّهَاب، 15/3.

(3) في "ف": إلا.

(4) وَفَى الشَّخْصَ حَقَّهُ، وَأَوْفَاهُ تَوْفِيَةً، أَي: أَعْطَاهُ إِيَّاهُ تَامًا، وَأَتَمَّ مَا وَعَدَهُ بِهِ. يُنْظَرُ: الْفَرَاهِيدِي، الْعَيْنُ، 410/8. الرَّازِي،
 مَخْتَارُ الصَّحَاح، ص343.

(5) يرى الشهاب في حاشيته أن الآية رد على المعتزلة الذين يؤولون التوفية بتخفيف العذاب. وعبر الإمام الرازي أنه يستدل
 بهذه الآية القائلون بالوعيد، ويستدل بها أيضاً القائلون بأن صاحب الكبيرة من أهل الصلاة لا يخلد في النار. أما
 الأولون فقالوا: لا شك أن صاحب الكبيرة يستحق العقاب بتلك الكبيرة، والآية دللت على أن كل نفس توفى ما كسبت،
 وذلك يقتضي وصول العذاب إلى صاحب الكبيرة. وأما الآخرون فإنهم يقولون إن المؤمن يستحق ثواب الإيمان فلا بد
 وأن يوفى عليه ذلك الثواب لقوله تعالى ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾، فإذا أن يثاب في الجنة أولاً ثم ينقل إلى
 دار العقاب وذلك باطل بالإجماع، ولما أن يقال يعاقب في النار أولاً ثم ينقل إلى دار الثواب فيثاب فيها أبداً مخلداً،
 وهو المطلوب، وهذا مضمون كلام الإمام البيضاوي رحمه الله. يُنْظَرُ: الرَّازِي، مَفَاتِيحُ الْغَيْب، 181/7. أَبُو السَّعُود،
 إرشاد العقل السليم، 21/2. الْخَفَاجِي، حَاشِيَةُ الشَّهَاب، 15/3.

﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ الضمير لكل نفس على المعنى؛ لأنه في معنى كل إنسان.

قوله⁽¹⁾: (الضمير⁽²⁾ لـ ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ على المعنى) يعني أن (هم) و (الواو) في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ كل واحد منهما ضمير⁽³⁾، جمع المذكر يرجع إلى قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ وهي واحد مؤنث، وهي وإن كان يعُمُّ كل واحد من النفوس على البذل، إلا أنَّ مجرد العموم لا يكفي في عود ضمير الجمع إليها؛ بل لا بد من التأويل بما هو في معنى الجمع، أي: كل ناس، والناس اسم جمع كالقوم والرهط⁽⁴⁾، كما لا يكفي في إثبات التاء حينئذٍ⁽⁵⁾ مثل ثلاثة أنفس مجرد كون النفس عبارة عما هو مذكر⁽⁶⁾؛ بل لا بد من التأويل⁽⁷⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) في "ف": والضمير.

(3) سقطت الكلمة من "ف".

(4) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، 267/14. الكفوي، الكليات، ص 912.

(5) سقطت من "ف"، و"غ"، وفي موضعها في "غ": في.

(6) في "م" و"ف": مذكور.

(7) والمعنى "أن الضمير في قوله (توفى) مؤنث مفرد وفي قوله (وهم لا يظلمون) جمع مذكر، وجاء الضمير بالجمع إما لمراعاة المعنى، أو لتفسير النفس بالناس، والثاني اختاره شيخ زاده. يُنظر: الخفاجي، حاشية الشهاب، 15/3.

في "غ" أضاف في هذا الموضع كلاماً نقله عن الإمام الرازي، متوافق مع كلام سبق ذكره صفحة : 151، قال الإمام: "﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ يستدل به القائلون بالوعيد، ويستدل به أصحابنا القائلون إن صاحب الكبيرة من أهل الصلاة لا يخلد في النار.

أما الأولون فقالوا: لا شك أن صاحب الكبيرة يستحق العقاب بتلك الكبيرة، والآية دللت على أن كل نفس توفى ما كسبت، وذلك يقتضي وصول العذاب إلى صاحب الكبيرة، وجوابنا أن هذا من العمومات المخصصة بأدلة منفصلة، فكما أن المغزلة خصصوها بمن لم يدب عن معصيته، وشرطوا في توفية عقاب العاصي عدم توبته بدليل منفصل، فنحن أيضاً ن شرط فيها عدم عفو الله تعالى ذنبه وعدم شفاعة الشفعاء بدليل منفصل، وأما أصحابنا فإنهم يقولون: إن المؤمن يستحق ثواب الإيمان، فلا بد وأن توفى عليه ذلك الثواب لقوله تعالى: "وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ" فإذا أن يثاب في الجنة أولاً ثم ينقل إلى دار العقاب وذلك باطل بالإجماع، ولما أن يقال: يعاقب في النار أولاً ثم ينقل إلى دار الثواب فيثاب فيها أبداً مخلداً وهو المطلوب. فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال: إن ثواب إيمانه أتحبَّ بعقاب

قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ يَدُكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

قل اللهم الميم عوض عن يا ولذلك لا يجتمعان،

قوله⁽¹⁾: (الميم عوض عن⁽²⁾ يا⁽³⁾)⁽⁴⁾ فإن أصل ﴿اللَّهُمَّ﴾ عند البصريين⁽⁵⁾ "يا الله"⁽⁶⁾ فحذفت⁽⁷⁾ حرف النداء وعوض عنها هذه الميم المشددة، وشُدَّتْ⁽¹⁾ لكونها عوضاً عن حرفين؛ فلذلك لا يجتمعان⁽²⁾ فلا يقال: (يا اللهم).

معصيته، قلنا: هذا باطل لما تقدم في سورة البقرة من أن القول بالمحاربة محال، وأيضاً فإننا نعلم بالضرورة أن ثواب توحيدِه ستين سنة أزيد من عقاب شرب الجرعة من الخمر والمنازع فيه مكابر، وبتقدير القول بصحة المحاربة يمتنع سقوط كل ثواب الإيمان بعقاب شرب جرعة من الخمر.

كان يحيى بن معاذ يقول: ثواب إيمان لحظة يسقط كفر ستين سنة، فثواب إيمان ستين سنة كيف يعقل أن يحبط عقاب ذنبه لحظة. إلى هنا كلام الإمام. إلا حديث تخصص العام بدليل منفصل.

ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 181/7. وفي منتصف هذا الاقتباس تكون نهاية ص 1/95 من "غ".

(1) سقطت الكلمة من "ف".

(2) في "م" و"ف": من.

(3) في "م" و"ف": ياء.

(4) هذه مسألة خلافية بين النحويين الكوفيين والبصريين. وقد فصل بعض العلماء الكلام فيها، ومنهم الإمام الرازي فقد ذكر حجج كل فريق، وإجابة الفريق الآخر عنها بالتفصيل. ينظر: الأتباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 279/1، ط: 1، 1424 هـ - 2003 م، المكتبة العصرية. الرازي، مفاتيح الغيب، 185/8 - 186. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل يعقوب، 367/1، ط: 1، 1422 هـ - 2001 م، دار الكتب العلمية، بيروت. أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ص 450، ط: 1، 1406 هـ - 1986 م، دار الغرب الإسلامي.

(5) ينظر رأيهم: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ص 136، ط: 5، 1416 هـ - 1995 م. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، 338/1، ط: بدون، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(6) سقطت من "ف".

(7) في "ف": فحذف.

وهو من خصائص هذا الاسم كدخول (يا) عليه مع لام التعريف، وقطع همزته وتاء القسم. وقيل: أصله يا الله أمنا بخير، فخفف بحذف حرف النداء ومتعلقات الفعل وهمزته. ﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ يتصرف فيما يمكن التصرف فيه تصرف المَلَك فيما يملكون،

وتعويض الميم المشددة من حرف النداء من خصائص هذا الاسم الشريف، فلا يجوز التعويض⁽³⁾ المذكور في غيره⁽⁴⁾ فلا يقال: زَيْتُم، عُرُوم، كما أنَّ دخول (يا) عليه مع كونه معروفاً⁽⁵⁾ بلام التعريف من خصائصه، وكاختصاصه بالتاء في حال القَسَم، وبقطع الهمزة في "يا الله". وقال الكوفيون⁽⁶⁾: أصله "يا الله أمنا بخير" أي: اقصدنا بخير، من قولك: أُمْتُ⁽⁷⁾ زيدا أي: قصدته⁽⁸⁾، ومنه: ﴿وَلَا أَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾⁽⁹⁾ أي: قاصديه⁽¹⁰⁾.

- (1) في "ف": شدة.
- (2) في "ف": يجمعان.
- (3) في "ف": التعريض.
- (4) في "ف": غيرها.
- (5) في "م" و"ف": معرفاً.
- (6) يُنظر رأيهم: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله، معاني القرآن، تحقيق: أحمد النجاشي وآخرين، ص203، ط: 1، الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر.
- (7) في "م": أمهت.
- (8) الأُمُّ من أُمٍّ يَوْمٌ بمعنى: القصد. يُنظر: الفراهيدي، العين، 431/8. ابن دريد، جمهرة اللغة، 59/1. الأزهرى، تهذيب اللغة، 169/6.
- (9) سورة المائدة، الآية: 2.
- (10) يُنظر: الطبري، جامع البيان، 471/9. الزمخشري، الكشاف، 601/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 281/11.

وهو نداءً ثانٍ عند سيبويه؛ فإنَّ الميم عنده تمنع الوصفية،

وقيل عليه: لو كان الميم المشددة بقية فعل⁽¹⁾ محذوف لما صح أن يقال: "اللهم اغفر لنا" إلا بحرف العطف؛ لأنَّ التقدير: "يا الله أُمَّنَّا واغفر⁽²⁾ لنا وارحمنا"، ولم نجد⁽³⁾ أحداً يذكر هذا⁽⁴⁾ العاطف بعده⁽⁵⁾. وأجاب عنه الكوفيون بأنَّه ترك العاطف بين الفعلين بناءً على أنَّ الفعل الثاني ليس مطلوباً مغايراً⁽⁶⁾ للفعل الأول، بل الثاني تفسيرٌ للأول، فكأنه قيل: "يا الله أُمَّنَّا بخير بأنَّ تغفر⁽⁷⁾ لنا"، فجعل الثاني عطف بيانٍ للأول⁽⁸⁾.

قوله⁽⁹⁾: (وهو نداءً ثانٍ) حذف منه حرف النداء من غير أن يعوض منه شيء، كأنه⁽¹¹⁾ قيل: يا الله يا مالك الملك⁽¹²⁾،

(1) في "ف": فقد.

(2) في "ف": فاغفر.

(3) نهاية ص 2/ق 95 من "غ".

(4) في "ف": هو.

(5) سقطت من "م".

ذكر النيسابوري هذا الاعتراض في تفسيره، ومثله أيضاً القول: إنه يجوز أن تقول: (اللَّهُمَّ الْغِيْ فُلَانًا، واخْزِهِ) وغير ذلك وهذا مناقضٌ لما قَرَّره. ويرى الشهاب الخفاجي أن رأي الكوفيين يقتضي أن لا يليه أمر دعائي آخر إلا بتكلف. يُنظر: النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، 136/2، ط: 1 - 1416هـ، دار الكتب العلمية - بيروت. العكبري، التبیین عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص 450. الخفاجي، حاشية الشهاب، 15/3.

(6) في "ف": مطلق بامغايراً.

(7) في "م" و"ف": يغفر.

(8) تُنظر إجابة الكوفيين: النيسابوري، غرائب القرآن، 136/2.

(9) سقطت من "ف".

(10) أي قوله تعالى: ﴿مَلِكٌ﴾، وفي نصبه أقوال: الأول: منصوب على النداء واختاره سيبويه، الثاني: وصف للمنادى المفرد، الثالث: بدلاً من "اللهم"، الرابع: عطف بيان. يُنظر: الفراهيدي، الجمل في النحو، ص 136. الرازي، مفاتيح

الغيب، 186/8. السمين الحلبي، الدر المصون، 99/3.

(11) في "ع": فكأنه.

(12) نهاية ص 2/ق 22 من "أ".

وكذا قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽¹⁾. ولا يجوز أن يكون نعتاً لقوله: ﴿اللَّهُمَّ﴾؛ لأن (اللهم) مجموع مركب من الاسم والحرف⁽²⁾، وهذا المجموع لا يمكن وصفه⁽³⁾. وقال المبرد⁽⁴⁾ والزجاج⁽⁵⁾: إن ﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ وصف للمنادى المفرد؛ لأن هذا الاسم ومعه الميم بمنزلته⁽⁶⁾

(1) سورة الزمر، الآية: 46.

(2) الاسم: لفظ الجلالة "الله"، والحرف: "الميم" عوضاً عن حرف النداء "يا".

(3) لأنه أشبه أسماء الأصوات، وهي لا توصف. يُنظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، 55/4، ط: 2، 1384هـ - 1964م، دار الكتب المصرية - القاهرة. الخفاجي، حاشية الشهاب، 15/3.

(4) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، ولد ليلة الأضحى سنة عشر ومائتين بالبصرة، وأقام بها مدة طويلة قبل أن يصير إلى بغداد، كان إماماً في النحو، قرأ الكتاب لسبويه على الجرمي وأكمّله على المازني، واعتنى به وبنيته، وكان يقول الشعر، ومن مؤلفاته: "الروضة"، و"الكافي"، توفي سنة ست وثمانين ومائتين بالكوفة. يُنظر: التتوخي، أبو المحاسن الفضل بن محمد، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، ص 62، ط: 2، 1412هـ - 1992م، هجر للطباعة والنشر - القاهرة. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 576/13.

يُنظر رأيه هذا: المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عزيمة، 239/4، ط: بدون، عالم الكتب - بيروت.

(5) نهاية ص 1/ق 15 من "ف".

والزجاج هو: أبو إسحاق بن محمد بن السري بن سهل الزجاج النحوي، كان يخرط الزجاج ثم تركه واشتغل بالأدب، فُنسب إليه. كان من أهل العلم في الأدب والدين، صنّف عدداً من الكتب، منها كتاب في معاني القرآن، وقد أخذ الأدب عن المبرد وثعلب، قيل: توفي سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة. يُنظر: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، 50/1، ط: 1، دار صادر - بيروت. التتوخي، تاريخ العلماء النحويين، ص 40.

يُنظر رأيه هذا: الزجاج، معاني القرآن، 394/1.

(6) في "ف": بمنزلة الميم.

﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ تُعْطِي مِنْهُ مَا تَشَاءُ مِنْ تَشَاءٍ وَتُسْتَرَدُّ،

ومعه ياء النداء، فلا يمتنع⁽¹⁾ وصفه مع الميم كما لا يمتنع⁽²⁾ مع (يا)⁽³⁾. قال الإمام⁽⁴⁾: "الملك هو القدرة، والمعنى: أن قدرة الخلق على كل ما يقدرون عليه ليست إلا بإقدار الله تعالى إياهم، فهو الذي يقدر على كل قادر وعلى مقدوره وعلى كل مالك ومملوكه". وقيل: "الملك": ضبط الشيء المتصرف فيه بالحكم⁽⁵⁾، و(الملك) كالجنس⁽⁶⁾ له، فكل ملك من غير عكس⁽⁷⁾، والملوك مختصة بملك الله تعالى⁽⁸⁾.

(1) في "ع": يمنع.

(2) في "ع": يمنع.

(3) في "م": ياء.

(4) الإمام: هو الفخر الرازي. وفي النقل اختلاف يسير في اللفظ. ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 186/8 - 187.

(5) ذكر الراغب الأصفهاني هذا المعنى. ونُكر فيه معانٍ أخرى، فقال أبو حيان: الملك هنا ظاهره الغلبة والسلطان، وقال مجاهد: النبوة، وقيل: المال والعبيد، وقيل: الدنيا والآخرة، وقال الزجاج: ملك العباد وما ملكوا، وقال الزمخشري: أي تملك جنس الملك فتتصرف فيه تصرف الملاك فيما يملكون.

ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 392/1. الزمخشري، الكشاف، 349/1. أبو حيان، البحر المحيط، 85/3. الراغب الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، 56/1.

(6) أي: كالنوع له.

(7) في "ف": غيره العكس. والمعنى: أنه مالك لكل شيء، خالصاً له دون غيره. ينظر: الطبري، جامع البيان، 299/6. الراغب الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، 491/2. ابن منظور، لسان العرب، 492/10.

(8) الملوك: مصدر (مَلَكَ)، وهو بمنزلة الملك إلا أنَّ الملوك أبلغ في اللغة من الملك؛ لأنَّ الواو والتاء تزدان للمبالغة. وقال الراغب إنها مختصة بالله تعالى، وعارضه آخرون بما يروى من قول العرب: "له ملكوت اليمن والعراق" بمعنى الملك.

ووضح أبو علي في الحجة هذا المعنى فقال: "الملك الذي يملك الكثير من الأشياء: ويشارك غيره من الناس، بأنه يشاركه في ملكه بالحكم عليه فيه، وأنه لا يتصرف فيه إلا بما يطلقه له الملك، ويسوسه به، ويجتمع مع ذلك أن الملك يملك على الناس أمورهم في أنفسهم، وجميع متصرفاتهم، فلا يستحق اسم الملك حتى يجتمع له ملك هذا كله، فكل ملك مالك، وليس كل مالك ملكاً".

ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 265/2. الواحدي، التفسير البسيط، 296/3. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن - تحقيق: صفوان الداودي، ص775، ط: 1 - 1412هـ، دار القلم - دمشق/الدار الشامية - بيروت.

فالملك الأول عام والآخرا بعضا منه. وقيل: المراد بالملك النبوة،

وقال المصنّف في تفسير⁽¹⁾ سورة الفاتحة: "الملك هو المتصرف في الأعيان المملوكة كيف يشاء"⁽²⁾، من الملك"⁽³⁾. والملك هو المتصرف بالأمر والنهي في الأمور، من الملك"⁽⁴⁾. قوله⁽⁵⁾: (وقيل: المراد بالملك النبوة)⁽⁶⁾ فإن قيل: قوله تعالى: ﴿وَنَزَعَ الْمَلِكُ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾⁽⁷⁾ يَأْبَى عَنْ حمله على النبوة؛ لأنه تعالى إذا أكرم عبداً بالنبوة لا ينزعها عنه؛ لأن عزل النبي عن النبوة إذلال له⁽⁸⁾، والأنبياء عليهم السلام⁽⁹⁾ عباد مكرمون.

أبو علي، الحجة للقراء السبعة، 14/1. تاج القراء، محمود بن حمزة برهان الدين الكرمانى، غرائب التفسير وعجائب التأويل، 368/1، دار القبة للثقافة الإسلامية - جدة / مؤسسة علوم القرآن - بيروت. النعماني، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب - تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، 237/8، ط: 1، 1419هـ - 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(1) في "ف": تفسير الملك.

(2) كتبت "يشاء" في "م" فقط، وهو الأصح تبعاً لما ورد في تفسير البيضاوي.

(3) سقط من "ف".

(4) يُنظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، 28/1.

(5) سقطت من "ف".

(6) قاله مجاهد، والحسن وسعيد بن جبیر. ونظيره قول الله تعالى: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ

وَأَتَيْنَاهُم مَّلَكًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٥٤). ولخبار الله عز وجل عن حسد اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم، لأن النبوة

لم تكن فيهم، وما أدى بهم حسدهم للكفر به مع علمهم بصدقه، يدل على أن المراد بالملك هنا النبوة عند من قال

بهذا القول، والصحيح أنه مالك الملك مطلقاً في جميع أنواعه. يُنظر: الطبري، جامع البيان، 343/2، 300/6. ابن

أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 624/2. الثعلبي، الكشف والبيان، 42/3. الرازي، مفاتيح الغيب، 187/8.

(7) في "ف": يأتي.

(8) في "م": إذلاله.

(9) أثبتت في "ع" فقط.

ونزعها: نقلها من قوم إلى قوم، ﴿وَنُزِعُ مِّنْ نَّشَأٍ وَنُذِلُّ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ في الدنيا أو في الآخرة، أو فيهما بالنصر والإسبار، والتوفيق والخذلان.

والجواب: أنه ليس المراد نزع النبوة عن نبي معين وعزله عنها؛ بل المراد⁽¹⁾ والله أعلم: نزعها من نسل رجل، وُشِّرفَ بها إنساناً آخر من غير ذلك النسل، كما نزعها عن⁽²⁾ بني إسرائيل وشرفَ بها سيد المرسلين⁽³⁾ صلى⁽⁴⁾ الله⁽⁵⁾ عليه وسلم، فإنه يصح أن يقال إنه تعالى نزع الملك إلى النبوة من بني إسرائيل ونقلها إلى العرب⁽⁶⁾.

أشار المصنف إلى هذا الجواب بقوله: " وَنُزِعُهَا نَقْلَهَا مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ "⁽⁷⁾. قوله⁽⁸⁾: (وَالْمَلِكُ الْأَوَّلُ عَامٍ) يعني أن اللام في المواضع الثلاثة⁽⁹⁾ للجنس⁽¹⁰⁾، إلا أن المراد في الأول جميع الجنس، فيكون التعريف للاستغراق، وفي الآخرين بعضه

(1) المراد بناءً على القول بأن الملك هنا "النبوة".

(2) في "ف" و"غ": من.

(3) نهاية ص1/ق96 من "غ". ونهاية ص1/ق245 من "م".

(4) نهاية ص3 من "م".

(5) في "غ": الله تعالى.

(6) أورد أبو حيان هذا الاعتراض في تفسيره. وأورد الإمام الرازي الإجابة عنه بالتفصيل، وما يذكر هنا، مختصر ما قاله.

يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 187/8. أبو حيان، البحر المحيط، 86/3.

(7) في "غ" أضاف: "ولم يقل من نبي إلى نبي".

يُنظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، 11/2.

(8) سقطت من "ف".

(9) كلمة "الملك" الواردة في الآية ثلاث مرات.

(10) وقيل: في الأول للجنس وفي الآخرين للعهد، وقيل: في الأول للاستغراق وفي الآخرين للعهد الذهني. يُنظر:

الخفاجي، حاشية الشهاب، 16/3. الألوسي، روح المعاني، 110/2. ابن عاشور، التحرير والتنوير، 213/3.

﴿يَدِكِ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ذكر الخير وحده ؛ لأنه المقتضي بالذات، والشر مقتضي بالعرض، إذ لا يوجد شر جزئي ما لم يتضمن خيراً كلياً، أو لمراعاة الأدب في الخطاب،

فيكون للعهد الذهني؛ لأن مالكيته شاملة للجنس كله، والمُعطى⁽¹⁾ والمنذَر⁽²⁾ حصة منه، وما يقال من أن المعرفة إذا أُعيدت معرفةً واد بها عين الأولى أكثر من لا كلي⁽³⁾.

قوله⁽⁴⁾: (ذكر الخير وحده مع أن الكل من عند الله؛ لأنه⁽⁵⁾ المقتضي⁽⁶⁾ بالذات، والشر مقتضي⁽⁷⁾ بالعرض⁽⁸⁾) فإن رحمته⁽⁹⁾ تعالى سبقت غضبه⁽¹⁰⁾ فالمقتضي بالذات وأصالة إنما هو ما يكون خيراً وكمالاً

(1) في قوله: ﴿تَوَتَّى الْمَلِكُ﴾.

(2) في قوله: ﴿وَتَزَعُ الْمَلِكُ﴾.

(3) القول بأن "المعرفة إذا أُعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى" وإن قررها بعض أهل اللغة إلا إنها ليست على إطلاقها، وهذا المراد بقوله "أكثر من لا كلي"، وهذا ما أوضحه الصبان في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. وحملوا على ذلك ما روي (لن يغلب عسر يسرين) تعقيباً على الآية الكريمة ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۖ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۚ﴾ الشرح : (٥ - ٦) ، ذكر العسر مع الألف واللام، ثم تنى ذكره، فصار المعنى (إن مع العسر يسرين)، أي أن كلمة اليسر كررت نكرة مرتين فالثانية غير الأولى ، وكلمة العسر كررت معرفة ، فالثانية عين الأولى، فتحصل وجود يسرين مقابل عسر واحد. يُنظر: ابن هشام، معني اللبيب، ص 861. الصبان، حاشية الصبان، 155/1.

(4) سقطت من "ف".

(5) أي: الخير.

(6) في "ف": المقصود.

(7) في "ف": مفضي.

(8) أي من الأعراض التي تعترض من غير طلب. يُنظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، 1321/3. الأزهرى، تهذيب اللغة، 290/1.

(9) نهاية ص 1/ ق 23 من "أ".

(10) وهذا التقرير مبني على الحديث الصحيح الذي أخرجه الشيخان. يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله لما قضى الخلق، كتب عنده فوق عرشه: إن رحمتي سبقت غضبي) . أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: "تفسير القرآن"، باب: "وكان عرشه على الماء"، رقم الحديث: (7422) ، ج 9، ص 125. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: "التوبة"، باب: "في سعة رحمة الله تعالى"، رقم الحديث: (2751) ، ج 4، ص 2108.

.....

.....

في حق (1) العبد من أصل الوجوه (2) وتوابعه من الفضائل التي يرتقي (3) بها الإنسان إلى أجل السعادات (4) في الدنيا والآخرة، وما قُضِيَ له مما يُعد (5) شراً وفساداً كال كفر والجهل والأمراض ونقص الأموال والأنفس والثمرات، إنما هو مقضي بالعرض؛ فإن ذلك إن كان من قبيل ما يكون لكسب (6) الإنسان واختياره مدخل فيه؛ فإنه تعالى يقضيه (7) ويقدره (8) له؛ لئلا تبطل (9) حكمة (10) التكليف، وبناء الأمر على اختيار العبد وكسبه، وإن لم يكن من ذلك القبيل يقضيه ليكفّر به من خطيئاته ويرفع به من درجاته، مع أنه لا يوجد شيء من الشرور (11) الجزئية إلا ويتضمن خيراً كلياً؛ فإن قتل النفس مثلاً يتضمن قدرة القادر عليه، وكون الآلة قاطعة صالحة لأن يتوسل بها إلى المقصود، وتشفى (12) الصدر (13) والتخلص من شره (14)، وكذا الزنا تتضمن (15) أموراً وجودية كلها خيرات، والشر في أمثالها أمور عدمية مضمحلة في جنب (16) ما في ضمنها من الخيرات الكلية،

(1) في "م": حقه.

(2) في "ف": الوجود.

(3) في "ف": ترتقي.

(4) في "ف": العادات.

(5) في "ف": يقدر.

(6) في "ف": من كسب.

(7) في "ف": يقضيه له.

(8) في "ع": يقدره.

(9) في "م": يبطل.

(10) في "ف": حكم.

(11) في "م": من الشر والخير إلا ويتضمن خيراً كلياً. وفي "ف": الشر والجزئية.

(12) في "ف": تشقى. وفي "ع": وهو تشفى.

(13) في "م" و"ع": الصدور.

(14) في "م": الشر.

(15) في "م": يتضمن. وفي "ع": متضمن.

(16) نهاية ص 2/ ق 96 من "ع".

.....

.....

ولا عبرة للمغلوب في جنب الغالب⁽¹⁾.

وقيل: هذا من آداب القرآن حيث لم يصرّح⁽²⁾ إلا بما هو محبوب لخلقه، ونحو⁽³⁾ قوله عليه السلام: (وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)⁽¹⁾، وقوله تعالى حكاية: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾⁽²⁾، حيث لم يقل: "ولذا"⁽³⁾ أمرضني"⁽⁴⁾.

(1) المعنى: أنه أراد بالخير: "الخير والشر"، وسمّاهما خيراً؛ لأنه ليس في العالم شرٌّ خالص، كما أن فيه خيراً خالصاً، وذلك أن ما هو شر بكذا هو خير لكذا، فالخير والشر يصدق عليهما الوصف بالخير من هذه الجهة، ولا يصدق عليهما الوصف بالشر، فلو قال بيده الشر، لم يدخل فيه الخير.

وهذه مسألة عقدية تتناول موضوع "الخير والشر"، بحثتها الفرق من أهل السنة والفلاسفة وأهل الكلام وغيرهم، وتباينت فيها الآراء والحجج. والخلاف فيها بين أهل السنة بفرقهم الثلاث من جهة (الحنابلة، والأشاعرة، والماتريدية)، وبين المعتزلة من جهة أخرى. فيرى الحنابلة أن الله عز وجل لم يخلق شراً محضاً من جميع الوجوه والاعتبارات، فإن حكمته تأبى ذلك. فإنه سبحانه بيده الخير كله، والشر ليس إليه، بل كل ما إليه فخير، والشر إنما حصل لعدم هذه الإضافة والنسبة إليه، فلو كان إليه لم يكن شراً. فانقطاع نسبته إليه هو الذي صيره شراً. ويرى الماتريدية أن قدر الخير والشر من الله، وقدر الشر ليس هو الشر. والأشاعرة على أنه لا يكون في الأرض شيء من خير أو شر إلا ما شاء الله. أما المعتزلة: فيرون أن الله عز وجل لا يفعل الشر، بل أفعاله كلها خير، ويرتبون على هذا القول أن العبد هو خالق أفعاله، لأن منها الخير والشر، ولو كان الله خالقها لكان فاعلاً للشر. ويظهر من طرح شيخ زاده للمسألة انتمائهم لمنهج أهل السنة.

ينظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح الطحاوية، ص 232. الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ص 23. الماتريدي، التوحيد، ص 311. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، تهافت الفلاسفة، تحقيق: سليمان دنيا، ص 168، ط: 6، دار المعارف - القاهرة. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، تحقيق: بسام الجابي، ص 65، ط: 1، 1407 هـ - 1987 م، دار الجفان والجابي - قبرص. الأمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي، غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن عبد اللطيف، ص 155، ط: بدون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة.

(2) في "ف": يذكر.

(3) سقطت الواو من "م"، وفي "ف": وهو.

أو لأن الكلام وقع فيه، روي: (أنه عليه السلام لم يخط الخندق، وقطع لكل عشرة أربعين ذراعاً، وأخذوا يحفرون، فظهر فيه صخرة عظيمة لم يعمل فيها المعاول، فوجهوا سلمان إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله⁽⁵⁾: (أو لأن الكلام وقع فيه) من حيث إن⁽⁶⁾ الآية نزلت تصديقاً له عليه السلام فيما أخبر به أمته من الخير الموعود لهم⁽⁷⁾).

(1) أي: لا يُقرب بالشر إليك، وقيل: اقتصر على ذكر الخير تأديباً مع الله، فذكر ما هو خيراً، مع أنه خالق كل شيء وبأمره يكون كل شيء. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه من رواية علي رضي الله عنه، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم الحديث: (201)، ج1، ص534.

يُنظر المعنى: الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، 221/4، ط: 1-1415هـ، مؤسسة الرسالة.

(2) سورة الشعراء، الآية: 80.

(3) سقطت الواو من "م".

(4) وهذا من باب الأدب مع الله عز وجل. وقيل في الاختصار على ذكر الخير: اكتفى بذكره لأنه الأفضل والأغلب. وقيل: أرادهما كليهما، لكن اقتصر على ذكر الخير لأن الآية للحمد والشكر لا للحكم، فذكر الخير إذ هو المشكور عليه. وقيل: نص على المعظم ليفهم منه الضد الآخر. يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 45/3. الراغب الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، 496/2 - 497.

(5) سقطت من "ف".

(6) سقطت من "ف".

(7) روي في سبب نزول هذه الآية: ثلاثة أقوال: الأول: روى ابن عباس وأنس بن مالك أنها نزلت لما فُتحت مكة، ووعد النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين ملك فارس والروم، وقال المنافقون واليهود هيهات، فنزلت الآية. الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الله عز وجل أن يعطيه ملك فارس والروم فنزلت. والثالث: أن المسلمون يوم الأحزاب وهم يحفرون الخندق استعصت عليهم صخرة، فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم المعول فضربها ضربة صدعها، وكان مع كل ضربة يخبر بفتح للمسلمين، فنزلت الآية.

وهذه الأسباب الثلاثة ذكرها الواحدي والسيوطي وابن حجر وغيرهم على أنها أسباب نزول لهذه الآية، ولا بد هنا من بيان أن هذه الروايات لم تصح جميعها، وما صح منها لم يصرح بكونها سبب نزول هذه الآية. فالقول الأول أخرجه الواحدي في أسباب النزول (ص100) بدون إسناد، وأخرجه ابن حجر في العجائب (2/675). لكنه لا يصح سبباً للنزول؛ لعدم الإسناد.

عليه وسلم يخبره، فجاء عليه الصلاة والسلام فأخذ المعول منه فضربها ضربة صدعتها. ويرق منها برق أضاء منه ما بين لابتيتها لكأن بها مصباحاً في جوف بيت مظلم، فكبر وكبر معه المسلمون، وقال: (أضاعت لي منها قصور الحيرة كأنها أنياب الكلاب)، ثم ضرب الثانية فقال: (أضاعت لي منها القصور الحمر من أرض الروم)، ثم ضرب الثالثة فقال: (أضاعت لي منها قصور صنعاء، وأخبرني جبريل عليه السلام أن أمتي ظاهرة على كلها فأبشروا). فقال المنافقون: (ألا تعجبون يمينكم ويعدكم الباطل ويخبركم أنه يبصر من يثرب قصور الحيرة ومدائن كسرى، وأنها تفتح لكم وأنتم إنما تحفرون الخندق من الفرق) فنزلت. فنبه على أن الشر أيضاً بيده بقول ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

وتفسير الآية على وفق ما روي في سبب نزولها⁽¹⁾: ﴿اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾: حُصِرَ ومُدبره كما يشاء⁽²⁾، ﴿تَوَكَّلْ عَلَى الْمَلِكِ مَنْ تَشَاءُ﴾: محمداً وأصحابه⁽³⁾ صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين⁽¹⁾.

أما الثاني: فأخرجه الواحدي في أسباب النزول (ص 100)، والسيوطي في لباب النقول (41)، وابن جرير في تفسيره (300/5)، وهو ضعيف.

وأما الثالث: فقد أخرجه النسائي في السنن الصغرى، كتاب: الجهاد، باب: غزوة الترك والحشة، ج 6، ص 43. والواحدي في أسباب النزول (ص 100 - 101)، وابن جرير في تفسيره (85/21). وقال الألباني: حسن. يُنظر: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: 2، 1406هـ - 1986م، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، العجائب في بيان الأسباب - عبد الحكيم الأنيس، ط: بدون، دار ابن الجوزي. سليم الهلالي ومحمد آل نصر، الاستيعاب في بيان الأسباب، 239/1 - 240. ط: 1 - 1425هـ، دار ابن الجوزي - السعودية.

(1) ذُكرت أسباب النزول في الفقرة السابقة.

(2) في "ف": تشاء.

والمعنى: اختصاصه تعالى بحقيقة الملك، وكون مالكية غيره بطريق المجاز. يُنظر: الراغب الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، 493/2. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 21/2.

(3) قاله السمرقندي، والواحدي والثعلبي، وقيل: العرب، وقيل: الأنبياء، وقيل: آدم وولده، وقيل: داود، وقيل: صخر. يُنظر: السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، بحر العلوم، ص 204، ط: بدون. الواحدي، الوجيز، 205/1. الثعلبي، الكشف والبيان، 42/3. البغوي، معالم التنزيل، 426/1.

(4) في "ع": الله تعالى.

﴿وَتَنْزِعُ الْمَلَكُ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾: الروم والعجم⁽²⁾، ﴿وَتُعَزُّ مَنْ تَشَاءُ﴾: قال ابن عباس "رضي الله عنه"⁽³⁾:
 يريد المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم⁽⁴⁾، ﴿وَيُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾: يريد الروم وفارس⁽⁵⁾، ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾:
 في الدنيا والآخرة⁽⁷⁾.
 والمستكن⁽⁸⁾ في⁽⁹⁾ " صَدَّعْتُهَا " للضربة، والبارز للصخرة⁽¹⁰⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) قاله السمرقندي، وقيل: أبو جهل وصناديد قريش، وقيل: الروم والعجم وسائر الأمم، إلا العرب، وقيل: الجبارين من
 العباد، وقيل: إبليس وجنده، وقيل: جالوت، وقيل: سليمان. يُنظر: السمرقندي، بحر العلوم، ص 204. الواحدي،
 الوجيز، 205/1. الثعلبي، الكشف والبيان، 42/3. البغوي، معالم التنزيل، 426/1.

(3) سقطت من "ف".

(4) "رضي الله عنهم" أثبتت في "غ" فقط.

هذا المعنى قاله الواحدي، ولم أجده عن ابن عباس إلا عنده، وقاله الثعلبي. وقيل: أهل الإسلام عامة، وقيل: تعز من
 تشاء بالطاعة، وقيل: بالنصر، وقيل: بالغنى. يُنظر: السمرقندي، بحر العلوم، ص 204. الواحدي، الوجيز،
 205/1. الثعلبي، الكشف والبيان، 43/3. الماوردي، النكت والعيون، 384/1. البغوي، معالم التنزيل، 426/1.
 (5) وقيل: أبو جهل وأصحابه من أهل الشرك والطغيان، وقيل: تذلل من تشاء بالمعصية، وقيل: بالقهر، وقيل: بالفقر. وقد
 ذكر أبو حيان بعضاً من هذه الأقوال وما سبقها، وغيرها، ثم قال: وهذه أقوال مضطربة وتخصيصات ليس في الكلام
 ما يدل عليها.

يُنظر: السمرقندي، بحر العلوم، ص 204. الواحدي، الوجيز، 205/1. الثعلبي، الكشف والبيان، 42/3.
 الماوردي، النكت والعيون، 384/1. البغوي، معالم التنزيل، 426/1. أبو حيان، البحر المحيط، 86/3.

(6) في "ف": عن.

(7) وقيل: النصر والغنيمة والعز. السمرقندي، بحر العلوم، ص 204.

(8) في "م" المسكن.

(9) في "ف": أضاف "قوله تعالى". وفي "غ": أضاف "قوله".

(10) في "م": الصخرة. وفي "ف": للحضرة.

والمراد أن كلمة "صَدَّعْتُهَا" الضمير المستتر فيها عائد على الضربة، والمتصل عائد على الصخرة.

....

.....

والصدع الشق⁽¹⁾.

والتعريف، وضمير "لأبتيها"⁽²⁾ للمدينة.

وفي الصحاح⁽³⁾: اللوبة⁽⁴⁾ واللابة⁽⁵⁾ الحرة، ولابتا المدينة حرتان⁽⁶⁾ تكتفانها⁽⁷⁾، و(الحرة): أرض ذات حجارة⁽⁸⁾ سود نخرة كأنها أحرقت بالنار⁽⁹⁾.

واللام⁽¹⁰⁾ في قوله: "لأن مصباحاً" لام جواب قسم محذوف⁽¹¹⁾، أي: والله لكان.

و⁽¹²⁾"مصباحاً" منصوب على أنه اسم "كان"⁽¹³⁾.

و"في جوف بيت مظلم" صفة⁽¹⁴⁾ "مصباحاً".

(1) في "ف": سقطت الكلمة وكتب: السوء.

قَالَ صَدَعُهُ فَأَصْدَعُ، أي: انشق، ويكون في الشيء الصلب. يُنظر: الفراهيدي، العين، 292/1. الجوهري، الصحاح، 1241/3. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 425/1.

(2) في "ف": لايتها.

(3) في "ف": وللصحاح.

يُنظر: الجوهري، الصحاح، 220/1.

(4) في "ف": الكوبة.

(5) في "ف": الآية.

(6) في "ف": خبران.

(7) وهما: (حرة واقم) وهي الحرة الشرقية، و(حرة الوبرة) من الناحية الغربية. يُنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، 249/2 - 250.

(8) نهاية ص 2/ق 15 من "ف".

(9) والجمع: اللوب واللاب واللابات. يُنظر نفس المعنى: ابن دريد، جمهرة اللغة، 1027/2. الأزهري، تهذيب اللغة، 275/15. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 431/10.

(10) سقطت الكلمة من "ف".

(11) قاله الشهاب أيضاً. يُنظر: الخفاجي، حاشية الشهاب، 16/3.

(12) سقطت من "ف".

(13) في "ع": لكان.

(14) في "ف": حنطة.

وخبر⁽¹⁾ "كأن" محذوف، أي⁽²⁾: ظهر، ويحتمل أن يكون خبرها⁽³⁾ "في جوف"، ويكون صفة "مصباحاً" محذوفة.

والحيرة⁽⁴⁾ بكسر الحاء مدينة بقرب الكوفة. وَصَفَ قصور الحيرة بقوله "كأنها أنياب الكلاب"، ووجه الشبه بياضها وصغرها وانضمام⁽⁵⁾ بعضها إلى البعض⁽⁶⁾.
و(صنعاء)⁽⁷⁾ بالمد: قصبة⁽⁸⁾ اليمن⁽⁹⁾.

(1) في "م": خبره.

(2) المعنى: تقدير خبر "كأن" هو: ظهر.

(3) في "أ": "خبر"، و في "م" و"ف": خبرها. وهو الأصح.

(4) الحيرة: بالكسر ثم السكون وراء، مدينة معروفة في العراق، قيل: كانت بأرض الكوفة على ساحل بحر فارس فإنه كان ممتداً إلى أرض الكوفة، واليوم لا أثر للمدينة ولا للبحر، ومكان المدينة دجلة، كانت مسكن ملوك العرب في الجاهلية، وكان مكانها من أطيب البلاد، وأرقه هواء وأخفه ماء، وأغناه تربة، وأصفاه جَواء، واختلفت الأقوال في سبب تسميتها. يُنظر: البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، 479/2، ط: 3 - 1403هـ، عالم الكتب - بيروت. ياقوت الحموي، معجم البلدان، 328/2. القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، ص359، ط: بدون، دار صادر - بيروت.

(5) في "ف": والضمَام.

(6) نهاية ص23/ق23 من "أ".

في هذا الوصف تحقير لما استعظموه. يُنظر: الخفاجي، حاشية الشهاب، 16/3.

(7) صنعاء: مدينة باليمن، كان اسمها في الجاهلية "أزال" وقيل: "أوال"، ويسمى أهل الشام "القصبة"، يرتفع منها كل التجارات إلى أغلب نواحي اليمن، وهي أوفر مناطق اليمن نعمة، معتدلة الهواء بحيث لا يتحول الإنسان منها لا صيفاً ولا شتاءً، إذ هي بخط الإستواء، وقد شُبهت بدمشق في كثرة بساطتها، وصنوف فواكهها. يُنظر: ابن الحائك، أبو محمد الحسن بن أحمد، صفة جزيرة العرب، ص55، ط: 1884م، مطبعة بريل - ليدن. البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، 208/1. القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، ص50.

(8) في "م": مدينة قصبة اليمن.

(9) في "ف": لليمن.

قوله تعالى: ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ نَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾

﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ عَقَّبَ ذَلِكَ ببيان قدرته على معاقبة الليل والنهار والموت والحياة وسعة فضله، دلالة على أَنَّ من قدر على ذلك قدر على معاقبة الذل والعز، وإيتاء الملك ونزعه. و(الولوج): الدخول في مضيق.

ثم إنه تعالى لما ذكر أَنَّ أفعال الله تعالى⁽¹⁾ كلها من نافع وضار صادر عن حكمة ومصلحة فهو خير كله، كإيتاء الملك⁽²⁾ ونزعه⁽³⁾، ذكر ما يدل على قدرته الباهرة بذكر حال⁽⁴⁾ الليل والنهار بالمعاقبة بينهما، فقال: ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ﴾ أي: تدخل الليل في النهار حتى يكون النهار خمس عشرة ساعة والليل⁽⁵⁾ تسع ساعات، وتدخل النهار في الليل حتى يكون الليل خمس عشرة ساعة والنهار تسع ساعات، وتجعل⁽⁶⁾ ما نقص من أحدهما زيادة في الآخر، ومن قدر على هذه الأمور العظيمة فهو قادر على أن ينزع⁽⁷⁾ الملك من العجم ويؤتية العرب ويعزهم⁽⁸⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) نهاية ص 1/ق 97 من "غ".

(3) في "م": وتنزعه.

(4) نهاية ص 2/ق 245 من "م".

(5) في "ف": النهار.

(6) في "م": ويحتمل.

(7) في "م": يننزع.

(8) المناسبة بين هذه الآية وسابقتها هي: إثبات قدرة الله عز وجل. والتخصيص بذكر العجم والعرب هنا بناءً على تفسير المؤلف للآية السابقة. ومعنى الآية يأتي توضيحه تباعاً.

ويلجأ الليل والنهار: إدخال أحدهما في الآخر بالتعقيب، أو الزيادة والنقص. وإخراج الحي من الميت وبالعكس: إنشاء الحيوانات من موادها وإماتتها، أو إنشاء الحيوان من النطفة والنطفة منه، وقيل: إخراج المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر الميت بالتخفيف.

قوله⁽¹⁾: (ويلجأ⁽²⁾ الليل والنهار: إدخال⁽³⁾ أحدهما في الآخر بالتعقيب أو⁽⁴⁾ الزيادة والنقص)، فإن أحدهما إذا جاء عقيب الآخر بلا فصل صار كأنه دخل فيه⁽⁵⁾.

والقول بأن معنى الإيلاج "جَعْلُ ما نقص من أحدهما زيادة في الآخر"⁽⁶⁾ أقرب إلى اللفظ؛ لأنه "إذا أطال⁽¹⁾ الليل طويلاً بأن بلغ خمس عشرة ساعة، وقصر النهار فصار تسع ساعات، يكون ما نقص من النهار زيادة في الليل وداخلاً فيه"⁽²⁾.

(1) سقطت من "ف".

وفي "غ" أضاف قبل هذه الفقرة: "فإن قيل: إيلاج الشيء في الشيء يقتضي اجتماع حقيقتيهما بعد الإيلاج كإيلاج الخيط في الإبرة والإصبع في الخاتم ونحوهما وحقيقتنا الليل والنهار لا يجتمعان. قلنا: الإيلاج يقتضي اجتماع ذات الداخل مع ذات المدخول فيه سواء كان ذلك الاجتماع مع بقاء وصفيهما كما في إيلاج الماء في الكوز، أو مع زوال وصف أحدهما ومغلوبيته كما في إدخال شيء يسير من الليل في الماء. وإيلاج الليل والنهار من قبيل الثاني؛ لأن ساعات أحدهما تدخل في ساعات الآخر، ويجتمع معها وإن تبدل أوصافها ولَبِسَ الداخل لباس ما دخل فيه من ضوئه وظلمته وجلاته وخفائه".

(2) الإيلاج: أولج الشيء في غيره إذا أدخله، والولوج كذلك. يُنظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، 11/ 131. الحميري، شمس العلوم، 11 / 7293.

(3) في "غ": "وإدخال".

(4) في "ف": "و".

(5) هذا المعنى الأول، ومفاده: تذهب الليل وتجيء بالنهار، وتذهب النهار وتجيء بالليل، هكذا إلى يوم القيامة. وقد ذكره الماوردي وقال إنه قول للمتأخرين، وذكره ابن عطية وقال أن الآية تحتمله، وكذلك القرطبي، وذكره الرازي واستبعده. الماوردي، النكت والعيون، 1/ 384. يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ص 417. الرازي، مفاتيح الغيب، 8/ 191. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4/ 56.

(6) هذا المعنى الثاني واختاره شيخ زاده رحمه الله، ومجاهد، وقتادة، والحسن، والضحاك، والفراء، وابن قتيبة، والطبري، والزجاج، ويروى عن ابن عباس، وأغلب المفسرين عليه. يُنظر: مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر، تفسير مجاهد، تحقيق: محمد أبو النيل، ص 250، ط: 1، 1410هـ - 1989م، دار الفكر الإسلامي الحديثة - مصر. الفراء،

.....

.....

"وكذا إذا أطال النهار وبلغ خمس عشرة ساعة⁽³⁾ وقصر الليل فصار تسع ساعات يكون ما نقص من الليل زيادة في النهار وداخلاً فيه"⁽⁴⁾.

وهذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿يَكُونُ⁽⁵⁾ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ وَيَكُونُ النَّهَارُ عَلَى اللَّيْلِ﴾⁽⁶⁾.

معاني القرآن، ص 205. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، غريب القرآن، تحقيق: سعيد اللحام، ص 93، ط: بدون. الطبري، جامع البيان، 6/ 302 - 303. الزجاج، معاني القرآن، 395/1.

(1) في "م": طال.

(2) سقطت من "ع".

(3) في "م": ساعات.

(4) سقطت من "ف".

وذكر معنى ثالث للآية، وهو: "إنه يأخذ الصيف من الشتاء، ويأخذ الشتاء من الصيف". ذكره ابن المنذر، رواه ابن أبي حاتم عن مجاهد، وقال إنه أحد قوليه. يُنظر: ابن المنذر، تفسير القرآن، ص 160. ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 2/ 625.

(5) نهاية ص 2/ق 97 من "ع".

(6) سورة الزمر، الآية: 5.

وهذه الآية تأييد للمعنى الأول، وهو التعاقب؛ فقد فسّر معناها بأنه "يجيء بالنهار ويذهب بالليل، ويجيء بالليل ويذهب بالنهار". كما أن تعديته بـ"على" تؤيده كذلك. يُنظر: الطبري، جامع البيان، 21/ 254.

روي⁽¹⁾ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إِنْ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ، وَالْآيَتِينَ مِنْ آلِ عِمْرَانَ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ وَ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ﴾⁽²⁾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ مَشْفَعَاتٌ، مَا بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ اللَّهِ عِزُّ وَجَلُّ حِجَابٍ، لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُنْزِلَهُنَّ تَلَقَّنَ بِالْعَرْشِ وَقُلْنَ: يَا رَبُّ تَهَبُّنَا إِلَى أَرْضِكَ وَآلِي مِنْ يَعْصِيكَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَلَفْتُ⁽³⁾ لَا يَقْرَأُ أَحَدٌ مِنْ عِبَادِي دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ إِلَّا جَعَلْتُ الْجَنَّةَ مِثْوَاهُ⁽⁴⁾ عَلَى مَا كَانَ فِيهِ، وَالْأ⁽⁵⁾ أُسْكَنْتَهُ حَظِيرَةَ الْقُدْسِ ، وَالْأَقْصَى لَهْ كُلِّ يَوْمٍ سَبْعِينَ حَاجَةً أَدْنَاهَا الْمَغْفِرَةُ⁽⁶⁾.

(1) في "ع": روى الإمام الواحدي في الوسيط عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

يُنظر: الواحدي، الوسيط، 426/1.

(2) في "ع": مالك الملك.

(3) في "ف": بي حلفت. وفي "ع": "إني حلفت".

(4) في "ع" أضاف: وزيد في اللباب مأدبة.

أورد الحنبلي الحديث في اللباب، مع اختلاف في اللفظ. يُنظر: الحنبلي، اللباب، 136/5.

(5) سقطت الواو من "ف".

(6) وأضاف في "ع": "وَالَا نَظَرْتُ لَهُ بَعِينِي الْمَكْنُونَةُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً، وَالَا أَعَذَّتْهُ مِنْ كُلِّ عَدُوٍّ وَحَاسِدٍ، وَنَصَرْتَهُ عَلَيْهِ،

وَالَا يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ، هَكَذَا أَيْضاً مَذْكُورَةٌ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِمَّنْ عَمِلَ بِهِذِهِ الْحَدِيثِ

الْمُبَارَكَةِ فَيُنَالُ سَعَادَةَ الْفَضَائِلِ الَّتِي وَعَدْتَهَا لِلْعَامِلِينَ".

يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 52/4.

والحديث أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة مروياً عن علي رضي الله عنه.

أورده ابن حبان في المجروحين، وابن الجوزي في الموضوعات، وحكم الألباني بوضعه، والوضع عندهم لسببين:

الأول: اتهام راويه الحارث بن عمير بالوضع، والثاني: الانقطاع في السند.

لكن المحققين من علماء الحديث انتقدوا الحكم بالوضع، واعتبروا أن الصواب الحكم بضعفه لا وضعه، ومنهم الحافظ

ابن حجر رحمه الله ، الذي رأى بأن المتقدمين لم يروا في روايه طعناً ، بلى كثير منهم أثنى عليه وأخرج له، وأن بقية

رجال السند جليلون، وانقطاع السند سبب ضعف لا وضع.

قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾.

﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ نهوا عن موالاتهم لقرباة وصداقة جاهلية ونحوهما؛ حتى لا يكون حبهم وبغضهم إلا في الله،

قوله⁽¹⁾: (نهوا عن موالاتهم) إشارة إلى أن⁽²⁾ قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ﴾ نهى مجزوم⁽³⁾، وكُسر الـذال

يُنظر: ابن السني، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم، عمل اليوم والليلة - تحقيق: كوثر البرني، ص111، ط: بدون، دار القبة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت. ابن الجوزي، جمال الدين بن عبد الرحمن، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، 1/245، ط: 1، 1386هـ - 1966م، المكتبة السلفية - المدينة المنورة. الكفائي، نور الدين علي بن محمد بن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة - تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله الغماري، 1/288، ط: 1 - 1399هـ، دار الكتب العلمية، بيروت. أبو حيان، المجروحين، 1/218. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، 2/138، ط: 1، 1412هـ - 1992م، دار المعارف - الرياض. الهلالي، سليم بن عيد، عجلة الراغب المتمني في تخريج كتاب (عمل اليوم والليلة) لابن السني، 1/180، ط: 1، 1422هـ. 2001م، دار ابن حزم . بيروت.

(1) سقطت من "ف".

(2) سقطت من "ف".

(3) اتفق القراء العشرة على قراءة (لا يتخذ) بالجزم، على أن لا ناهية، وكُسر الفعل لمنع النقاء ساكنين، فُرِئت شاذة بالرفع، بناءً على أن "لا" نافية، لكن يراد به النهي، وهي قراءة الضبي والأصمعي عن نافع، وأجازها الكسائي. والبيضاوي قد فسّر هذه الآية بناءً على أن "لا" ناهية.

وجزّ الزجاج "الرفع على الخبر" فيكون المعنى: "أن من كان مؤمناً، فلا ينبغي أن يتخذ الكافر ولياً؛ لأن ولي الكافر راضٍ بكفره؛ فهو كافر". والرازي يرى بأن معنى النهي ومعنى الخبر يتقاربان؛ لأنه متى كانت صفة المؤمن أن لا يوالي الكافر، كان لا محالة منهيًا عن موالاته الكافر، ومتى كان منهيًا عن ذلك؛ كان لا محالة من شأنه وطريقته أن لا يفعل ذلك.

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن، 1/396. ابن عطية، المحرر الوجيز، ص419. الرازي، مفاتيح الغيب، 8/193. أبو حيان، البحر المحيط، 3/91. الهذلي، يوسف بن علي بن جبارة، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال الشايب، ص514، ط: 1، 1428هـ - 2007م، مؤسسة سما للتوزيع والنشر.

أو عن الاستعانة بهم في الغزو، وسائر الأمور الدينية.

منه⁽¹⁾ لالتقاء الساكنين.

وقُرِئَ (لَا يَتَّخِذْ) برفع الذال نفيًا، "بمعنى لا ينبغي"⁽²⁾، أو هو خبر بمعنى النهي، نحو: ﴿لَا تُضَارَّ

وَلَدَهُ﴾⁽³⁾، و﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾⁽⁴⁾ فيمن رفع الراء⁽⁵⁾.

قوله⁽⁶⁾: (أو عن⁽⁷⁾ الاستعانة بهم في الغزو⁽⁸⁾) إشارة⁽¹⁾ إلى ما روي أن الآية نزلت في عبادة بن

(1) في "ع": فيه.

(2) في "ف": لا ينبغي بمعنى.

(3) في "ع": ولا يضار.

والآية من سورة البقرة، رقمها: 233.

واختلفوا في نصب الراء ورفعها من قوله "لا تضار"، قرأ بالرفع: ابن كثير والبصريان، وحجتهم: أنه أخبر بـ"لا"؛ فردّه على قوله تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ﴾. (سورة البقرة، الآية 233)، وقرأ الباقون بالنصب (يفتح الراء)، وحجتهم: أن الفعل مجزوم بحرف النهي، والأصل فيه: "لا تضارر"؛ فأدغم الراء في الراء، فوّجّ لالتقاء الساكنين.

يُنظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبدالعال مكرم، ص 97، ط: 4 - 1401هـ، دار الشروق، بيروت. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي الضباع، 227/2 - 228، ط: بدون، المطبعة التجارية الكبرى.

(4) سورة البقرة، الآية: 282.

اختلفوا في نصب الراء مع التشديد، أو الإسكان مع التخفيف، في قوله "لا يضار"، وتفرد أبو جعفر باختيار الثاني. يُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 228/2.

(5) في "ف": كتب بعد هذه الفقرة عن المراد بالمولاة، وسيأتي ذكره لاحقاً.

يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ص 205.

(6) سقطت من "ف".

(7) في "ع": على.

(8) مسألة "الاستعانة بالكفار في الغزو" توضح من جانبين:

الصامت⁽²⁾، وكان⁽³⁾ له حلفاء من اليهود، فلما خَرَجَ عليه السلام يوم الأحزاب، قال عبادة: (يا نبي الله إنَّ معي خمسمائة رجل من اليهود، وقد رأيت أن يخرجوا معي؛ فأستظهر⁽⁴⁾ بهم على العدو)، فأنزل الله تعالى هذه الآية⁽⁵⁾.

الأول: إذا كان القتال ضد الكفار، فذهب بعض المالكية لعدم الجواز؛ إذ لا يُؤمن غدرهم، وهو قول عن الإمام أحمد. وأجازه الأكثر من المذاهب الأربعة، بشرط الضرورة المتعلقة بمصلحة الدين والإسلام، وبشرط الوثوق كذلك، والا فلا يجوز.

الثاني: إذا كان القتال ضد البغاة من أهل الإسلام، فلا يجوز، إلا عند بعض الحنفية، بشرط أن يكون حكم الإسلام هو الظاهر. ولكل فريق أدلته.

يُنظر: السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، **المبسوط**، 133/10، ط: بدون، 1414هـ - 1993م، دار المعرفة - بيروت. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، 101/7، ط: 2، 1406هـ - 1986م، دار الكتب العلمية. المواق، أبو عبد الله محمد بن يوسف، **التاج والإكليل لمختصر خليل**، 545/4، 369/8، ط: 1، 1416هـ - 1994م، دار الكتب العلمية. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، **الأم**، 175/4، 242، ط: بدون، 1410هـ - 1990م، دار المعرفة - بيروت. ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، **المغني**، 529/8، 256/9، ط: بدون، مكتبة القاهرة.

(1) في "ف": وإشارة.

(2) هو الصحابي الجليل عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي، أحد النقباء ليلة العقبة، ومن أعيان البدرين، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، سكن بيت المقدس، وكان أول من تولى قضاء فلسطين، وقد كان رجلاً طَوَّالاً، جَسِيماً، جميلاً، مات بالرملة، سنة أربع وثلاثين، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة. يُنظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 5/2 - 10. ابن حجر، **الإصابة**، 505/3.

(3) في "ف": مكان.

(4) في "ف": واستظهر.

(5) نُكِّرَ في سبب نزول هذه الآية أربعة أقوال، هي:

الأول: ما أورده البيضاوي وشيخ زاده رحمهما الله من شأن عبادة بن الصامت، واستدل به البيضاوي على تحريم الاستعانة بالكافرين، وكونه من موالاتهم. أخرجه الواحد في أسباب النزول: (ص102). والثعلبي في تفسيره: (47/3). وذكره ابن حجر في العجائب: (677/2). وهذه الرواية مسندة لجويبر الأُردي، قال ابن حجر: وهو ضعيف جداً.

.....

.....

و"الموالة⁽¹⁾": ضد⁽²⁾ المعادة.

وكون المؤمن موالياً للكافر يكون على ثلاثة⁽³⁾ أوجه⁽¹⁾:

يُ نظر: العسقلاني، ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي، **تقريب التهذيب** - تحقيق: محمد عوامة، ص 143، ط: 1، 1406هـ - 1986م، دار الرشيد - سوريا.

الثاني: أنَّ الحجاج بن عمرو، وكهمس بن أبي الحقيق، وقيس بن زيد - وهؤلاء كانوا من اليهود - كانوا يباطنون نفراً من الأنصار ليفتنوهم عن دينهم - فقال رفاعة بن المنذر، وعبد الله بن جببر، وسعيد بن خيثمة، لأولئك نفر: اجتنبوا هؤلاء اليهود واحذروا لزومهم ومبايحتهم لا يفتنوكم عن دينكم، فأبى أولئك نفر إلا مبايحتهم وملأهم، فأنزل الله تعالى هذه الآية. أخرجه الواحدي في أسباب النزول: (102) . وابن جرير في تفسيره: (314/6) . وابن المنذر في تفسيره: (ص 165) . وابن أبي حاتم في تفسيره: (629/2) . والبغوي في تفسيره: (427/1) .

وفي موسوعة الاستيعاب: الحديث ضعيف يُ نظر: **الاستيعاب في بيان الأسباب**، لسليم الهاللي ومحمد موسى آل نصير، 240/1، ط: 1 - 1425هـ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - السعودية.

الثالث: أنها نزلت في المنافقين عبد الله بن أبي وأصحابه، كانوا يتولون اليهود والمشركين ويأتونهم بالأخبار ويرجون أن يكون لهم الظفر على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنزل الله تعالى هذه الآية، ونهى المؤمنين عن مثل فعلهم. أخرجه الواحدي في أسباب النزول: (102) . والبغوي في تفسيره: (427/1) .

وفي الاستيعاب: الحديث ضعيف يُ نظر: **موسوعة الاستيعاب في بيان الأسباب**، 240/1.

الرابع: أنها نزلت في حاطب بن أبي بلتعة وغيره، كانوا يتولون اليهود والمشركين، ويخبرونهم بالأخبار، ويرجون أن يكون لهم الظفر على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنزلت الآية. أخرجه مقاتل في تفسيره: (ص 270) . والثعلبي في تفسيره: (46/3) . والبغوي في تفسيره: (426/1) . والتحقيق أنَّ هذه الآية لم تنزل في حاطب؛ وإنما نزلت في أمره آية غيرها، لكنهما تشتركان في النهي عن موالة الكفار . وبقيّة الأسباب الواردة ضعيفة من حيث الأسناد، فلا يُجزم بكون واحداً منها سبباً لنزول الآية.

يُنظر: مقاتل، أبو الحسن مقاتل بن سليمان، **تفسير مقاتل** - عبدالله شحاته، ص 270، ط: 1 - 1423هـ، دار إحياء التراث - بيروت.

(1) الموالة: مصدر "والى"، بمعنى النصرة والمحبة. يُنظر: الجوهرى، **الصاحح**، 2530/6. الزبيدي، **تاج العروس**، 246/40.

(2) في "ف": خلاف.

(3) نهاية ص 1/ق 98 من "ع".

.....

.....

الأول: أن يكون راضياً بكفره⁽²⁾ ويتولاه لأجله، والمؤمن يكفر بهذا⁽³⁾ الوجه من الموالاة؛ لأن الرضى بالكفر كفر⁽⁴⁾.

والوجه الثاني: أن يعاشر معه معاشرة جميلة⁽⁵⁾ فيما يتعلق بالدنيا، وذلك غير ممنوع منه. والوجه الثالث: وهو القدر المتوسط بين الوجهين الأولين⁽⁶⁾، وهو أن يوالي الكفار على وجه الركون إليهم والتعاون والتظاهر معهم، على الوجه الذي يتوالى به المتوادلون⁽⁷⁾ من أهل القربات بالتعظيم والإكرام⁽⁸⁾، مع اعتقاد أن دينه باطل، فهذا لا يوجب الكفر إلا أنه منهى عنه؛ لأن الموالاة بهذا الوجه قد تجره⁽⁹⁾ إلى استحسان طريقته، والرضى بدينه، وذلك يخرج عن الإسلام.

(1) هذه الأوجه الثلاثة ذكرها الإمام الرازي في تفسيره هذه الآية؛ والظاهر أن شيخ زاده رحمه الله قد نقلها عنه. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 192/8.

و يُنظر: الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، التوحيد - تحقيق: فتح الله خليف، ص293، دار الجامعات المصرية - الإسكندرية. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، الإيمان - تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ص17، ط: 5، 1416هـ - 1996م، المكتب الإسلامي - الأردن. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال - تحقيق: محب الدين الخطيب، ص420، ط: بدون. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، الاعتصام - تحقيق: محمد الشقير، 278/1، ط: 1، 1429هـ - 2008م، دار ابن الجوزي - السعودية.

(2) نهاية ص1/ق24 من "أ".

(3) في "ف": بهذه.

(4) في "ف": في هذا الموضع ذكر الفقرة السابقة، وهي "أو عن الاستعانة بهم...".

(5) في "م" و"ف" و"ع": بحسب الظاهر.

(6) سقطت الكلمة من "ع".

(7) في "ف": المتوادلون.

(8) نهاية ص1/ق16 من "ف".

(9) في "ف" و"ع": يجره.

﴿مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إشارة إلى أنهم الأحقاء بالموالاة، وأن في موالاتهم مندوحة عن موالاة الكفرة. ومن يفعل ذلك أي اتخاذهم أولياء. فليس من الله في شيء أي من ولايته في شيء يصح أن يسمى ولاية، فإن موالاتي المتعاضدين لا يجتمعان قال:

تود عدوي ثم تزعم أنني ... صديقك ليس النوك عنك بعازب.

فلذلك هدد الله تعالى (1) فيه، فقال: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ أي: فليس (2) من ولاية الله (3) في شيء يصح أن يطلق عليه اسم الولاية، والمعنى: أنه (4) ينسلخ عنه ولاية الله تعالى رأساً (5) (6). وكيف تبقى موالاة المرء (7) مع صديقه في حال موالاته مع عدو صديقه؛ فإن الكافر عدو الله تعالى (8)، فمن اتخذها ولياً لا تبقى الموالاة بينه وبين الله تعالى؛ فإن موالاة الولي تنافي (9) موالاة عدوه؛ فلذلك قيل: تَوَدُّ عَدُوِّيْ ثُمَّ تَزْعُمُ أَنَّي صَدِيقُكَ (10) لَيْسَ النُّوْكُ عَنكَ بِعَزَبٍ (11)

(1) سقطت من "ف" .

(2) في "ف": ليس.

(3) سقطت الكلمة من "ف".

(4) في "ف": أن.

(5) رأساً: بمعنى مباشرة.

(6) نهاية ص 246/1 من "م".

ذكر الزمخشري والرازي المعنى نفسه؛ وهو أن الله بريء منه بمعنى الولاية. وقال ابن عطية: "ليس في شيء مرضي على الكمال والصواب، وفي الكلام حذف مضاف، تقديره: فليس من التقرب إلى الله أو التزلف، ونحو هذا". وقيل: ليس من دينه، وقيل: ليس من عبادته، وقيل: ليس من حربه. وأكثر المفسرين على المعنى الأول، الذي ذكره البيضاوي وشيخ زاده رحمهما الله تعالى.

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن، 396/1. الواحدي، الوجيز، ص 205. الزمخشري، الكشاف، 351/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، ص 419. الرازي، مفاتيح الغيب، 193/8. أبو حيان، البحر المحيط، 92/3.

(7) سقطت من "ف" .

(8) سقطت الكلمة من "ع".

(9) في "م": منافي.

(10) في "ف": وصديقك.

(11) يُنسب هذا الشعر للشاعر العباسي كلثوم بن عمرو لعتّابي، ويُنسب أيضاً لبشار بن برد.

.....

.....

أي: ليس الحقُّ عنك ببعيد⁽¹⁾.

قوله⁽²⁾ تعالى: ﴿فِي شَيْءٍ﴾ "خبر ليس"⁽³⁾.

وقوله⁽⁴⁾: ﴿مِنْ اللَّهِ﴾ كان في الأصل صفة لـ ﴿شَيْءٍ﴾، والتقدير: "فليس في شيء كائن من الله"، أي: "من

ولاية الله"؛ بتقدير المضاف، فلما قُدِّم على ﴿شَيْءٍ﴾؛ كان في محل نصب على أنه حال منه⁽⁶⁾.

وقوله⁽⁷⁾: ﴿مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ معناه: "من غير المؤمنين"⁽⁸⁾؛

يُنظر: ابن عبد البر، أبو عمر شهاب الدين بن محمد، العقد الفريد، 227/2، ط: 1 - 1404هـ، دار الكتب العلمية - بيروت. الزمخشري، جار الله، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، 371/1، ط: 1 - 1412هـ، مؤسسة الأعلمي - بيروت.

و"الثَّوْكُ" هو: الحُصْق، يُقال: رجلٌ أَثْوَكٌ، وامرأةٌ ثَوَكَاءٌ. و"عازب": من "عَزَبَ يَعْزِبُ عَزُوبًا" بمعنى بعيد، والعازب من الكلاً: "البعيد المطلب".

يُنظر: الفراهيدي، العين، 411/5. ابن تِريد، جمهرة اللغة، 984/2. ابن فارس، مقاييس اللغة، 310/4. ابن سيده، المخصص، 315/3.

(1) في "ع" أضاف في هذا الموضع: فليس أخي من وني رأي عينه، ولكن أخي من وني في المغائب، وكتب بعضهم إلى صديق له في جملة ما كتبه إليه أنه من وإلى عدوك فقد عاداك، ومن عادى عدوك فقد والاك.

(2) في "ف": في قوله.

(3) خالف ابن عطية فقال: "هو في موضع نصب على الحال من الضمير الذي في قوله: ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ﴾". يُنظر: ابن

عطية، المحرر الوجيز، ص419.

(4) سقطت من "ف".

(5) في "م" و "ف": "من الله"، وفي الأصل: "من".

(6) انتصب على الحال؛ لأن الصفة المنكرة إذا تقدمت على صاحبها فإنها تُعرب حالاً. يُنظر: ابن السراج، الأصول في

النحو، 225/2. السمين الحلبي، الدر المصون، 107/3.

(7) سقطت من "ف".

(8) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن، 396/1. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، معاني القرآن - محمد الصابوني،

ص383، ط: 1 - 1409هـ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن، زاد

.....

.....

لأن لفظة **﴿دُون﴾** اسم لمكان هو أسفل من مكان آخر ⁽²⁾. تقول: "جلس ⁽³⁾ زيد دون عمرو"، أي: "جلس في مكان أسفل من مكان عمرو"، ومن كان ⁽⁴⁾ مكانه مغايراً "لمكان غيره يكون ذاته مغايراً" ⁽⁵⁾ لذات غيره بالضرورة، فجعل لفظة **﴿دُون﴾** مستعملاً في معنى (غير) ⁽⁶⁾.
والمعنى: أن لكم ⁽⁷⁾ في موالاة المؤمنين مندوحة - أي سعة واستغناء، "والمندوح المكان الواسع" ⁽⁸⁾ - عن موالاة الكافرين، فلا تؤثر موالاتهم على موالاة المؤمنين ⁽⁹⁾.
وأجاز أبو البقاء أن ⁽¹⁰⁾ يكون قوله: **﴿مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾** منصوب المحل؛ على أنه صفة "أولياء"؛ فيتعلق كلمة **﴿مِنْ﴾** بمحذوف ⁽¹¹⁾، أو على أنه حال من فاعل **﴿لَا يَتَّخِذْ﴾**

المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ص272، ط: 1 - 1422هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.

الرازي، مفاتيح الغيب، 193/8.

(1) في "أ" و"ع": لفظ.

(2) لفظة "دون" لها معنيان: الأول: الظرفية في معنى المكان تشبيهاً بالمكان، فيقال: "زيد دون عمرو" في الشرف. والثاني: أن تكون "صفة" بمعنى: حقير ومستزذل، فيقال: "ثوبٌ دون". يُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، 144/2، ط: 1، 1422هـ - 2001م، دار الكتب العلمية - بيروت.

(3) نهاية ص2/ق98 من "ع".

(4) في "ف": مكان.

(5) سقطت من "ف".

(6) والمعنى: أنه استعمل لفظة **﴿دُون﴾**؛ إشارة إلى تميز المؤمنين وعلو مكانتهم ومرتبتهن عن الكافرين؛ فلا ينبغي لمؤمن أن ينزل عن هذه المكرمة بمولاته من هم دون المؤمنين مكانةً وفضلاً.

(7) في "ف": إليك، وسقطت (أن) قبلها.

(8) سقطت من "ع".

ذَدَحَ، الذُّدْحُ: السَّعَةُ والفُسْحَةُ، وأَرْضٌ مندوحةٌ: بعيدة واسعة، ولك في الأمر "مندوحة" أي: متسع.

يُنظر: الفراهيدي، العين، 184/3. ابن دريد، جمهرة اللغة، 506/1.

(9) سقطت الجملة من "م". وسقط من "ف": "المندوح المكان الواسع".

(10) في "ف": سقط: البقاء أن، وكتب في موضعها: المؤمنين.

(11) في "ف": المحذوف. يُنظر قول أبي البقاء: أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، 251/1.

﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّا﴾ إلا أن تخافوا من جهتهم ما يجب اتقاؤه، أو اتقاء. والفعل معدى بـ(من) لأنه في معنى تحذروا وتخافوا. وقرأ يعقوب «تقية».

أي: (1) لا يتخذوهم (2) أولياء متجاوزين ولاية المؤمنين (3).
قوله (4): (إلا أن تخافوا من جهتهم ما يجب اتقاؤه) والاحتراز (5) عنه، يعني: أن ﴿تُقَنَّا﴾ مصدر (6) (اتقى) كَتَقَّى، يقال: اتقى تَقِيَةً وَتُقَاةً (7)، مثل: اتَّخَمَ تَخْمَةً (8).

(1) سقطت من "ف".

(2) في "ف": لا تتخذوهم.

(3) وقيل: حال من المفعول، أي: "حال كون الكافرين ناصرين من دون المؤمنين". ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 106/3. درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، إعراب القرآن وبيانه، 488/1، ط: 4 - 1415هـ، دار الإرشاد - حمص.

(4) سقطت من "ف".

(5) أصله: حرز، واحترز، ويقصد بالاحتراز: التحفظ والامتناع والوقاية. ينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، 510/1. الجوهري، الصحاح، 873/3. الحميري، شمس العلوم، 1420/3.

(6) كلمة (تقاة) تكون جمعاً إذا أريد بها جمع (تقي) ، نحو (أباة جمع أبي) ، وهذا ليس مقصوداً هنا. والخلاف هنا يدور بين كونها منصوبة على المفعولية وكونها منصوبة على المصدرية. فعلى الأول يكون (تتقوا) بمعنى تخافوا، وهذا هو الوجه الذي ذكره البيضاوي تبعاً للزمخشري وعلى الثاني تكون مصدراً [أي: مفعولاً مطلقاً]، والتقدير: تتقوا منهم اتقاءً. وقد جَوَّز بعض المعربين فيها وجهاً ثالثاً؛ وهو أنها منصوبة على الحال، وصاحب الحال فاعل (تتقوا) ، وعلى هذا تكون حالاً مؤكدة. وهذا الوجه وإن كان صحيحاً في ذاته غير أن كونها مصدراً أوجه؛ لأنَّ القراءة الأخرى: (إلا أن تتقوا منهم تقية) تشهد بهذا.

ينظر: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة - تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، 183 / 1، ط: 2، 1413هـ - 1993م، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت. السمين الحلبي، الدر المصون، 111 / 3.

(7) سقطت من "ف".

(8) سقطت من "م".

.....

.....

وأصل (اَفَقَى): (اَفَقَى) على (افتعل)⁽¹⁾، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وأبدلت منها التاء وأدغمت⁽²⁾، فيكون⁽³⁾ أصل (اَفَقَاة): (وَقِيَّة) كَتَحْمَةٍ وَتَهْمَةٌ وَتَوْدَةٌ، وأصل التاء فيها وأو⁽⁴⁾. ومجيء⁽⁵⁾ المصدر على (فُعِلَ) و(فُعِلَةً) قليل⁽⁶⁾. والقياس في مصدر (اتقى)⁽⁷⁾: (اتقاء)، إلا أنه جاء⁽⁸⁾ (اَفَقَاة) على الندرة والشذوذ⁽⁹⁾. ويجعلها⁽¹⁰⁾ المصنف أولاً⁽¹¹⁾ بمعنى: "المُتَقَى"⁽¹²⁾، كما يقال: "ضرب الأمير" لـ "مضروبه"⁽¹³⁾؛

(1) في "ف": على وزن افتعل.

(2) نهاية ص 2/ ق 24 من "أ".

(3) في "م": وكان.

(4) يُنظر الأصل اللغوي لكلمة تُقَاة: الفراهيدي، العين، 317/4. ابن سيده، المحكم، 599/6. الأزهري، تهذيب اللغة، 200/9. ابن منظور، لسان العرب، 404/15. الزبيدي، تاج العروس، 236/40. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، سر صناعة الإعراب، 155/1، ط: 1، 1421هـ، 2000م، دار الكتب العلمية - بيروت.

(5) في "ف": ويجيء.

(6) سقت من "م".

وَيُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 94/3.

(7) في "ف": التقاء.

(8) في "ف": جاز.

(9) مصدر من الفعل "اتقى": هو "اتقاء"، لكن يحتمل أن تكون "تقاء" في الآية مصدر له. وهو نادر. لكنه جائز؛ لأن العرب تأتي بالمناصب نائبة عن بعضها، فإذا كان بالكلمتين معنى واحداً واختلف ألفاظها أخرجوا مصدر أحد اللفظين مصدر اللفظ الآخر، ومثاله: قولهم: التقيت فلاناً لقاءً حسناً. وفي القرآن الكريم: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بِنَاتًا﴾ (نوح: ١٧). ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (المزمل: ٨). الثعلبي، الكشف والبيان، 47/3. البغوي،

معالم التنزيل، 428/1.

(10) في "ف" و"ع": وجعلها.

(11) في "ف": ولا.

(12) على هذا المعنى فهي "مصدر".

(13) عبّر عن "المُتَقَى" بـ "تُقَاة"؛ كالتعبير بقولنا: "ضرب الأمير" بمعنى مضروبه، أي: أطلق لفظ المصدر على المفعول، وهو مجاز مشهور في اللغة. وبناءً على ذلك: فانتصابه في الآية على أنه مفعول به لا على أنه مصدر، ولذلك قدّر

.....

.....

حيث فسّره⁽¹⁾ أولاً بقوله "ما يجب اتقاؤه"، ويجعلها⁽²⁾ منصوبة على أنها⁽³⁾ مفعول به ، و﴿مَنْهُمْ﴾⁽⁴⁾ متعلق بمحذوف منصوب على أنه حال (من "تقاة"؛ لأنه في الأصل يجوز أن يكون صفة لها، فلما قدّم انتصب حالاً)⁽⁵⁾، وكان المعنى: لا تُوالوا الكفار في وقت من الأوقات إلا وقت أن تخافوا أمراً يجب اتقاؤه حال كونه واقعاً من⁽⁶⁾ جهتهم".
ثم قال: أو⁽⁷⁾ انتقاء⁽⁸⁾، أي: ويجوز أن يكون (تقاة) منصوباً على أنه "مفعول مطلق"، لا على أنه "مفعول به"؛ بكونه بمعنى المفعول، فعلى هذا يكون الظاهر أن

بقوله: إلا أن تخافوا أمراً". يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 148/16. أبو حيان، البحر المحيط، 3/ 94. الصبان، حاشية الصبان، 442/2. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 63/1.

(1) في "أ" و "م" و "ف": فسّوها.

(2) في "ف": وجعلها.

(3) في "ف": أنها.

(4) في "م": ومنهم من ينعلق.

قوله: ﴿مَنْهُمْ﴾ في إعرابه احتمالان: الأول: أنه "حال" من "تقاة" تقدم عليها، وهذا الاحتمال مبني على القول الأول وهو: أن "تقاة" مصدر. والثاني: أن تكون "من" ابتدائية متعلقة بالفعل قبلها "تتقوا"، وهذا الاحتمال مبني على القول الثاني وهو: أن "تقاة" مفعول مطلق.

(5) سقطت من "ف".

(6) سقطت من "م". وفي "ف": على.

(7) في "ف": و.

(8) وهذا المعنى الثاني بناءً على اعتبار "تقاة" مصدراً ، وانتصابها على أنها "مفعول مطلق".

منع عن مولاتهم ظاهراً وباطناً في الأوقات كلها إلا وقت المخافة، فإن إظهار الموالاة حينئذٍ جائز، كما قال عيسى عليه السلام: (كُنْ وسطاً وامشِ جانباً).

يتعلق ﴿مِنْهُمْ﴾⁽¹⁾ بقوله ﴿تَتَّقُوا﴾؛ إلا أن فعل (الاتقاء) لَمَّا وَجَبَ أن يتعدى بنفسه؛ حيث لم يوجد في كتب اللغة تعديته بالصلة؛ لَزِمَ أن يضمن ² ﴿تَتَّقُوا﴾ معنى⁽³⁾ تحذروا أو تخافوا؛ لتصح تعديته بـ(من)؛ فإن (حذر) و(خاف)⁽⁴⁾ كما⁽⁵⁾ يتعديان بنفسهما يتعديان أيضاً بـ(من)⁽⁶⁾.
قوله⁽⁷⁾ عليه الصلاة والسلام: "كُنْ وسطاً، وامشِ جانباً"⁽⁸⁾ أي⁽⁹⁾: "كُنْ فيما بين الناس ظاهراً، وامشِ

(1) سقطت من "م".

² التضمنين: أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويراد معه معنى آخر تابع له بلفظ آخر دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز. فتارة يجعل المذكور أصلاً والمحذوف حالا وتارة يعكس. فإن قلت إذا كان المعنى الآخر مدلولاً عليه باللفظ المحذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل إنه متضمن أباه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كأنه في ضمنه. ومن ثم كان جعله حالا وتبعاً للمذكور أولى من عكسه.
يُنظر: الجوهرى، الصحاح، 2155/6. الأحمد نكري، دستور العلماء، 213/1.

(3) في "ف" ومعنى.

(4) نهاية ص 1/ق 99 من "غ".

(5) سقطت من "ف".

(6) يُنظر: المبرد، المقتضب، 110/2. ابن السراج، الأصول في النحو، 141/1. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار، 510/2، ط: بدون، 1424 هـ - 2005 م، جامعة أم القرى - السعودية. الخفاجي، حاشية الشهاب، 16/3.

(7) في "ف" سقطت "قوله"، وكتب: "عليه السلام".

(8) يورد بعض المفسرين هذا القول منسوباً لنبي الله عيسى عليه السلام، أخرجه أبو بكر الدينوري في "المجالسة وجواهر العلم"، مسنداً عن سفيان الثوري، رقم الحديث: (1086). وذكره أبو المحاسن القاوقجي فيما لا أصل له.

يُنظر: الدينوري، أبو بكر أحمد بن مروان، المجالسة وجواهر العلم، تحقيق: مشهور بن حسن، 478/3، ط: بدون - 1419 هـ، دار ابن حزم - بيروت. القاوقجي، أبو المحاسن محمد بن خليل بن إبراهيم، اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، تحقيق: فواز زمزلي، ص 143، ط: 1 - 1415 هـ، دار البشائر الإسلامية. ابن قتيبة، عيون الأخبار، 37/3. الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب، 335/2. أبو المعالي البغدادي، التذكرة المحمودية، 17.0/7

(9) في "م" و "ف": معناه وكن .

﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ فلا تتعرضوا لسخطه بمخالفة أحكامه وموالاته أعدائه، وهو تهديد عظيم مشعر بتناهي النهي في القبح، وذكر النفس، ليعلم أن المحذر منه عقاب يصدر منه تعالى فلا يؤبه دونه بما يحذر من الكفرة،

جانباً من موافقتهم فيما يأتون ويذرون⁽¹⁾.

وقيل⁽²⁾: "ليكن جسدك مع الناس، وقلبك مع الله تعالى"⁽³⁾.

قوله⁽⁴⁾: (وذكر (النفس) ؛ ليعلم أن المحذر منه، عقاب يصدر منه) ولو قيل: "ويحذركم الله" لم يعلم أن "العقاب المحذر منه"⁽⁵⁾ عقاب يصدر من الله تعالى، أو من غيره، فلما ذكر النفس؛ زال⁽⁶⁾ الاشتباه، ومن المعلوم أن العقاب الصادر منه تعالى أعظم أنواع العقاب⁽⁷⁾، وأدبه لا قدرة لأحد على دفعه⁽⁸⁾.

(1) والمعنى: المعاشرة الظاهرة والقلب مطمئن بالعداوة والبغضاء. يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 351/1. حاشية ابن التمجيد، 97/6. السيوطي، نواهد الأبحار، 510/2. الشرييني، شمس الدين محمد بن أحمد، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، 208/1، ط: بدون - 1285هـ -، مطبعة بولاق - القاهرة. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 23/2.

(2) في "م": معناه وليكن.

(3) يُنظر هذا المعنى: النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، 140/2، ط: 1 - 1416هـ، دار الكتب العلمية - بيروت. السيوطي، نواهد الأبحار، 510/2.

(4) سقطت من "ف".

(5) في "ف": المحذر منه عقاب.

(6) في "م": قال.

(7) وذلك لكونه قادراً على ما لا نهاية له.

وهذا المعنى ذكره الفخر الرازي في تفسيره، والظاهر أن شيخ زاده رحمه الله قد نقله عنه؛ لكون اللفظ واحداً. يُنظر:

الرازي، مفاتيح الغيب، 194/8.

(8) في "م": على دفعه.

قيل: معناه تحذير من عذاب نفسه وعقوبته وبطشه، ففي الكلام محذوف، والتقدير: "ويحذركم الله عقاب نفسه"، وهذا مروى عن ابن عباس والحسن رحمهما الله. وقيل: معناه "ويحذركم الله آياه"؛ لأنَّ الشيء والنفس والذات والإسم عبارة

عن الوجود، ونفس الشيء هو الشيء بعينه كقوله: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (النساء: ٦٦) أي: ليقتل بعضكم بعضاً،

ومعنى الآية على هذا القول: "ويحذركم الله نفسه أن تعصوه؛ فتستحقوا عقابه".

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تَخْضَعُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُوا يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

﴿قُلْ إِنْ تَخْضَعُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُوا يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ أي: أنه يعلم ضمائرهم من ولاية الكفار وغيرها إن تخفوها أو تبذروها. ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ فيعلم سرهم وعلنكم. ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدر على عقوبتكم إن لم تنتهوا عما نهيتم عنه. والآية بيان لقوله تعالى: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾،

قوله⁽¹⁾: (والآية⁽²⁾) بيان لقوله: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾⁽³⁾؛ لأنه تعالى وَصَفَ نفسه⁽⁴⁾ بالعلم الكامل؛ "حيث قال: ﴿قُلْ إِنْ تَخْضَعُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾⁽⁵⁾ إلى قوله: ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾"⁽⁶⁾، وبالقدرة الكاملة حيث قال: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ومن كان شأنه هذا كيف لا يحذر منه من "يوالي أعداءه"⁽⁷⁾.

يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 49/3. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 989/2. البغوي، معالم التنزيل، 428/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، ص 420. النيسابوري، محمود بن أبي الحسن، إيجاز البيان عن معاني القرآن - حنيف القاسمي، ص 186، ط: 1 - 1415هـ، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

(1) سقطت من "ف".

(2) يقصد قول الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنْ تَخْضَعُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُوا﴾ آل عمران: ٢٩ .

(3) في "م": "ويحذركم نفسه".

(4) نهاية ص 2/ ق 16 من "ف".

(5) الآية غير صحيحة في "أ" و"م" و"ف"؛ حيث كتبت: "وان تخفوا ما في أنفسكم".

(6) في "ف": تكررت الجملة مرتين متتابعاً .

(7) في "ف": من توالى إلى أعدائه.

وهذا المعنى ذكره الزمخشري، وبَيَّنَّ أنَّ سبب التحذير الوارد في الآية السابقة؛ ما اتصف الله عز وجل به من العلم الذاتي الخالص، والقدرة القادرة على كل المقدرات، المذكور في هذه الآية؛ ولذلك جعل هذه الآية بياناً للتحذير السابق. ويُنظر: الواحدي، الوجيز، ص 206. الزمخشري، الكشاف، 352/1. أبو حيان، البحر المحيط، 96/3.

وكأنه قال: (ويحذركم نفسه لأنها متصفة بعلم ذاتي محيط بالمعلومات كلها، وقدرة ذاتية تعمّ المقدورات بأسرها، فلا تجسروا على عصيانه إذ ما من معصية إلا وهو مطلع عليها قادر على العقاب بها).

قوله⁽¹⁾: (لأنها متصفة بعلم ذاتي) الظاهر أنّ⁽²⁾ مراده بكون علم الله تعالى ذاتياً: كونه غير مستفاد من خارج كبعض علمنا؛ لأنه تعالى وإن كان عالماً بعلم زائد على ذاته إلا أنّ ذلك العلم مما تقتضيه⁽³⁾ ذاته المتساوية النسبة إلى المعلومات كلها⁽⁴⁾، وكذا المراد بكون قدرته تعالى ذاتية، فإنّ معناه: أنّه تعالى قادر بقدره⁽⁵⁾ زائدة على ذاته، مستتدة إلى نفس ذاته؛ فلا يخرج عن علمه وقدرته شيء⁽⁶⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) نهاية ص 246 ق/2 من "م".

(3) في "م": يقتضيه. وسقطت "مما" من "ف".

(4) أي إن نسبة علمه بجميع المعلومات على السواء، وكذلك قدرته إلى جميع الممكنات من خلق السماوات والأرض، وخلق الإنسان، ولحيائه بعد موته، وغير ذلك من الأمور الدالة على قدرته عز وجلّ.

(5) في "ف": بقدرته.

(6) صفات الله عز وجلّ إما صفات ذات، أو صفات فعل؛ أما الأولى: فهي التي لم يزل ولا يزال عز وجلّ متصفاً بها، ومنها العلم والقدرة، وأما الثانية: فهي التي تتعلق بمشيئة الله عز وجلّ وإرادته واختياره؛ إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا. فالعلم والقدرة من الصفات الذاتية لله عز وجلّ.

والإمام البيضاوي - رحمه الله - أثبت من خلال هذه الآية وغيرها في سور أخرى صفات العلم والقدرة لله عز وجلّ، وأنه علم ذاتي وقدرة ذاتية؛ بمعنى أنّها صفات زائدة على ذاته سبحانه، وهي صفات موجودة أزلية ومعانٍ قائمة بذاته تعالى، وهو بهذا يقرر معتقد الأشاعرة المنتمي إليهم. ومذهب الحنابلة في صفات الله سواء كانت صفات ذات أو أفعال فإنهم يثبتونها من غير تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل.

ينظر: الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين - تصحيح: هلموت ريتز، ص 37، 38، 280، 483، ط: 3، 1400 هـ - 1980 م، دار فرانز شتايز - ألمانيا. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أحمد، نهاية الإقدام في علم الكلام - حرره وصححه: ألفريد جيوم، 166 - 205، 97، 126، 178، ط: 1، 1430 هـ - 2009 م، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أحمد، الملل والنحل، 1/ 44، 49، 68، 94، 193، ط: بدون، مؤسسة الحلبي. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن قاسم، 7/3، 488/12، 352/14، ط: بدون، 1416 هـ - 1995 م، مجموع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة. الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، الأربعين في أصول

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾

﴿يَوْمَ﴾ منصوب بـ ﴿تَوَدُّ﴾، أي: تتمنى كل نفس يوم تجد صحائف أعمالها، أو جزاء أعمالها من الخير والشر حاضرة لو أنَّ بينها وبين ذلك اليوم، وهو له أمدًا بعيدًا،

قوله⁽¹⁾: (يوم تجد صحائف أعمالها، أو⁽²⁾ جزاء⁽³⁾ أعمالها) إشارة إلى أنَّ إحضار العمل عبارة عن إحضار جزائه، أو عن⁽⁴⁾ إحضار ما يدلُّ عليه من الصحائف التي كتب⁽⁵⁾ هو فيها، لا عن إحضار نفس العمل بعينه؛ لأنَّه عرض⁽⁶⁾،

الدين - أحمد السَّقا، 1/ 219 - 235، ط: 1 - 1406هـ، دار التضامن - القاهرة. الأصفهاني، أبو الشتاء شمس الدين بن محمود، مطالع الأنظار على متن طوابع الأنوار، 166 - 172، ط: بدون، دار الكتب. ابن عثيمين، محمد بن صالح، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، ص25، ط: 3، 1421هـ - 2001م، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

وُيُنظر تفسير الإمام البيضاوي في تفسيره لآيات أخرى ذكرت قدرة الله عزَّ وجلَّ: 1/ 53، 2/ 120، 4/ 65، 4/ 191، 4/ 210.

(1) سقطت من "ف".

(2) في "م": و.

(3) نهاية ص1/ ق25 من "أ".

(4) سقطت من "ف".

(5) سقطت من "ف".

(6) (الْعَرْضُ) في اللغة: بمعنى ما يفنى ويَزول. أمَّا في الاصطلاح فهو خلاف (الجوهر). وقد قيل في المراد بهما أقوال؛ فقيل: الجوهر هو: القائم بنفسه، الذي تصح منه الأفعال، وقيل: ماله حجم، وقيل: ما يقبل العرض. أمَّا (الْعَرْضُ)، فقيل: هو ما يقوم بالجوهر، ولا يقوم بنفسه، وتمتنع وتتعذر منه الأفعال، وقيل: ما يطراً على الجواهر، كالألوان والطعوم والروائح والعلوم والقدر والإرادات الحادثة وأضدادها والحياة والموت، وقيل: هو ما يستحيل عليه البقاء.

يُنظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، 2/ 275. الباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل - عماد حيدر، ص 94، ط: 1، 1407هـ - 1987م، مؤسسة المتب الثقافية - لبنان. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 1/ 396. ابن منظور، لسان العرب، 7/ 169. الكفوي، الكليات، 1/ 624. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، تحقيق: فوقيه حسين محمود، ص87، ط: 2، 1407هـ - 1987م، عالم الكتب - لبنان.

.....

.....

و (الْعُضُّ) لَا يُعَادُ بَعِينَهُ⁽¹⁾.

و ﴿تَجِدُ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾ إِنْ كَانَ مِنْ (وَجَدْتُ) الْمَتَعَدِي إِلَى وَاحِدٍ بِمَعْنَى (أَصَبْتُ)⁽²⁾ يَكُونُ قَوْلُهُ⁽³⁾ تَعَالَى: ﴿مُحَضَّرًا﴾ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ (حَالٌ) مِنْ مَفْعُولٍ ﴿تَجِدُ﴾⁽⁴⁾، وَيَعْدُ كُونُهُ⁽⁵⁾ مِنْ (وَجَدْتُ) بِمَعْنَى (عَظِمْتُ)⁽⁶⁾.

(1) فِي "م": "لَأَنَّهُ عَرَضٌ لَا يُعَادُ بَعِينَهُ".

وَهَذَا الرَّأْيُ قَالَهُ الْإِمَامُ الرَّازِي أَيْضًا ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْعَمَلَ لَا يَبْقَى وَلَا يُمْكِنُ وَجْدَانُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ فَلَا بَدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ ، وَيَكُونُ بِأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ ذَلِكَ مُمْكِنًا ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(الجاثية: ٢٩) ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾^(الكهف: ٤٩) . وَأُورِدَ بَعْضُ الْمَفْسَرِينَ هَذَيْنِ الْإِحْتِمَالَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا عِنْدَ تَفْسِيرِهِمْ هَذِهِ الْآيَةَ. وَمَرَدُّ قَوْلِ الْإِمَامَيْنِ الرَّازِي وَالْبَيْضَاوِيِّ هَذَا أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ "الْمَعْدُومَ لَا يُعَادُ بَعِينَهُ".

وَقَدْ أَوْضَحَ الْإِمَامُ الرَّازِي فِي كِتَابِهِ الْأَصُولُ الْأَرْبَعِينَ أَنَّ مَسْأَلَةَ "إِعَادَةِ الْمَعْدُومِ" مُخْتَلَفٌ بَيْنَ أَهْلِ الْكَلَامِ فِيهَا ، فَالْفَلَّاسُفَةُ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ. وَالْمَعْتَزَلَةُ رَأَوْا أَنَّ ذَلِكَ مُمْكِنٌ ، وَلِذَلِكَ يَفْسُرُ الزَّمَخْشَرِيُّ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى مَعْنَى: "يَوْمَ تَجِدُ عَمَلَهَا مُحَضَّرًا ، أَوْ مَكْتُوبًا فِي صَحْفِهِمْ يَقْرَءُونَهُ" ، أَمَّا الْأَشَاعِرَةُ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا عُدِمَ فَقَدْ بَطَلَتْ ذَاتُهُ ، وَصَارَ نَفِيًّا مُحَضَّرًا وَعَدَمًا صَرَفًا ، وَلَمْ تَبْقَ لَهُ حَالُ الْعَدَمِ هُوِيَّةٌ وَلَا خُصُوصِيَّةٌ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ مَعَ مَذْهَبِهِمْ هَذَا قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِعَادَتُهُ بَعِينَهُ ، وَقَدْ فَصَّلَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْكَلَامَ فِي بَيَانِ هَذَا الْقَوْلِ وَالِاسْتِدْلَالِ عَلَى صِحَّتِهِ.

يُنْظَرُ: الْمَاتَرِيدِيُّ، أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، تَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السَّنَةِ، تَحْقِيقٌ: مُجَدِّي بِاسْمِهِ، 352/2، ط: 1، 1426هـ - 2005م، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوت. الْوَاحِدِيُّ، الْوَجِيزُ، ص 207. الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكَشَافُ، 353/1. الرَّازِيُّ، مِفَاتِيحُ الْغَيْبِ، 196/8. الرَّازِيُّ، الْأَصُولُ الْأَرْبَعِينَ، 39/2 - 44. ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى، 216/5، 41/6، 300/9، 275/16. أَبُو السَّعُودِ إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ، 24/2.

(2) فِي "ف": أَحْسَبْتُ.

"أَصَبْتُ" هُنَا: بِمَعْنَى "وَجَدَانِ الضَّالَّةَ".

(3) نِهَآيَةُ ص 2/ ق 99 مِنْ "ع".

(4) وَهُوَ: ﴿مَا عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ﴾.

(5) سَقَطَتْ مِنْ "ف".

(6) فِي "ع" وَ "م": "عَمِلْتُ".

.....

.....

و﴿مَا﴾ في قوله⁽¹⁾: ﴿مَا عَمِلْتَ﴾⁽²⁾ الظاهر أنها⁽³⁾ موصولة⁽⁴⁾، وعائدها محذوف، أي: "تجد ما عملته"⁽⁵⁾.
وقوله⁽⁶⁾: ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ في محل النصب على أنه حال، إما من "الموصولة"⁽⁷⁾ وإما من "عائده"⁽⁸⁾.

وعلى القول الثاني، فالفعل يتعدى لمفعولين؛ فنصب ﴿مُحْضَرًا﴾ على أنها مفعول ثانٍ، لا حال، والمفعول الأول هو: ﴿مَا عَمِلْتَ﴾. وهذا القول ليس بقوي من حيث المعنى. يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 98/3. السمين الحلبي،

الدر المصون، 116/3.

(1) في "ف": قول.

(2) في "ف": ما عملت الموصولة.

(3) سقطت من "ف".

(4) تقدمت في "ف".

(5) اختاره الفراء، والطبري، والواحدي.

و﴿مَا﴾ في قوله تعالى ﴿مَا عَمِلْتَ﴾ فيها وجهان متفق عليهما: أولاً: أن تكون موصولة، والتقدير: والذي عملته. وهو الوجه الذي اقتصر عليه شيخ زاده. ثانيهما: أن تكون ﴿مَا﴾ مصدرية، والتقدير: ومعمولها من سوء... . واستبعد البيضاوي تبعاً للزمخشري أن تكون ﴿مَا﴾ شرطية، وهي التي يعبر عنها بـ(الجازمة)، وأجاز ذلك السمين الحلبي.

ينظر تفصيل الكلام كله في: السمين الحلبي، الدر المصون، 117/3 - 118.

ويُنظر: الفراء، معاني القرآن، ص 206. الطبري، جامع البيان، 319/6. النحاس، إعراب القرآن، ص 151. الواحدي، الوجيز، ص 270. الأصفهاني، تفسير الراغب، 516/2 - 517. الزمخشري، الكشاف، 352/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، ص 421. الرازي، مفاتيح الغيب، 196/8. أبو حيان، البحر المحيط، 99/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 116/3. ابن الجزري، النشر، 239/2. الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، 134/1، ط: بدون - 2008م، دار الحديث - القاهرة.

(6) سقطت من "ف".

(7) في "ف": الموصول.

(8) في "ف": العائد. وهو محذوف تقديره: "ما عملته"، والعائد هو الضمير (الهاء).

"من خير": "حال" إذا اعتبرنا ﴿مَا﴾ موصولة، لا جازمة. يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 116/3.

.....

.....

وقوله⁽¹⁾: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ﴾ معطوف⁽²⁾ على قوله: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ﴾ أي⁽³⁾: "وتجد ما عملته حال كونه من سوء، وحال كونه محضراً أيضاً"، حذف ما وقع حالاً⁽⁴⁾ من الموصول الثاني⁽⁵⁾؛ لدلالة حال الأول عليه⁽⁶⁾.

واليه أشار المصنف بقوله: "من الخير والشر حاضرة"؛ فإنه يدل على أن المعنى: "وتجد ما عملت من سوء محضراً".

قوله⁽⁷⁾: (لو أن بينها وبين ذلك اليوم) مفعول قوله: (تتمنى⁽⁸⁾ كل نفس).

(1) سقطت من "ف".

(2) الطبري والواحدي ممن اختار العطف. وقيل: الجملة مستأنفة لا معطوفة. فتكون في موضع الرفع بالابتداء، و"تود" جملة في موضع الخبر لـ"ما"، والتقدير: "وما عملته من سوء تود هي لو تباعد بينها وبينه". وممن اختاره: الزمخشري والرازي.

ينظر: الزمخشري، الكشاف، 352/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 196/8. أبو حيان، البحر المحيط، 99/3.

(3) في "ف": أو. وسقطت الواو بعدها.

(4) يقصد بالحال محضراً، والمعنى لم يقل وما عملت من سوء محضراً؛ وذلك لأن الحال في الجملة الأولى التي عطف عليها هذه دل عليه.

(5) أي: "ما" في قوله: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ﴾.

(6) اختار كون النصب في موضع الحال؛ لما سبق من اختياره أن الفعل "تجد" متعدي لمفعول واحد لا اثنين، ولو كان متعدياً لاثنتين لكان النصب على أنه مفعول ثانٍ.

(7) سقطت من "ف".

(8) في "م" و"ف": يتمنى.

.....

.....

قيل: كلمة ﴿لَوْ﴾ ههنا مصدرية⁽¹⁾، وهي مع⁽²⁾ ما في حيزها في⁽³⁾ معنى المفعول لـ ﴿تَوَدُّ﴾⁽⁴⁾، أي⁽⁵⁾: "تود كل نفس تباعد ما بينها وبين ذلك اليوم". والحرف المصدرى قد يدخل على حرف مصدرى آخر على قلة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَتَىٰ تَطْفُونُ﴾⁽⁶⁾.

(1) الأصل أن "لو" شرطية، وقد تأتي مصدرية، وعلامتها: صحة وقوع "أن" موقعها. وجمهور النحويين من المتقدمين والمتأخرين لم يذكروا "لو" ضمن الحروف المصدرية، ومن ذكرها ضمنها: الفراء، وأبو علي، وأبو البقاء، والتبريزي، وتبعهم ابن مالك؛ وذلك غالباً ما يكون بعد فعل الودادة "وَدَّ"، "يُودُّ". ويتعذر اعتبارها مصدرية في هذه الآية؛ إذ إنها تدخل على حرف مصدرى؛ ودخول حرف مصدرى على مثله في اللغة قليل جداً كما يُصرِّح أبو حيان؛ لكن الشهاب الخفاجي يُعقب على قول قليل "بكونه مشعراً بالجواز هنا، وهو يمنع ذلك البتة. وعامة المفسرين على هذا، ولم أجد من تبنى كونها مصدرية؛ إلا أن بعض المفسرين ذكروا ورود هذا الرأي دون نسبته لأحد بعينه.

يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، 419/1. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني - تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ص19، ط: 1، 1413هـ - 1992م، دار الكتب العلمية - بيروت. أبو حيان، البحر المحيط، 102/3. ابن هشام، مغني اللبيب، ص350. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد عبد الحميد، 47/4، ط: 20، 1400هـ - 1980م، دار التراث - القاهرة. النعماني، اللباب، 155/5. الخفاجي، حاشية الشهاب، 18/3.

(2) سقطت من "ف".

(3) سقطت من "م".

(4) في "ف": توادى.

(5) سقطت من "ف".

(6) سورة الذاريات، الآية: 23.

استدل أبو حيان بهذه الآية على جواز كون "لو" هنا مصدرية؛ لدخول حرف مصدرى على مثله فيها، وردّ عليه السمين الحلبي بأن النحاة قد اتفقوا أن "ما" في الآية زائدة لا مصدرية، والصحيح أن لهم فيها مذهبين. يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 84/3. الطبري، جامع البيان، 422/22. الواحدي، البسيط، 444/20. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 74/5. أبو حيان، البحر المحيط، 102/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 125/3، 47/10.

أو بمضمر نحو: (اذكر) وتود حال من الضمير في ﴿عَمِلْتَ﴾،

و(الأمْد): غاية الشيء (ومُنْتَهاه، مكاناً كان أو زماناً⁽¹⁾). والمراد به ههنا: الزمان⁽²⁾.
والفرق بين "الأمْد"⁽³⁾ و"الزمان": أن⁽⁴⁾ الأمْد يطلق على الزمان باعتبار كونه غاية لشيء⁽⁵⁾، والزمان عام يطلق على كل زمان؛ سواء كان مبدأً أو غاية⁽⁶⁾.

قوله⁽⁷⁾: (أو بمضمر) أي: ويجوز أن يكون ﴿يَوْم﴾ منصوباً بمضمر⁽⁸⁾؛

- (1) يُنظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، 60/14. الجوهري، الصحاح، 442/2. ابن فارس، مجمل اللغة، 103/1.
- (2) قاله: ابن جريج. وقيل: المكان، قاله: السُّدي، وابن عطية، والنيسابوري. وروى عن الحسن أن المعنى: "يُتمنى أحدهم أن لا يلقى عمله أبداً". يُنظر: الطبري، جامع البيان، 320/6. ابن عطية، المحرر الوجيز، 84/3. النيسابوري، غرائب القرآن، 141/2.
- (3) في "م": الأبد. وهو خطأ.
- (4) سقطت من "م".
- (5) سقطت الفقرة من "غ".
- (6) ذكر الراغب والسمين الحلبي هذا المعنى، ويبدو أن شيخ زاده قد نقله عن السمين الحلبي؛ لتوافق النص. يُنظر: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، الفروق اللغوية، تحقيق: الشيخ بيت الله بيّات، ص71، ط: 1 - 1412هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم. الراغب، المفردات، ص88. السمين الحلبي، الدر المصون، 125/3.
- (7) سقطت من "ف".

(8) تعددت الأقوال في تحديد العامل في "يوم"؛ فقيل: مفعول به منصوب والعامل فيه: "فعل مضمر" أي: "اذكر يا محمد يوم تجد". وقيل: هو "ظرف"، والعامل فيه: "قدير" أي: "قدير في يوم تجد". وقيل: العامل فيه: "ويحذركم" أي: "ويحذركم الله نفسه في يوم تجد"، واختاره: الزجاج والنحاس، وضَّعه مكي. وقيل: العامل فيه: "ويحذركم الله عقابه يوم تجد"؛ فالعامل فيه العقاب لا التحذير نفسه. وقيل: العامل فيه: "المصير" أي: "والله المصير في يوم تجد". يُنظر: الزجاج، معاني القرآن، 397/1. النحاس، إعراب القرآن، ص151. مكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، 155/1، ط: 2 - 1405هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت. الأصفهاني، تفسير الراغب، 515/2. الزمخشري، الكشاف، 352/1. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 252/1. الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد، إعراب القرآن العظيم، تحقيق: موسى مسعود، ص205، ط: 1، 1421هـ - 2001م.

أو خبر لـ ﴿مَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ﴾ و﴿تَجِدُ﴾ مقصور على ﴿مَا عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ﴾،

فتكون ⁽¹⁾ ﴿تَوَدُّ﴾ حالاً من الضمير في ﴿عَمِلْتَ﴾، أي: اذكر يوم تجد كل نفسٍ ما عملته من خير محضراً وما عملته من سوء حال كونها وائنةً - أي: متمنيةً - أن يكون بينها وبين ذلك العمل السوء بُعداً مديداً. قوله ⁽²⁾: (أو خبر لـ ﴿مَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ﴾) ⁽³⁾ عطف على قوله "حال من الضمير"، أي: ويحتمل أن تكون ⁽⁴⁾ الواو في قوله: ﴿وَمَا عَمِلْتَ﴾ ⁽⁵⁾ للابتداء لا للعطف ⁽⁶⁾، ويكون قوله ⁽⁷⁾: ﴿مَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ﴾ مبتدأ، و﴿تَوَدُّ﴾ خبر ⁽⁸⁾، فلما لم يكن معطوفاً على مفعول ﴿تَجِدُ﴾ اقتصر مفعول ﴿تَجِدُ﴾ على قوله: ﴿مَا عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ﴾ ⁽⁹⁾.

(1) في "م" و "ف" و "غ": فيكون.

(2) سقطت من "ف".

(3) "من سوء" سقطت من "غ".

(4) في "م": أن يكون.

(5) في "م": "وما عملت"، وهو الصواب.

(6) أي أن الواو استئنافية.

قال أبو عمرو الداني: والأجود أن تكون (ما) في موضع نصب عطفاً على قوله: (ما عملت من خير) ، وعلى هذا يكفي الوقف على (محضراً) .

يُنظر: أبو عمرو الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، ص39.

(7) سقطت من "م".

(8) في "غ": خبره.

(9) أضاف في "غ" بعد هذه الفقرة: "قوله: (من الضمير في عملت) الظاهر أن يجعل حالاً من ضمير "تجد" مقيداً بتعلقه بما عملت من سوء". والتقدير: تجد ما عملت من سوء محضراً حال ما تود بعده عنها. ويحتمل أن يكون صفة للسوء، والتقدير: وما عملت من سوء الذي تود أن يبعد ما بينها وبينه". وهنا: نهاية ص1/ق100 من "غ".

والجملة إما معطوفة أو مستأنفة، ويعتبر أبو السعود أن القول بالعطف أبلغ، وأن الإحضار معتبر فيه أيضاً، لكنه خص بالذكر في الخير؛ للإشعار بكون الخير مراداً بالذات، وكون إحضار الشر من مقتضيات الحكمة التشريعية . يُنظر: الباقرلي، علي بن الحسين بن علي، إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الإيباري، 779/3، ط: 4 - 1429هـ،

دار الكتاب المصري - القاهرة. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 24/2.

ولا تكون ﴿مَا﴾ شرطية لارتفاع ﴿تَوَدُّ﴾،

قوله⁽¹⁾: (ولا تكون ﴿مَا﴾ شرطية لارتفاع ﴿تَوَدُّ﴾) ولو كانت⁽³⁾ شرطية؛ لوجب أن يكون قوله: ﴿تَوَدُّ﴾ مجزوماً؛ على أنه جواب الشرط؛ لكونه فعلاً مضارعاً يعمل فيه الجازم⁽⁴⁾، ولم يقرأه⁽⁵⁾ أحد من القراء إلا مرفوعاً⁽⁶⁾.

وعليه اعتراض مشهور، وهو: أنه إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، جاز فيه الرفع والجزم⁽⁷⁾، من غير تفرقة بين "إن" الشرطية وأسماء الشرط⁽⁸⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) في "ف": يكون .

(3) في "م": كان.

(4) سبق بيان أقوال المفسرين في نوع "ما" في الآية، والبيضاوي رحمه الله لا يجوز كونها شرطية جازمة، لإجماع القراء

على قراءة الرفع؛ ولو كانت "ما" شرطية لقرء بعض القراء بالجزم؛ بناءً على جواز الرفع والجزم، ولم يفعله أحد منهم.

وشيوخ زاده يورد هنا الأقوال التي اعترضت عليه لنفي احتمال الجزم.

وسبق أيضاً كيف أن السمين الحلبي ردّ على هذا، وأنه جائز في اللغة.

ينظر: ص 195.

(5) في "ف" و"غ": يقرأه .

(6) قوله هذا يشمل القراءات المتواترة والقراءات الشاذة، إذ اتفقت جميعها على الرفع.

(7) نهاية ص2/ق25 من "أ".

(8) الرفع عند سيبويه والجمهور على سبيل التقديم، وتقدير جواب الشرط المحذوف عنده، والفعل المضارع المرفوع ليس

جواباً للشرط . أما عند الكوفيين والمبرد فالرفع بتقدير الفاء؛ أي: "فهى تود"، ويجوز عندهم الرفع من غير تقدير

حذف؛ فاعتبروا الفعل هو نفس الجواب. وهذه القاعدة التي سبقت هنا للاعتراض على ما قرره الإمام البيضاوي؛

يسوقه هو نفسه في موضع آخر من تفسيره.

ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1/253. أبو حيان، البحر المحيط، 3/100. الفراهيدي، الجمل في

النحو، ص221. سيبويه، الكتاب، 3/66. المبرد، المقتضب، 2/70. ابن يعيش، شرح المفصل، 5/107. ابن

هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، ص452،

ط: بدون، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 4/35. النجار، محمد عبد العزيز، ضياء

السالك إلى أوضح المسالك، 4/44، ط: 1، 1422هـ - 2001م، مؤسسة الرسالة. البيضاوي، أنوار التنزيل،

119/4.

.....

.....

وإطباق القراء على رفع ﴿تَوَدُّ﴾ لا⁽¹⁾ يدل على عدم جواز أن تكون⁽²⁾ "ما" شرطية؛ لجواز أن يتفقوا⁽³⁾ على أحد الجائزين وإن كان مرجوحاً؛ فجاز أن يتفقوا على رفع ﴿تَوَدُّ﴾ مع أن المختار فيما إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، أن يكون المضارع مجزوماً. وقد سمع رفعه في لسان⁽⁴⁾ العرب، كما في بيت زهير⁽⁵⁾:

"وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَةٍ يَقُولُ⁽⁶⁾ لَا غَائِبٌ⁽⁷⁾ مَالِي وَلَا حَرَمٌ⁽⁸⁾."

(1) سقطت من "ف".

(2) في "م" و "ف" و "غ": يكون.

(3) سقطت من "ف".

(4) في "ف": حسبان.

(5) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح الهمذاني، يُكنى بأبي بجير، توفي قبل البعثة بثلاث عشر سنة، ولد في "مزينة" بنواحي المدينة، من أشهر الشعراء في الجاهلية، وكان من أصحاب المعلقات، وفي نسبه وأولاده شعراء كثر منهم ابنه كعب وبجير الذين أسلما، عاش أكثر من مئة سنة.

يُنظر: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، الاشتقاق - تحقيق: عبد السلام هارون، ص182، ط: 1، 1411هـ -

1991م، دار الجيل، بيروت. الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، 52/3، ط: 15 - 2002م، دار العلم

للملايين. علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، 107/18، ط: 4، 1422هـ - 2001م، دار الساقية.

(6) في "ف": بقوله .

(7) نهاية ص1/ق247 من "م".

(8) هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان ؛ يصف فيها كرمه وأنه لا يرد السائل الفقير . ومعنى

قوله "خليل": من "الخلّة"، وهي: الفقر . و"مسغبة": مجاعة، من: سغب فلان إذا اشتد به الجوع . و"لا غائب" أي: لا

يعتذر للمحتاج بأن المال غائب. و"حرم": المحروم.

والشاهد في هذا البيت: "يَقُولُ" الفعل المضارع ؛ مع أنه واقع في جواب الشرط ؛ لأن فعل الشرط ماضٍ. يُنظر:

الأزهري، تهذيب اللغة، 71/8. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 515/4. ديوان زهير بن أبي سلمى - شرح:

علي فاعور، ص115، ط: 1، 1408هـ - 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت.

.....

.....

وقد جاء الجزم⁽¹⁾ في القرآن كثيراً، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ﴾⁽²⁾، و⁽³⁾ ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾⁽⁴⁾. وقد يُجاب: بأن رفع المضارع في الجزاء شاذ، كرفعه في الشرط. نصَّ عليه "المبرد"⁽⁵⁾، وشهد به الاستعمال؛ حيث لم يوجد إلا في ذلك البيت. فلا وجه لحمل "القرآن العظيم"⁽⁶⁾ مع كونه في نهاية الفصاحة، على الوجه الشاذ النادر⁽⁷⁾.

(1) نهاية ص 1/ ق 1 من "ف".

(2) سورة هود، الآية: 15.

(3) سقطت الواو من "غ".

(4) سورة الشورى، الآية: 20.

(5) تقدمت ترجمته.

واعتباره الرفع في لمضارع في هذه الحالة شاذاً ؛ وضحه أثناء حديثه عن هذه القاعدة ؛ وقرر أن هذا لا يجوز إلا

للضرورة الشعرية. يُنظر: المبرد، المقتضب، 71/2.

(6) في "ف": القرآن في القرآن، وسقطت كلمة "العظيم".

(7) في "ف": للشرط.

قيل: جواز الجزم ليس على إطلاقه ؛ وإنما لا يكون إلا مع "كان"، كما في الآيتين الواردتين في الحاشية. ورد أبو

حيان على هذا، بأنه لا خلاف في جوازه إلا ما نسب لبعض النحويين كالْمُبرِد، وهو ما ذكره شيخ زاده هنا.

كما أوضحنا أن أمثله في كلام العرب كثيرة، واستشهد أبو حيان بأبيات أخرى من الشعر غير بيت زهير ؛ ليبين أن

هذا التقرير ليس من قبيل قياس القرآن على بيت شاذ من الشعر ؛ وإنما هو كثير. يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط،

99/3. الألويسي، روح المعاني، 124/2.

وَقُرِئَ (وَدَّتْ) وعلى هذا يصح أن تكون شرطية، ولكنَّ الحمل على الخبر أوقع معنى؛ لأنَّه حكاية كائن، وأوفق للقراءة المشهورة.

قوله⁽¹⁾: (وَقُرِئَ: (وَدَّتْ)⁽²⁾) بلفظ الماضي؛ وعلى هذه القراءة يجوز أن تكون⁽³⁾ كلمة (ما) شرطية؛ لانعدام المانع⁽⁴⁾.

وفي⁽⁵⁾ محلها حينئذ⁽⁶⁾ احتمالان:

الأول⁽⁷⁾: كونها منصوبة بالفعل الذي بعدها، والتقدير: "أَيَّ شيءٍ عملت من سوءٍ وَدَّتْ"، ف(ودت) جواب الشرط.

والاحتمال الثاني: كونها مرفوعةً على الابتداء، والعائد على المبتدأ محذوف⁽⁸⁾، تقديره: "وما عملته". ويجوز أن تكون⁽⁹⁾ موصولة مرفوعة المحل على الابتداء، و(ودت) خبرها، والمعنى: "الذي⁽¹⁰⁾ عملته من سوءٍ ودت لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً"⁽¹¹⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) هي قراءة مروية عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقرأها ابن أبي عجلة؛ وهي قراءة شاذة، وأجمع القراء على قراءة المضارع. وسبق بيان ذلك في بداية هذه الآية.

يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 123/3.

(3) في "م" و"ف" و"غ": يكون.

(4) نهاية ص 1/ق 17 من "ف".

هذا جائز نحويًّا؛ لكن لم يقرأ به أحد من القراء، وكون (ما) شرطية؛ لم يره إلا قلة من المفسرين، وسبق بيان ذلك في مطلع هذه الآية.

(5) سقطت الواو من "م".

(6) سقطت من "ف".

(7) في "غ": الأولى.

(8) نهاية ص 2/ق 100 من "غ".

(9) في "م" و"ف" و"غ": يكون.

(10) في "م" و"ف" و"غ": والذي.

(11) يُنظر الإعراب: السمين الحلبي، الدر المصون، 117/3.

﴿وَيَحْذَرُكَ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ كَرَّرَهُ لِلتَّأْكِيدِ وَالتَّذْكِيرِ، ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ إِنْشَارَةً إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا نَهَاَهُمْ وَحَذَّرَهُمْ رَأْفَةً بِهِمْ، وَمُرَاعَاةً لِمَصْلَحَتِهِمْ،

وهو مختار المصنّف؛ حيث قال: "ولكن الحمل على الخبر أوقع معنى"؛ لأنه حكاية كائن في ذلك اليوم، فينبغي أن يحمل الكلام على ما يفيد الكينونة والوقوع في ذلك اليوم، و(ما) الشرطية لا تفيد الوقوع، فإن معنى قولك: ما صنعت⁽¹⁾ صنعتُ: إن صنعتَ هذا صنعتُ هذا⁽²⁾، وإن صنعتَ ذاك فذاك، إلى ما لا يحصى⁽³⁾.

قوله⁽⁴⁾: (كرره للتأكيد) أي: لتأكيد الوعيد⁽⁵⁾؛ فإنه تعالى لما نهى المؤمنين عن موالاة الكفار، وبنى أن مولاتهم تنافي موالاة الله تعالى⁽⁶⁾، وحترهم عذاب نفسه، وعرف حاله من كمال علمه وقدرته الذاتيين؛ بياناً لما يوجب الحذر من عذابه العظيم؛ فإن من بلغ علمه وقدرته إلى أقصى الغاية كيف يتعرض لسخطه بمخالفة أحكامه وموالاة أعدائه.

ثم أعاد⁽⁷⁾ قوله: ﴿وَيَحْذَرُكَ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ تأكيداً للوعيد.

(1) في "م": ما صنعت.

(2) سقطت "صنعت هذا" من "م".

(3) في "ع": تحصى.

والمعنى: أن حمل الكلام على الابتداء والخبر يفيد بوقوع ذلك الأمر وحدثه مما يكون عليه حال الكافر، وأما حمل الكلام على الشرط فلا يفيد تحقق وقوعه؛ لأنه معلق على شرط، والمعلق على شرط لا يحصل إلا بتحقيق شرط، ومن هنا رجّح الأول.

ينظر: الزمخشري، الكشاف، 352/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 196/8. الألوسي، روح المعاني، 124/2.

(4) سقطت من "ف".

(5) كرره تأكيداً وزيادة في التحذير؛ حتى لا يغفلوا عنه، ويصير طاعة راسخة لا ينشغلون عنها. ينظر: الزمخشري،

الكشاف، 353/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 196/8. أبو حيان، البحر المحیط، 102/3.

(6) سقطت من "ف".

(7) نهاية ص1/ق26 من "أ".

أو أنه لذو مغفرة وذو عقابٍ أليم فترجى رحمته، ويُخشى عذابه.

قوله⁽¹⁾: (أو إنه لذو مغفرة وذو عقاب) فقولته تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ على الوجه الأول⁽²⁾:
تذييل⁽³⁾ لما قبله، وبيانٌ للحكمة في تحذيره من⁽⁴⁾ عقاب نفسه؛ حيث بين أنه يمهّل ولا يهمل؛ لئلا يغتروا⁽⁵⁾
بإمهاله، ويتأهبوا ليوم⁽⁶⁾ حسابه وجزائه، فكأنما⁽⁷⁾ قيل: إنما نهيتهم، وحذرتهم⁽⁸⁾؛ رأفةً بهم، ورادةً
لصالحهم.
وعلى الوجه الثاني⁽⁹⁾: يكون الكلام من قبيل اتباع الوعيد بالوعد⁽¹⁰⁾؛ ليكون المكلف بين الخوف والرجاء؛
ولو اقتصر على الأول لغلب عليه⁽¹⁾ الخوف.

(1) سقطت من "ف".

(2) يُنظر هذا المعنى: الزمخشري، الكشاف، 353/1. الطبري، جامع البيان، 321/6. النسفي، مدارك التنزيل، 249/1.
أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 24/2. الرازي، مفاتيح الغيب، 197/8.

(3) في "ف": تذييل، وهو خطأ.

التذييل في اللغة: التطويل. أما في الاصطلاح: فهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه، حتى يظهر لمن لم
يفهمه، ويتأكد عند من فهمه. يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة، 12/15. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن
سهل، الصناعتين، تحقيق: علي البجاوي و محمد إبراهيم، ص 373، ط: بدون - 1419هـ، المكتبة العصرية -
بيروت. الأصفهاني، الراغب أبو القاسم الحسين بن محمد، محاضرات الأديباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، 82/1،
ط: 1 - 1420هـ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت. ابن منظور، لسان العرب، 261/11.

(4) في "ع": عن.

(5) في "ف": يغيروا .

(6) في "م": يتهيؤ اليوم.

(7) في "م" و "ف" و "ع": فكأنه.

(8) في "ف": حذرهم .

(9) عرّ أبو حيان عن هذا المعنى بقوله: "التأنيس بعد الإيحاء". يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 105/3.

و يُنظر هذا المعنى: الزمخشري، الكشاف، 353/1. الغرناطي، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم، ملاك التأويل القاطع
بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل - وضع حواشيه: عبد الغني الفاسي، 81/1.

النسفي، مدارك التنزيل، 249/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 197/8.

(10) في "م": الوعيد بالوعيد.

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تُحِبُّوا اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ المحبة: ميل النفس إلى الشيء لكمال أدركته فيه، بحيث يحملها على ما يقربها إليه، والعبد إذا عَزَّ أَنْ الكمال الحقيقي ليس إلا الله، وأنَّ كل ما يراه كمالاً من نفسه أو غيره فهو من الله، وبالله، وإلى الله لم يكن حبه إلا الله، وفي الله، وذلك يقتضي إرادة طاعته، والرغبة فيما يقربه إليه، فلذلك فُسِّرَت المحبة بإرادة الطاعة، وجُعِلَت مستلزماً لاتباع الرسول في عبادته والحرص على مطاوعته. ﴿يُحِبُّكُمْ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ جواب للأمر، أي: يرض عنكم، ويكشف الحجب عن قلوبكم بالتجاوز عما فرط منكم فيقربكم من جناب عزه ويبوئكم في جوار قدسه، عبَّر عن ذلك بالمحبة على طريق الاستعارة أو المقابلة. ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لمن تحبب إليه بطاعته واتباع نبيه صلى الله عليه وسلم.

قوله (2): ﴿عَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ﴾ أي: عبَّر عما ذكر من رضاه تعالى (3) عن العبد، وتجاوزه (4) عن (5) خطيئاته، ونظره إليه نظر (6) الرحمة والفضل والإحسان بالمحبة، تشبيهاً له بالمحبة وميل النفس (7).

(1) في "م" و"ف" و"ع": عليهم.

(2) سقطت من "ف".

(3) سقطت من "ف"، وكتب في موضعها: "الله".

(4) في "ف": تجاوز .

(5) في "ع": من.

(6) سقطت من "ع".

(7) وقد اختلفت الفرق في إثبات حب الله عزَّ وجلَّ لنا وحبنا له؛ أيكون على المجاز أم الحقيقة؛ فذهب عامة المتكلمين إلى اعتبار المحبة نوعاً من الإرادة، ويستحيل تعلقها بذاته الله تعالى وصفاته؛ فمحبة العبد لله عزَّ وجلَّ محبة طاعته وخدمته أو ثوابه وإحسانه، وأما محبة الله العباد، فهي إرادة إيصال الخيرات والمنافع في الدين والدنيا إليهم؛ وجعلهم المحبة على المجاز؛ تنزيهاً لله عزَّ وجلَّ لأن المحبة عندهم، هي: ميل القلب إلى ما يلائم الطبع، وهذا من صفات المخلوق، والله منزَّه عن ذلك الأمر، والإمام البيضاوي والأشاعرة عموماً ممن اعتقدوا بهذا أيضاً؛ وهذا مبني على مذهبهم في الصفات وتقسيمهم لها؛ وقد سبق ذكره. ونجد الإمام الرازي ضَعَّفَ هذا القول؛ وأثبت المحبة الذاتية لله عزَّ وجلَّ؛ لأن كل شيء لو كان محبوباً لأجل أمر آخر لزم التسلسل. أما الحنابلة: فيثبتون صفة المحبة لله عزَّ وجلَّ على حقيقتها دون تأويل؛ سواء أكان حبه لعباده، أو حب العباد له.

ينظر: الزمخشري، الكشاف، 33/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 197/8. الرازي، معالم أصول الدين، ص121. ابن

تيمية، مجموع الفتاوى، 354/2. الخفاجي، حاشية الشهاب، 18/3 - 19.

....

....

وإطلاق الاسم⁽¹⁾ الشُّبه به على الشُّبه؛ على طريق الاستعارة الأصلية، ثم اشتق من المحبة بهذا المعنى المجازي لفظ فقال⁽²⁾: ﴿يُحِبُّكُمْ اللَّهُ﴾ فصار استعارة تتبعية⁽³⁾.

وإنما حمل قوله تعالى: ﴿يُحِبُّكُمْ اللَّهُ﴾ على الاستعارة؛ لتعذر إرادة الحقيقة؛ لأن المحبة بمعنى ميل النفس لا تتصور⁽⁴⁾ في حقه تعالى⁽⁵⁾، فلما⁽⁶⁾ أُسندت المحبة إليه تعالى بقوله: ﴿يُحِبُّكُمْ اللَّهُ﴾؛ وجب جعلها من باب الاستعارة التبعية، أو من باب المشاكلة⁽⁷⁾.

(1) في "ف": إطلاقاً لاسم .

(2) في "م": ثم اشتق هذا المعنى المجازي لفظ يحبيكم الله. وفي "ف": لفظة، وسقطت كلمة "فقال".

(3) حمل حب العباد لله عز وجل على الاستعارة الأصلية، وما يترتب عليه من حبه سبحانه للعباد بالاستعارة التبعية. والفرق بين الاستعارة الأصلية والتبعية: في الأولى يكون معنى التشبيه داخلياً في المستعار دخولاً أولياً. أما التبعية: لا يكون داخلياً دخولاً أولياً. فما كانت الاستعارة فيه باعتبار أمره في نفسه فهو المعبر عنه بالأصلية، وما كانت الاستعارة فيه باعتبار حال غيره، فهو المعبر عنه بالتبعية. وسميت أصلية: لعدم بنائها على تشبيه تابع لتشبيه آخر معتبر أولاً. يُنظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 374. المؤيد بالله، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، 1/134، ط: 1 - 1423هـ، المكتبة العصرية - بيروت. الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 264.

(4) في "م": يتصور. وفي "ف": يضره.

(5) نهاية ص 2/ق 17 من "ف".

(6) نهاية ص 2/ق 247 من "م".

(7) المشاكلة: هي أن يذكر الشيء بلفظ غيره، لوقوعه في صحبته وقوعاً محققاً أو مقدراً، كقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي﴾

وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ (المائدة: ١١٦) ، المراد: "ولا أعلم ما عندك"، وعبر بالنفس؛ للمشاكلة. وهذا موافق لمذهب البيضاوي في تأويل الصفات؛ إذ إنه لم يحمل المحبة على الحقيقة في هذه الآية. يُنظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 424. الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 309.

روي: أنها نزلت لما قالت اليهود: ﴿تَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّؤُهُ﴾⁽¹⁾. وقيل: نزلت في وفد نجران⁽²⁾ لما قالوا: إنما نعبد المسيح حباً لله⁽³⁾. وقيل: في أقوام زعموا على عهد صلى الله عليه وسلم أنهم قيل: لما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الوعيد على وفد نجران⁽⁴⁾ قالوا: هذا الوعيد لا

(1) سورة المائدة، الآية: 18.

روي في سبب نزول هذه الآية أربعة أسباب، ذكر البيضاوي ثلاثة منها، وذكر شيخ زاده السبب الرابع. السبب الأول: نزلت في اليهود، رواه الثعلبي، وذكره الواحدي في أسباب النزول، وابن حجر في العجائب. وهو ضعيف؛ رواه الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، والكلبي متهم بالكذب، وقد قال لسفيان الثوري: "كل ما حدثتك عن أبي صالح فهو كذب". يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 50/3. الواحدي، أسباب النزول، ص 103. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي البجاوي، 556/3، ط: 1، 1382هـ - 1963م، دار المعرفة - بيروت.

ينظر: ابن حجر، العجائب، 677/2. العسقلاني، ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، ص 479، ط: 1، 1406هـ - 1986م، دار الرشيد - سوريا.

(2) نجران: أرض في نجد اليمن خصبة غنية، من المدن القديمة المعروفة قبل الميلاد، سُميت نسبة لنجران بن زيد بن يشجب بن يعرب؛ وكان أول من نزلها، وكان أهلها يدينون بالنصرانية، اشتهرت بثيابها؛ ولما توفي النبي صلى الله عليه وسلم كُن في ثلاثة أثواب نجرانية. يُنظر: البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، 1298/4. ياقوت الحموي، معجم البلدان، 266/5. علي، المفصل في تاريخ العرب، 227/6.

(3) هذا السبب الثاني، أخرجه الطبري والثعلبي مسنداً إلى محمد بن جعفر بن الزبير، وذكره الواحدي في أسباب النزول. ورجح الطبري كونه سبب نزول الآية وإن لم يُصرَّ بذلك؛ لأن سياق السورة عن النصارى. ورجاله ما بين ثقة وصدوق. يُنظر: الطبري، جامع البيان، 323/6. الثعلبي، الكشف والبيان، 50/3. الواحدي، أسباب النزول، ص 104. ابن حجر، العجائب في بيان الأسباب، 677/2. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 248، 467، 471، 607.

(4) سبقت الترجمة لها.

يحبون الله فأمرُوا أَنْ يجعلُوا لِقولِهِمْ تصديقاً مِنَ العمل⁽¹⁾.

يكون لنا فنحن أبناء الله تعالى⁽²⁾ وأحبائِهِ؛ فبينَ الله تعالى⁽³⁾ أَنَّهُ⁽⁴⁾ لا يحب إلا من يتبع حبيبهِ فقال ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي⁽⁵⁾ يُحِبِّكُمْ اللَّهُ﴾⁽⁶⁾.

عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّهُ قال: وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على قريش وهم في المسجد الحرام يسجدون الأصنام، فقال: (يا معشر قريش والله لقد خالفتم⁽⁸⁾ ملة أبيكم إبراهيم)، فقالت قريش: (إنما نعبد هذه الأصنام حباً لله⁽⁹⁾ ليقربونا إلى الله)، فقال الله تعالى: قل يا محمد إن كنتم تحبون الله فتعبدون الأصنام لتقربكم إلى الله؛ فاتبعوني يحببكم الله فأنا رسول⁽¹⁰⁾ الله إليكم وحبته عليكم، وأنا أولى بالتعظيم من أصنامكم⁽¹¹⁾.

(1) هذا السبب الثالث، وهو مروى عن الحسن وابن جريج. أخرجه الطبري وابن المنذر وابن أبي حاتم والثعلبي، وذكره الواحدي في أسباب النزول. وهو ضعيف جداً بسبب بكر بن الأسود.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 322/6. ابن المنذر، تفسير القرآن، ص169. ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 633/2. الثعلبي، الكشف والبيان، 50/3. الواحدي، أسباب النزول، ص103. الذهبي، ميزان الاعتدال، 342/1.

(2) سقطت من "ف".

(3) سقطت من "ف".

(4) في "م" و"ف": أن الله.

(5) نهاية ص1/ق101 من "ع".

(6) لم يرد في أي من الروايات أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ عليهم هذا الوعيد - الآية السابقة - ؛ وإنما ورد: أن الله عز وجل أمره أن يقول لو فد نجران: إن كان الذي تقولونه في حب عيسى من عظيم القول إنما هو تعظيم لله عز وجل ؛ فاتبعوا محمداً صلى الله عليه وسلم. وهو الوارد في متن البيضاوي، وقد خُرج هناك.

(7) في "ع": الله تعالى.

(8) في "م": خالفهم. و"ف": خالفكم.

(9) في "ف": حب الله .

(10) في "م" و "ف": رسوله. وسقط لفظ الجلالة بعده.

(11) والمنكور هنا هو السبب الرابع المروي في نزول الآية، ولم يذكره الإمام البيضاوي ؛ ولعل ذلك لضعفه عنده.

وقد رواه الثعلبي والبغوي، وذكره الواحدي في أسباب النزول، وهو من رواية جويرير عن الضحاك عن ابن عباس، والحديث منكر، فالضحاك لم يلق ابن عباس رضي الله عنه، وعامة رواياته عنه إنما هي من طريق جويرير، وهو

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾

﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ يحتتمل الماضي والمضارعة بمعنى (فإن تتولوا).

قوله⁽¹⁾: (يحتتمل الماضي⁽²⁾) على معنى فإن أعرضوا عنها⁽³⁾، وعن إطاعتها⁽⁴⁾. ويحتتمل أن يكون مضارعاً؛ ويكون أصله: (تتولوا)؛ فحذف إحدى التاءين، فعلى هذا يكون الكلام جارياً على نسق واحد، وهو: (الخطاب)⁽⁵⁾.

متروك ليس بشيء. قال ابن حجر: هذا من منكرات جويبر؛ فإن آل عمران مدنية؛ وهذه القصة كانت بمكة قبل الهجرة.

يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 50/3. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، شعب الإيمان، تحقيق: عبد العلي حامد، 334/5، ط: 1، 1423 هـ - 3003 م، مكتبة الرشد - الرياض. الواحدي، أسباب النزول، ص 103. البغوي، معالم التنزيل، 429/1. ابن حجر، العجائب، 678/2. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 143.

وفي "غ": أضاف الناسخ في هذا الموضع كلاماً منسوباً للزمخشري في حديثه عن صفة المحبة لله عز وجل، ثم ذكر رداً للإمام الرازي على هذا الكلام. وعقب بكلام بعد ذلك. ولا مجال هنا لذكر هذه النصوص لطولها، فننظر في مواضعها.

يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 353/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 198/8.

(1) سقطت من "ف".

(2) أي: الفعل "تولوا" محمول على الماضي.

(3) أي: المحبة.

(4) أي: طاعة الله عز وجل، وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم.

اختار النحاس حمله على "الماضي" ومما يؤكد كونه ماضياً أن البيهقي لم يقرأ هذا الموضع بتشديد التاء وصلماً كما قرأ بذلك في سورة هود، والنور، والممتحنة؛ وعليه فالفعل مسندٌ إلى ضمير غائب، ويكون كلاماً منقراً مسوقاً من جهته تعالى إخباراً منهن عن طاعتهم عن الطاعة، ولا يكون داخلاً تحت القول. وقيل: يدخل فيه على سبيل الالتفات. يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 152. أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، 243/1. السمين الحلبي، الدر المصون، 126/3. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 232/2. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 25/2. الدمياطي، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - تحقيق: أنس مهرة، ص 120، ط: 3، 1427 هـ - 2006 م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(5) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 152. الزمخشري، الكشاف، 354/1. أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن،

243/1. السمين الحلبي، الدر المصون، 126/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 25/2.

﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ لا يرضى عنهم ولا يثني عليهم، وإنما لم يقل لا يحبهم لقصد العموم والدلالة على أن التولي كفر، وإنه من هذه الحيثية ينفي محبة الله وأن محبته مخصوصة بالمؤمنين.

لما بيّن الله تعالى أنّ علامة محبة العبد لمولاه⁽¹⁾ اتباع رسوله وإحياء سننه⁽²⁾، وأنّ من ادّعى محبة الله تعالى⁽³⁾ وخالف سنة رسوله فهو كذاب، وكتاب الله يكذّبه، أكّد ذلك⁽⁴⁾ بقوله⁽⁵⁾: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾؛ فإنه يدل على أنه لا يستحق⁽⁶⁾ طاعة⁽⁷⁾ الله إلا بطاعة رسوله⁽⁸⁾.

قوله⁽⁹⁾: (وإنما لم يقل فلا يحبهم) يعني: أن مقتضى الظاهر⁽¹⁰⁾ إضمار⁽¹¹⁾ مفعول "يحب"، لتقدم ذكره مضمرّاً في قوله: ﴿فَإِنَّ تَوَلَّوْا﴾، إلا أنه وضع الظاهر موضع المضمر، أما⁽¹²⁾ أولاً: فليتناول اللفظ جميع الكفرة؛ فلو أضمر⁽¹³⁾ لم يتناول اللفظ إلا لمن⁽¹⁴⁾ كفر بسبب⁽¹⁵⁾ التولي⁽¹⁶⁾ عن إطاعتها⁽¹⁷⁾. وأما ثانياً: فلأنه لما⁽¹⁸⁾ وضع (الكافرين) موضع (المتولين) دلّ الكلام على

(1) في "ف": مولاه.

(2) في "ف": سنته.

(3) سقطت من "ف".

(4) في "ع": بذلك.

(5) نهاية ص 2/ ق 26 من "أ".

(6) في "ف": يتحقق .

(7) في "ف": إطاعة.

(8) هذا المعنى المترتب على دخول الكلام في الخطاب.

(9) سقطت من "ف".

(10) سقطت من "ع".

(11) في "م" و"ف" و"ع": أن يضمر .

(12) سقطت من "ع".

(13) في "م" و"ف" و"ع": فإنه لو أضمر .

(14) في "ف": من.

(15) في "ف": لسبب .

(16) في "م" و"ف" و"ع": التولي والإعراض .

(17) في "ف": إطاعتها.

(18) في "م": أما.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾

﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ بالرسالة والخصائص الروحانية والجسمانية، ولذلك قووا على ما لم يقو عليه غيرهم. لما أوجب طاعة الرسول وبَيَّن أنها الجالبة لمحبة الله عقَّب ذلك ببيان مناقبهم تحريضاً عليها،

أن⁽¹⁾ التولي كفر، وعلى أن التولي إنما كان علةً لانتفاء⁽²⁾ محبة الله عن المعرضين؛ من حيث كونه كفراً، و⁽³⁾ على اختصاص محبته تعالى بالمؤمنين، والإضمار لا يفيد هذا المعنى؛ لعدم كونه متعرضاً⁽⁴⁾ بالوصف.

قوله⁽⁵⁾: (بالرسالة والخصائص الروحانية والجسمانية) متعلق بقوله⁽⁶⁾ تعالى: ﴿اصْطَفَى﴾، وهو وإن كان يتعدى بـ (من) كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ﴾⁽⁷⁾ إلا أنه ضمن⁽⁸⁾ معنى (فضَّل)؛ فلذلك عُتِيَ بـ (على)⁽⁹⁾، حيث قيل⁽¹⁰⁾: "اصطفاهم"⁽¹¹⁾ على العالمين"، وعداه المصنف بالباء؛ حيث قال: (بالرسالة)⁽¹²⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) في "ف": الانتفاء.

(3) في "ف": أو .

(4) في "ف": معترضاً .

(5) سقطت من "ف".

(6) نهاية ص2/ ق102 من "غ".

(7) سورة الأعراف، الآية: 114. كتبت الآية صحيحة في "ف"، وكتبت في "أ" و "م" و "غ": من الناس، وهو خطأ جلي، ولم يرد في أي من آي القرآن الكريم النص الذي استدل به؛ ومن ثم فلا دلالة في ما أورده على تعدية الفعل "اصطفى" بـ"من"، ويصلح لو أنه استدل بمثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ (الحج: 75).

(8) في "م": إلا لو ضممه.

(9) يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 128/3.

(10) في "ف": قال .

(11) أي: "آدم ونوح وإبراهيم وآل عمران".

(12) في "ع" و "م": "الرسالة".

الفعل (اصطفى) يتعدى بنفسه أحياناً؛ كما في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا﴾ (البقرة: 130) ، ويتعدى

أحياناً بـ(من) ، فيكون بمعنى (اختار) ؛ كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾

.....

.....

و(الاصطفاء) في اللغة: (الاختيار)⁽¹⁾، بمعنى (اصطفاهم): أنه تعالى صفاهم من الصفات الذميمة، وزينهم بالخصائل الحميدة، وجعلهم صفوة خلقه⁽²⁾، تمثيلاً بما يُشاهد من الشيء الذي يُصَفَّى ويُقَى من الكدورة⁽³⁾.

قيل: الأنبياء عليهم السلام⁽⁴⁾ لا بد أن يكونوا مخالفين لغيرهم في القوى الجسمانية والقوى الروحانية⁽⁵⁾.

النَّاسِ (الحج: 75)، ويتعدى أحياناً بـ(على). فيكون بمعنى (فَضَّلَ)؛ كما في الآية التي معنا ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: 33]. هذا بالنظر إلى فعل الاصطفاء.

وأما بالنظر إلى الأمر الذي كان به التفضيل فيتعدى بالباء، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَمُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلْمِي﴾ [الأعراف: 144].

فقول شيخ زادة رحمه الله: "وعناه المصنف بالباء؛ حيث قال: (بالرسالة) "يريد به الأمر الذي كان به التفضيل، وهو غير مذكور في الآية الكريمة، ولذا قُتِرَ البيضاوي بهذا التقدير. وأما بالنظر إلى فعل الاصطفاء فهو متعدٍ بـ(على)، وهو مذكور في الآية.

(1) وهو افتعال من الصفوة. يُنظر: الفراهيدي، العين، 163/7. الأزهرى، تهذيب اللغة، 174/12.

(2) هذا إحدى معنيين ذكرهما المفسرون، والثاني: أن الله اصطفى دين آدم ودين نوح، فيكون الاصطفاء راجعاً إلى دينهم وشرعهم وملتهم، ويكون هذا المعنى على تقدير حذف المضاف. ورَجَّحَ الإمام الرازي المعنى الأول؛ لسببين، هما: أنا لا نحتاج إلى الإضمار، وأنه موافق لقول الله عز وجل: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (الأنعام: 124). يُنظر:

الزجاج، معاني القرآن، 399/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، ص423. الرازي، مفاتيح الغيب، 199/8.

(3) الكدر: من كَثُرَ كدرة وكدورة، وهو: نقيض الصفاء. يُنظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 746/6. ابن منظور، لسان العرب، 134/5.

(4) في "ع": عليهم الصلاة والسلام.

(5) هذا ما بيَّنه الحليمي في كتابه المنهاج، ونقل عنه الإمام الرازي. وما أورده شيخ زاده هنا، وما يتبعه من تفصيل وأدلة، يبدو أنه نقله عن الإمام الرازي مع اختصار لفظي يسير. ويستمر النقل إل ص 226.

يُنظر: الحليمي، الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم، المنهاج في شعب الإيمان، تحقيق: حلمي فودة، 1/ 237 -

264، ط: 1، 1399 هـ - 1979 م، دار الفكر. الرازي، مفاتيح الغيب، 199/8 - 200.

.....

.....

أما⁽¹⁾ القوى الجسمانية⁽²⁾ فهي: إما مُرَكَّة⁽³⁾، وإما مُرَكَّة⁽⁴⁾.

أما المدركة فهي: إما الحواس الظاهرة، وإما الباطنة.

والحواس الظاهرة خمسة:

أحدها: الباصرة⁽⁵⁾، وكان عليه السلام⁽⁶⁾ مخصوصاً بكمال هذه القوة؛ لقوله عليه السلام⁽⁷⁾: (زويت⁽⁸⁾ لي⁽⁹⁾ الأرض فرأيت⁽¹⁰⁾ مشارقها ومغاربها)⁽¹¹⁾، ولقوله عليه السلام: (أقيموا صفوفكم

(1) في "ع": وأما.

(2) بيانها في: الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، معارج القدس في مدارج معرفة النفس، ص 41، 47، 49، 172،

ط: 2 - 1975م، دار الآفاق الجديدة - بيروت. الشهرستاني، الملل والنحل، 62/3.

(3) الإدراك: حصول صورة الشيء عند العقل، سواء كان ذلك الشيء مجرداً أو مادياً، جزئياً أو كلياً، حاضراً أو غائباً،

حاصلاً في ذات المدرك أو آله. يُنظر: صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، 53/1، ط: بدون، 1414هـ - 1994م،

الشركة العالمية للكتاب - بيروت.

(4) سيأتي بيانها في الصفحة: 223.

(5) أي: قوة البصر.

(6) في "ع": عليه الصلاة والسلام.

(7) في "ع": عليه الصلاة والسلام.

(8) من الفعل "زوي" وزويت الشيء أزويه زياً وزوياً، وهي بمعنى: جُعت. يُنظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، 237/1.

الأزهري، تهذيب اللغة، 189/13. ابن فارس، مقاييس اللغة، 34/3. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك

بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، 320/2، ط: بدون، 1399هـ

- 1979م، المكتبة العلمية، بيروت.

(9) في "ف": إلي.

(10) في "ف" و"ع": فأرايت.

(11) أخرجه مسلم في صحيحه بلفظ: "إن الله زوى لي الأرض"، كتاب: الفتن وأشرط الساعة، باب: هلاك هذه الأمة

بعضهم ببعض، رقم الحديث: (2889)، 2215/4.

.....

.....

وتراصوا ؛ فإنني⁽¹⁾ أراكم من وراء ظهري⁽²⁾. ونظير⁽³⁾ هذه القوة⁽⁴⁾ حصل لإبراهيم عليه الصلاة والسلام⁽⁵⁾، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽⁶⁾، تُكر في تفسيرها أنه تعالى فَوَّى بصره حتى شاهد جميع الملكوت من الأعلى والأسفل⁽⁷⁾. وهذا غير مستبعد؛ فإنه يُروى أن زرقاء⁽⁸⁾ اليمامة⁽⁹⁾ كانت تبصر الشيء من مسيرة ثلاثة أيام، فكيف يبعد

(1) في "ف": فأنا.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ: "تراصوا"، كتاب: الأذان، باب: إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف، رقم الحديث: (719)، ج1، ص 145.

والشاهد في الحديث: ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم من قوة البصر، قال ابن بطلال في شرحه لهذا الحديث: "خصوص له، أعطاه الله من القوة أن يرى من خلفه كما يرى من أمامه، لا أنه يخبر عنهم بخبر، ولو كان من طريق الخبر لقال عليه السلام، إنني لأعلم بحالك من وراء ظهري". يُنظر: ابن بطلال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، 345/2، ط: 2، 1423 هـ - 2003 م، مكتبة الرشد - الرياض.

(3) في "ف": وبنظير.

(4) في "ف": القسوة .

(5) في "ف": عليه السلام.

(6) سورة الأنعام، الآية: 75.

(7) قاله: ابن عباس ومجاهد، و سعيد بن جبير، وغيرهم. وذلك يستلزم كون الرؤية بصرية، وقيل: قلبية.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 470/11 - 471. الواحدي، الوجيز، ص 361. الزمخشري، الكشاف، 41/2. ابن عطية، المحرر الوجيز، 311/2. الرازي، مفاتيح الغيب، 200/8. أبو حيان، البحر المحيط، 563/4.

(8) في "ف": عن رزق.

(9) زرقاء اليمامة: امرأة نجدية من أهل اليمامة، قيل: اليمامة اسمها، وبها سمي البلد، يروى أنها كانت تبصر الشخص على مسيرة ثلاثة أيام، وفي إحدى الحروب أبصرت العدو القادم لقومها وقد استتر بقطع الأشجار، وأنذرتهم فلم يُصدقوها، ولمَّا وصل الأعداء فقأوا عينها ووجدوا بها الإثمد ؛ كانت تدقه وتكتحل به. يُنظر: الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب، الحيوان، 456/7، ط: 2 - 1424 هـ، دار الكتب العلمية - بيروت. الحموي، معجم البلدان، 446/5. علي، المفصل في تاريخ العرب، 319/1.

.....

.....

أن يكون بصر⁽¹⁾ الأنبياء عليهم السلام⁽²⁾ أقوى من بصرها.
وثانيها: القوة السامعة، وكان عليه السلام⁽³⁾ أقوى الناس في هذه⁽⁴⁾ القوة⁽⁵⁾؛ لقوله عليه السلام⁽⁶⁾: (أُطَّتْ⁽⁷⁾ السماء وُحُقَّ لها أن تنطَّ؛ ما فيها موضع قدم إلا وفيه مَلَكٌ ساجد لله تعالى)⁽⁸⁾، فسمع أطيظ السماء وأنيها.
وروي: أنه عليه السلام سمع دويًّا⁽⁹⁾،

(1) في "م": بصير.

(2) نهاية ص 1/ ق 27 من "أ".

(3) في "ع": عليه الصلاة والسلام.

(4) في "ف" و"ع": فيها، وسقطت "هذه".

(5) في "م": أقوى الناس فيها.

(6) في "ع": عليه الصلاة والسلام.

(7) في "م": أُطُت.

وأُطَّت: من أظط، أظَّ الرجل أطيظاً: صَوَّتَ. والأطيظ: صوت الأقتاب، وحنين الإبل، أي: كثرة ملائكتها قد أنقلتها حتى أظت. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، 256/7. الزبيدي، تاج العروس، 129/19.
(8) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، رقم الحديث: (21516)، ج 35/ ص 405. وأخرجه الإمام الترمذي، كتاب: الزهد، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لو تعلمون ما أعلم"، رقم الحديث: (2312)، ج 4/ ص 134، وقال عنه: حديث حسن غريب. وأخرجه الإمام الحاكم في مستدركه، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الألباني: حديث حسن. والحديث من رواية أبي ذر رضي الله عنه.
يُنظر: ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، 405/35، ط: 1، 1421هـ - 2001م، مؤسسة الرسالة. الترمذي، سنن الترمذي، 134/4. الحاكم، المستدرک، 554/2.
(9) في "ف": عروباً.

الدوي مصدر من: دَوَّى، يَدْوِي تدويَةً، وهو الصوت، وخصَّ بعضهم به صوت الرعد. يُنظر: الفراهيدي، العين، 92/8. ابن منظور، لسان العرب، 281/14.

.....

.....

وذكر أنه هُوَ⁽¹⁾ صخرة قذفت في جهنم⁽²⁾ فلم تبلغ قعرها⁽³⁾ إلى الآن⁽⁴⁾.

(1) نهاية ص 1/ ق 103 من "ع".

(2) في "ف": جهنهم.

(3) في "ف": معركها.

وقُعر كل شيء: أقصاه ومبلغُ أسفله. يُنظر: الفراهيدي، العين، 155/1. ابن فارس، مجمل اللغة، 760/1.

(4) عن أنس بن مالك، قال: سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً يقول: يا جبريل، ما هذا؟ فقال: حجر ألقى في شفير جهنم من سبعين خريفاً، الآن حين استقر في قعرها "

أخرجه بهذا اللفظ: ابن أبي شيبة في مصنفه، والآجري في الشريعة، 1360/3. والبيهقي في البعث والنشور، 279/1. وابن أبي الدنيا في صفة النار، ص 24. وابن حجر في المطالب العالية، 637/18.

وعن أبي هريرة، قال: كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً، فسمعنا وجبة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " أتدرون ما هذا؟ " قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: " هذا حجر أرسل في جهنم منذ سبعين خريفاً، فالآن انتهى إلى قعرها". أخرجه بهذا اللفظ: مسلم في صحيحه، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب في شدة حر نار جهنم، 2184/4، رقم الحديث: (2844). والإمام أحمد في مسنده، 433/14. والبزار في مسنده 153/17. وابن حبان في صحيحه، 510/16. والآجري في الشريعة، 1359/3. والبيهقي في البعث والنشور، 482/1. والحديث صححه الألباني.

يُنظر: ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال الحوت، 52/7، ط: 1 - 1409هـ، مكتبة الرشد - الرياض. الإمام أحمد، المسند، 433/14. مسلم، صحيح مسلم، 2184/4. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو، البحر الزخار، تحقيق: عادل سعد وآخرين، 7/17، ط: 1، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين، الشريعة، تحقيق: عبد الله الدميحي، 1359/3، ط: 2، 1420هـ - 1999م، دار الوطن - الرياض. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، البعث والنشور، تحقيق: عامر حيدر، ص 278، ط: 1، 1406هـ - 1986م، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية - بيروت. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان - تحقيق: شعيب الأرنؤوط، 510/16، ط: 1، 1408هـ - 1988م، مؤسسة الرسالة، بيروت. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، 197/5، ط: 1، مكتبة المعارف - الرياض.

.....

.....

ونظير⁽¹⁾ هذه القوة حصل لسليمان عليه الصلاة والسلام⁽²⁾ في قصة النملة⁽³⁾، حين قالت نملة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾⁽⁴⁾؛ فالله⁽⁵⁾ تعالى أسمعَ سليمان كلام النملة وأوقفه⁽⁶⁾ على معناه⁽⁷⁾، كما أوقفه على معاني ألحان الطيور⁽⁸⁾.
وحصل ذلك لسيدنا محمد صلى الله⁽⁹⁾ عليه وسلم؛ حين تكلم مع الذئب⁽¹⁰⁾،

(1) في "م": نظيره.

(2) في "ف": عليه السلام.

(3) في "ف" و"ع": النمل.

(4) سورة النمل، الآية: 18.

(5) في "ف": فإن الله .

(6) في "ف": ووافقه.

(7) روي أن الله عز وجل أفهم سليمان كلام الإنس باختلاف لغاتها، وأفهمه كلام الطير والبهائم. ومن ذلك: قول الله عز وجل: ﴿وَوَرِّثُ سُلَيْمَنُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مِنْ مَنَظِقِ الظَّيْرِ﴾. (سورة النمل، الآية: 16) . يُنظر: مكّي،

الهداية، 5387/8. الرازي، مفاتيح الغيب، 548/24. أبو حيان، البحر المحيط، 219/8.

(8) في "ع": معاني الجان والطيور.

ومن ذلك قصته عليه السلام مع الهدد، عندما أخبره الهدد بما رأى من شأن سبأ، وما أرسله به سيدنا سليمان عليه السلام بعد ذلك ؛ والقصة في سورة النمل تبين حديثه عليه السلام مع الهدد، وقد بدأت بقوله تعالى: ﴿وَتَقَعَّدَ الظَّيْرَ

فَقَالَ مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ (سورة النمل، الآية: 20) . يُنظر: سورة النمل: 20 - 44.

الطبري، جامع البيان، 441 / 19. ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 2862/9. الزمخشري، الكشاف، 358/3.

(9) في "ع": الله تعالى.

(10) الأخبار الواردة في هذا الباب لا تدل على تكليم النبي صلى الله عليه وسلم للذئب؛ وإنما إقراره بحصول الكلام منه.

وأصح ما روي في هذا، ما أخرجه الشيخان من طريق أبي هريرة رضي الله عنه: "بينما رجل في غنمه إذ عدا الذئب،

فذهب منها بشاة، فطلب حتى كأنه استنفذها منه، فقال له الذئب هذا: استنفذتها مني، فمن لها يوم السُّبُع، يوم لا

راعي لها غيري" فقال الناس: سبحان الله ذئب يتكلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فإني أومن بهذا أنا وأبو

بكر وعمر". أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، 174/4، رقم الحديث: (3471) . كما

أخرجه في كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "لو كنت متخذاً خليلاً"،

5/5، رقم الحديث: (3663) ، وباب مناقب عمر رضي الله عنه، 12/5، رقم الحديث: (3690) . وأخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أبو بكر رضي الله عنه، 1857/4، رقم الحديث: (2388) . والملاحظ أنَّ هذا الاستدلال غير صائب ؛ إذ ليس فيه خصوصية للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن غيره من البشر من سمع الكلام من الذئب، ثم هو قرن تصديقه الأمر بتصديق أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، فليس في الحديث ما يتميز به النبي صلى الله عليه وسلم عن البشر من حيث القوة السامعة.

(1) نهاية ص 18/ق 1 من "ف".

من ذلك: ما رواه عبد الله بن جعفر: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل يوماً حائطاً من حيطان الأنصار، فإذا جملٌ قد أتاه فجرجر، وذرفت عيناه: فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم حن وذرفت عيناه - فمسح رسول الله صلى الله عليه وسلم سراته وذفراه، فسكن ، فقال: " من صاحب الجمل؟ " فجاء فتى من الأنصار، فقال: هو لي يا رسول الله، فقال: " أما تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكها الله ، إنه شكاً إلي أنك تجيعه وتدئبه". (والجرجرة: صوت البعير عند الضجر . وسراته: أي ظهره وأعلاه. وذفراه: أي رقبته ومؤخر رأسه. وقوله: وتدئبه، أي: تكده وتتعبه، يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة، 257/10، 305/14، 142/14. ابن منظور، لسان العرب، 83/6) .

الحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب ما يؤمر به من القيام على الدواب، رقم الحديث: (2549) ، 200/4. وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس، رقم الحديث: (1402) ، 409/2. وأبو عوانة في مستخرجه (168/1) ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (63/15) ، والحاكم في مستدركه (109/2) ، والبيهقي في السنن الصغرى (198/3) والسنن الكبرى (23/8) ، وأحمد في مسنده، رقم الحديث: (363/2 (1746) . قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وصححه الذهبي والألباني.

يُنظر: أبو داود، السنن، 200/4. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، المستخرج، تحقيق: أيمن الدمشقي، ط: 1، 1419 هـ - 1998 م، دار المعرفة - بيروت. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار - شعيب الأرنؤوط، ط: 1، 1415 هـ - 1994 م، مؤسسة الرسالة. الحاكم، المستدرک، 109/2. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، السنن الصغير، تحقيق: عبد المعطي قلنجي، ط: 1، 1410 هـ - 1989 م، جامعة الدراسات الإسلامية - باكستان. البيهقي، السنن الكبرى، 23/8. أحمد، مسند الإمام أحمد، 363/2.

(1) الضرب: حيوان معروف، يتميز بصبره على الجوع، والأنثى منه: ضبة. وقد أتى النبي صلى الله عليه وسلم بضرب فلم يأكله؛ فقيل: أكله مكروه. يُنظر: ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، 162/8. الحميري، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، 3885/6.

وما ذكره شيخ زاده رحمه الله مبني على خبر باطل، لا يثبت ولا يصح، وهو ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في محفل من أصحابه، فجاء أعرابي من بني سليم وقد صاد ضبة، فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، وعلم بأمره، تقدم إليه، وقال له: "واللات والعزى ما اشتملت النساء على ذي لهجة أبغض إلي منك ولا أمقت، ولولا أن يسميني قومي عجولا لعجلت عليك فقتلتك فسررت بقتلك: الأسود، والأحمر، والأبيض، وغيرهم"، فقال عمر بن الخطاب: "يا رسول الله دعني فأقوم فأقتله"، قال: "يا عمر أما علمت أن الحليم كاد أن يكون نبيا"، ثم أقبل على الأعرابي، فقال: "ما حملك على أن قلت ما قلت؟ وقلت غير الحق؟ ولم تكرمني في مجلسي"، قال: "وتكلمني أيضا - استخفا فبرسول الله صلى الله عليه وسلم -، واللات والعزى لا آمنت بك أو يؤمن بك هذا الضب"، وأخرج الضب من كفه وطرحه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا ضب، فأجابه الضب بلسان عربي مبين يسمعه القوم جميعا: "ليبك وسعديك يا زين من وافي القيامة"، قال: "من تعبد يا ضب؟" قال: "الذي في السماء عرشه، وفي الأرض سلطانه، وفي البحر سبيله، وفي الجنة رحمته، وفي النار عقابه"، قال: "قمن أنا يا ضب؟" قال: "رسول رب العالمين، وخاتم النبيين، وقد أفلح من صدقك، وقد خاب من كذبك"، فأسلم الأعرابي.

والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الصغير: 153/2. والمعجم الأوسط: 126/6. وأبو نعيم في دلائل النبوة: 376/1. والبيهقي في دلائل النبوة: 36/6. وقال كل من الذهبي وابن حجر: هذا خبر باطل.

يُنظر: الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، **المعجم الأوسط** - تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، ط: بدون، دار الحرمين - القاهرة. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، **المعجم الصغير**، تحقيق: محمد شكور، ط: 1، 1405هـ - 1985م، المكتب الإسلامي، بيروت. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد، دلائل النبوة، تحقيق: محمد قلعه جي و عبد البر عباس، ط: 2، 1406هـ - 1986م، دار النفائس - بيروت. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، ط: 1 - 1405هـ -، دار الكتب العلمية - بيروت. الذهبي، **ميزان الاعتدال**، 651/3. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، **لسان الميزان**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، 360/7، ط: 1 - 2002م، دار البشائر الإسلامية.

.....

.....

وثالثتها⁽¹⁾: تقوية قوة الشم⁽²⁾، كما وقع في حق يعقوب عليه السلام حين قال: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾⁽³⁾؛ فأحسَّ بها من مسيرة ثلاثة أيام⁽⁴⁾.

ورابعها: تقوية قوة الذوق، كما كان في حق نبينا صلى الله عليه وسلم⁽⁵⁾ حين قال: لَئِنْ هَذَا الذَّرَاعُ يُخْبِرُنِي أَنَّهُ مَسْمُومٌ⁽⁷⁾.

وخامسها: تقوية قوة اللمس؛ كما وقعت في حق الخليل عليه السلام؛ حيث⁽⁸⁾ جعلت له النار برداً وسلاماً⁽⁹⁾؛ وكيف يُستبعد هذا والحال أنَّه⁽¹⁰⁾ يُشاهد مثله في

(1) في "ف": وثالثتها.

(2) نهاية ص 1/ق 248 من "م".

(3) سورة يوسف، الآية: 64. وفي "م": "إني أجد"، وهذا خطأ جلي.

(4) قاله: مجاهد، وقال ابن عباس: من مسيرة ثمانى ليال، وقال الحسن: كان بينهما يومئذ ثمانون فرسخاً. يُنظر: الثعلبي،

الكشف والبيان، 5/255. البغوي، معالم التنزيل، 2/513.

(5) في "ع": الله تعالى.

(6) في "م" و "ف": عليه السلام.

(7) أخرج البخاري ومسلم حديث المرأة اليهودية التي أرسلت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة مسمومة، بعد فتح خيبر؛ وأكل

منها، لكنهما لم يوردا إخبار الذراع للنبي صلى الله عليه وسلم أنها مسمومة. وإنما أخرجه بهذا اللفظ: الواقدي في

المغازي، (2/678). وقريب منه ذكر ابن هشام في سيرته، (2/338). وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الديات،

باب فيمن سقى رجلاً سماً أو أطعمه فمات أيقاد منه، (4/174)، رقم الحديث: (4512)، بلفظ: "ارفعوا أيديكم فإنها

أخبرتني أنها مسمومة". قال الألباني: حديث حسن صحيح.

يُنظر: الواقدي، محمد بن عمر بن واقد، المغازي - تحقيق: مارسدن جونس، 2/678، ط: 3، 1409هـ - 1989م،

دار الأعلمي - بيروت. ابن هشام، السيرة النبوية، 2/338. البخاري، صحيح البخاري، 3/163. مسلم، صحيح

مسلم، 4/1721. أبو داود، السنن، 4/174.

(8) في "ف": حين.

(9) قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا يَتَذَكَّرْ أَلَّا عَلَى اللَّهِ رَوْحُهُ﴾ (سورة الأنبياء، الآية: ٦٩).

(10) في "ف": بأنه.

.....

.....

السمندر (1) والنعامه (2).

وأما الحواس الباطنة؛ فمنها:

- قوة الحفظ، قال تعالى: ﴿سَنُقَرِّئكَ فَلَا تَنْسَى﴾ (3).
- ومنها قوة الذكاء؛ قال علي رضي الله عنه: (علّمني رسول الله صلى الله عليه وسلم (4))

(1) السمندر: بفتح السين المهملة والميم وبعد النون الساكنة دال مهملة، ويقال: السمندل، والسميدر، والسندل، والسمند، وهو حيوان معروف عند أهل الهند والصين، قيل: إنه يقع في النار فلا تؤثر فيه، ويعمل من ريشه مناديل، فإذا اتسخت المناديل طرحت في النار فتأكل النار الوسخ الذي عليها، ولا تحترق المناديل، وقيل: هو نوع خرافي من الحيوانات وليس ما قيل من عدم تأثره بالنار حقيقي. يُنظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 43/7. أبو البقاء، محمد بن موسى بن عيسى الشافعي، حياة الحيوان الكبرى، 47/2، ط: 2 - 1424هـ -، دار الكتب العلمية - بيروت. الخفاجي، حاشية الشهاب، 45/6. ديورانت، ويليام جيمس، قصة الحضارة، 293/28، ط: بدون، 1408هـ - 1988م، دار الجيل - بيروت.

(2) قيل للمناديل المتخذة من وبر السمندر تُلقي في النار فلا تؤثر فيه، والنعامه تبتلع الجمر وقطع الحديد المحماة فلا تضرها. يُنظر: أبو البقاء، حياة الحيوان الكبرى، 486/2. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 182/5.

(3) سورة الأعلى، الآية: 6.

قال الإمام البيضاوي عند تفسيره هذه الآية: فلا تنسى أصلاً من قوة الحفظ؛ مع أنك أُمّي؛ ليكون ذلك آية أخرى لك". يُنظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، 305/5. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 144/9. الخفاجي، حاشية الشهاب، 350/8.

(4) في "م": عليه السلام.

ألف باب من العلم، واستتبعت من كل باب ألف باب⁽¹⁾. فإذا كان حال الولي هكذا فكيف⁽²⁾ حال النبي الذي علمه. وأما القوى⁽³⁾ الموحدة⁽⁴⁾؛ فمثل⁽⁵⁾: عروجه عليه السلام⁽⁶⁾ إلى المعراج⁽⁷⁾، وعروج عيسى عليه السلام حياً إلى السماء⁽⁸⁾،

(1) ذكره ابن عدي مع اختلاف يسير في اللفظ، وقال عنه: "هذا حديث منكر"، بسبب ابن لهيعة، فإنه شديد الضعف، وشديد الإفراط في التشيع. وذكره ابن الجوزي في العلل، وقال عنه: "هذا حديث لا يصح". وذكره الذهبي في جملة مناكير ابن لهيعة، وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة. ويتضح من كلام نقاد الحديث أن هذا الحديث لا يثبت ولا يصح.

ينظر: ابن عدي، أبو أحمد بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، 389/3، ط: 1، 1418هـ - 1997م، الكتب العلمية - بيروت. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، 218/1، ط: 2، 1401هـ - 1981م، إدارة العلوم الأثرية - باكستان. الذهبي، ميزان الاعتدال، 624/1. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، 708/10.

(2) في "ف": فكيف يكون.

(3) في "م": القوة.

(4) المقصود بالحركة هنا هو: "شغل الشيء حيزاً بعد أن كان في حيز آخر". والحركة التي يتحدث عنها هنا هي (الحركة الأينية)؛ وهي: حركة الجسم من مكان إلى آخر، وتسمى نقلة، والمتكلمون، إذا أطلقوا الحركة، أرادوا بها الحركة الأينية فقط. وللحركة أقسام أخرى لا يتسع المقام لذكرها. ينظر: الغزالي، معارج القدس، ص 37. صليبا، المعجم الفلسفي، 457/1 - 458.

(5) في "ف": فمثله.

(6) في "ع": عليه الصلاة والسلام.

(7) ينظر: صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب حديث الإسراء وباب المعراج، 52/5.

(8) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّلُمِ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ٥٧﴾ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا (النساء: ١٥٧ - ١٥٨). هذه الآية تدلُّ على أنَّ الله عزَّ وجلَّ قد شَوَّفَ عيسى عليه السلام بالرفع إليه، لكن ما هي طبيعة رفعه؛ أكان حياً أم ميتاً، وقد قال تعالى في آية أخرى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قُمْ وَرَافِعُكَ إِلَىٰ مَوْطِنِكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (آل عمران: ٥٥). وقال أيضاً حكاية عنه عليه السلام: ﴿فَلَمَّا تَوَقَّعْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ

ورفع إدريس⁽¹⁾ ،

عَلَيْهِمْ (المائدة: ١١٧) . والمفسرون اختلفوا في معنى الوفاة في الآيات ؛ ففريق قال: إنَّ المقصود "الموت"، ومنهم ابن عباس رضي الله عنه. وفريق ثانٍ قال: إنَّ الوفاة المقصودة وفاة غير الموت، وفسروها بمعانٍ متعددة ؛ إحداها: النوم، ثانيها: القبض من الأرض إلى السماء، ثالثها: متوفي عملك، رابعها: أجعلك كالمُتوفى فلا أتركك معهم وإنما أرفعك إليَّ حياً ، خامسها: متوفيك عن شهواتك وحظوظ نفسك. وهذا الفريق يستدل بما جاءت به الأخبار من نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، ثم موته ؛ والتي جاء كثير منها في الصحيحين، وممن قال بهذا القول: الحسن، وابن جريج. وفريق ثالث أجرى على الآية التقديم والتأخير من غير سبب، فقال: المعنى أنني متوفيك بعد إنزالك، فمعنى الوفاة الموت، لكن بعد نزوله في آخر الزمان.

يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ص 219. البخاري، صحيح البخاري، 82/3، 168/4. مسلم، صحيح مسلم، 135/1، 1837/4. الطبري، جامع البيان، 455/6 - 458. الزجاج، معاني القرآن، 420/1. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1031/2 - 1032. الواحدي، الوجيز، ص 213. الرازي، مفاتيح الغيب، 237/8 - 238.

(1) قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا ۖ وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ۖ﴾ (مريم: ٥٦ - ٥٧) .

أخذ بعض العلماء الكلام في الآية على ظاهره ؛ ففسر المعنى بأن الله عزَّ وجلَّ رفع إدريس إلى السماء بجسمه وروحه، كما فعل لعيسى عليه السلام. وممن قال بهذا: كعب الأحبار، ومجاهد، والضحاك، وروي أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما. روي أن إدريس حُبب إلى ملك الموت حتى استأذن ربه في خلته ؛ فسأل إدريس ملك الموت أن يريه النار فاستأذن ربه فأراها إياه، ثم استأذن ربه في الجنة فأراها إياه فدخلها، فقال له ملك الموت: اخرج، فقال: والله لا أخرج منها أبداً ؛ لأن الله قال: ﴿وَأَن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۖ﴾ (مريم: ٧١) ؛ فقد وردتها - يعني النار -، وقال: ﴿وَمَا هُمْ مِّنْهَا بِمُخْرِجِينَ ۖ﴾ (الحجر: ٤٨) ؛ فلست بخارج منها إلا بإذنه. فقال الله: بإذني دخلها فدعه. فذلك قوله ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ۖ﴾.

وفسّر آخرون المعنى في الآية على بيان مكانة إدريس عليه السلام، برفعه مكاناً علياً في منزلة النبوة، ودرجة القُربى عند الله عزَّ وجلَّ، وقد لقيه النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء والمعراج في السماء الرابعة، كما روي في الصحيحين، فكان هذا من مكانته عند الله عزَّ وجلَّ، لا دلالة على رفعه للسماء. وليس في شأن رفعه رواية صحيحة، وبعض المفسرين قالوا إنَّ ما ورد من الإسرائيليات، منهم تاج القراء الكرمانى، وابن كثير، والشوكاني. ويترجح مما سبق أن الآية تحمل على المعنى المجازي لا الحقيقي.

.....

.....

والإياس⁽¹⁾، على ما وردت به الأخبار.

وقال تعالى⁽²⁾: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾⁽³⁾.

يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 170/2. الطبري، جامع البيان، 212/18 - 213. الزجاج، معاني القرآن، 335/3. ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 2412/7. الثعلبي، الكشف والبيان، 219/6. الكرمانى، محمود بن حمزة بن نصر، غرائب التفسير وعجائب التأويل، 700/2، ط: بدون، دار القبة للثقافة الإسلامية - جدة. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي سلامة، 241/5، ط: 2، 1420هـ - 1999م، دار طيبة للنشر والتوزيع. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير، 402/3، ط: 1 - 1414هـ، دار ابن كثير - دمشق.

(1) أضاف في "غ": عليهما الصلاة والسلام.

قيل: إن "إدريس" و"إلياس" اسمان لنبي واحد، وهما عَمان وكل واحد منهما لَقَبٌ للآخر، وهذا مروى عن ابن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهم بسند حسن، والجمهور على أنهما نبيان، بُعث إدريس عليه السلام بعد نوح عليه السلام، وبعث إلياس في بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام؛ وأن ما قيل من كونهما نبياً واحداً لشهرة رفع إدريس في أهل الإسلام، وشهرة رفع إلياس في بني إسرائيل. ولم أجد روايات في رفع إلياس عليه السلام، وإنما ورد ذلك في كتب التاريخ، دون إسناد.

يُنظر: ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 2412/7. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية - تحقيق: علي شيري، 112/1، ط: 1، 1408هـ - 1988م، دار إحياء التراث العربي. بكري، حسين بن محمد، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، 67/1، ط: بدون، دار صادر - بيروت. الكشميري، محمد أنور شاه، فيض الباري على صحيح البخاري، تحقيق: محمد الميرتشي، 348/4 - 349، ط: 6، 1426هـ - 2005م، دار المتن العلمية - بيروت.

(2) أُثبتت الواو في "ف" فقط.

(3) سورة النمل، الآية: 40. سقطت "به" من "م"، وهو خطأ.

والآية ضمن قصة سليمان عليه السلام مع ملكة سبأ، وفيها دليل على القوة عند غير النبي، وهي إتيانه لعرش سبأ قبل ارتداد طرف سليمان عليه السلام، والمعنى: بمقدار ما يبلغ البالغ إلى نهاية نظرك ثم يعود إليك. وقيل: بمقدار ما تفتح عينك ثم تطرف. يُنظر: الطبري، جامع البيان، 467/19. الزجاج، معاني القرآن، 121/4. الزمخشري، الكشاف، 368/3.

.....

.....

وأما القوى الروحانية العقلية؛ فلا بد⁽¹⁾ أن تكون⁽²⁾ في غاية الكمال، ونهاية الصفاء. والحاصل أن النفس القدسية⁽³⁾ النبوية مخالفة بماهيتها لسائر⁽⁴⁾ النفوس، ومن لوازم تلك النفس: الكمال في⁽⁵⁾ الذكاء، والفتنة، والترفع⁽⁶⁾ عن الكدورات⁽⁷⁾ الجسمانية والشهوانية، فإذا كانت الروح في غاية الصفاء والشرف كان البدن في غاية النقاء والطهارة⁽⁸⁾، فكانت هذه القوة⁽⁹⁾ المحركة والمُركبة في غاية الكمال؛ لأنها⁽¹⁰⁾ جارية مجرى أنوار فائضة من جوهر الروح، واصله إلى البدن؛ ومتى كان الفاعل والقابل⁽¹¹⁾ في غاية الكمال كانت الآثار في غاية القوة والشرف والصفاء⁽¹²⁾.

(1) سقطت من "م".

(2) في "م" و"ف" و"غ": يكون.

(3) نهاية ص2/ق103 من "غ".

(4) في "ف": أساس.

(5) في "ف": سقطت، وأضاف "و".

(6) في "م" و"ف": الرفع.

(7) الكدر: نقيض الصفاء، والاسم منه: كدرة وكدورة. يُنظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، 63/10. ابن سيده، المحكم

والمحيط الأعظم، 746/6.

(8) نهاية ص2/ق27 من "أ".

(9) في "م" و"ف": القوى.

(10) في "ف"

: لأنهما.

(11) في "ف": القائل.

المراد بالفاعل: المؤثر، والمراد بالقابل: المفعول والمؤثر به، المهيئ للقبول. يُنظر: صليبا، المعجم الفلسفي،

136/2، 177/2.

(12) هذا تنمة الكلام المنقول من تفسير الرازي، من بداية الحديث عن تميز الأنبياء بالقوى الجسمانية والروحانية، إلى

هنا، ولا زيادة على ما فيه. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 199/8 - 200.

وبه استدل على فضلهم على الملائكة، ﴿وَأَلْإِبْرَاهِيمَ﴾: إسماعيل وإسحاق وأولادهما، وقد دخل فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم، ﴿وَأَلْإِبْرَاهِيمَ﴾: موسى وهارون ابنا عمران بن يصر بن قاهث بن لاوي بن يعقوب⁽¹⁾، أو عيسى وأمه مريم بنت عمران بن ماشان بن العازار بن أبي يوذ بن يوزن بن زربابل بن ساليان بن يوحنا بن أوشيا بن أمون بن منشكن بن حازقا بن أخاز بن يوثام بن عوزيا بن يورام بن ساقط بن إيشا بن راحيم بن سليمان بن داود بن إيشي بن عويد بن سلمون بن ياعز بن نحشون بن عمياد بن رام بن حصروم بن فارص بن يهوذا بن يعقوب عليه السلام، وكان بين العمرانيين ألف وثمانمائة سنة.

قوله⁽²⁾: (وبه استدل على فضلهم على الملائكة) وجه الاستدلال: أن الاصطفاء يدل على مزيد الكرامة وعلو الدرجة؛ فلما بنى الله تعالى أنه اصطفى آدم وأولاده من الأنبياء على كل العالمين وجب أن يكونوا⁽³⁾ أفضل من الملائكة؛ لأنهم من العالمين.

(1) قاله: مقاتل، وأغلب المفسرين على القول الثاني، أن المراد عمران أبو مريم البتول، ويؤيده الآية التي بعد هذه الآية.

الثعلبي، الكشف والبيان، 52/3. الزمخشري، الكشاف، 354/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 201/8.

(2) سقطت من "ف".

(3) في "ف": يكون.

.....

.....

فإن قيل: إن حملنا⁽¹⁾ هذه الآية على تفضيل كل واحد من هؤلاء المذكورين فيها على كل⁽²⁾ العالمين لزم التناقض؛ لأنَّ الجمع⁽³⁾ الكثير إذا وصفوا بأنَّ كل واحد منهم "أفضل من كل العالمين يلزم"⁽⁴⁾ أن يكون كل واحد منهم⁽⁵⁾ "أفضل من الآخر، وذلك مُحال، ولو حملناه على كونه أفضل عالمي⁽⁶⁾ ببلدته، أو عالمي زمانه، أو عالمي جنسه لم يلزم التناقض⁽⁷⁾؛ فوجب حمله على هذا المعنى دفعاً للتناقض⁽⁸⁾، وأيضاً قال تعالى في صفة بني إسرائيل: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾⁽⁹⁾، ولا يلزم منه كونهم أفضل من سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم⁽¹⁰⁾، بناءً على ما قلنا من أن المراد به عالمو⁽¹²⁾ زمان كل واحد منهم، فكذا هنا. فالجواب⁽¹³⁾: أن ظاهر قوله

(1) في "ف": حمل .

(2) سقطت من "م" و "ف".

(3) في "م": لأن هذا الجمع.

(4) في "م": لزم.

(5) سقطت من "ف".

(6) في "م": من عالمي. في "ف": من علمني.

(7) في "م": لزم التناقض.

(8) ممن قاله: الواحدي، وأبو حيان. يُنظر: الواحدي، الوجيز، ص207. أبو حيان، البحر المحيط، 111/3.

(9) سورة البقرة، الآية: 47، 122.

(10) في "ع": الله تعالى.

(11) في "م": عليه السلام.

(12) في "ف": عالمون .

(13) في "م": والجواب.

قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ حال أو بدل من الآلين، أو منهما ومن نوح، أي: إنهم ذرية واحدة متشعبة بعضها من بعض.

"اصطفى آدم على العالمين" يتناول كل واحد ممن يصح إطلاق لفظ (العالم)⁽¹⁾ عليه، فيندرج فيه "الملك"⁽²⁾.

غاية ما في الباب أنه ترك عمومه في بعض الصور؛ لقيام دليل يدل على أن المراد منه الخاص⁽³⁾، فلا يجوز أن نترك⁽⁴⁾ عمومه في سائر الصور من غير قيام دليل⁽⁵⁾ الخصوص⁽⁶⁾.

قوله⁽⁷⁾: (حال أو بدل)⁽⁸⁾ يعني: أن ﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ منصوب إما على أنه حال من مفعول ﴿أَصْطَفَى﴾⁽⁹⁾، أي: اصطفاهم حال كونهم بعضهم من بعض، وقوله⁽¹⁰⁾: ﴿بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ في موضع نصب على أنه صفة ﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ أي: ذرية متشعبة بعضها من بعض؛ فإن آل

- (1) العالم هو: كل ما سوى الله عز وجل. يُنظر: الرازي، الأصول الأربعين، 20/1. السيوطي، الحبانك، ص 209.
- (2) أجاب الإمام الرازي عن مثل هذا الاستشكال، فقال: لم يكن محمد موجوداً في ذلك الزمان؛ ولما لم يكن موجوداً لم يكن من العالمين؛ لأن المعدوم لا يكون من العالمين. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 444/2.
- (3) في "ف": الخاق.
- (4) في "م": فلا يجوز ترك.
- (5) نهاية ص 104 ق 1 من "غ".
- (6) أي: هنا لا دليل يوجب التخصيص وترك الظاهر. والفقرة كاملة من قوله "أن الاصطفاء يدل على مزيد الكرامة" إلى هنا، مقتبسة من تفسير الرازي. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 199/8.
- (7) سقطت من "ف".
- (8) في "غ": بدل منه.
- (9) قاله الأخفش، وابن عطية.
- (10) يُنظر: الأخفش، أبو الحسن البلخي، معاني القرآن - تحقيق: هدى قراة، 215/1، ط: 1، 1411 هـ - 1990 م، مكتبة الخانجي - القاهرة. الزجاج، معاني القرآن، 399/1. النحاس، إعراب القرآن، ص 152. ابن عطية، المحرر الوجيز، ص 423. أبو حيان، البحر المحيط، 111/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 128/3.
- (10) سقطت الواو من "م". وسقطت كلمة "وقوله" من "ف".

....

.....

إبراهيم _ أعني⁽¹⁾: إسماعيل وإسحاق _ متشعبان من إبراهيم، المتشعب من نوح، المتشعب من آدم عليهم السلام⁽²⁾، وأولادهما (أي: أولاد إسماعيل وإسحاق)⁽³⁾ (إلى آخر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام)⁽⁴⁾ متشعبون منهما⁽⁵⁾⁽⁶⁾، ومن إبراهيم ونوح وآدم، وكذا عيسى وأمه مريم⁽⁷⁾ بنت⁽⁸⁾ عمران بن ماثان⁽⁹⁾ متشعبان من إبراهيم ونوح وآدم، ولما على أنه بدل⁽¹⁰⁾ من الآلين⁽¹¹⁾؛ أعني آل إبراهيم وآل عمران.

(1) سقطت من "ع".

(2) في "ع": عليهم الصلاة والسلام.

نهاية ص 1/28 من "أ".

(3) كتبت في "أ" في الحاشية، ولم تكتب في "م" و"ف".

(4) في "ف": عليهم السلام.

(5) في "ف": منهما.

(6) سقطت من "ع"، وأثبت في موضعها: متشعبون منهما.

(7) نهاية ص 2/248 من "م".

(8) في "م": ابنت، والظاهر أنه كتبت هكذا لورودها أول الصفحة.

(9) في "ف": إنان .

(10) اختاره الزجاج والزمخشري والجرجاني. وقال الكوفيون: منصوب على القطع.

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن، 399/1. النحاس، إعراب القرآن، ص 152. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية،

991/2. الزمخشري، الكشاف، 354/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، ص 423. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن

عبد الرحمن، درج الدرر في تفسير الآي والسور - تحقيق: وليد الحسين وإياد القيسي، 481/2، ط: 1، 1429 هـ -

2008م، مجلة الحكمة - بريطانيا. أبو حيان، البحر المحيط، 111/3.

(11) في "ف": آلين.

وقيل: بدل من آدم والآلين، ومنعه بعض العلماء ؛ لأن آدم ليس بذرية، وإنما واحد. وقيل: بدل من الآلين ونوح ؛ وهذا

الاحتمال ذكره الإمام البيضاوي، وهو مبني على معنى أن الذرية تشمل الآباء والأبناء، وسيأتي بيانه. يُنظر: أبو

حيان، البحر المحيط، 111/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 128/3. الخفاجي، حاشية الشهاب، 20/3.

وقيل: "بعضها من بعض في الدين". و(الذرية): الولد يقع على الواحد والجمع فعليه من الذر،

قوله⁽¹⁾: (وقيل بعضها من بعض في الدين) أي: في التوحيد وإخلاص الطاعة لله⁽²⁾، كقوله تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾⁽³⁾ أي: بسبب اشتراكهم⁽⁴⁾ في النفاق.

قوله⁽⁵⁾: (فُعِلِيَّةٌ مِنَ الذَّرِّ) بفتح الذال وتشديد الراء⁽⁶⁾؛ وهو البث والتفريق⁽⁷⁾. يقال: ذَرَرْتُ الْحَبَّ والملح والدواء نُزَرُهُ تَرّاً إذا⁽⁸⁾ فرقته. والذر⁽⁹⁾ أيضاً جمع ذرة، وهي أصغر النمل⁽¹⁰⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) سقطت من "م".

أي: في الموالاة الدينية. قاله الراغب الأصفهاني.

وقيل: المعنى لذرية بعضها من بعض: إن غير آدم عليه السلام كانوا متولدين منه، فيكون المراد بالذرية: "من سوى

آدم". يُنظر: الأصفهاني، تفسير الراغب، 527/2. الرازي، مفاتيح الغيب، 201/8.

(3) سورة التوبة، الآية: 67. وقد كُتبت في "أ" و "ف": "والمُنافِقُونَ" وهو خطأ، وكُتبت في "م": "والمُنافِقِينَ" وهو خطأ كذلك. وفي "ف": بعضها من بعض، وهو خطأ.

(4) نهاية ص2/ق18 من "ف".

(5) سقطت من "ف".

(6) اختاره الزجاج، وذكر الأزهري أنه الأجود عند النحويين.

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن، 400/1. الأزهري، تهذيب اللغة، 292/14. البضاوي، أنوار التنزيل، 104/1،

13/2. أبو حيان، البحر المحيط، 596/1.

(7) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة، 291/14.

(8) في "ف" و "غ": أي.

(9) في "ف": الذراء.

(10) يُنظر: الفراهيدي، العين، 175/8. الأزهري، تهذيب اللغة، 291/14.

أو فعولة من (الذرة) أبدلت همزتها ياء ثم قلبت الواو ياء وأدغمت. ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ بأقوال الناس وأعمالهم فيصطفي من كان مستقيم القول والعمل، أو سميع بقول امرأة عمران عليم بنيتها.

ومنه سمي الرجل ذراً⁽¹⁾ وكذا ي بآبي ذر⁽²⁾.
وسمي نسل الثقلين ذرية؛ لأن الله تعالى قد⁽³⁾ بذّهم في الأرض⁽⁴⁾، أو لأن الله⁽⁵⁾ أخرج نسل آدم عليه السلام⁽⁶⁾ من صلبه كهيئة الذر⁽⁷⁾.
قوله⁽⁸⁾: (أو فعولة من الذر⁽⁹⁾) وهو الخلق، يُقال: "ذراً"⁽¹⁰⁾ الله الخلق يذروهم ذراً، أي: خلقهم⁽¹¹⁾. وأصل ذرية: "نرّة"⁽¹²⁾؛ لينت الهمزة فصارت ياءً، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت أحدهما⁽¹³⁾ بالسكون؛ فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء⁽¹⁴⁾،

- (1) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، 304/4.
(2) كالصحابي الشهير أبي ذر الغفاري رضي الله عنه؛ وفي اسمه اختلاف، أصح ما قيل فيه: جندب بن جنادة. تنظر ترجمته: ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، 96/6، ط: 1، 1415 هـ - 1994 م، دار الكتب العلمية.
(3) سقطت من "ف".
(4) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، 304/4.
(5) زاد في "م": تعالى.
(6) في "ع": عليه الصلاة والسلام.
(7) قاله البغوي. يُنظر: البغوي، معالم التنزيل، 431/1.
(8) سقطت من "ف".
(9) اختاره ابن عطية. وتكرر في تصريفها قول ثالث، هو: فعولة.
يُنظر: الزجاج، معاني القرآن، 400/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 437/3. البيضاوي، أنوار التنزيل، 104/1، 13/2. أبو حيان، البحر المحيط، 596/1.
(10) في "ف": ذرو .
(11) يُنظر: ابن فارس، مجمل اللغة، 357/1. ابن منظور، لسان العرب، 79/1.
(12) في "م": وذروة. وفي "ف": ذروءة.
(13) في "ع": أحديهما.
(14) في "م": وأدغمت الياء ياءً.

....

....

ثم⁽¹⁾ كسرت ما قبل الياء الساكنة؛ لتسلم الياء؛ فصار (2) "ذرية"⁽³⁾. وتسمى الأولاد والآباء ذرية⁽⁴⁾، فالأولاد ذرية؛ لأنه تعالى نراهم، والآباء ذرية؛ لأنه تعالى نرا الأولاد منهم⁽⁵⁾، قال تعالى⁽⁶⁾: ﴿وَأَيُّ لَّهُمَّ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾⁽⁷⁾ أي: آباءهم. فيطلق⁽⁸⁾ الذرية على الآباء والأبناء جميعاً، كما إذا جعل قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ بدلاً من الآلين⁽⁹⁾ ومن نوح؛

(1) سقطت من "ف"، وكتب بدلاً منها "و".

(2) في "م": فصارت.

(3) فصل أبو حيان والسمين الحلبي الكلام في الأصل اللغوي لكلمة "ذرية"، واشتقاقها، واللغات الواردة فيها، وجمعا كل الأقوال الواردة في ذلك. يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 596/1. السمين الحلبي، الدر المصون، 101/2.

(4) نهاية ص2/ق104 من "غ".

(5) قاله الواحدي والبغوي والليث وغيرهم، وقيل: الذرية: الأولاد خاصة؛ بدليل قول الله عز وجل: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ

لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ (آل عمران: 38)، وقوله: ﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (آل عمران: 36).

يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 355/2. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 6040/9. الواحدي، الوسيط، 203/1، 514/3. البغوي، معالم التنزيل، 431/1. الأزهرى، تهذيب اللغة، 6/15. ابن منظور، لسان العرب، 285/14 - 286.

(6) في "م" و "ف": قال الله تعالى.

(7) سورة يس، الآية: 41.

(8) في "غ": فيطلق، وباقي النسخ: ويطلق، والأحسن ما في "غ".

(9) في "ف": الأولين.

قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾ فينتصب به إذ على التنازع. وقيل نصبه بإضمار اذكر⁽¹⁾، ...

كما روي عن الجرجاني⁽²⁾ أنه قال: "آية توجب⁽³⁾ أن يكون الآباء ذرية للأبناء والأبناء ذرية للآباء، وجاز ذلك لأنه من⁽⁴⁾ ذراً⁽⁵⁾ الخلق، فالأب ذري منه الولد، والولد⁽⁶⁾ ذري من الأب⁽⁷⁾". قوله⁽⁸⁾: (فينتصب به⁽⁹⁾ "إذ") يعني: يجوز أن يكون ﴿إِذْ﴾ منصوباً بقوله: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ على التنازع⁽¹⁰⁾،

(1) في نصبها ثلاث أقوال، هذا واحد منها، قاله الأخفش، وهو مروي عن المبرد، ولم أجده في كتبه.
ينظر: الأخفش، معاني القرآن، 219/1. الزجاج، معاني القرآن، 400/1. الزمخشري، الكشاف، 355/1.
(2) في "م" و "ف" فقط أثبت حرف الجر "عن".
هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد أبو بكر الجرجاني، أشعري المعتقد، شافعي المذهب، واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة، وُلد في جرجان سنة أربعمائة، وتوفي فيها سنة إحدى وسبعين وأربعمائة، وقيل: سنة أربع وسبعين.
ينظر: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، 149/5، ط: 2 - 1413هـ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 432/18 - 433.

(3) في "م": يوجب.
(4) سقطت من "م".
(5) في "م": ذر.
(6) في "م": والد.
(7) سقطت من "ف".
كلام الجرجاني هذا لم أجده في أي من كتبه المتوفرة، وبعد البحث تبين أنه مقتبس من كتابه "نظم القرآن" كما ذكر أبو حيان، وكتابه هذا مفقود. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 112/3.
(8) سقطت من "ف".
(9) في "م": فينصب، وفي "غ": أي ينتصب، وفي "ف": سقطت به".
(10) هذا القول الثاني في نصبها، قاله: مكي، والزمخشري.

وهذه حنة بنت فافوذ جدة عيسى، وكانت لعمران بن يصهر بنت اسمها (مريم)،

أو (1) بسميع (2) وحده (3). والمعنى: أنه تعالى سميع عليم لقول امرأة عمران ونيثها (4) إذ قالت. فإن قيل: إنه تعالى سميع بمقالتها، عليم بنيثها أزلاً وأبداً (5)، لا يتطرق التغير (6) لا إلى نفس ذاته، ولا إلى شيء من صفاته؛ فما معنى تقييد كونه (7) تعالى سميعاً عليمًا بوقت (8) قولها: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾، قلنا (9): المقيد بالوقت هو تعلق سمعه الأزلي بالقول المسموع، والتجدد والتغير (10) في التعلق لا

والتنازع هو: أن يتقدم عاملان، ويتأخر عنهما معمول غير سببي، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى. وقد اعتبر الكوفيون إعمال العامل الأول أولى، بينما يرى البصريون أن إعمال الثاني هو الأولى. يُنظر: الإنباري، الإنصاف، 71/1. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجبائي، ألفية ابن مالك، ص 28، ط: بدون، دار التعاون. ابن هشام، أوضح المسالك، 167/2. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 993/2. الزمخشري، الكشاف، 355/1.

(1) في "ف": و .

(2) في "م" و"ع": سميع.

(3) هذا القول الثالث في نصبها، قاله: الطبري.

قال الزجاج قولاً رابعاً، وهو: أن العامل فيها "اصطفى" المقدر مع آل عمران.

وقال أبو عبيدة: "إذ" زائدة، والمعنى: قالت امرأة عمران، ورده النحويون؛ قال السمين الحلبي: "وكان أبو عبيدة يُضعف في النحو".

يُنظر: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ص 90، ط: بدون - 1381هـ، مكتبة الخانجي - القاهرة. الطبري، جامع البيان، 328/6. الزجاج، معاني القرآن، 400/1. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 993/2. ابن عطية، المحرر الوجيز، 424/1. السمين الحلبي، الدر المصون، 130/3.

(4) سقطت الواو من "م".

(5) سقطت الواو من "م".

(6) في "ف": التغير .

(7) في "ف": قوله .

(8) سقطت من "م".

(9) في "ع" أضاف في هذا الموضع: "أجيب: بأن سمعه تعالى لذلك الكلام، وعلمه تعالى بأنها تتذكر ذلك متقيد بذكرها لذلك والتغير في العلم وفي السمع إنما يقع في النسبة والتعلقات وذلك لا ينافي أزلية ذاته تعالى وصفاته بأسرها".

(10) في "ف": التغير .

....

....

ينافي أزلية ذاته تعالى وصفاته؛ كما صرح⁽¹⁾ به في العلم⁽²⁾.
قوله⁽³⁾: (وهذه حنة⁽⁴⁾) يعني: أن المراد بامرأة عمران بن ماثان⁽⁵⁾ جد⁽⁶⁾ عيسى عليه السلام⁽⁷⁾ من أمه⁽⁸⁾ هو: "حنة"⁽⁹⁾ بالحاء المهملة والنون المشددة، بنت فاقوذا، أم مريم البتول، جدة عيسى عليه السلام،

(1) في "ف": خرج .

(2) قال الإمام الرازي أثناء حديثه عن صفتي السمع والبصر: "التغير يقع في المسموع والمبصر ؛ لا في السمع والبصر".
ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، 173 - 176. الرازي، مفاتيح الغيب، 202/8. الرازي، الأصول الأربعين، 244/1. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 151/6.

(3) سقطت من "ف".

(4) في "م": حنة. وفي "ف": كتبها في السطر: حسنة، وكتب فوقها: حنة.

(5) في "ف": أنان.

قيل: هو عمران بن ماثان بن أسهم بن عافيت، من ولد النبي سليمان بن داود عليهم السلام.
وأخرج الطبري عن ابن إسحاق أن اسمه: عمران بن ياشهم بن أمون بن منشأ بن حزقيا بن أحزيق بن يوثم بن عزاريا بن أمصيا بن ياوش بن أحزيهوبن يارم بن يهفاشاط بن أسابر بن أبيا بن رحبعم بن سليمان بن داود بن إيشا.
وعن ابن عساكر أن اسمه: "عمران بن ماثان بن المعازر بن اليود بن أجبن بن صادق بن عيازور بن الياقيم بن أبيود بن زربائيل بن شالتان بن يوحينا بن برستيا بن أمون بن ميشا بن حزقيا بن أجاز بن يوثام بن عزريا بن بورام بن يوسافاط بن أسا بن إيبا بن رحبعم بن سليمان بن داود عليه السلام".

ينظر: الطبري، جامع البيان، 328/6 - 329. المقدسي، البدء والتاريخ، 118/3. الثعلبي، الكشف والبيان، 53/3. ابن عساكر، تاريخ دمشق، 75/70. ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد، تاريخ ابن الوردي، 30/1، ط: 1، 1417هـ - 1996م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(6) في "ع": جدة.

(7) في "ع": عليه الصلاة والسلام.

(8) نهاية ص2/ ق37 من "أ".

(9) في "ف": كتبها في السطر: حسنة، وكتب فوقها: حنة.

لم يُصرح القرآن الكريم باسمها، لكن ورد في كتب التاريخ والتفسير أن اسمها حنة، مع اختلاف يسير في اسم أبيها وجدها ؛ ف قيل: حنة بنت فاقوذ بن قتيل، وقيل: حنة بنت قاذوذ.

أكبر من موسى وهارون فظن أن المراد زوجته ويرده كفالة زكريا فإنه كان معاصراً لابن ماثان وتزوج بنته ايشاع، وكان يحيى وعيسى عليهما السلام ابني خالة من الأب، روي: أن لها كانت عاقراً عجولاً، فبينما هي في ظل شجرة إذ رأت طائر يطعم فرخه فحنت إلى الولد وتمنته فقالت: (اللهم إن لك علي نذر إن رزقتني ولداً أن أتصدق به على بيت المقدس فيكون من خدمه)، فحملت بمريم وهلك عمران،

أم (1) أمه. و (البتول) من النساء: العذراء المنقطعة من الأزواج (2)، وقيل: هي المنقطعة إلى الله (3) عن الدنيا (4)، وقيل: هي المنقطعة عن المعاصي، من (البتل) (5)، وهو: القطع (6).
واعلم أن عمران الذي له بنت مسماة بمريم يطلق على شخصين، أحدهما (7): عمران بن يصر أبو موسى وهارون (عليهما الصلاة والسلام) (8)، وكان له بنت تسمى مريم (9)، أكبر من موسى وهارون. وثانيهما: عمران بن ماثان أبو مريم البتول (10).

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 328/6. ابن المنذر، تفسير القرآن، 173/1. البغوي، معالم التنزيل، 432/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 424/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 202/8. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 65/4.
(1) سقطت من "م".

(2) ومنه التبطل، وهو: ترك النكاح. يُنظر: الفراهيدي، العين، 124/8. الأزهرى، تهذيب اللغة، 207/14. ابن فارس، مجمل اللغة، 115/1. ابن منظور، لسان العرب، 42/11.
(3) في "ع": الله تعالى.

(4) يُنظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، 256/1. الجوهري، الصحاح، 1630/4. ابن منظور، لسان العرب، 42/11.
(5) في "ف": السبل.

نهاية ص 105 ق 1 من "غ".

(6) يُنظر: الفراهيدي، العين، 124/8. ابن منظور، لسان العرب، 42/11.

(7) في "ف": أحديهما.

(8) أثبتت في "غ" فقط.

(9) في "ع": بمريم.

(10) يستدل لهذا بقوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾ (التحریم: ١٢)، وقوله تعالى: ﴿يَاأَحْت هَارُونَ﴾ (مريم: ٢٨)

، وبما أخرجه مسلم في صحيحه برقم (165) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مررت ليلة أسري بي على موسى بن عمران عليه السلام...."، ويرقم (2135) عن المغيرة بن شعبة، قال: لما

.....

.....

فوق الاشتباه في أنَّ المراد بعمران في هذه الآية، هل هو عمران بن ماثان أبو مريم البتول، أو عمران بن يصهر أبو مريم التي هي أخت موسى وهارون.

فُظُنَّ⁽¹⁾ أنَّ المراد بعمران في هذه الآية هو عمران بن يصهر وزوجته، فيلزم أن يكون المراد⁽²⁾ بما في⁽³⁾ بطن زوجته مريم التي هي أخت موسى وهارون⁽⁴⁾.

وردَّ المصنّف هذا الظن بكفالة زكريا مريم التي حررتها⁽⁵⁾ امرأة عمران حين وضعتها وهي⁽⁶⁾ أنثى؛ فإنها تدلُّ⁽⁷⁾ على أنَّ المراد بعمران هو عمران أبو البتول، لا عمران أبو موسى؛ لأنَّ زكريا بن⁽⁸⁾

قدمت نجران سألوني، فقالوا: إنكم تقرأون يا أخت هارون، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا، فلما قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم سألته عن ذلك، فقال: "إنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم".

مجموع الآيتين والحديثين يدل على ما ذكره شيخ زاده من وجود رجلين اسم كل منهما عمران، ولكل واحد منهما بنت اسمها مريم.

يُنظر: مسلم، صحيح مسلم، 1/151، 3/1685.

ويُنظر نسبهما: الدينوري، المعارف، ص52. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، تاريخ الطبري، 1/386، 575، ط: 2 - 1387هـ، دار التراث - بيروت. المقدسي، البدء والتاريخ، 3/81، 116. ابن عساكر، تاريخ دمشق، 18/61، 75/70.

مع الإشارة إلى أن الباحثة تورد هذه الأسماء، كما هي مع عدم التوسع في ذلك؛ كون هذه الأمور تاريخية، ولا يوجد عليها أدلة شرعية.

(1) في "م" و"ع": وطن.

(2) سقطت من "ق".

(3) سقطت من "م".

(4) سقطت من "م".

يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 3/52. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 2/27.

(5) في "ف": درتها.

(6) سقطت من "ق".

(7) في "ف": يدل.

(8) في "م": ابن، لأنها جاءت بداية السطر.

.....

.....

آذن⁽¹⁾ وعمران بن ماثان كانا في عصر واحد⁽²⁾، وقد تزوج زكريا بنته⁽³⁾ إيشاع⁽⁴⁾ أخت مريم؛ فكان يحيى وعيسى عليهما السلام⁽⁵⁾ ابني⁽⁶⁾ خالة؛ لأن كل واحد منهما ابن أخت الأخرى⁽⁷⁾. وكانت حنة امرأة عمران

(1) أي: نبي الله زكريا بن آذن بن مسلم بن صدوق، من أولاد سليمان بن داود عليهما السلام. يُنظر نسبه: الدينوري، المعارف، ص52. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، 5/2، ط: 1، 1412هـ - 1992م، دار الكتب العلمية - بيروت. البغوي، معالم التنزيل، 434/1.

(2) وبهذا استدلل الزمخشري، والمفسرون في أغلبهم على أنه عمران بن ماثان. يُنظر: الطبري، جامع البيان، 329/6. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 993/2. الزمخشري، الكشف، 355/1.

(3) في "م": ابنته.

(4) في "ف": أشياع.

وفي اسمها اختلاف؛ فورد أن اسمها أشياع، وإيشاع، وهذا من التحريفات في النسخ.

يُنظر: الدينوري، المعارف، ص52. الطبري، تاريخ الطبري، 575/1. المقدسي، البدء والتاريخ، 116/3. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ - تحقيق: عمر تدمري، 266/1، ط: 1417هـ - 1997م، دار الكتاب العربي - بيروت.

(5) في "م": عليه السلام. وفي "د" سقطت.

(6) في "ف": ابني، وباقي النسخ: "ابنا".

(7) واختلف في صلة القرابة بين يحيى وعيسى عليهما السلام، والجمهور على أنهما ابنا خالة، واختاره البيضاوي، واستدل على ذلك بأحاديث للنبي صلى الله عليه وسلم، ذكر فيها أنهما ابنا خالة، كحديث عروج النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء والمعراج، ورؤيته يحيى وعيسى عليهما السلام، عن مالك بن صعصعة: أن نبي الله صلى الله عليه وسلم حدثهم عن ليلة أسري به ثم صعد حتى أتى السماء الثانية فاستفتح، قيل: من هذا؟ قال: جبريل قيل: ومن معك؟ قال: محمد قيل: وقد أرسل إليه؟ قال: نعم، فلما خلصت فإذا يحيى وعيسى وهما ابنا خالة، قال: هذا يحيى وعيسى فسلم عليهما، فسلمت فردا، ثم قال: مرحبا بالأخ الصالح والنبي الصالح. والحديث صحيح، أخرجه البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى "ذكر رحمة ربك عبده زكريا"، 163/4.

.....

.....

بن ماثان⁽¹⁾ عاقراً لم تلد حتى أسنت وصارت عجوزاً، فبينما هي في ظل شجرة⁽²⁾ بصرت بطائر يطعم فرخاً له، فتمنت أن يكون لها ولد، فقالت: اللهم⁽³⁾ إن لك عليّ نذراً شكراً، إن رزقتني ولداً أن أتصدق به على بيت المقدس فيكون من سدنته⁽⁴⁾ وخدمه، فحملت بمريم،

يُنظر: الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، ص52، ط: 2 - 1992م، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة. الطبري، تاريخ الطبري، 585/1. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، 5/2. ابن كثير، البداية والنهاية، 47/2.

(1) نهاية ص1/ق249 من "م".

(2) في "ف": شيء.

(3) سقطت من "ف".

(4) في "ف": سدته.

السَّن: من الفعل "سَنَنَ"، بمعنى الستر، والسدانة: الحجاب، وسدنة البيت: حُجابُه، وهم خَدَم كانوا في الجاهلية يقومون على الأصنام، ثم صاروا في الإسلام سدنة الكعبة، وسدنة بيت المقدس. يُنظر: الفراهيدي، العين، 228/7. ابن دريد، جمهرة اللغة، 649/2. الأزهرى، تهذيب اللغة، 253/12. ابن فارس، مقاييس اللغة، 150/3.

.....

.....

وَهَـٰكَ عَمْرَان وَهِيَ حَامِلٌ بِمَرْيَمَ (1) الْبَتُولَ (2).
رُوي (3) أَنَّ حَنَّةَ حِينَ وَلَدَتْ مَرْيَمَ لَفَتَهَا (4) فِي خُرْقَةٍ (5)، وَحَمَلَتْهَا إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَضَعَتْهَا عِنْدَ الْأَحْبَارِ (6)، وَهُمْ فِي بَيْتِ الْمَقْدَسِ كَالْحَبَّةِ (7) فِي الْكَعْبَةِ، فَقَالَتْ لَهُمْ: "خُذُوا هَذِهِ النَّذِيرَةَ" (8)، فَتَنَافَسُوا (9) فِيهَا؛

(1) فِي "م": مَرْيَمَ.

(2) تَنْظُرُ الْقِصَّةَ: الطَّبْرِي، تَارِيخُ الطَّبْرِي، 585/3. الْمُقَدَّسِي، الْبَدْعُ وَالتَّارِيخُ، 119-118/3. ابْنُ الْجَوْزِيِّ، الْمُنْتَظَمُ، 17/2. ابْنُ الْأَثِيرِ، الْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ، 266/1.

وَأُورِدَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ رَوَايَةَ أُخْرَى لِحَمْلِ حَنَّةَ أُمِّ مَرْيَمَ، يُنْظَرُ: الرَّازِيُّ، مِفْتَاحُ الْغَيْبِ، 203/8.

(3) فِي "م": وَرُوي.

وَيَلْحَظُ أَنَّ شَيْخَ زَادَةَ نَقَلَ هَذَا الْكَلَامَ مِنَ الْكُشَافِ، وَسَأَشِيرُ إِلَى نِهَآيَةِ النِّقْلِ فِي مَوْضِعِهِ. يُنْظَرُ: الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكُشَافُ، 357/1.

(4) فِي "ف": لَهَا.

(5) "الْخُرْقُ": جَمْعُ خُرْقَةٍ، وَهِيَ: الْقِطْعَةُ مِنْ خُرْقِ الثَّوْبِ.

يُنْظَرُ: الْجَوْهَرِيُّ، الصَّحَاحُ، 1467/4.

(6) نِهَآيَةُ ص 1/ ق 19 مِنْ "ف".

(7) فِي "ف": كَالْحَبَّةِ. وَهُوَ خَطَأٌ

وَالْحَبَّةُ: جَمْعُ حَاجِبٍ، كَانُوا يَسْمُونُ مَنْ يَسْتَرُ الْكَعْبَةَ: السَّادَنُ، وَالْجَمْعُ سَدَنَةٌ، فَتَرَكُ، وَقِيلَ: الْحَبَّةُ.

يُنْظَرُ: الْفَرَاهِيدِيُّ، الْعَيْنُ، 86/3. الْعَسْكَرِيُّ، أَبُو هَلَالِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، التَّلْخِيسُ فِي مَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ

الْأَشْيَاءِ - عَنِ بَتْحَقِيقِهِ: عَزَّةٌ حَسَنٌ، ص 404، ط: 2 - 1996م، دَارُ طَلَّاسٍ لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّرْجَمَةِ - دِمَشْقُ.

(8) النَّذِيرَةُ: لَفْظٌ يُطْلَقُ عَلَى الْمُحَرَّرِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانُوا يُجْعَلُونَ الْوَلَدَ نَذِيرَةً لَخِدْمَةِ الْكَنِيسَةِ مَا عَاشَ لَا يَسْعُهُ تَرْكُهُ فِي دِينِهِمْ.

يُنْظَرُ: الْفَرَاهِيدِيُّ، الْعَيْنُ، 24/3. الْأَزْهَرِيُّ، تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، 279/3. ابْنُ سَيِّدِهِ، الْمُحْكَمُ وَالْمُحِيطُ الْأَعْظَمُ، 523/2.

(9) التَّنَافَسُ: الرِّغْبَةُ فِي الشَّيْءِ النَّفِيسِ.

يُنْظَرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، 238/6. الزَّيْدِيُّ، تَاجُ الْعُرُوسِ، 570/16.

.....

.....

لأنها كانت بنت إمامهم، وصاحب قربانهم⁽¹⁾. وكانت بنو ماثان رؤوس بني إسرائيل وأحبارهم وملوكهم، فقال لهم زكريا: أنا أولى بها عندي⁽²⁾ خالتها⁽³⁾ إيشاع⁽⁴⁾؛ فإن إيشاع⁽⁵⁾ كانت اختاً لحنة أم مريم البتول⁽⁶⁾.

(1) تنظر القصة: الثعلبي، الكشف والبيان، 56/3. البغوي، معالم التنزيل، 433/1. الزمخشري، الكشف، 357/1.

ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 267/1. ابن كثير، البداية والنهاية، 69/2.

والقربان: مصدر من قُربَ قُرب، وهو: ما تقربت به إلى الله عز وجل تبتغي به قُرباً ووسيلة. ويراد هنا: أنه من يتولى أمر البيت الذي تنزل فيه النار لتأكل ما قُبل من الصدقات، فكانت هذه علامة قبول قربانهم، ومنه قول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنْ مِنْ اللَّهِ عَهْدٌ إِلَيْنَا إِلَّا نُمْسِلُ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِينَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾ (آل عمران: ١٨٣).

يُنظر: الفراهيدي، العين، 153/5. ابن دريد، جمهرة اللغة، 325/1. الأزهرى، تهذيب اللغة، 110/9. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب - تحقيق: د.حسن العمري، 94/4، ط: 1، 1434هـ - 2013م، منشورات وحدة البحوث والدراسات لدى جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم. القانوني، حاشية القانوني على تفسير البيضاوي، 123/6.

(2) في "ف": عند.

(3) إلى هنا كلام الزمخشري في الكشف.

(4) في "ف": أشياع.

(5) في "ف": الشاع.

(6) سبق بيان أن مريم أخت إيشاع زوجة زكريا، ثم هو الآن يذكر أنها خالتها، ثم جمع بين الأمرين معاً، فإيشاع تكون أخت مريم وخالتها في آن واحد، وبيانه: أن عمران تزوج بفاقودا أم حنة، وولدت له إيشاع، وكانت حنة ربيبة له، فتزوجها بناءً على حل نكاح الرائب في شرعهم، فمريم وإيشاع أختان من الأب، وإيشاع خالة لمريم من جهة الأم. أما أبو السعود في تفسيره فقد بَيَّن أن إيشاع خالة مريم لا أختها، وأن ما نُكر في الحديث من كونها ابني خالة، فأوله بأن الأخت كثيراً ما تطلق على بنت الأخت، فبهذا الاعتبار جعلهما النبي صلى الله عليه وسلم ابني خالة، وسبق ذكر الحديث، وبمثل هذا التأويل قال الطيبي في حاشيته. يُنظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 27/2. الطيبي، فتوح الغيب، 97/4.

كما صرَّح به المصنف حيث قال: "تزوج زكريا بنت عمران بن ماثان "وهي إيشاع"⁽¹⁾⁽²⁾، فكانت إيشاع أخت⁽³⁾ مريم من الأب، فكان كل واحد من يحيى وعيسى ابن خالة⁽⁴⁾ الآخر؛ فإن عمران بن ماثان تزوج أم حنة⁽⁵⁾ " (فاقوذا) فولدت له إيشاع، وكانت حنة⁽⁶⁾ ربيبة⁽⁷⁾ لعمران، ثم تزوج ربيبتها⁽⁸⁾ حنة، بناء على حل⁽⁹⁾ نكاح الرائب في تلك الشريعة⁽¹⁰⁾، فولدت له مريم فكانت إيشاع أخت مريم من الأب وأخت حنة من

(1) في "ف": إيشاع.

(2) سقطت من "ع".

(3) نهاية ص 2/ق 105 من "ع".

(4) نهاية ص 1/ق 29 من "أ".

(5) في "م": تزوج قافوذا أم حنة.

(6) سقطت من "ع".

(7) الربيبة: هي ابنة الزوجة من غير الزوج، سُميت بالربيبة؛ لأنه وُثِّها، أي: وُثِّها. والجمع: رباب، قال تعالى: ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣). يُنظر: النسفي، عمر بن محمد بن أحمد، طلبه الطلبة، ص 41، ط: بدون - 1311هـ، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى - بغداد. الحميري، شمس العلوم، 2349/4. ابن منظور، لسان العرب، 40/1. الزبيدي، تاج العروس، 468/2.

(8) في "ف": ربيبة.

(9) في "ف": أن حل.

(10) ذكر ذلك من المفسرين: أبو السعود، ولم أجد هذه المسألة في كتب الفقه، كونها تتعلق بشرع من قبلنا.

أما في شرعنا، فحُرِّمَ نكاح الربيبة بنص القرآن الكريم، قال تعالى في الآية التي ذرت المحرمات: ﴿وَرَبِّبْكُمْ

أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْكُمْ﴾ (النساء: ٢٣)، قال مكي بن طالب: "وكل العلماء على تحريم الربيبة التي دخل بأمرها، كانت في حجر الزوج أو لم تكن في حجره، إلا ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أنه أجاز نكاح الربيبة بعد موت أمها إذا لم تكن في حجر الزوج اتباعاً لظاهر الآية". يُنظر: مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1275/2. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 27/2.

وكان هذا النذر مشروعا في عهدهم للغلمان فلعلها بنت الأمر على التقدير، أو طلبت ذكرا محررا معتقا لخدمته لا أشغله بشيء،

الأم، وكانت⁽¹⁾ إيشاع خالة لمريم أيضا؛ حيث كانت إيشاع أختا لحنة من الأم، فاندفع بهذا ما يتوهم من التنازع⁽²⁾ بين كلاميه⁽³⁾؛ فإن كلامه يدل على أن إيشاع أم يحيى امرأة زكريا أخت لمريم البتول؛ لكون كل واحد منهما بنتا لعمران بن ماثان، لكن مريم من حنة وإيشاع من غيرها، وإن قوله بعد ذلك: فقال لهم زكريا: أنا أحق بمريم عندي خالتها، يدل على أن إيشاع خالة لمريم، أي أختا لأُمها حنة، وإحدى الأختين كيف تكون خالة للآخرى؟

ووجه الاندفاع: ما ذكرنا⁽⁴⁾ من أن إيشاع أخت لمريم من الأب من حيث إنهما بنتا عمران، إلا أن إيشاع ولدت من إحدى امرأتيه، وهي أم حنة، ومريم ولدت من امرأته الأخرى، وهي ربيبة حنة، فكانت إيشاع من هذه الجهة خالة لمريم (من الأم، حيث كانت أختا لحنة أم مريم من قبل الأم؛ لأن أم حنة هي أم إيشاع بعينها)⁽⁵⁾.

قوله⁽⁶⁾: (وكان هذا النذر⁽⁷⁾ مشروعا عندهم) النذر: ما يوجب الإنسان على نفسه من العبادة التي يُقرب بها إلى الله تعالى⁽⁸⁾.

وتتظر المسألة في كتب الفقه: ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، فتح القدير، 211/3، ط: بدون، دار الفكر. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 58/3، ط: بدون، 1425هـ - 2004م، دار الحديث - القاهرة. الشافعي، الأم، 166/5. ابن قدامة، المغني، 112/7.

(1) في "ف": فكانت.

(2) في "ف" و"ع": التنافي.

(3) في "م": ما يتوهم من التنافي في بين كلاميه.

(4) في "ف": ما ذكر.

(5) سقطت الجملة من "م".

وهذا توفيق جيد لا ياباه العقل؛ لأنه لا يقطع به بمجرد الاحتمال بل لا بد من الآراء التي تساعد.

(6) سقطت من "م" و"ف".

(7) في "م": القدر.

(8) يُنظر معنى النذر: الفراهيدي، العين، 180/8. الأزهرى، تهذيب اللغة، 277/3. العسكري، الفروق اللغوية، ص78.

الحميري، شمس العلوم، 6549/10. البركتي، محمد عميم الإحسان، التعريفات الفقهية، ص227، ط: 1،

1424هـ - 2003م، دار الكتب العلمية، بيروت.

.....

.....

وهذا النوع من النذر⁽¹⁾ كان في بني إسرائيل، ولم⁽²⁾ يجز في شرعنا⁽³⁾؛ لأن ما في بطن⁽⁴⁾ الحرة حر لا محالة، فكيف يصح النذر بتحريره وتخصيصه لجهة من وجوه القربات⁽⁵⁾.
"ولعل⁽⁶⁾ الوجه فيه: أن المرء إنما يريد الولد ليستأنس⁽⁷⁾ به، ويستعين به لمصالح⁽⁸⁾ دنياه، فمن نذر بتحريره، أي: بجعله حراً خالصاً لوجه من وجوه القرية، كجعله محرراً خالصاً لخدمة المسجد، فهذا النذر منه يشبه أن يقول: "إن رزقني الله تعالى⁽⁹⁾ عبداً مملوكاً كان علي أن⁽¹⁰⁾ أعتقه (وأخضعه من قيد)⁽¹¹⁾".

(1) ذكر في معنى النذر هنا ثلاثة أقول: الأول: مُطْصاً للعبادة، قاله الشعبي. الثاني: خادماً للبيعة، قاله مجاهد. الثالث: عتيقاً من الدنيا لطاعة الله عز وجل، قاله محمد بن جعفر بن الزبير. يُنظر: الطبري، جامع البيان، 329/6. ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 636/2. الماوردي، النكت والعيون، 387/1. الزمخشري، الكشاف، 355/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 203/8. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 27/2.

(2) سقطت من "ف".

(3) في "ف": شريعتنا.

(4) في "ف": البطن.

(5) نذر الوالد ولده الله عز وجل، كان جائزاً في شرع بني إسرائيل، ولم يجز في شرعنا؛ لأن هذا نذر فيما لا يملكه الوالدان، فقد يخلع الولد نفسه عند كبره من ذلك، فلا يتحقق ما نذره الوالدان، وجاز في شرع بني إسرائيل؛ لأنه كان واجباً على أولادهم أن يطيعوهم في هذا، وقد ينبني التحريم في شرعنا على حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه: (لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد) (والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النذر، باب لا وفاء لنذر في معصية الله، رقم الحديث: (1641)، ج 3/ص 1262). يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 54/3. الزمخشري، الكشاف، 355/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 203/8. البيضاوي، أنوار التنزيل، 14/2. أبو حيان، البحر المحيط، 116/3.

(6) في "ف": وبعد.

(7) في "م": يستأنس.

(8) في "ع" تكرر الكلام مرتين متتابعاً.

(9) أثبتت في "ف" دون باقي النسخ.

(10) سقطت من "ف".

(11) في "ف": وأخذه من قبل.

.....

.....

الاشتغال بخدمتي وتدبير⁽¹⁾ مهماتي"، فلما كان نذر الولد الحرّ وتحريره، أي: جعله خالصاً لخدمة المسجد، وطاعة الله، شبيهاً بتحرير الرقيق⁽²⁾، من حيث كونه متضمناً لإسقاط حظ نفسه منه، جعل النذر به مشروعاً عندهم.

قيل: كان المحرر يُجعل في الكنيسة يقوم بخدمتها حتى يبلغ الحلم، ثم يُخبر بين المقام بها والذهاب، فإن أراد أن يذهب ذهب، وأما إن اختار المقام بها فليس له بعد ذلك خيار⁽³⁾.

ثم إن حنة حررت⁽⁴⁾ ما في بطنها من غير أن تعلم⁽⁵⁾ أنه ذكر يصلح لخدمة المسجد (أو لا)⁽⁶⁾. قال لها زوجها عمران⁽⁷⁾: "ويحك ما صنعت⁽⁸⁾، رأيت إن كان ما في بطنك أنثى⁽⁹⁾ لا تصلح لذلك؛ لما يصيبها⁽¹⁰⁾ من الحيض والأذى"، فوقعا جميعاً في⁽¹¹⁾ هم من ذلك، فمات عمران وحنة حامل بمريم⁽¹²⁾. ولعلها حررت ما في بطنها من غير أن تعلم كونه صالحاً لذلك أم لا⁽¹³⁾؛ إما لأنها بنت الأمر على تقدير الذكورة⁽¹⁴⁾، أو لأنها جعلت ذلك النذر وسيلة إلى طلب⁽¹⁵⁾ الولد الذكر⁽¹⁾.

(1) في "ف": نذير .

في هذا الموضوع: نهاية ص 1/ ق 106 من "غ".

(2) في "غ": المولى الرقيق.

(3) يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 54/3. الزمخشري، الكشاف، 355/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 203/8.

(4) في "م": لما حررت.

(5) في "م": يعلم.

(6) سقطت من "ف".

(7) نهاية ص 2/ ق 29 من "أ".

(8) في "ف": أصنعتت.

(9) في "د": مع أن الإناث.

(10) في "ف": تصيبها.

(11) في "ف": أضاف: أولاً.

(12) هذا التحرير لم يكن جائزاً إلا في الذكور، أما الإناث فلا. يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 355/1. الرازي، مفاتيح

الغيب، 203/8.

(13) سقطت من "غ".

(14) نهاية ص 2/ ق 249 من "م".

(15) في "م": طالب.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِنَّكَ كَالْأُنْثَىٰ إِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾

﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ الضمير لما في بطنها، وتأنيثه لأنه كان أنثى، وجاز انتصاب أنثى حالا عنه لأن تأنيثها علم منه فإن الحال وصاحبها بالذات واحدا. أو مخلصا للعبادة ونصبه على الحال. فتقبل مني ما نذرته. ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ لقولي ونيتي.

قوله: (ونصبه على الحال) يعني: أن قوله ﴿مُحَرَّرًا﴾ منصوب على أنه حال من الموصول، وهو ﴿مَا فِي بَطْنِي﴾ (أي: جعلت لك الذي في بطني) (3) محرراً (4).

قوله: (الضمير (5)) يعني: ضمير ﴿وَضَعْتُهَا﴾ راجع إلى ﴿مَا﴾ ولفظه مذكر (6)، إلا (7) أنه أنث الضمير الراجع إليه (نظراً إلى جانب المعنى؛ فإن المتكلم لما علم أن مدلول (ما) مؤنث جاز له (8) تذكير الضمير الراجع إليه) (9).

(1) ذكر الرازي هذا المعنى. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 203/8.

(2) في "ف": هي.

(3) تكررت الجملة في "ف" مرتين تباعاً.

(4) قاله: الطبري، والنحاس، والثعلبي، وابن عطية، وأبو البقاء وغيرهم.

قال مكّي: هو نعتٌ لمفعول محذوف، أي: نذرت لك ما في بطني غلاماً محرراً؛ لأنهم كانوا يحررون الغلمان، فطنت

أنها تلد غلاماً. وأجيب عليه: بأن القول بأنه حال أولى من جهة التفسير، فهي لم تكن تعلم أن ما في بطنها غلام.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 329/6. النحاس، إعراب القرآن، ص 135. الثعلبي، الكشف والبيان، 54/3. مكّي،

الهداية إلى بلوغ النهاية، 995/2. ابن عطية، المحرر الوجيز، ص 424. أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن،

253/1.

(5) في "م": والضمير.

(6) سقطت من "ف".

(7) في "ف": لا.

(8) نهاية ص 2/ ق 19 من "ف".

(9) سقطت من "م".

هذا المعنى قاله الثعلبي والزمخشري والراغب وابن عطية، وغيرهم. وقال الطبري والبغوي، أن ضمير "وضعتها" راجع

إلى النذيرة لا إلى "ما"، وهذا سبب التأنيث.

.....

.....

(ويحتمل أن يكون تثنيث الضمير الراجع إلى الموصول مبنياً على تأويله بالحيلة، أو النفس، أو النعمة)⁽¹⁾.

قال صاحب الكشف: فإن قلت كيف جاز انتصاب أنثى حالاً من الضمير في ﴿وَضَعْتَهَا﴾ وهو كقولك: وضعت الأنثى أنثى⁽²⁾.

يعني: أن تأنيث ضمير ﴿وَضَعْتَهَا﴾ لما كان مبنياً على كون الموصول عبارة عن الأنثى، لزم أن يكون قولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ (بمنزلة أن يقال: وضعت الأنثى أنثى).

وأجاب عنه بقوله: "قلت: الأصل: وضعت أنثى"⁽³⁾، وإنما أُثِّث (لتأنيث الحال)⁽⁴⁾؛ لأن الحال و(ذا)⁽⁵⁾ الحال عبارتان عن شيء واحد، كما أُذِث الاسم في "ما كانت أمك"⁽⁶⁾ لتأنيث⁽⁷⁾ الخبر⁽⁸⁾.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 333/6. الثعلبي، الكشف والبيان، 55/3. الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، 528/2. الزمخشري، الكشف، 355/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، ص424.

(1) كتبت في "أ" في الهامش، ولم تكتب في "م" و"ف" و"غ".

قاله الزمخشري، ويبدو أن الشيخ زاده نقله عنه.

(2) يُنظر: الزمخشري، الكشف، 355/1.

(3) سقطت من "غ".

قاله الزمخشري، ويبدو أن الشيخ زاده نقله عنه.

(4) سقطت من "ف".

(5) في "ف" ذو.

(6) سقطت الجملة من "م". وفي "أ": كتب فوق جملة "ما كانت أمك": استفهامية.

(7) في "م": للتأنيث.

(8) ذكر الزمخشري هذا الكلام، وقال أبو حيان تعليقا عليه: "من كانت أمك": "التأنيث ليس تأنيث الخبر، وإنما هو من

باب الحمل على معنى "من"، ولو فرضنا أنه تأنيث للاسم لتأنيث الخبر لم يكن نظير: ﴿وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾؛ لأن الخبر

مخصص بالإضافة إلى الضمير، فقد استفيد من الخبر ما لا يستفاد من الاسم بخلاف "أنثى"، فإنه لمجرد التأكيد.

يُنظر: الزمخشري، الكشف، 355/1. أبو حيان، البحر المحيط، 116/3.

.....

.....

ونظيره: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ﴾⁽¹⁾، أُنْثُ اسم كان لتأنيث ﴿أَثْنَتَيْنِ﴾⁽²⁾.
وتقرير هذا الجواب: "أَنَّ تَأْنِيثَ الضمير في قولها⁽³⁾: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ ليس باعتبار علم المتكلم
بكون المعبر عنه مؤنثاً، كما في قوله تعالى⁽⁴⁾: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا﴾؛ ليلزم⁽⁵⁾ كون التقييد بالحال لغواً⁽⁶⁾ بل
هو مبني على قاعدة أخرى؛ وهي: "أَنَّ كُلَّ ضمير وقع بين اسمين أحدهما مذكر والآخر مؤنث، وكانا⁽⁷⁾
عبارتين عن مدلول واحد جاز فيه التذكير والتأنيث"⁽⁸⁾، كما في قولنا: "الكلام يسمى⁽⁹⁾ جملة"، وما نحن
فيه من هذا القبيل، فإن ضمير المؤنث في قولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا﴾⁽¹⁰⁾ وقع بين قوله: ﴿مَا فِي بَطْنِي﴾
وبين قوله: ﴿أُنْثَى﴾⁽¹¹⁾.
فإن لفظ ﴿أُنْثَى﴾ حال بمنزلة الخبر في قوله: "ما كانت⁽¹²⁾ أمك"، فأُنْثُ الضمير العائد إلى ﴿مَا﴾ (نظراً
إلى ما)⁽¹³⁾ بعده من الحال من غير أن يعتبر⁽¹⁴⁾ فيه معنى

(1) سورة النساء، الآية: 176.

(2) نهاية ص 1/ ق 107 من "غ".

قال الطيبي: "لما كان الخبر مثنى جاز تثنية الاسم، وإن لم يسبق إلا المفرد، وهو قوله: ﴿وَلَهُ أُخْتُ﴾".

يُنظر: الطيبي، حاشية الطيبي، 87/4.

(3) في "م": قولتها.

(4) أُثْبِتَت الكلمة في "غ" فقط.

(5) في "غ": يلزم.

(6) في "ف": لغو.

(7) في "ف": فكانا.

(8) ذكر هذه القاعدة أبو البقاء الكفوي. يُنظر: أبو البقاء، الكليات، ص 568.

(9) في "ف": تسمى.

(10) أضاف في "ف": أنثى.

(11) سقطت من "م".

(12) في "م": كان.

(13) سقطت من "ف".

(14) في "ف": يغير.

أو على تأويل مؤنث كالنفس والحبلة. وإنما قالته تحسراً وتحزناً إلى ربها؛ لأنها كانت ترجو أن تلد ذكراً؛ ولذلك ندرت تحريره.

الأنوثة؛ ليلزم اللغو، وهذا معنى قوله: "لأن تأنيثها علم منه"، أي: لأن تأنيث ما في بطنها علم من التقييد بالحال، ولم يعلم قبل ذلك حتى يلزم كون التقييد لغواً⁽¹⁾.

قوله: (أو⁽²⁾ على تأويل مؤنث) عطف على قوله: "لأنه كان أنثى"، ولا يلزم حينئذ أن يكون التقييد بالحال لغواً؛ لأن كل واحد من النسمة والحبلة⁽³⁾ يصدق على الذكر وعلى الأنثى، فصح تقييده بقوله: ﴿أُنْثَى﴾ على أنه حال مبينة له، كأنه قيل "رب"⁽⁴⁾ إني وضعت النفس أو النسمة أو الحبلة⁽⁵⁾ أنثى⁽⁶⁾.

قوله: (وإنما قالته⁽⁷⁾ تحسراً⁽⁸⁾) جواب عما يُقال: أي فائدة في إخبارها⁽⁹⁾ بذلك⁽¹⁰⁾، ومن المعلوم أنه تعالى عالم بفائدة الخبر، وهي⁽¹¹⁾ الحكم⁽¹²⁾، ويلازمها، أعني: كون المخبر عالماً بالحكم.

(1) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 355/1.

(2) في "م": و.

(3) في "ف": التسمية والحبلة.

(4) نهاية ص 1/ ق 30 من "أ".

(5) في "م": الحبل. وفي "ف": النفس والتسمية أو الحميلة.

(6) ذكر الزمخشري هذا السبب، واختاره أبو حيان، وضعف ما قبله.

يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 355/1. أبو حيان، البحر المحيط، 116/3.

(7) في "ف": قالت.

(8) قاله الزمخشري وأبو حيان، وقال الطبري الثعلبي والبغوي والرازي: إنها ذكرته على سبيل الاعتذار.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 334/6. الثعلبي، الكشف والبيان، 55/3. البغوي، معالم التنزيل، 30/2.

الزمخشري، الكشاف، 356/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 204/8. أبو حيان، البحر المحيط، 116/3.

(9) في "ف": بإخبارها. وفي "د": في هذا الإخبار.

(10) سقطت من "د".

(11) في "م": وهو.

(12) إذ إن ذلك النذر كان جائزاً في الذكور دون الإناث. وسق بيان ذلك.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ أي: بالشيء الذي وضعت. هو استئناف من الله تعالى تعظيماً لموضوعها وتجهيلاً لها بشأنها.

وتقرير الجواب: أنَّ ما⁽¹⁾ ذكر من انحصار المقصود من إلقاء الكلام الخبري فيما ذكر من الأمرين⁽²⁾، إنما هو فيما إذا كان المتكلم⁽³⁾ بصدد⁽⁴⁾ الإخبار والإعلام، وإلا فقد يلقي الكلام الخبري إلى المخاطب لأغراض⁽⁵⁾ أخر ؛ كإظهار التحزن والتحسر⁽⁶⁾.
قوله: (وهو استئناف من الله⁽⁷⁾) فإن حنة لما تحسرت وتحزنت على أن ولّدت⁽¹⁾ أنثى قال الله تعالى إنها

(1) في "ف": أمّا.

(2) يُلقى الخبر لأحد غرضين، هما: فائدة الخبر، ولأزم الفائدة. ويراد بالأول: إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة، فالمخاطب جاهل به. والثاني: إفادة المخاطب أن المتكلم يعلم بمضمون الخبر ولا يجهله على أساس أن المخاطب عالم بمضمون الخبر.

يُنظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 166. أبو المعالي، الإيضاح في علوم البلاغة - تحقيق: محمد خفاجي، 66/1.

(3) في "ف": المتكلمون.

(4) في "ف": يصدر.

(5) في "ف": في الأغراض.

(6) في "ف": التحير.

يُقصد من الكلام الخبري فائدة الخبر، أو لازم الفائدة في حال كان ملقي الخبر يقصد الإعلام والإخبار، إلا إنه قد لا يُراد منه ذلك، ويكون المخاطب عالماً بالخبر وبحال المخبر، فيقال الخبر لغرض آخر، كما هو الغرض منه هنا وهو إظهار التحزن والتحسر، وهو ما قاله الزمخشري وأبو حيان، وقال الثعلبي والرازي: إنها ذكرته على سبيل الاعتذار.

يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 55/3. الزمخشري، الكشاف، 356/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 204/8. أبو حيان، البحر المحيط، 116/3.

(7) وقيل: هي جملة معترضة. وقال مكي: "من ضم التاء واسكن العين لم يبتدئ بقوله "والله أعلم بما وضعت"؛ لأنه من كلام أم مريم، ومن فتح العين واسكن التاء ابتداءً به ؛ لأنه ليس من كلام أم مريم".

يُنظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، 157/1. الأصفهاني، تفسير الراغب، 529/2 - 530. السمين الحلبي، الدر المصون، 136/3. الخراط، أحمد بن محمد، المجتبى من مشكل إعراب القرآن، 116/1، ط: بدون - 1426هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة. الدعاس، إعراب القرآن، ص 133.

(1) في "ف": ولد.

وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ويعقوب (وَضَعْتُ) على أنه من كلامها تسليية لنفسها، أي: ولعلَّ الله سبحانه وتعالى فيه سرّاً، أو الأنثى كانت خيراً.

لا تعلم قدر (1) هذا (2) الموهوب وُعُو شأنه، والله تعالى هو العالم بشأنه (وما فيه من عظام الأمور، فإنَّه تعالى سيجعله وولده آية للعالمين، وهي جاهلة بذلك) (3)؛ فلذلك تحسرت وتحزنت.

قوله: (وقرأ ابن عامر: "وَضَعْتُ" (4) أي: بناء المتكلم وحده، على أن يكون الكلام من تمام حكاية مقالة حنة (5) أم مريم، لما تحزنت بولادتها أنثى شرعت في تسليية نفسها بأن قالت: ولعلَّ الله تعالى (6) فيه سرّاً وحكمة، ولعلَّ هذه الأنثى خير من الذكر. فيكون قولها: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ﴾ (7) النقائ (8) من الخطاب إلى الغيبة؛ لأن مقتضى قولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ أن تقول (8): "وأنت أعلم بما وَضَعْتُ".

(1) في "ف": قدري.

(2) نهاية ص 1/ ق 107 من "غ".

(3) سقطت من "ف".

يُنظر هذا المعنى: الزمخشري، الكشاف، 1/356، 4/754. الرازي، مفاتيح الغيب، 8/204، 31/165. النسفي،

مدارك التنزيل، 1/250. أبو حيان، البحر المحيط، 10/481. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 2/28.

(4) وهي قراءة يعقوب وأبي بكر، وقرأ الباقر بفتح العين، ولسكان التاء.

يُنظر: ابن الجزي، النشر في القراءات العشر، 2/239. ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 108.

(5) في "ف": حسنة.

(6) في "ف": لعلَّ الله، وسقطت "تعالى".

(7) الالتفات: إخراج الكلام من أحد طرق التعبير الثلاثة: التكلم والخطاب والغيبة، إلى طريق آخر منها. يُنظر: ابن

المعتز، البديع في البديع، ص 152. القيرواني، العمدة، 2/45.

(8) في "م" و "ف" و "غ": يقول.

وَقُرِئَ (وَضَعْتَ) عَلَى أَنَّهُ خُطَابُ اللَّهِ تَعَالَى لَهَا. ﴿وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْأُنْثَى﴾ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾ أَي: وَلَيْسَ الذِّكْرُ الَّذِي طَلَبْتَ كَالْأُنْثَى الَّتِي وَهَبْتَ، وَاللَّامُ فِيهِمَا لِلْعَهْدِ،

قَوْلُهُ: (وَقُرِئَ "وَضَعْتَ")⁽¹⁾ أَي⁽²⁾: بِكَسْرِ تَاءِ الْمَخَاطَبَةِ، عَلَى خُطَابِ اللَّهِ تَعَالَى⁽³⁾ إِيَّاهَا، بِأَن يَقُولُ لَهَا: إِنَّكَ لَا تَعْلَمِينَ قَدْرَ هَذَا⁽⁴⁾ الْمَوْهُوبِ، وَاللَّهُ هُوَ الْمُتَقَرِّدُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْفَضَائِلِ وَالْآيَاتِ.

قَوْلُهُ⁽⁵⁾ تَعَالَى⁽⁶⁾: ﴿وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْأُنْثَى﴾ بَيَانٌ لِمَا فِي⁽⁷⁾ قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾⁽⁸⁾ مِنَ التَّعْظِيمِ لِلْمَوْضُوعِ وَرَفْعِ قَدْرِهِ وَمَعْنَاهُ⁽⁹⁾، وَلَيْسَ الذِّكْرُ الَّذِي طَلَبْتَ لِلتَّحْرِيرِ لَخِدْمَةِ الْمَسْجِدِ، كَالْأُنْثَى الَّتِي وَهَبْتَ⁽¹⁰⁾ لَهَا⁽¹¹⁾.

(1) هذه القراءة مروية عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهي قراءة شاذة.

يُنْظَرُ: مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 996/2. ابن عطية، المحرر الوجيز، ص425. النحاس، إعراب القرآن، ص153. أبو حيان، البحر المحيط، 118/3. الأرمي، محمد الأمين بن عبد الله، حقائق الروح والريحان في رواي علوم القرآن - مراجعة: هاشم مهدي، 277/4، ط: 1، 1421هـ - 2001م، دار طوق النجاة، بيروت.

(2) سقطت من "ف".

(3) سقطت الكلمة من "ف".

(4) نهاية ص1/ق16 من "غ".

(5) نهاية ص1/ق250 من "م".

(6) "قوله تعالى" سقطت من "ف".

(7) في "ف": بما فيه.

(8) في: "ف": سقطت "بما" من الآية.

(9) في "ف": قدرة معناه.

(10) في "ف": هيئت.

(11) هذا على اعتبار الكلام من قول الله عز وجل، لكن الرازي ذكر المعنى نفسه من تعظيم شأن هذه الأنثى، مع نسبه الكلام لأم مريم، واستدل بذلك على أن هذه المرأة كانت مستغرقة في معرفة جلال الله، عالمة بأن ما يفعله الرب بالعبد خير مما يريده العبد لنفسه.

يُنْظَرُ: الرازي، مفاتيح الغيب، 204/8.

ويجوز أن يكون من قولها بمعنى: وليس الذكر والأنثى سيان فيما نذرت فتكون اللام للجنس.

قوله: (ويجوز أن يكون من قولها⁽¹⁾) عطف على قوله: بيان لقوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ⁽²⁾ بِمَا وَضَعْتَ﴾؛ فإنه قد مر أنه استئناف من الله تعالى، وعلى تقدير أن يكون قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ بياناً له⁽³⁾، يكون⁽⁴⁾ من قوله تعالى أيضاً⁽⁵⁾.

ثم قال: ويجوز أن لا يكون من قوله تعالى؛ بل يكون من قول حنة، فتكون⁽⁶⁾ اللام فيهما⁽⁷⁾ للجنس⁽⁸⁾، على معنى: أن ليس جنس الذكر كجنس الأنثى في أمر التحرير لخدمة المسجد؛ لأن الذكر يصلح لتلك⁽⁹⁾ الخدمة دون الأنثى؛ (لما يعتريها⁽¹⁰⁾)⁽¹¹⁾ من الحيض وعوارض النساء⁽¹²⁾،

(1) يُنظر: الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، 529/2. الواحدي، التفسير البسيط، 196/5. أبو حيان، البحر المحيط، 118/3.

(2) نهاية ص 1/ ق 20 من "ف".

(3) سقطت من "ف".

(4) في "ف": ليكون.

(5) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 356/1. أبو حيان، البحر المحيط، 118/3.

(6) في "م" و "ف" و "غ": فيكون.

(7) أي: الذكر والأنثى.

(8) وقد تكون اللام فيهما للعهد، فاللام التي في "الأنثى" فقولها: "إني وضعتها أنثى" يوضح أنها للعهد، وأما التي في التكر فبقولها: إني نذرت لك ما في بطني محرراً.

يُنظر: الطيبي، حاشية الطيبي، 89/4.

يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 136/3.

(9) في "ف": لذلك.

(10) يعتريها، أي: يصيبها. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، 44/15. الأزهرى، تهذيب اللغة، 98/3.

(11) في "ف": بما يعبر من.

(12) يُنظر: الطبري، جامع البيان، 336/6. الثعلبي، الكشف والبيان، 55/3. الماوردي، النكت والعيون، 387/1.

﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ عطف على ما قبلها من مقالها، وما بينهما اعتراض، ولما ذكرت ذلك لربها تقرباً إليه وطلباً لأن يعصمها ويصلحها، حتى يكون فعلها مطابقاً لاسمها فإن (مريم) في لغتهم بمعنى: (العابدة).

فيكون قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ﴾ معطوفاً على قولها⁽¹⁾: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾، وما بينهما اعتراضاً بين قوليهما⁽²⁾، فعلى هذا⁽³⁾ كان⁽⁴⁾ الظاهر أن يُقَرَّرَ نَكْرُ الْأُنْثَى التي تحزنت بولادتها، ويقال: وليس الأنثى كالذكر، إلا أنها⁽⁵⁾ عدلت عن ذلك وقامت نكر التكر؛ (لكون التكر)⁽⁶⁾ أهم⁽⁷⁾ عندها، فلم تجر⁽⁸⁾ لسانها في ابتداء النطق الآية⁽⁹⁾.

قوله: (وما بينهما اعتراض⁽¹⁰⁾) أي⁽¹¹⁾: على تقدير أن يكون كل واحد من قوله:

(1) في "م": قولهما. وسقطت الكلمة من "ف".

(2) في "ف": قوليهما.

يُنظر: مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 995/2. الزمخشري، الكشاف، 356/1. السمين الحلبي، الدر المصون، 137/3.

(3) سقطت من "ف".

(4) في "م": يكون.

(5) نهاية ص 2/ ق 107 "ع".

(6) في "ف": تكررت مرتين.

(7) في "ف": اسم.

(8) في "ف" و"ع": يجر.

(9) نهاية ص 2/ ق 30 من "أ".

ويُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 425/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 204/8.

(10) سبقت الإحالة على من ذكر أن ما بينهما اعتراض.

(11) سقطت من "م".

وفيه دليل على أن (الاسم) و (المسمى) و (التسمية) أمور متغايرة. ﴿وَإِنِّي أَعِذُّهَا بِكَ﴾ أجبرها بحفظك. ﴿وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ المطرود، وأصل الرجم: الرمي بالحجارة. وعن النبي صلى الله عليه وسلم: (ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسه حين يولد، فيستهل من مسه إلا مريم وابنها). ومعناه: أن الشيطان يطمع في إغواء كل مولود يتأثر منه إلا مريم وابنها فإن الله تعالى عصمهما ببركة هذه الاستعاذة.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ وقوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ من كلام الله تعالى، يكون كل واحد منهما⁽¹⁾ اعتراضاً بين مقالتي حنة، بخلاف ما إذا كان جميع⁽²⁾ ما قبله من كلام حنة؛ فإنه حينئذ لا اعتراض في الكلام؛ بل يكون نظم الكلام هكذا⁽³⁾: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ وقالت: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ وقالت: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ وقالت: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾. قوله: (وفيه دليل) أي: في قولها: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ فإن معناه: جعلت لفظ مريم، اسماً لما وضعته، فالذات الموضوع لها (مسمى)، ولفظ (مريم) اسم لها، وجعله اسماً لها تسمية⁽⁴⁾.

(1) سقطت من "ف" .

(2) في "م": جمع.

(3) وأما إذا كان جميع ما قبله من كلام أم مريم فلا اعتراض حينئذ.

(4) استدل البيضاوي بالآية على وجود فرق بين الاسم والمسمى والتسمية. ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، 14/2.

قال السهيلي في الفرق بينهما: الاسم الذي هو "السين" و "الميم" عبارة عن اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان - إن كان من المحسوسات - كزيد وعمر - وفي الأذهان - إن كان مع المعقولات - كالعلم والإرادة. فذلك الموجود الذي في العيان أو الموجود الذي في الأذهان وضعت له عبارة في اللسان بما يترجم عنه، ويتوصل إلى فهمه والكشف عن حقيقته، ثم ذلك الشيء المعبر عنه - وهو الشخص مثلاً - كما استحق بأن يكون له عبارة بين المتخاطبين يترجمون بها عنه، وهي "الزاي" و "الياء" و "الدال" مع قولك "زيد" مثلاً، فكذاك استحق هذا اللفظ المؤلف من هذه الحروف أن يعبر عنه بعبارة أخرى يعبر بها عنه، لأنه شيء موجود في اللسان، مسموع في الأذان. فاللفظ المؤلف من "ألف" الوصل، و "السين" و "الميم" عبارة عن اللفظ المؤلف من "الزاي" و "الياء" و "الدال" مثلاً. واللفظ من "الزاي" و "الياء" و "الدال" مثلاً. عبارة عن الشخص الموجود في العيان والأذهان وهو المسمى، واللفظ الدال عليه الذي هو "الزاي" و "الياء" و "الدال" هو الاسم، وقد صار أيضاً ذلك اللفظ مسمى من حيث كان اللفظ الذي هو "السين" و "الميم" عبارة عنه فقد تبين لك في أصل الوضع أن الاسم ليس هو المسمى، وذلك أنك تقول: سميت هذا الشخص بهذا الاسم، كما تقول: حليته بهذه الحلية، والحلية لا محالة غير المحلى، فكذاك الاسم أيضاً غير المسمى.

قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْزِيكُ آتَىٰ لَكَ هَذَا قَالَتُ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ

حِسَابٍ

﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا﴾ فرضي بها في النذر مكان الذِّكْرِ. ﴿بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ أي: بوجه حسن يقبل به النذائر، وهو إقامتها مقام الذِّكر، أو تسلمها عقيب ولادتها قبل أن تكبر وتصلح للسدانة.

وظاهر (1) هذا الكلام يدل أيضاً على أن عمران كان (2) قد مات قبل وضع حنة مريم، وإلا لما تولت الأم تسمية المولود (3)؛ لأن العادة أن التسمية يتولاها الآباء (4).

"ثم إنها (5) لما فاتها أن يكون ما في بطنها ذكراً خادماً للمسجد، تضرعت إلى الله تعالى في أن يحفظها من الشيطان، وأن يجعلها من الصالحات" (6).

قوله: (فرضي بها) إشارة إلى أن تَقَبَّلَ بمعنى قَبِلَ الثلاثي، نحو: (تَعَجَّبَ) بمعنى (عَجِبَ) من كذا، و(تَبَرَّأَ) بمعنى (وَيْءَ) منه، وأنَّ (لَقَبُولَ) (7) مصدر (8) قولهم (9): قَبِلَ فلان الشيء،

يُنظر: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، ص30، ط: 1، 1412هـ. 1992م، دار الكتب العلمية - بيروت.

ويُنظر بيان الفرق بينها: العسكري، الفروق اللغوية، ص29. أبو البقاء، الكليات، ص84. الحميري، شمس العلوم، 3191/5. الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، 60/1، ط: 1،

1421هـ - 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت. التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 181/1.

(1) في "ف": فظاهر.

(2) في "ف": إن كان. وفي "غ": كانت.

(3) في "ف": المدلول.

(4) يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 204/8. أبو حيان، البحر المحيط، 118/3.

(5) سقطت من "غ".

(6) هذا الكلام منقول من تفسير الرازي. يُنظر: مفاتيح الغيب، 204/8.

(7) القَبُولُ بالفتح، وأجازها الزجاج بالضم، ونسب الرازي القول بالضم إلى الفراء، ولم أجده.

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن، 401/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 205/8. أبو حيان، البحر المحيط، 120/3.

(8) هذا النوع يقال له: المصدر على غير المصدر. يُنظر: مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 997/2. الثعلبي، الكشف

والبيان، 56/3.

(9) سقطت من "ف".

.....

.....

إذا رَضِيَ بِهِ⁽¹⁾.

إلا أنه عبّر عن معنى (القبول) بلفظ (التقبل)⁽²⁾، للدلالة على المبالغة في إظهار القبول؛ لأن باب التفعّل⁽³⁾ يدل على شدة اعتناء الفاعل بإظهار الفعل، كالتصبر⁽⁴⁾، والتجلد ونحوهما، فإنهما⁽⁵⁾ يفيدان الجد في إظهار الصبر والجلادة، فذكرُ التقبل يفيد المبالغة في إظهار القبول⁽⁶⁾.
"فإن قيل: فلم لم يقل: فتقبلها ربها بتقبل حسن حتى تكمل⁽⁷⁾ المبالغة، قلنا: لفظ التقبل⁽⁸⁾ وإن أفاد ما ذكرنا من المبالغة إلا أنه يفيد نوع تكلف واقع⁽⁹⁾ على خلاف الطبع، بخلاف القبول⁽¹⁰⁾ فإنه يفيد معنى القبول

(1) وقيل: معنى التقبل: "التكفل في التربية".

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وأعرابه، 401/1. الأزهرى، تهذيب اللغة، 136/9. الثعلبي، الكشف والبيان، 56/3. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 428/6. البغوي، معالم التنزيل، 433/1. ابن منظور، لسان العرب، 540/11. الزبيدي، تاج العروس، 209/30.

(2) في "ف": التقبيل.

(3) في "ف": التفعّل.

فَعَّلَ "وَفَعَّلَ" وَفَعَّلُ، صيغ تدل على التكثير والمبالغة والتكلف.

يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 116/3. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، المفصل في صناعة الإعراب - تحقيق: علي بو ملحم، ص 371، ط: 1 - 1993م، مكتبة الهلال، بيروت. السيوطي، همع الهوامع، 305/3.

(4) في "ف": كالصبر.

(5) في "ف": وإنما.

(6) هذا الكلام منقول من تفسير الرازي، وقد ذكر قبله سبباً آخر للتعبير عن الفعل "تَقَبَّلَ" بـ "قبول"، وهو: أن القبول والتقبل متقاربان، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَتَبَرُّ مِنَ الْآرِضِ نَبَاتًا﴾ (سورة نوح، الآية: ١٧).

يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 205/8.

(7) في "ف": تكلم.

(8) في "ف": التقبيل.

(9) سقطت الكلمة من "غ".

(10) نهاية ص 1/ق 108 من "غ".

.....

.....

الواقع على وفق الطبع، فذكر التقبل أولاً ليفيد المبالغة في إظهار القبول، ثم ذكر القبول⁽¹⁾ ليفيد أن ذلك القبول ليس على خلاف الطبع؛ بل على وفق الطبع، وهذه الوجوه⁽²⁾ وإن كانت ممتنعة في حقه تعالى، إلا أنها تدل⁽³⁾ من حيث الاستعارة على حصول العناية⁽⁴⁾ العظيمة في تربيتها⁽⁵⁾. و"الباء" في قوله: ﴿يَقْبُولُ حَسَنٌ﴾ يحتمل أن تكون⁽⁶⁾ زائدة⁽⁷⁾، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾⁽⁸⁾ وقوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾⁽⁹⁾، وهذا على تقدير أن يكون القبول مصدر (بَلَّ)

(1) في "م" و "ف": لفظ القبول.

(2) أي: التكلف، بالوجهين المذكورين: على وفق الطبع، وعلى خلاف الطبع.

(3) صُحفت الكلمة في "غ" إلى: قول.

(4) في "ف": العيانة.

(5) هذا الكلام منقول أيضاً من تفسير الرازي. يُنظر: مفاتيح الغيب، 205/8.

يقول أبو السعود: "وإنما عدل عن الظاهر للإيذان بمقارنة التقبل لكمال الرضا، وموافقته للعناية الذاتية". يُنظر: أبو

السعود، إرشاد العقل السليم، 29/2.

(6) في "م" و "ف" و "غ": يكون.

(7) أي: زائدة من حيث الإعراب، بمعنى أنها غير عاملة.

يُنظر: الكرمانى غرائب التفسير، 252/1. أبو حيان، البحر المحيط، 121/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 29/2.

(8) سورة البقرة، الآية: 195.

القول بأن الباء زائدة في هذه الآية أحد رأيين، فهناك من قال بأنها غير زائدة، والمراد: "لا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة"، فالباء على هذا التقدير إما للتعذية، وإما للسببية.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 594/3. الأخفش، أبو الحسن المجاشعي، معاني القرآن - تحقيق: هدى قراءة، 174/1، ط: 1، 1411هـ - 1990م، مكتبة الخانجي - القاهرة. الماوردي، النكت والعيون، 253/1. الواحدى،

التفسير البسيط، 632/3.

(9) سورة النساء، الآية: 79، 166. سورة الفتح، الآية: 28.

فالمعنى: "وكفى الله شهيداً".

(يقبل)، فإنه حينئذ لا يكون للباء معنى؛ بل لا بد أن يقال: فتقبلها قبولاً حسناً⁽¹⁾. ويُحتمل أن تكون⁽²⁾ للآلة، وهذا على تقدير أن يكون⁽³⁾ القبول "اسماً" لما يُقبل به الشيء، كالسُوطِ واللَّادِودِ⁽⁴⁾.
فإن الأول: اسم لما⁽⁵⁾ يُعْطُ به (أي يُصب في الأنف)⁽⁶⁾.
والثاني: لما⁽⁷⁾ يُلْد، أي: للدواء (الذي يُصب في أحد شقي الفم⁽⁸⁾. ولَدِينَا⁽⁹⁾ الفم: جانباه⁽¹⁰⁾.
والسُوط: الدواء الذي يصب في الأنف، والمُسَط: الإناء⁽¹¹⁾ الذي⁽¹²⁾ يجعل فيه السُوط⁽¹³⁾.

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 134/2. الواحدي، التفسير البسيط، 200/7. ابن عطية، المحرر الوجيز، 138/2.

يقول ابن هشام: "والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً".

يُنظر: ابن هشام، معني اللبيب، ص 575.

(1) إذا كانت مصدرٌ فبتقدير حذف المضاف، والمعنى: "فتقبلها بذی قبول حسن". وسيأتي بيانه لاحقاً. يُنظر: ص 265.

يُنظر: الخفاجي، حاشية الشهاب، 23/3.

(2) في "م" و "ف": يكون.

(3) نهاية ص 1/ ق 31 من "أ".

(4) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 357/1. أبو حيان، البحر المحيط، 120/3 - 121. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 29/2.

(5) في "ف": لما.

(6) كتبت في "أ" في الهامش، ولم تكتب في "م" و "ف".

يُنظر المعنى: الفراهيدي، العين، 320/1. ابن دريد، جمهرة اللغة، 834/2. ابن منظور، لسان العرب، 314/7.

(7) في "ف": ما.

(8) يُنظر: الفراهيدي، العين، 8/8، 9. ابن دريد، جمهرة اللغة، 114/1. الأزهري، تهذيب اللغة، 124/11، 48/14.

(9) في "م": لديد.

(10) يُنظر: الفراهيدي، العين، 8/8، 9. ابن فارس، مجمل اللغة، 792/1.

(11) سقطت من "ف".

(12) نهاية ص 2/ ق 250 من "م".

(13) يُنظر: الفراهيدي، العين، 320/1. ابن فارس، مجمل اللغة، 462/1. ابن منظور، لسان العرب، 314/7.

روي أن حنة لما ولدتها لفتها في خرقة، وحملتها إلى المسجد، ووضعها عند الأحبار وقالت: (دونكم هذه النذيرة)، فتنافسوا فيها؛ لأنها كانت بنت إمامهم وصاحب قرياتهم، فإن بني ماثان كانت رؤوس بني إسرائيل وملوكهم، فقال زكريا: أنا أحق بها، عندي خالتها فأبوا إلا القرعة،

واختار المصنف هذا الوجه، حيث قدم قوله: "بوجه⁽¹⁾ حسن يقبل به⁽²⁾ النذائر"، وذلك الوجه: قبول تلك⁽³⁾ الأنثى مع أنوثتها وصغرها، فإن المعتاد في تلك الشريعة⁽⁴⁾ أن لا يجوز التحرير إلا في حق غلام عاقل قادر على خدمة المسجد، وههنا لما علم الله تعالى تضرع حنة، قبل بنتها حال⁽⁵⁾ صغرها وعدم قدرتها على خدمة المسجد.

قوله: (روي أن حنة⁽⁶⁾) بيان لتسلمها عقيب ولادتها⁽⁷⁾.

والسنة: مصدر بمعنى خدمة المسجد⁽⁸⁾.

قوله: (دونكم هذه النذيرة) أي: خذوها.

والتنافس: الرغبة في الشيء النفيس والتخاصم فيه⁽⁹⁾.

والقربان بالضم: ما يُقرب به إلى الله تعالى⁽¹⁰⁾، وهو في الأصل مصدر قَرَّبَ يَقْرِبُ، ثم جعل اسماً لذلك⁽¹¹⁾.

(1) في "ف": بوجه.

(2) في "م": منه.

(3) في "ف": ذلك.

(4) نهاية ص 2/ ق 20 من "ف".

(5) في "ف": على حال.

(6) يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 56/3.

(7) يريد بالتقبل الحسن: إما اختصاصها بإقامتها مقام الذكر، أو تسلمها من أمها عقيب الولادة. وسيأتي بيانه.

يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 357/1. النسفي، مدارك التنزيل، 251/1. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 29/2.

(8) سبق توضيح معناها، يُنظر: ص 240.

(9) سبق توضيح المعنى، يُنظر: ص 241.

(10) سقطت من "ف".

(11) سبق توضيح معنى القربان، وما يتبعه من كلام هنا، ص 242.

.....

.....

وهذه الأمة⁽¹⁾ يتقربون إلى الله تعالى بأن يذبحوا ذبيحة لله⁽²⁾ تعالى، ويقسموها بين الفقراء. وفي الحديث: (صفة هذه الأمة في التوراة قربانهم دماؤهم⁽³⁾)⁽⁴⁾. وقربان تلك الأمة: شيء يضعونه في بيت؛ لتنزل⁽⁵⁾ عليه نار⁽⁶⁾ سماوية وتأكله، كما قال تعالى حكاية:

(1) أي: أمة محمد صلى الله عليه وسلم.

وهنا: نهاية ص2/ق108 من "غ".

(2) في "ف": الله.

(3) المراد بقوله "قربانهم دماؤهم": أنهم يتقربون إلى الله عز وجل بإراقة دمائهم في الجهاد.

ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 665/1. الزبيدي، تاج العروس، 12/4.

(4) ذكره ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر، بدون إسناد. وذكرته بعض كتب اللغة عند تعريفها للقربان. ولم أجده في مصادر الحديث الشريف.

لكن روى المحدثون حديثاً آخر بهذا المعنى، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صفتي أحمد المتوكل، ليس بفظ ولا غليظ، يجزي بالحسنة الحسنة، ولا يكافئ السيئة، مولده بمكة، ومهاجره طيبة، وأمتة الحمادون، يأتزرون على أنصافهم، ويوصون أطرافهم، أناجيلهم في صدورهم، يصفون للصلاة كما يصفون للقتال، قربانهم الذي يتقربون به إلي دماؤهم، رهبان بالليل، ليوث بالنهار).

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب من روى عن ابن مسعود أنه لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن، ج10 / ص89، رقم الحديث: (10046). وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد، باب صفاته صلى الله عليه وسلم، ج8/ص271، رقم الحديث: (14018)، وقال تعقياً على الحديث: فيه من لم أعرفهم. وأورده المناوي في فيض القدير، ج4/ص195، رقم الحديث: (7915) وضعفه الألباني.

ينظر: الطبراني، المعجم الكبير، 195/10. ابن الأثير، النهاية، 32/4. الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - تحقيق: حسام الدين القدسي، 271/8، ط: بدون، 1414هـ - 1994م، مكتبة القدسي - القاهرة. المناوي، عبد الرؤوف زين الدين محمد، فيض القدير شرح الجامع الصغير، 195/4، ط: 1 - 1356هـ، المكتبة التجارية الكبرى - مصر. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، ص508، ط: بدون، المكتب الإسلامي.

(5) في "م": تنزل.

(6) سقطت من "ف".

وكانوا سبعة وعشرين فانطلقوا إلى نهر فألقوا فيه أقلامهم فطفى قلم زكريا، ورسبت أقلامهم فتكفأها زكريا.

﴿حَتَّى يَأْتِيَنا بِقُرْبانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾⁽¹⁾.

وصاحب القران: من يتولى⁽²⁾ أمر القرايين من المتقربين في البيت الذي تنزل فيه النار من السماء. قوله: (فطفى) أي: ارتفع ولم يَسْب (3) أي: لم ينزل في أسفل الماء وقعره⁽⁴⁾. قال الأمام: "لما حملتها حنة إلى المسجد، ووضعنها عند الأحبار فتتافسوا فيها، قال زكريا: أنا أحق بها؛ عندي خالنها، فقالوا: لا، حتى نفتزع⁽⁵⁾ عليها، فانطلقوا وكانوا سبعة وعشرين إلى نهر، فألقوا فيه أقلامهم⁽⁶⁾ التي كانوا يكتبون بها الوحي، على أن كل من ارتفع قلمه فهو الراجح⁽⁷⁾ في الاستحقاق، ثم ألقوا أقلامهم ثلاث مرات، فارتفع قلم زكريا في كل مرة وبقي فوق الماء، ورسبت⁽⁸⁾ أقلام⁽⁹⁾ غيره، فأخذها زكريا"⁽¹⁰⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 183. وفي "م": "تأتينا" وهو خطأ جلي.

(2) في "ف": يتوالى.

(3) في "ف": يرسب. وفي "غ": أضاف قبلها: "بقي فوق الماء".

(4) الجوهري، الصحاح، 2413/6. ابن فارس، مجمل اللغة، 583/1. ابن منظور، لسان العرب، 10/15.

(5) في "ف": تفرع.

(6) قال ابن هشام: "أقلامهم: سهامهم، يعني قدأهم التي استهموا بها عليها".

ينظر: ابن هشام، السيرة النبوية، 580/1.

(7) أثبتت في "ف" فقط: الراجح، وهو ما ورد عند الرازي، أما بقية النسخ فأثبت فيها: "الراجح".

(8) في "م": رسب.

(9) في "ف": أقلامهم.

(10) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 205/8.

يلاحظ أن شيخ زاده هنا نقل النص كما هو عند الإمام البيضاوي حرفياً، ونسبه للرازي، وفيه اختلاف يسير في اللفظ، وسقوط لبعض الكلمات.

والنص القرآني واضح في تنافسهم واقتراعهم لكفالة مريم، فقد قال الله عز وجل: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمُهُمْ

أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ (آل عمران: ٤٤).

لكن ما أورده الرازي وورد في كتب التاريخ والتفاسير المختلفة، من أنهم كانوا سبعة وعشرين، وأن عدد المرات التي اقترعوا فيها ثلاث مرات، فهذا من الأمور التي ليس فيها نص قرآني، أو حديث صحيح.

وكانوا سبعة وعشرين فانطلقوا إلى نهر فألقوا فيه أقلامهم فطفى قلم زكريا، ورسبت أقلامهم فتكفّلها زكريا. ويجوز أن يكون مصدراً على تقدير مضاف، أي: بذى قبول حسن، وأن يكون (تقبل) بمعنى (استقبل) كـ (تقضي) و(تعجل) أي: فأخذها في أول أمرها حين ولدت بقبول حسن،

قوله: (ويجوز أن يكون مصدراً) عطف من حيث المعنى⁽¹⁾ على قوله: "بوجه⁽²⁾ حسن"، فالباء على هذا أيضاً⁽³⁾ للآلة⁽⁴⁾.

والمعنى: فتقبلها بأمر ذي قبول حسن⁽⁵⁾؛ وهو إقامتها مقام التّكر، أو تسلمها عقيب ولادتها، فالوجهان متحدان في حاصل المعنى⁽⁶⁾.

قوله: (وأن يكون (تَقَبَّلَ) بمعنى (استقبل)⁽⁷⁾) وهو وإن كان معطوفاً على قوله: "أن يكون القبول مصدراً على تقدير مضاف⁽⁸⁾"، إلا أنه قسيم⁽⁹⁾ لقوله: "قرضي بها في⁽¹⁰⁾ النذر مكان التّكر"،

(1) وذلك لأنه ذكر احتمالين للكلمة (قبول)، وهما: أن يكون اسماً، وهذا هو الذي قدّره بقوله "بوجه حسن"، والثاني: أن يكون القبول مصدراً. ولما لم يكن ذكر الأول صريحاً قال شيخ زاده إنه عطف من حيث المعنى.

(2) في "ع": لوجه.

(3) سقطت من "ع".

(4) في "ف": للدلالة.

(5) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 357/1.

(6) نهاية ص 2/ق 31 من "أ".

وقيل: جعلها خير نساء العالمين. وأغلب المفسرين ذكروا الوجه الأول؛ وهو قبول النذر، وإقامتها مقام التّكر، وذكر أبو السعود كلا الوجهين.

يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 358/2. الماوردي، النكت والعيون، 388/1. الواحدي، التفسير الوسيط،

431/1. البغوي، معالم التنزيل، 433/1. الزمخشري، الكشاف، 357/1. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 29/2.

(7) في "ف": استعمل.

(8) في "م": المضاف.

(9) في "ف": فيم.

(10) سقطت من "م".

﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ مجازٌ عن تربيتها بما يصلحها في جميع أحوالها،

ومجيء تَفَعَّلَ بمعنى (استفعل) كثير في كلامهم⁽¹⁾، يقال: (تعجله) بمعنى (استعجله)، و (تقصاه) بمعنى (استقصاه).

والحاصل: أن القبول يُحتمل أن يكون بمعنى ما يُقبل به الشيء، وأن يكون مصدرًا، فكذا تَفَعَّلَ⁽²⁾ يُحتمل أن يكون بمعنى رضي بها في النذر، وأن يكون بمعنى استقبل وتلقى، أي: فأخذها في أول أمرها حين ولدت، يقال: استقبل⁽³⁾ الأمر: إذا أخذه في أوله⁽⁴⁾.

قوله: (مجاز⁽⁵⁾ عن تربيتها) أي: استعارة تمثيلية⁽⁶⁾؛ فإنه تعالى شَبَّهَ حاله في حُسْنِ تربيتها ونفعها⁽⁷⁾ بما يصلحها في جميع الأوقات، بحال⁽⁸⁾ الزارع مع زرعه؛ فإنه لا يزال يتعهد⁽¹⁾ زرعه ويسقيه ويحميه⁽²⁾ عن

(1) يُنظر: الحسيني، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف، شرح شافية ابن الحاجب - تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، 259/1، 260، ط: 1، 1425 هـ - 2004 م، مكتبة الثقافة الدينية. السيوطي، همع الهوامع، 305/3.

(2) في "ف": يقبل.

(3) نهاية ص 109 ق 1 من "غ".

قوله "مجاز" هـز بالمعنى العام المقابل للحقيقة، ولذا ساغ ان يفسره بعد ذلك بأنه استعارة، وليس المجاز بمعناه الخاص.

(4) يُنظر: الحميري، شمس العلوم، 2027/4. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 8/4 - 10. الخوارزمي، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد، المغرب في ترتيب المغرب، ص 371، ط: بدون، دار الكتاب العربي.

(5) في "ف": فجاز.

قوله "مجاز" هـز بالمعنى العام المقابل للحقيقة، ولذا ساغ ان يفسره بعد ذلك بأنه استعارة، وليس المجاز بمعناه الخاص.

(6) في "ف": تخيلية.

كونها تمثيلية لأن وجه الشبه منتزع من متعدد.

(7) في "ف": لفعلا.

(8) في "ف": لحال.

(1) في "م": يتعاهد.

(2) في "ف": الحمية.

﴿وَكَمَّلَهَا زَكْرِيَّا﴾ شَدَّدَ الْفَاءَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِيَّ وَعَاصِمٌ، وَقَصَرُوا ﴿زَكْرِيَّا﴾ غَيْرَ عَاصِمٍ فِي رَوَايَةِ ابْنِ عِيَّاشٍ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَ﴿زَكْرِيَّا﴾ مَفْعُولٌ، أَيُّ: جَعَلَهُ كَافِلًا لَهَا وَضَامِنًا لِمَصَالِحِهَا، وَخَفَّفَ الْبَاقُونَ. وَمَدُّوا (زَكْرِيَاءَ) مَرْفُوعًا.

الآفات⁽¹⁾، وَيَقْلَعُ عَنْهُ⁽²⁾ مَا عَسَى يَنْبِت فِيهِ مِمَّا يَضُرُّ صِلَاحَهُ وَكَمَالَهُ، فَأُطْلِقُ اسْمَ الْمَشْبَهَةِ بِهِ (عَلَى الْمَشْبَهَةِ)⁽³⁾، ثُمَّ اشْتَقُّ مِنْهُ⁽⁴⁾.

قَوْلُهُ: (وَقَصَرُوا ﴿زَكْرِيَّا﴾) "غَيْرَ عَاصِمٍ فِي رَوَايَةِ ابْنِ عِيَّاشٍ"⁽⁵⁾ (فَإِنَّ ابْنَ عِيَّاشٍ)⁽⁶⁾ رَوَى عَنْ عَاصِمٍ مَدَّ (زَكْرِيَاءَ)⁽⁷⁾ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ (كَقَوْلٍ)؛ فَإِنَّهُ تَعَدَّى بِالتَّضْعِيفِ⁽⁸⁾ إِلَى اثْنَيْنِ، أَيُّ: ضَمَّنَهَا اللَّهُ زَكْرِيَّا، وَضَمَّنَهَا إِلَيْهِ بِالْقَرْعَةِ⁽⁹⁾.

(1) فِي "ف": الْأَوْقَات.

(2) سَقَطَتْ مِنْ "ف".

(3) سَقَطَتْ مِنْ "ف".

(4) أَغْلِبَ الْمَفْسَرِينَ ذَكَرُوا أَنَّهَا مَجَازٌ عَنِ التَّرْبِيَةِ الْحَسَنَةِ.

يُنْظَرُ: الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكَشَافُ، 1/358. النَّسْفِيُّ، مَدَارِكُ التَّنْزِيلِ، 1/252. الْخَفَّاجِيُّ، حَاشِيَةُ الشَّهَابِ، 3/23.

(5) فِي "ف": ابْنُ عَبَّاسٍ.

وَابْنُ عِيَّاشٍ هُوَ: أَبُو بَكْرٍ شُعْبَةُ ابْنِ عِيَّاشٍ، أَحَدُ رَاوِيِي عَاصِمٍ.

(6) سَقَطَتْ مِنْ "ف".

(7) مَا بَيْنَ التَّنْصِيفَيْنِ سَقَطَ مِنْ "غ".

(8) فِي "غ": بِالتَّضْعِيفِ.

(9) وَجْهُ التَّضْعِيفِ: إِسْنَادُ الْفِعْلِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَكُونُ "الْهَاءُ" مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَالْأَوَّلُ هُوَ "زَكْرِيَّا".

أَمَّا وَجْهُ التَّخْفِيفِ: فَهُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ لَزَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْهَاءُ مَفْعُولُهُ.

يُنْظَرُ: ابْنُ الْوَجِيهِ، الْكَنْزُ فِي الْقُرْآنِ الْعَشْرِ، 1/868، 2/438. ابْنُ الْجَزَرِيِّ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، شَرْحُ طَيْبَةِ النُّشْرِ

فِي الْقُرْآنِ - ضَبْطُهُ وَعَلَقَ عَلَيْهِ: أَنَسُ مَهْرَةٌ، ص 206، ط: 2، 1420هـ - 2000م، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوت.

النُّوَيْرِيُّ، مَحَبُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، شَرْحُ طَيْبَةِ النُّشْرِ فِي الْقُرْآنِ الْعَشْرِ - تَحْقِيقُ: مُجَدِّي بَاسِلُومَ، 2/235، ط:

1، 1424هـ - 2003م، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوت.

.....

.....

قال الإمام محيي السنة⁽¹⁾: "وقرأ حمزة، والكسائي، وحفص، عن عاصم (زكريا) مقصوراً والآخرين يمدون⁽²⁾»⁽³⁾.

يقال: كَوَّلَ يكفل كفالةً فهو كافل، إذا تكفل⁽⁴⁾ بنفقة إنسان⁽¹⁾، واهتم بإصلاح أموره⁽²⁾.

(1) أي: الإمام البغوي رحمه الله.

وهو: الحسين بن مسعود الفراء، الشيخ أبو محمد البغوي، الشافعي كان إماماً جليلاً ورعاً زاهداً فقيهاً محدثاً مفسراً، يُلقب بركن الدين، ومحيي السنة، من مصنفاته: شرح السنة والمصابيح، والتفسير المسمى "معالم التنزيل"، عاش بضعا وسبعين سنة، وتوفي بمرور الروذ بخراسان سنة ست عشرة وخمسمائة.

يُنظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 75/7 - 76. ابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر الحنبلي، التقويد لمعرفة رواة السنن والمسائيد - تحقيق: كمال الحوت، ص 251، ط: 1، 1408 هـ - 1988 م، دار الكتب العلمية.

الذهبي، سير أعلام النبلاء، 440/19 - 443.

(2) في "ف": يمدونه. وهي في أحد نسخ البغوي هكذا.

(3) يُنظر: البغوي، معالم التنزيل، 434/1.

وفي الآية ثلاث قراءات:

الأولى: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالتخفيف في (كفلها) ، مع مد (زكريا) ورفعها.

الثانية: قرأ عاصم في رواية أبي بكر (وكفلها) بالتشديد، مع مد (زكريا) ورفعها، وروى حفص عن عاصم (وكفلها) مشددة، وقصّ (زكريا) .

الثالثة: كان حمزة والكسائي يشددان (وكفلها) ، ويقصران (زكريا) .

يُنظر: البغدادي، السبعة في القراءات، ص 205، 206. النيسابوري، أحمد بن الحسين بن مهران، المبسوط في القراءات العشر - تحقيق: سبيع حاكمي، ص 162، ط: بدون - 1981 م، مجمع اللغة العربية - دمشق.

(4) في "ف": كفل. ابن الجزري، النشر، 239/2.

(1) في "ف": الانسان.

(2) زاد في "م" و"ف" و"غ": ومصلحه.

يُنظر: الفراهيدي، العين، 373/5. ابن دريد، جمهرة اللغة، 969/2. الأزهرى، تهذيب اللغة، 142/10. الجوهري،

الصاحح، 1811/5.

﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾ أي: الغرفة التي بُنيت لها ، أو المسجد، أو أشرف مواضعه ومقدمها، سُمِّي به؛ لأنَّه محل محاربة الشيطان كأنَّها وضعت في أشرف موضع من بيت المقدس. ﴿وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ جواب ﴿كُلَّمَا﴾ وناصبه.

وفي الحديث: (أنا وكافل اليتيم كهاتين)⁽¹⁾. قوله: (أي: الغرفة التي بنى لها)⁽²⁾ قيل: لما ضمَّ زكريا مريم⁽³⁾ إلى نفسه، بنى⁽⁴⁾ لها بيتاً واسترضع لها⁽⁵⁾. وقيل: ضمها⁽¹⁾ إلى خالتها أم يحيى، حتى إذا شبت⁽²⁾ وبلغت مبلغ النساء بنى لها محراباً في المسجد، وجعل بابه في وسطها⁽³⁾ لا يرقى إليها إلا بالسَّلام مثل باب الكعبة، ولا يصعد إليها غيره، وكان يأتيها⁽⁴⁾ بطعامها وشرابها ودهنها كل يوم⁽⁵⁾.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ: "أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا"، كتاب الطلاق، باب اللعان، رقم الحديث: (5304) . وأخرجه في كتاب الأدب، باب فضل من يعول يتيماً ، 9/8، رقم الحديث: (6005) . وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ: "كافل اليتيم له أو لغيره أنا وهو كهاتين في الجنة"، كتاب الزهد والرقائق، باب الإحسان إلى الأرملة والمسكين واليتيم، رقم الحديث: (2983) .

يُنظر: البخاري، صحيح البخاري، 53/7. مسلم، صحيح مسلم، 2287/2.

(2) في "م": قوله "لا يؤتى إلى الغرفة التي بنى لها".

(3) نهاية ص1/ق251 من "م".

(4) سقطت من "م".

(5) يُنظر: البغوي، معالم التنزيل، 434/1.

واسترضع لها: أي: طلب إرضاعها. وفي القرآن الكريم: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسْتَرْضِعَ أَوْلَدَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٣) .

يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، 126/8. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص722. الزبيدي، تاج العروس، 100/21.

(1) في "م": ضمنها.

(2) في "ف": شئت.

(3) نهاية ص1/ق21 من "ف".

(4) في "ف": تأتيتها.

(5) ذكر الطبري وابن المنذر والثعلبي والبغوي هذه الرواية عن محمد بن إسحاق.

قال الأصمعي⁽¹⁾: المحراب: الغرفة، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿إِذْ تَسَوَّروا الْمِحْرَابَ﴾⁽²⁾.
و(التسور) لا يكون إلا بمعنى الارتقاء إلى علو، يقال تسوّر الحائط إذا استعلاه⁽³⁾.
قال الزّجاج: "المحراب أشرف المجالس ومقدمها، وقيل: "المساجد عندهم تسمى المحاريب"⁽⁴⁾.
و(المحراب) مفعال من الحرب؛ لأنه يحارب فيه الشيطان⁽⁵⁾.
وهو في اللغة: اسم للموضع العالي⁽¹⁾ الشريف⁽²⁾.

- ¹ يُنظر: الطبري، جامع البيان، 356/6. ابن المنذر، تفسير القرآن، ص180. الثعلبي، الكشف والبيان، 57/3. البغوي، معالم التنزيل، 434/1.
- (1) هو: أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك، الأصمعي البصري، اللغوي، الأخباري، قال الذهبي عنه: هو الإمام العلامة، الحافظ، حجة الأدب، ولسان العرب، وقال المبرد: كان الأصمعي بحراً في اللغة، لا نعرف مثله فيها"، وقد كان إماماً في الأخبار والنوادر والملح والغرائب، له تصانيف كثيرة، لكن أغلبها مفقود اليوم.
- ² يُنظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 170/3. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 175/10 - 181.
- (2) سورة ص، الآية: 21. وفي "م": إذا، وهو خطأ جليّ.
- أحال كثير من المفسرين هذا المعنى للأصمعي، وكتابه مفقود. وذكر غيره هذا المعنى، يُنظر: الفراهيدي، العين، 214/3. ابن دريد، جمهرة اللغة، 267/1. الأزهرى، تهذيب اللغة، 17/5.
- (3) يُنظر: الحميري، شمس العلوم، 3284/5. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 895. الزبيدي، تاج العروس، 462/25.
- (4) في "ف": المحراب.
- ⁵ يُنظر: الزجاج، معاني القرآن، 403/1.
- (5) يُنظر: الحميري، شمس العلوم، 1396/3. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، 127/1، ط: بدون، المكتبة العلمية، بيروت. المناوي، عبد الرؤوف زين الدين محمد، التوقيف على مهمات التعاريف، ص137، 300، ط: 1، 1410هـ - 1990م، عالم الكتب - القاهرة. الزبيدي، تاج العروس، 254/2.
- (1) نهاية ص1/ ق32 من "أ".
- (2) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن، 403/1. أبو البقاء، الكليات، ص872.

.....

روي: أنه كان لا يدخل عليها غيره، وإذا خرج أغلق عليها سبعة أبواب، وكان يجد عندها فاكهة الشتاء في الصيف وبالعكس، ﴿قَالَ يَمْرُؤُاَنَّ لَكَ هَذَا﴾ من أين لك هذا الرزق الآتي في غير أوانه والأبواب مغلقة عليك،

قوله: (المحارب) منصوب على أنه ظرف "دخل"، فإن الأمكنة المختصة لا يصل إليها الفعل إلا بواسطة في ذلك، تقول: صليت في المحارب، ولا تقول: المحارب إلا إذا وقعت بعد "دخلت". تقول: دخلت الدار والسوق والمحارب¹.

قال (2) الحسن (3): حنين ولدت مريم لم تلقَ م (4) ثدياً قط، كان يأتيها رزقها من الجنة، فيقول لها (5) زكريا: ﴿أَنَّ لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، تكلمت وهي صغيرة (6)، كما تكلم عيسى عليه السلام حال صغره (1).

¹ هذه الفقرة كتبت في "أ" في الحاشية، ووضعتها في هذا المكان من النص من خلال مراجعة نص البيضاوي. ولم تكتب في "ج".

(2) في "ف": وقال.

(3) هو الحسن البصري، وسبقت ترجمته. وفي "غ": حسن.

(4) قَم: أي: تناول الطعام باليد للفم، ثم يقاس عليه، ولقمت الطعام ألقمه، وتلقمته والتقمته، والتلقم: الابتلاع في مهلة.

ويراد هنا: أنها لم ترضع من أحد من النساء، وكان رزقها يأتيها من الله عز وجل منذ صغرها.

يُنظر: الجوهرى، الصحاح، 2031/5. ابن فارس، مجمل اللغة، 811/1. ابن فارس، مقاييس اللغة، 260/5. ابن منظور، لسان العرب، 546/12.

(5) سقطت من "ف".

(6) القول بتكلم مريم عليها السلام في الصغر مروى عن الحسن رحمه الله، وقد أورده المفسرون، ونظم السيوطي قصيدة فيمن تكلم وهو في المهد، ذكر فيها أحد عشر نفساً، منهم مريم عليها السلام، وما من دليل على صحة هذا القول، أو عدمه.

يُنظر: البغوي، معالم التنزيل، 434/1. الزمخشري، الكشاف، 358/1. النسفي، مدارك التنزيل، 252/1. السيوطي، نواهد الأبحار، 525/2.

(1) سقطت من "ف". وهنا: نهاية ص2/ق109 من "غ".

هذا قول الحسن البصري رحمه الله، وقال ابن عباس، ومجاهد، والضحاك، وقتادة، والسدي: المقصود بالآية أن الرزق الذي أتاها فاكهة الصيف في الشتاء، وفاكهة الشتاء في الصيف.

وهو دليل جواز الكرامة للأولياء. جعلُ تلك معجزة زكريا يدفعه اشتباه الأمر عليه. ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ فلا تستبعده. قيل: تكلمت صغيرة كعيسى عليه السلام، ولم ترضع ثدياً قط، وكان رزقها ينزل عليها من الجنة. ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ بغير تقدير لكثرتة، أو بغير استحقاق تفضلاً به. وهو يُحتمل أن يكون من كلامهما، وأن يكون من كلام الله تعالى.

قوله: (من أين لك هذا الرزق) قوله: (هذا الرزق⁽¹⁾) مبتدأ، ومن (أين لك) خبره، فُدم عليه، وجملة ﴿قَالَ يَلْمِزُهُ﴾ استئناف⁽²⁾.

وقيل: معناه من أي جهة لك هذا⁽³⁾؛ لأن⁽⁴⁾ (أئى) للسؤال عن الجهة، و(أين) للسؤال عن المكان⁽⁵⁾.
قوله: (وهو دليل جواز الكرامة للأولياء⁽¹⁾)؛ لأنَّ حصول الرزق عندها على الوجه المذكور لا شك أنه أمر خارق للعادة،

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن، 404/1. الماوردي، النكت والعيون، 388/1. البغوي، معالم التنزيل، 434/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، ص 427. الرازي، مفاتيح الغيب، 206/8.

(1) في "ف": المذرق.

(2) أغلب المفسرين قالوا بأن المعنى: "من أين لك هذا".

يُنظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ص 91. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 19. مقاتل، تفسير مقاتل، ص 273.
الزجاج، معاني القرآن، 403/1. الواحدي، الوجيز، 432/1. الزمخشري، 358/1.

(3) قاله الطبري، ومكي.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 358/6. مكي، الهداية، 1000/2.

(4) في "ع": يعني لأن.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 358/6. مكي، الهداية، 1000/2.

(5) يُنظر: المبرد، المقتضب، 289/3. ابن السراج، الأصول في النحو، 136/2. الأنباري، الإنصاف، 529/2. السيوطي، همع الهوامع، 547/2.

(1) تعددت الأقوال في المراد بالولي، فقليل: هو العدل الذي له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، وقيل: ولي الله تعالى هو المعترف به والعامل بشريعته، فالنبي وليه وغير النبي وليه، والفرق بينهما: أن النبي تحصل له المعجزة الخارقة لإثبات النبوة، أما الولي فلا تحصل له المعجزة، وما يحصل له من الكرامات فيكون مثلاً سكيمة يلقيها الله عز وجل على قلبه إن أصابته مصيبة، أو يهيأ له براءة من اتهام باطل، وهكذا.

ظهر على يد من لا⁽¹⁾ يدعي النبوة، وليس معجزة لبعض الأنبياء؛ لأن النبي الموجود في ذلك⁽²⁾ الزمان هو زكريا عليه السلام، ولو كان ذلك معجزة له، لكان عالماً⁽³⁾ بحاله⁽⁴⁾ ولم يشتبه أمره عليه، ولم يقل لمريم ﴿أَنَّى لَكَ هَٰذَا﴾، فتعين⁽¹⁾ أنه كرامة لمريم عليها السلام⁽²⁾.

مع جواز كونه إرهاباً لعيسى عليه السلام⁽³⁾.

وهذه الآية استدلت بها من جَوَز الكرامات للأولياء، والمسألة جَوَزتها بعض الفرق وأنكرتها أخرى، فأهل الحديث قالوا إن التصديق بها من أصول الاعتقاد، وكذلك الأشاعرة والماتريدية، لكنهم توسعوا في ذلك، فاعتقدوا أن كل ما وقع معجزة لنبي جاز وقوعه كرامة لولي. أما الصوفية فغلوا في هذا الأمر، وفسّروا كل أمر غريب بأنه كرامة. والمعتزلة أنكروها، وكذلك أبو إسحاق من الأشعرية.

يُنظر: الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، التوحيد - تحقيق: فتح الله خليف، ص214، ط: بدون، دار الجامعات المصرية - الأسكندرية. القاضي عبد الجبار، أبو الحسن عبد الجبار الأسدي، المغني في أبواب التوحيد والعدل - تحقيق: محمود محمد قاسم، 112/15، ط: بدون. الزمخشري، الكشاف، 632/4. الرازي، الأصول الأربعين، 197/2 - 205. الرازي، مفاتيح الغيب، 207/8. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 156/3. الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد، الإنصاف في حقيقة الأولياء ومآلهم من الكرامات والألطف - تحقيق: عبد الرازق البدر، ص 43 - 44، 62، ط: 1 - 1421هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة. السفاريني، شمس الدين أبو العون محمد بن أحمد، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرق المرضية، 392/2، ط: 2، 1402هـ - 1982م، مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق.

(1) سقطت من "م".

(2) في "ف": هذا ذلك.

(3) في "م" و "ف" و "غ": هو عالماً.

(4) في "ف": حال.

(1) في "ف": فيعين.

(2) بيّن الإمام الرازي رحمه الله هذا الأمر وفصله. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 207 / 8 - 208.

(3) يُنظر: الماوردي، النكت والعيون، 388/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 217/8. أبو حيان، البحر المحيط، 124/3.

وهو⁽¹⁾: ما يظهر من الخوارق الشبيهة بالمعجزة على يد⁽²⁾ من سبيعت⁽³⁾ نبياً قبل أن يدعى النبوة⁽⁴⁾، كإِظلال الغمام⁽⁵⁾ لرسول الله صلى الله عليه وسلم⁽⁶⁾،

(1) أي: الإِرهاص.

وهو في اللغة من الرَّهَص، وأَرهَص الشيء: إذا أثبته وأَسَّسه.

يُنظر: ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، 208/4. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، **أساس البلاغة** - تحقيق: محمد عيون السود، 399/1، ط: 1، 1419هـ - 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت. ابن منظور، **لسان العرب**، 44/7.

ويُنظر في تعريفه الاصطلاحي: الجرجاني، **التعريفات**، ص16. المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، ص46. أبو البقاء، **الكليات**، ص78.

(2) سقطت من "م".

(3) في "ف": سبقت.

(4) يُنظر المعنى الاصطلاحي للإِرهاص: المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، ص46.

(5) الغمام: جمع "غمامة"، سُمي بذلك ؛ لأنه يَغُمُ السماء، أي: يغطيها، وهو السحاب الأبيض.

يُنظر: الفراهيدي، **العين**، 351/4. ابن دريد، **جمهرة اللغة**، 963/2. الجوهري، **الصاحح**، 1998/5. ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، 379/5. ابن منظور، **لسان العرب**، 444/12.

(6) في "م": عليه السلام.

من ذلك ما روي من أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما كان صغيراً، وكان خارجاً مع عمه أبي طالب في تجارة إلى الشام، ومروا براهب فعرف في النبي صلى الله عليه وسلم علامات النبوة، وقد كان عليه الصلاة والسلام يمشي معهم في القافلة وعليه غمامة تظله.

هذا الحديث أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب ما جاء في بدء نبوة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث: (3620). والبزار في مسنده، رقم الحديث: (3096). وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله تعالى محمداً صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث: (31733). وأبو نعيم في دلائل النبوة، رقم الحديث: (108). والبيهقي في دلائل النبوة. وأخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، باب ومن كتاب آيات رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هي دلائل النبوة، رقم الحديث: (4229).

والحديث صححه الحاكم وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وصححه الألباني.

.....

.....

وتكلم الحجر والمدر⁽¹⁾ إياه⁽²⁾، وغير ذلك.
مأخوذ من الرهص بكسر الراء، وهو: الصف الأسفل⁽³⁾ من الجدار⁽⁴⁾.
وسُميت الخوارق المتقدمة على البعثة إرهابات لكونها أساساً لأمر⁽⁵⁾ النبوة⁽⁶⁾.
والمعتزلة أنكروا كرامات الأولياء⁽⁷⁾، وأدعوا امتناعها زاعمين⁽⁸⁾ أنها دلائل صدق الأنبياء في دعوى النبوة،
ودليل النبوة لا يوجد في غير النبي.

- يُنظر: الترمذي، سنن الترمذي، 590/5. البزار، البحر الزخار، 97/8. ابن أبي شيبه، المصنف، 317/6،
327/7. الأصبهاني، دلائل النبوة، 170/1. البيهقي، دلائل النبوة، 24/2. الحاكم، المستدرک، 672/2.
- (1) المدر: جمع "مَرَّة" وهو قَطْعٌ من الطين اليابس، ويطلق على البيوت.
- يُنظر: الفراهيدي، العين، 38/8. الأزهرى، تهذيب اللغة، 123/6، 86/14. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم،
328/9.
- (2) من ذلك: ما رواه جابر بن سُمّة، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إني لأعرف حجراً بمكة كان يُسَلِّمُ عليَّ قبل أن
أُبعث، إني لأعرفه الآن".
- هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي صلى الله عليه وسلم، وتسليم الحجر
عليه قبل النبوة، رقم الحديث: (2277) .
- يُنظر: مسلم، صحيح مسلم، 1782/4.
- (3) في "ف": الأول.
- (4) سبق بيان الأصل اللغوي لكلمة "إرهاب".
- وينظر: ابن سيده، المخصص، 506/1.
- (5) في "ف": لا من.
- (6) سبق تعريف الإرهاب، وأنه في اللغة بمعنى التأسيس لشيء معين.
- (7) يُنظر: القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، 112/15. الزمخشري، الكشاف، 632/4.
- (8) في "م" و"ع": وادعوا امتناعها زاعمين.

روي: (أن فاطمة رضي الله تعالى عنها أهدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم رغيفين وبضعة لحم، فرجع بها إليها وقال: هَلُمِّي يَا بُنَيَّةُ، فكشفت عن الطبق فإذا هو مملوء خبزاً ولحماً، فقال لها: (أَتَى لَكَ هَذَا)، فقالت: ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾، فقال: الحمد لله الذي جعلك شبيهة سيدة نساء بني إسرائيل،

قوله⁽¹⁾: (وبضعة لحم) (البضعة)⁽²⁾ بفتح الباء: القطعة من اللحم⁽³⁾. والباء في قوله: (فرجع بها) للمصاحبة، أي: فرجع النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁴⁾ مصاحباً تلك الهدية إلى فاطمة رضي الله عنها⁽⁵⁾، وقال لها: (هَلُمِّي)، أي: تعالي⁽⁶⁾.

(1) سقطت من "ف" .

(2) في "ف": البيضة.

(3) يُنظر: الفراهيدي، العين، 285/1. الجوهري، الصحاح، 1186/3. ابن فارس، مقاييس اللغة، 254/1. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 418/1.

(4) في "م" و "ف": عليه السلام.

(5) قال الشهاب: "أرسلها إليها، أو أخذها ورجع بها مغطاة".

يُنظر: الخفاجي، حاشية الشهاب، 24/3.

(6) يُنظر: الجوهري، الصحاح، 2060/5. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 272/5. الرازي، مختار الصحاح، ص 327.

قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ وَقَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾

﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾ في ذلك المكان،

والأول أفصح⁽¹⁾.

قوله: (في ذلك المكان) يعني: أن "هنا"⁽²⁾ ظرف مكان⁽³⁾، "ويزاد"⁽⁴⁾ عليه اللام⁽⁵⁾؛ لتدل على بُعد المشار إليه⁽⁶⁾، والكاف حرف خطاب، وهو وَزَانٌ⁽⁷⁾ ذلك⁽⁸⁾.

والصفات - تحقيق: علي الحمد، ص73، ط: 1 - 1984م، مؤسسة الرسالة، بيروت. الموصلي، أبو الفتح عثمان

بن جني، الخصائص، 169/1، 279، ط: 4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(1) واختاره الرازي أيضاً.

يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 176/13.

(2) في "ف": هذا، وسقطت "إن" قبلها.

(3) "هنالك": يقع على الزمان والمكان، وقيل: هو بالمكان ألصق. واختار شيخ زاده أنها هنا للمكان، واختاره السيوطي، والقونوي، وجوّز الزمخشري والرازي وغيرهما كلا الأمرين.

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 404/1. الثعلبي، الكشف والبيان، 58/3. الأصفهاني، تفسير الراغب

الأصفهاني، 535/2. الزمخشري، الكشاف، 359/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 427/1. أبو حيان، البحر

المحيط، 125/3. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب

العزيز - تحقيق: محمد علي النجار، 350/5، ط: بدون، 1416هـ - 1996م، لجنة إحياء التراث الإسلامي -

القاهرة. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، معترك الأقران في إعجاز القرآن، 253/3، ط: 1،

1408هـ - 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت. القونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، 129/6.

(4) في "ف": يزداد.

(5) في "ف": السلام.

(6) في "ف": سقط هذا الكلام، وكتب: "واللام للبعد".

(7) في "م": زان. وفي "ف": دزان.

(8) فقد روي أنه كان بين دعائه ولجأته أربعون سنة. وقيل: دخلت اللام لبعد منال هذا الأمر؛ لكونه خارقاً للعادة.

يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 58/3. ابن عطية، المحرر الوجيز، ص427. أبو حيان، البحر المحيط، 126/3.

.....

.....

والمعنى: أنَّ زكريا عليه السلام لما رأى خوارق العادة عند مريم طمع في "أن يتحقق" ⁽¹⁾ في حقه ⁽²⁾ أمر خارق للعادة؛ بأن يرزقه الله تعالى ⁽³⁾ الولد ⁽⁴⁾ من الشیخة العاقرة، فدعا في ذلك المكان الذي ⁽⁵⁾ رأى منه ⁽⁶⁾ ما رأى من أمر مريم، بأن قال: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾. ⁽⁷⁾
ثمَّ إنَّ كون ما رآه من أمر مريم حاملاً ⁽⁸⁾ للدعاء المذكور، له وجهان ⁽⁹⁾:
الأول: أنَّه استدلل بما رآه من أمرها على كرامتها ⁽¹⁰⁾ عند الله تعالى وقربتها لديه، فرغب ⁽¹¹⁾ في أن يكون له من إيشاع ولد مثل ولد أختها حنة في النجابة والكرامة على الله تعالى، وإن كانت عجوزاً عاقراً، فقد ولدت أختها حنة وهي عجوز مثلها.

(1) في "ف": سقطت، وكتب: خرق العادة.

(2) في "م" و"ف" و"غ": أضاف كلمة أيضاً.

(3) سقطت من "ف".

(4) في "م" و"ف": ولداً.

(5) في "ف": للذي.

(6) في "م": فيه.

(7) يُنظر: الطبري، جامع البيان، 359/6 - 360. الثعلبي، الكشف والبيان، 58/3. الرازي، مفاتيح الغيب، 207/8.

(8) في "م": فاعلاً. وفي "غ": وحاملاً.

(9) نهاية ص 32 ق 2 من "أ".

ذكر المفسرون الوجهين، واختار الطبري والثعلبي الأول.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 360/6. الثعلبي، الكشف والبيان، 58/3. الماوردي، النكت والعيون، 389/1.

السمعاني، تفسير القرآن، ص 314. الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، 535/2. الزمخشري، الكشاف،

278/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 207/8.

(10) في "م": كراميتها.

(11) سقطت من "ف".

أو الوقت؛ إذ يُستعار (هنا) و(ثمَّ) و(حيث) للزمان، لما رأى كرامة مريم ومنزلتها من الله تعالى قال: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ كما وهبتها لحنة العجوز العاقر. وقيل: لما رأى الفواكه في غير أوانها انتبه على جواز ولادة العاقر من الشيخ، فسأل وقال: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً﴾؛ لأنه لم يكن على الوجوه المعتادة، وبالأسباب المعهودة. ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾: مجيبه.

و⁽¹⁾ الثاني أنه تنبّه بما رآه⁽²⁾ من أمرها على جواز ولادة العاقر؛ لأن ظهور الفواكه في⁽³⁾ غير أوانه بمنزلة ولادة العاقر من الشيخ.

فأي واحد من الأمرين خطر بباله، حملة⁽⁴⁾ ذلك على أن يدعو بذلك. ولم يرض المصنف بالاحتمال الثاني؛ استبعاداً لكون⁽⁵⁾ مشاهدة⁽⁶⁾ وقوع الخوارق كرامة لولي، سبباً لتنبيه النبي عليه السلام⁽⁷⁾؛ لجواز وقوعها معجزة لنبي⁽⁸⁾.

قوله: (إذ يستعار "هنا"⁽⁹⁾ و"ثمَّ" و"حيث" للزمان)⁽¹⁰⁾ جوز أن يكون ﴿هَذَا﴾ محمولاً على الزمان،

(1) نهاية ص 2/ق 251 من "م".

(2) في "ف" يراه.

(3) سقطت من "م".

(4) في "ف": جملة.

(5) سقطت من "ف".

(6) نهاية ص 2/ق 21 من "ف".

(7) أضيفت في "ف".

(8) عوّ عن هذا الاحتمال بـ "قيل"، وهي صيغة تضعيف.

(9) في "ف": ستبعاد هذا.

(10) الأصل أن "هنا" و "حيث" و"ثمَّ"، ظروف للمكان، لكنها يمكن أن تدل على الزمان، كما اختاره بعض العلماء في هذه الآية.

يُنظر: المبرد، المقتضب، 175/3. ابن السراج، الأصول في النحو، 144/2، 159. ابن الوراق، علل النحو، ص 147، 436، 444. ابن جني، الخصائص، 357/1. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب - تحقيق: عبد الإله النبهان، 91/2، ط: 1، 1416 هـ - 1995 م، دار الفكر - دمشق. ابن آجروم، محمد بن محمد بن داود، متن الآجرومية، ص 18، ط: بدون، 1419 هـ - 1998 م، دار الصميعي.

.....

.....

مع كون الزمان معنى مجازياً له⁽¹⁾، وإمكان⁽²⁾ حمله على معناه الحقيقي الذي هو المكان؛ لكون حمله على الزمان⁽³⁾ أفيد بالنسبة إلى حمله على⁽⁴⁾ المكان؛ لأن دعاءه في زمان رؤية ما رآه من أمر مريم عليها السلام⁽⁵⁾ يستلزم دعاءه⁽⁶⁾ في مكان تلك الرؤية، مع الدلالة على⁽⁷⁾ المسارعة إلى الدعاء⁽⁸⁾ من غير توقف وتراخ، بخلاف الدعاء في ذلك المكان فإنه لا يستلزم الدعاء في ذلك الزمان، ولا المسارعة إليه من غير توقف⁽⁹⁾.

(1) والعلاقة المشابهة؛ فإن الحوادث كما لا تخلو عن الزمان لا تخلو عن المكان.

ينظر: القنوي، حاشية القنوي على تفسير البيضاوي، 6/123.

(2) في "م": المكان.

(3) في "ف": مكان معنى.

(4) في "م": إلى.

(5) سقطت "عليها السلام" من "م".

(6) سقطت من "ف".

(7) سقطت من "ف".

(8) سقطت "إلى الدعاء" من "م".

(9) وممن حمله على الزمان: مكي، وأبو البقاء العكبري، وابن الهائم، وزكريا الأنصاري.

ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، 1/157. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1/256. ابن الهائم، أحمد بن

محمد بن عماد الدين، التبيان في تفسير غريب القرآن - تحقيق: ضاحي محمد، ص121، ط: 1 - 1423هـ، دار

الغرب الإسلامي، بيروت. الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ص205.

قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ
مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾

﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ أي: من جنسهم، كقولهم زيد يركب الخيل. فإنَّ المنادي كان جبريل وحده. وقرأ حمزة والكسائي (فناداه) بالإمالة والتذكير.

قوله: (أي من جنسهم) أي: وصل إليه النداء من جنس الملائكة دون غيرهم من الأجناس، فإن حكم الواحد من الجنس قد ينسب⁽¹⁾ إلى الجنس نفسه، كقولهم: فلان يركب الخيل، وإنما يركب واحداً من أفرادها، والخيل والإبل ونحوهما من أسماء الجموع⁽²⁾، وقولهم: بنو فلان قتلوا زيدا، والقاتل واحد⁽³⁾ منهم⁽⁴⁾. والعطف بالفاء في قوله: ﴿فَنَادَتْهُ﴾⁽⁵⁾ يؤذن⁽⁶⁾ بأن التبشير وقع عقيب الدعاء⁽⁷⁾.

ولفظ ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ لَمَّا⁽⁸⁾ كان جمعا⁽⁹⁾ مكسرا⁽¹⁰⁾ جاز في الفعل المسند إليه التذكير؛ باعتبار

(1) نهاية ص 2/110 من "غ".

(2) يُنظر: الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف - تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، ص 98، ط: بدون، مكتبة - الرياض.

(3) في "م": واحداً.

(4) روي عن السدي، واختاره: الفراء، والزجاج، وروي خلافه - أي: أن المنادي جماعة من الملائكة - عن: قتادة وعكرمة ومجاهد، واختاره الطبري.

يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 210/1. الطبري، جامع البيان، 364/6 - 367. الزجاج، معاني القرآن، 405/1.

(5) في "م": فنادته الملائكة.

(6) في "ف": يوزن.

(7) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 127/3. الألويسي، روح المعاني، 140/2.

(8) في "م": ما.

(9) في "م": جميعاً.

(10) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 320/3.

﴿وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ﴾ أي: قائماً في الصلاة، و﴿يُصَلِّي﴾ صفة ﴿قَائِمٌ﴾، أو خبر، أو حال آخر، أو حال عن الضمير في ﴿قَائِمٌ﴾.

الجمع⁽¹⁾، والتأنيث باعتبار الجماعة⁽²⁾. فلذلك قرأ حمزة والكسائي (فناداه الملائكة) من غير تأنيث، والباقون: ﴿فَنَادَتْهُ﴾ ببناء التأنيث⁽³⁾.

وفي التنزيل: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾⁽⁴⁾، و﴿تَعْرُجُ الْمَلَكُتُ﴾⁽⁵⁾.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ قَائِمٌ﴾⁽⁶⁾ جملة حالية من مفعول (نادى)، أشار إليه⁽⁷⁾ المصنف بقوله: أي قائماً في الصلاة⁽⁸⁾.

وذكر لقوله ﴿يُصَلِّي﴾ أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون صفة ﴿قَائِمٌ﴾⁽⁹⁾.

(1) التذكير على أنها جمع لواحد، هو "جبريل" عليه السلام، على قول من قال بذلك.

(2) يُنظر: الطبري، جامع البيان، 365/6. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 405/1. الواحدي، التفسير البسيط، 218/3.

(3) ووافقهم خلف من العشرة.

يُنظر: ابن الجزي، النشر في القراءات العشر، 239/2.

(4) سورة يوسف، الآية: 30.

(5) سورة المعارج، الآية: 4.

(6) في "م": الرسم مختلف هكذا (ق-م).

(7) سقطت من "ف".

(8) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، 156/1. مكي، مشكل إعراب القرآن، 158/1. الزمخشري، الكشاف، 428/1.

السمين الحلبي، الدر المصون، 151/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 31/2.

(9) في "م": قيام. وفي "ف": لقائم. واختار الزمخشري هذا الرأي.

يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 428/1.

﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِخَيْرٍ﴾ أي: بأن الله. وقرأ نافع وابن عامر بالكسر على إرادة القول، أو لأن النداء نوع منه. وقرأ حمزة والكسائي (يَشُوك)،

وثانيها: أن يكون خبراً بعد خبر، على رأي من يرى تعدد الخبر⁽¹⁾، نحو: زيدٌ شاعرٌ فقيهٌ⁽²⁾.
وثالثها: أن يكون حالاً ثانية من مفعول (نادى) على رأي من يُجوز تعدد الحال⁽³⁾. ورابعها: كونه حالاً من الضمير المستتر في ﴿قَائِمٌ﴾ على التداخل⁽⁴⁾.

قوله: (وقرأ حمزة والكسائي "يَشُوك") بفتح الياء⁽⁵⁾، وسكون الباء، وضم الشين⁽⁶⁾.
وفي الصحاح: "بَثَرْتُ الرجلُ أَثَرَهُ"⁽⁷⁾ بالضم بشراً وثُوراً من البَثْرِ⁽⁸⁾،

(1) تعدد الخبر للمبتدأ الواحد، مسألة اختلف فيها النحويون وتعددت آراؤهم، فمنهم من أجاز ذلك، ومنهم من قيده بضوابط معينة.

تُنظر المسألة: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، 46/1. ابن الأنباري، الإنصاف، 596/2. ابن يعيش، شرح المفصل، 249/1. ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر، الكافية في علم النحو - صالح الشاعر، ص16، ط: 1 - 2010م، مكتبة الآداب - القاهرة. السيوطي، همع الهوامع، 366/1.

(2) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 129/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 151/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 31/2.

(3) يُنظر: المصادر نفسها.

أما مسألة تعدد الحال: فيرى بعض النحويين جواز تعدد الحال، سواء أكان صاحب الحال واحداً أم متعدداً، وقال جماعة منهم: إن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد.

يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 13/2. ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع، اللوحة في شرح الملحة - تحقيق: إبراهيم الصاعدي، 387/1، ط: 1، 1424هـ - 2004م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة. السيوطي، همع الهوامع، 315/2.

(4) اختاره الطبري، ومكي.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 366/6. مكي، مشكل إعراب القرآن، 158/1.

(5) في "ع": بفتح حرف المضارعة.

(6) يُنظر: ابن الجزري، النشر في قراءات العشر، 239/2.

(7) في "ف": أبشريه.

(8) في "ف": المبشري.

.....

.....

وكذلك الإِشَار والتبشِير⁽¹⁾ ثلاث⁽²⁾ لغات، والاسم البشارة والبشارة بالكسر والضم⁽³⁾.

قوله: (أي: بَأَنَّ الله) يعني: أن من عَدَا نافع وابن عامر، قرأوا بفتح همزة (أَنَّ) في⁽⁴⁾ قوله: ﴿بَأَنَّ اللَّهَ

يُبَشِّرُكَ﴾ بحذف حرف الجر خلافاً لهما، فإنهما قرآ⁽⁵⁾ بكسر الهمزة على إضمار القول⁽⁶⁾،

والتقدير: "فنادته الملائكة فقالت إن الله يبشرك"، أو على إجراء النداء مجرى القول⁽⁷⁾، بناءً على كونه نوعاً من القول⁽⁸⁾.

وقوله: ﴿يُحْيِي﴾ متعلق بقوله: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾، ولا بد من تقدير مضاف⁽⁹⁾، أي: بولادة يحيى؛ لأن الذوات لا تتعلق⁽¹⁰⁾ بها البشارة⁽¹¹⁾.

(1) في "ف": تبشير.

(2) نهاية ص 1/ ق 33 من "أ".

(3) يُنظر: الجوهرى، الصحاح، 590/2.

(4) سقطت من "ف".

(5) في "م": قراء.

(6) في "ف": العقل.

وهذا مذهب البصريين.

يُنظر: السيوطي، نواهد الأبحار، 526/2.

(7) وهذا مذهب الكوفيين.

يُنظر: السيوطي، نواهد الأبحار، 526/2.

(8) يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 61/3. ابن الجزري، النشر في قراءات العشر، 239/2. ابن الجزري، شرح طيبة

النشر، ص 207.

(9) سقطت من "ف".

(10) في "ف" و"ع": يتعلق.

(11) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 130/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 32/2.

و(يحيى) اسم أعجمي وإن جعل عربيا فمنع صرفه للتعريف ووزن الفعل.

واختُلِفَ في ﴿يَحْيَى﴾، أنه هل هو ⁽¹⁾ اسم أعجمي لا اشتقاق له، ومنعه صرفه للعلمية ⁽²⁾ والعجمة ⁽³⁾، أو هو اسم منقول من الفعل المضارع، كما نقل منه يعيش ويعمر، وجعل ⁽⁴⁾ اسما لشخصين ⁽⁵⁾، فعلى هذا يكون منع صرفه للعلمية، ووزن الفعل كـ(يزيد) و(يشكر) ⁽⁶⁾.

وقوله: ﴿مُصَدِّقًا﴾ حال مقدرة من (يحيى) ⁽⁷⁾.

وقوله ⁽⁸⁾: ﴿بِكَلِمَةٍ﴾ متعلق بـ ﴿مُصَدِّقًا﴾ ⁽⁹⁾.

والمراد بالكلمة ⁽¹⁰⁾ هو: عيسى عليه السلام ⁽¹¹⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) نهاية ص 1/ق 111 من "غ".

(3) في "ف": العجم.

(4) سقطت الواو من "ف".

(5) في "ف": الشخصين.

(6) الأول اختيار البيضاوي، واختاره أبو حيان وأبو السعود، واختار الزجاج والسيوطي القول الثاني.

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1/406. الثعلبي، الكشف والبيان، 3/62. الجرجاني، درج الدرر، 2/483.

أبو حيان، البحر المحيط، 3/108. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 2/32.

(7) قاله: الأخفش، والطبري، والزجاج، والنحاس، ومكي.

يُنظر: الأخفش، معاني القرآن، 1/217. الطبري، جامع البيان، 6/371. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1/406.

النحاس، إعراب القرآن، ص 156. مكي، مشكل إعراب القرآن، 1/159.

(8) سقطت الواو من "م" و "ف".

(9) في "غ": بمصدق.

يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 3/157.

(10) في "ف": بكلمة.

(11) "عليه السلام": سقطت من "غ".

روي عن: ابن عباس ومجاهد وقتادة والحسن والسدي، واختاره: الفراء، والطبري، والزجاج، والزمخشري، وأبو السعود، وغيرهم.

سُمِّي (كلمة)؛ لأنه تكون بكلمة "كُنْ" من غير توسط الأسباب المعهودة، من اجتماع الذكر والأنثى، وتعلق جزء من الذكر برحم الأنثى⁽¹⁾.

وسُمِّي "روحاً" أيضاً؛ لأنه تعالى أحيا به من الضلالة أقواماً كثيرة، كما يحيا الإنسان بالروح، وقد سُمِّي القرآن روحاً لذلك، قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا﴾⁽²⁾.
 قيل: كان يحيى أول من صَنَّقَ بعيسى⁽³⁾ وآمن به، وأقرَّ بأنه كلمة الله وروحه⁽⁴⁾.

يُنظر: مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر، تفسير مجاهد - تحقيق: محمد عبد السلام أبو النيل، ص251، ط: 1، 1410هـ - 1989م، دار الفكر الإسلامي الحديثة - مصر. الفراء، معاني القرآن، 212/1. الطبري، جامع البيان، 371/6. الزجاج، معاني القرآن وأعرابه، 406/1. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1003/2. الزمخشري، الكشاف، 360/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 429/1. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 32/2.

(1) وقيل: سمي بهذا كما يقال "عبد الله" وألقاها على اللفظ. وقيل: لما كانت الانبياء بشرت به، وأعلمت أنه يكون من غير أب، وبشر الله مريم به، فلما ولدته على الصفة التي وصف بها قال الله عز وجل هذه كلمتي، كما تخبر الرجل بالشئ أو تعده به، فإذا كان قلت هذا قلتي وهذا كلامي، والعرب تسمي الكلام الكثير والكلمة الواحدة كلمة. وقيل: لأنه يُهتدى به كما يُهتدى بكلام الله. وقيل: لأنه تكلم في صغره. وقيل: "الكلمة" اسم لعيسى عليه السلام، سماه به الله عز وجل.
 يُنظر: الطبري، جامع البيان، 407/5. النحاس، معاني القرآن، 392/1. الثعلبي، الكشف والبيان، 63/3. الماوردي، النكت والعيون، 546/1. الواحدي، التفسير الوسيط، 437/1. الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، 538/2. ابن عطية، المحرر الوجيز، 435/1.

(2) سورة الشورى، الآية: 52.

وقيل: سُمِّي عيسى ابن مريم "روحاً" لله، من أجل تكوينه له روحاً من عنده من غير ولادة والد ولده. وقيل: لأنه كان يحيي الموتى بإذن الله.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 322/2. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1540/2، 4510/7. السمعاني، تفسير القرآن، ص106. الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن - تحقيق: صفوان الداودي، ص369، ط: 1 - 1412هـ، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت. أبو حيان، البحر المحيط، 143/4.

(3) في "ف": بعيش.

(4) يُنظر: الطبري، جامع البيان، 373/6. الثعلبي، الكشف والبيان، 63/3. الواحدي، التفسير البسيط، 225/5. البغوي، معالم التنزيل، 436/1.

.....

.....

قال السُّدِّي: "لَقِيتُ أُمَّ يَحْيَى أُمَّ⁽¹⁾ عيسى، وهذه حامل بعيسى (وتلك بيحيى)⁽²⁾، فقالت⁽³⁾: يا مريم⁽⁴⁾ أشعرتِ أني حبلى، فقالت مريم: وأنا أيضاً حبلى، فقالت أم يحيى: فإنني⁽⁵⁾ وجدت ما في بطني يسجد لما في بطنك⁽⁶⁾. فذاك قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾⁽⁷⁾.

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: إن يحيى كان أكبر سنّاً من عيسى بستة⁽⁸⁾ أشهر، ثم قتل يحيى قبل أن رفع⁽⁹⁾ عيسى عليهما السلام⁽¹⁰⁾.

(1) سقطت من "م".

(2) سقطت من "ف".

(3) في "ف": فقلت.

(4) نهاية ص 1/ق 252 من "م".

(5) في "ع": مالي.

(6) وأخرج الطبري هذه الرواية عن ابن عباس كذلك، ومثل هذه الروايات لا دليل على صحتها، فلا تُعتمد على إطلاقها.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 6/373.

(7) على اعتبار أن المقصود بالكلمة هو "عيسى عليه السلام".

(8) في "ع": ستة.

(9) في "م": يرفع.

(10) قاله الأكثرون، وقيل: يكبره بثلاث سنين.

يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 3/63. البغوي، معالم التنزيل، 1/436. ابن الجوزي، زاد المسير، ص 279.

الرازي، مفاتيح الغيب، 8/211. أبو حيان، البحر المحيط، 3/131. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 2/32.

﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ أي: بعيسى عليه السلام، سمي بذلك لأنه وجد بأمره تعالى دون أب فشابهه البدعيات التي هي عالم الأمر، أو بكتاب الله، سمي كلمة كما قيل كلمة الحويدة لقصيدته.

قوله: (أو بكتاب الله) عطف على قوله (أي بعيسى)، سُمي كتاب الله تعالى كالتوراة والإنجيل ونحوهما من كتب (1) الله (2) تعالى (3) المنزلة، **﴿بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾** (4) على طريق تسمية الكل باسم الجزء (5)، كقول العرب: أنشدني (6) كلمة فلان، أي: قصيدته التي قالها، وإن (7) طالت (8). قال عليه السلام: (أصدق كلمة قالها شاعر قول لبيد (9): ألا كل شيء مَخْلَا اللهُ بَاطِلٌ، وكل نعيم الدنيا لا محالة زائل) (10).

(1) في "ف": كتاب.

(2) نهاية ص 1/ ق 22 من "ف".

(3) سقطت من "م" و "ف".

(4) في "ف": كلمة.

(5) في "ف": جزئه.

(6) في "ف": أشدني.

(7) في "م": فإن.

(8) روي عن أبي عبيدة أن المراد بالكلمة: "كتاب من الله".

يُنظر: مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1003/2. أبو حيان، البحر المحيط، 131/3.

(9) هو: لبيد بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، ويكنى أبا عقيل، كان شاعراً وفارساً، قنم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فأسلم ورجع إلى قومه، ثم هاجر إلى الكوفة، وبقي بها حتى مات، وقيل: عاش مائة وستين سنة. ولم يقل بعد إسلامه شعراً، وقال: أبدلني الله بذلك القرآن.

يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 107/6. العسقلاني، الإصابة، 500/5. الأصبهاني، معرفة الصحابة، 2421/5.

(10) أخرجه الشيخان، بلفظ "كلمة" بدلاً من "قول"، ودون الشطر الثاني من بيت الشعر.

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، رقم الحديث: (3841)، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء، رقم الحديث: (6147). وأخرجه مسلم، كتاب الشعر، رقم الحديث: (2256).

يُنظر: البخاري، صحيح البخاري، 42/5، 35/8. مسلم، صحيح مسلم، 1768/4.

﴿وَسَيِّدًا﴾ يسود قومه ويفوقهم، وكان فائقا للناس كلهم في أنه ما هم بمعصية قط. ﴿وَحْصُورًا﴾ مبالغاً في حبس النفس عن الشهوات والملاهي. روي: أنه مرَّ في صباه بصبيان فدعوه إلى اللعب، فقال: ما للعب خلقت. ﴿وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ ناشئاً منهم، أو كائناً من عداد من لم يأت كبيرة ولا صغيرة.

وذكر لحسان⁽¹⁾ "رضي الله عنه"⁽²⁾ الحويدرة⁽³⁾ الشاعر فقال: لعن الله كلمته، يعني: قصيدته. قوله تعالى: ﴿مِّنَ اللَّهِ﴾ في محل الجر على أنه صفة لـ "كلمة"⁽⁴⁾، فيتعلق⁽⁵⁾ بمحذوف، أي: بكلمة كائنة من الله⁽⁶⁾.

﴿وَسَيِّدًا﴾ ﴿وَحْصُورًا﴾ ﴿وَنَبِيًّا﴾ أحوال أيضاً كـ (مصدقاً)⁽⁷⁾.

(1) في "ف": نحسان.

(2) سقطت من "ع".

(3) الحويدرة هو: قطبة بن محصن بن جرول المازني، شاعر جاهلي مقل، يلقب بالحويدرة أو الحادرة، أي: الضخم. يُنظر: الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء - تحقيق: محمود محمد شاكر، 171/1، دار المدني - جدة.

(4) في "م": بكلمة.

(5) نهاية ص2/ق111 من "ع".

(6) يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 157/3.

(7) في "ع": كمصدق.

يُنظر: الأخفش، معاني القرآن، 217/1. مكي، مشكل إعراب القرآن، 159/1. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 257/1. السمين الحلبي، الدر المصون، 157/3.

قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنِّي يَكُونُ لِي عُلْمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَأَمْرًا قَالَهُ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾

﴿قَالَ رَبِّ أَنِّي يَكُونُ لِي عُلْمٌ﴾ استبعاداً من حيث العادة، أو استعظماً أو تعجباً،

و﴿مَنْ الصَّالِحِينَ﴾ صفة لقوله: ﴿وَنَبِيًّا﴾ أي: نبياً كائناً من أولاد الصالحين، أو كائناً من عدادهم⁽¹⁾؛ فإن مراتب الصلاح لكونها متفاوتةً جاز أن يمدح به الأنبياء، وإن كانت النبوة أشرف أحوال الإنسان⁽²⁾.
"حتى أن سليمان عليه السلام مع كونه من جملة الأنبياء قال: ﴿وَأَدْخَلَنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾⁽³⁾ مطلباً لأعلى مراتبه"⁽⁴⁾.

قوله⁽⁵⁾: (استبعاداً من حيث العادة) جواب عما يتوهم من أن زكريا إنما دعا ربه بقوله: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ بعد ما شاهد قدرة الله تعالى على كل ممكن، حيث وجد عند مريم كلما دخل عليها رزقاً واصلاً إليها من عند الله تعالى⁽⁶⁾، فلما أجاب الله تعالى⁽⁷⁾ دعاءه، وبشّره ببحيى، كيف يليق به أن يتعجب منه، ويستبعد ذلك من قدرة الله تعالى⁽⁸⁾.

(1) يُنظر: الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، 543/2. السمين الحلبي، الدر المصون، 157/3.

(2) قال أبو السعود: أي: ناشئاً منهم ؛ لأنه كان من أصلاب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

يُنظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 32/2.

(3) سورة النمل، الآية: 19.

(4) أثبت هذا الكلام في "أ" و"غ" في الحاشية، ولم يُثبت في "م" و"ف".

وهو نهاية ص 2/ق 33 من "أ".

(5) سقطت من "ف".

(6) سقطت من "ف".

(7) سقطت من "ف".

(8) سقطت من "ف".

سبق بيان ذلك، من أن بعض المفسرين قالوا بأن زكريا عليه السلام استدل على قدرة الله عندما رأى خوارق العادة عند مريم ؛ لمعرفته وإيمانه بقدرة الله قبل ذلك.

أو استفهاماً عن كيفية حدوثه.

وتقرير الجواب: أنَّ زكريا عليه السلام لم يقل هذا الكلام بناءً على شكه في قدرة الله تعالى، وإنكاراً لما قالت⁽¹⁾ الملائكة؛ وإنما قاله استبعاداً للمبشر⁽²⁾ به عن الوجوه المعتادة والأسباب المعهودة، أو استعظاماً⁽³⁾ لقدرة الله تعالى⁽⁴⁾؛ لأنَّ الحادثة⁽⁵⁾ الواقعة على خلاف العادة أدلَّ على عظم قدرة المحدث، أو تعجباً من وقوعه من حيث خفاء سببه⁽⁶⁾.

وهذه الوجوه الثلاثة مبنية على أن يكون قوله: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ بمعنى: (من أين يكون).

وقوله⁽⁷⁾: (أو استفهاماً عن كيفية حدوثه) مبني على أن يكون بمعنى: (كيف يكون لي ولد)؛ وذلك لأنَّ حدوث الولد يحتمل أن يكون بأن يعطيه الله تعالى ذلك حال شيخوخته وشيخوخته⁽⁸⁾ زوجته، وبأن يجعلهما شابين، وبأن يرزقه الله تعالى⁽⁹⁾ ذلك الولد

(1) في "ع": قالت.

(2) في "ع": للمبشر.

(3) في "ف": استعظام.

(4) سقطت من "ف".

(5) في "ف": العادة.

(6) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 360/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 431/1. النيسابوري، محمود بن أبي الحسن،

باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن - تحقيق: سعاد بابقي، ص289، ط: بدون، جامعة أم القرى - مكة

المكرمة. الرازي، مفاتيح الغيب، 213/8.

(7) سقطت الواو من "م" و "ف".

(8) في "ف": يستحق منه.

(9) سقطت من "ف".

﴿وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾ أدركني كبر السن وأثر في. وكان له تسع وتسعون ولامرأته ثمان وتسعون سنة. ﴿وَأَمْرَاتِي عَاقِرٌ﴾ لا تلد، من (العقر) وهو: القطع؛ لأنها ذات عقر من الأولاد.

من امرأة أخرى⁽¹⁾، واستفهامه عن كيفية الحدوث لا يدل على كونه شاكاً في قدرة الله تعالى⁽²⁾. و(الْكِبَرُ): مصدر كَبَر الرجل، يكبر، كَبِراً، بمعنى: أسنَّ، وبابه (لَمَم)⁽³⁾. وقوله⁽⁴⁾: ﴿وَأَمْرَاتِي عَاقِرٌ﴾ جملة حالية، إما من⁽⁵⁾ (الياء) في قوله: ﴿إِلَى﴾⁽⁶⁾ فيتعدد⁽⁷⁾ الحال على قول⁽⁸⁾ من يراه، ولما من (الياء) في ﴿بَلَغَنِي﴾⁽⁹⁾.

(1) يُنظر: الطبري، جامع البيان، 382/6 - 383. النحاس، معاني القرآن، ص 395. السيوطي، درج الدرر، 394/1. الأصفهاني، تفسير الراغب، 546/2. البغوي، معالم التنزيل، 437/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 431/1. (2) سقطت من "ف".

ذكر المفسرون هذا القول، وقيل: قاله مستتبناً في أمره؛ ليريه الله عز وجل آية في ذلك. وقيل: قاله على سبيل التواضع لله عز وجل، أي: بأي منزلة استوجبت هذا. وقيل: إن زكريا خاطب جبريل عليه السلام بهذا، فقال: "رب" أي: سيدي.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 382/6 - 383. الواحدي، التفسير البسيط، 232/5 - 233. السمعاني، تفسير القرآن، 316/1.

(3) المقصود بهذا أن الماضي منه (كَبَر) بكسر الباء، ومضارعه (كَبَّر) بفتحها، كوزن (عَلِمَ يَلُمُ). يُنظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، 327/1. الأزهري، تهذيب اللغة، 122/10. الجوهري، الصحاح، 801/2.

(4) سقطت الواو من "م" و"ف".

(5) في "ف": بمعنى.

(6) سقطت من "م".

(7) في "م": فيتنذر.

(8) في "ف": قوله.

(9) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 136/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 161/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 33/2.

﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ أي: يفعل ما يشاء من العجائب مثل ذلك الفعل، وهو إنشاء الولد من شيخ فانٍ وعجوزٍ عاقرٍ، أو كما أنت عليه وزوجك من الكبر والعقر يفعل ما يشاء من خلق الولد، أو ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ﴾ مبتدأ وخبر، أي: الله على مثل هذه الصفة،

و(العاقر): من لا يولد له⁽¹⁾، رجلاً كان أو امرأة، وأكثر استعماله في المرأة التي لا تحبل⁽²⁾. وأشار المصنف بقوله⁽³⁾: "لأنها"⁽⁴⁾ ذات عقر"، إلى أن بناء (عاقر) بالنسبة⁽⁵⁾، كبناء (تامر)⁽⁶⁾ و(لابن)، فهو بمعنى مفعول، أي: معقورة⁽⁷⁾.

قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ﴾ فاعل (قال) هو: الرب المذكور في قوله: ﴿رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَمٌ﴾، وقد مرَّ⁽⁸⁾ أنه يحتمل أن يكون المراد به هو الله تعالى⁽⁹⁾، وأن يراد به⁽¹⁰⁾ جبرائيل عليه

(1) نهاية ص 1/ق 112 من "غ".

(2) يُنظر: الطبري، جامع البيان، 381/6. الثعلبي، الكشف والبيان، 65/3. الواحدي، الوسيط، 434/1. السمين، المصون الحلبي، 161/3.

(3) في "ف": لقوله.

(4) في "ف": بأنها.

(5) في "ف" و"غ": للنسبة.

(6) في "ف": يامر.

(7) المراد أن "عاقر" ليست جارية على الفعل، وإن كانت على صورة اسم الفاعل، وإنما هي بمعنى النسب، أي: بمعنى "ذات كذا"، فيقال للحائض: "ذات حيض" لا حائضة، وكذلك "لابن" أي: ذو لبن، ولا يقال لبني، و"تامر" أي: ذو تمر، ولا يقال تمر، لأن المعنى المراد أنهما ذو لبن وتمر مطلق، فلا يراد الحدوث، وإنما النسب، وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من هذه الصفات لاختصاص المؤنث بها.

يُنظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، ص 237، ط: 1، 1373 هـ - 1954 م، جار إحياء التراث القديم.

الزمخشري، المفصل، ص 249. ابن يعيش، شرح المفصل، 371/3.

(8) في "ف": جر.

(9) سقطت من "ف".

(10) سقطت من "ف".

.....

.....

السلام⁽¹⁾؛ لأن الرب إذا استعمل⁽²⁾ مضافاً يجوز إطلاقه على غيره تعالى⁽³⁾.
وأشار المصنف أولاً⁽⁴⁾ إلى أن الكاف في ﴿كَذَلِكَ﴾⁽⁵⁾ في محل النصب؛ على أنها⁽⁶⁾ صفة مصدر محذوف، والتقدير: ما ذكره بقوله: "يفعل ما يشاء من العجائب فعلاً مثل ذلك الفعل"⁽⁷⁾.
وثانياً: (إلى أن ذلك)⁽⁸⁾ إشارة إلى حال زكريا، وحال زوجه من كبر السن وعقر الرحم، كأنه عليه السلام قال: كيف يكون لنا⁽⁹⁾ غلام وحالنا⁽¹⁰⁾ كذا وكذا، فقيل لهما: كما أنتما عليه من الكبر والعقر يكون لكما الغلام، أي: يفعل ما يشاء من خلق الولد في حال أنتما عليه⁽¹¹⁾.

(1) يُنظر: الواحدي، التفسير البسيط، 232/5 - 233.

(2) نهاية ص 1/ ق 34 من "أ".

(3) يُنظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 179/2. ابن منظور، لسان العرب، 399/1. الزبيدي، تاج العروس، 459/2.

(4) في "ف": ولا.

(5) في "ف": ذلك.

(6) في "ف": أنه.

(7) في إعراب قوله ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ﴾ أربعة وجوه ذكرها المفسرون، ومنهم البيضاوي، وبيّنها أبو حيان، والأكثر اختار أن الكاف في محل نصب صفة.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 383/6. الزجاج، معاني القرآن، 408/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 431/1.

الكرماني، غرائب التفسير، 254/1. أبو حيان، البحر المحيط، 137/3. الثعالبي، الجواهر الحسان، 41/2. أبو

السعود، إرشاد العقل السليم، 33/2.

(8) سقطت "إلى أن ذلك" من "م".

(9) في "م": لي.

(10) في "م": مالنا.

(11) سقطت من "ف".

يُنظر: الماوردي، النكت والعيون، 391/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 431/1.

قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا وَذَكَرَ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾

و﴿يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ بيان له، أو ﴿كَذَلِكَ﴾ خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر كذلك، و﴿اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ بيان له. ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ علامة أعرف بها الحبل؛ لاستقبله بالبشاشة والشكر، وتزريح مشقة الانتظار. ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ أي: لا تقدر على تكليم الناس ثلاثاً، ولما حبس لسانه عن مكالمتهم خاصة ليخلص المدة لذكر الله تعالى وشكره؛ قضاءً لحق النعمة، وكأنه قال: "آيتك أن يحبس لسانك إلا عن الشكر"،

قوله: ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾⁽¹⁾ بيان له) أي: بيان للإيهام الذي في اسم الإشارة⁽²⁾.
إنما سأل أن يجعل الله تعالى له آية يعرف بها الحبل وحصول العلق⁽³⁾؛ لأن العلق لا يُعرف في أول الأمر؛ وإنما يظهر بعد أن يتحرك الجنين في بطن أمه⁽⁴⁾.
وذكر لمعرفته ثلاث فوائد⁽⁵⁾: المسرة والبشاشة بوصول العطية المبشر بها، وازدياد العبادة شكراً لله تعالى على إنعامه، وزوال مشقة الانتظار إلى ظهور أمارات العلق وعلائمه⁽⁶⁾.

(1) في "م" و "ف": ويفعل ما يشاء.

(2) وهذا على تقدير أن قوله ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ﴾ في محل رفع خبر مقدم، ولفظ الجلالة مبتدأ مؤخر.

يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 360/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 215/8.

(3) نهاية ص2/ق252 من "م".

(4) يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 215/8. أبو حيان، البحر المحيط، 138/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 33/2.

(5) في "ف": قوائل.

(6) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن، 321/3. الثعلبي، الكشف والبيان، 66/3. الواحدي، التفسير الوسيط، 435/1. السمعاني، تفسير القرآن، ص317. الأصفهاني، تفسير الراغب، 548/2. البغوي، معالم التنزيل، 36/2.

وأحسن الجواب ما اشتق من السؤال. ﴿إِلَّا رَمَزًا﴾ إشارة بنحو يد أو رأس، وأصله التحرك، ومنه (الراموز) للبحر، والاستثناء منقطع، وقيل: متصل والمراد بالكلام ما دلّ على الضمير.

قوله: (وأحسن الجواب ما⁽¹⁾ اشتق من السؤال) أي: أكثر الجواب وقعا⁽²⁾ في قلب السائل (ما يكون موافقا لغرض السائل)⁽³⁾ من سؤاله، فإن زكريا عليه السلام إنما طلب أن يتعرف وقت العلوق؛ ليزيد في العبادة شكراً على النعمة الواصلة إليه، فأجيب⁽⁴⁾ بما يعينه على العبادة⁽⁵⁾ والشكر؛ وهو⁽⁶⁾ احتباس لسانه إلا عن الشكر⁽⁷⁾، ويدل عليه قوله تعالى⁽⁸⁾: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالنَّعْثِ وَالْإِبْكَرِ﴾.

قوله: (والاستثناء منقطع)؛ لأن الرمز ليس من جنس الكلام؛ (إذ الرمز هو: الإشارة بالعين أو الحاجب، فهو ليس من جنس الكلام)⁽⁹⁾ المركب من الأصوات والحروف⁽¹⁰⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) في "م": واقعا.

(3) تكررت في "ف" مرتين.

(4) نهاية ص2/ق112 من "غ".

(5) في "ف": العباد.

(6) "وهو" سقطت من "ف".

(7) نهاية ص2/ق22 من "ف".

ذكر الزمخشري وأبو حيان هذا المعنى، يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 361/1. أبو حيان، البحر المحيط، 138/3.

وقال الطيبي: لم يرد بالاشتقاق الاصطلاحي؛ لأن قوله: "ومنتزعا منه" تفسير له، يريد أن الجواب بعد انطباق معناه

على معنى السؤال ينبغي أن يراعى فيه حسن المناسبة بين الألفاظ، كأنه عليه السلام لما سأل بقوله: ﴿أَجْعَلْ لِّي

آيَةً﴾ أي: علامة لأتلقى بها هذه النعمة لشكرك، أجيب بأن آيتك أن لا تقدر على شيء من الكلام إلا على شكري.

يُنظر: الطيبي، فتوح الغيب، 102/4.

(8) في "غ": أضاف في هذا الموضع: (له).

(9) سقطت من "ف".

(10) اختاره مكي، وأبو البقاء، وابن عطية، وأكثر المفسرين.

يُنظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، 159/1. أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، 258/1. ابن عطية، المحرر

الوجيز، 432/1.

وقرئ (رَمَزاً) بفتحين، كـ(خدم) جمع (رامز)، و(رَمَزاً) كـ(رسل) جمع (رموز)، على أنه حال منه،

ومن جعل الإستثناء متصلاً فسر الكلام بما يدل على ما في الضمير، سواء كان مركباً من الحروف المسموعة أو لا⁽¹⁾.

قال الشاعر⁽²⁾:

إذا كلمتني بالعيون الفواتر رددت عليها بالدموع البوادر⁽³⁾.

قوله: (وقرئ رَمَزاً)⁽⁴⁾ بفتحين، جمع "رامز"⁽⁵⁾ كـ (خادم وخدم)⁽⁶⁾.

وقرئ رَمَزاً بضمين، جمع رُمُوز، كـ (رُسل ورُسل)⁽⁷⁾.

(1) من جعله متصلاً استدل بكون الكلام لغةً يطلق بإزاء معانٍ متعددة، منها الرمز والإشارة، وهذا ما اختاره الزمخشري.

يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 361/1.

(2) أضاف في "ف" قوله.

(3) البيت من البحر الطويل، وه لإبراهيم بن المهدي العباسي، ويقال له ابن شكلة الأمير، وهو أخو هارون الرشيد.

يُنظر: القالي، أبو علي إسماعيل بن عيذون، الأمالي - ترتيب: محمد الأصمعي، 218/1، ط: 2، 1344هـ -

1926م، دار الكتب المصرية. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات - تحقيق: أحمد الأرناؤوط

وتركي مصطفى، 75/6، ط: بدون، 1420هـ - 2000م، دار إحياء التراث، بيروت. البونسي، أبو إسحاق إبراهيم

بن أبي الحسن الفهري، كنز الكتاب ومنتخب الآداب - تحقيق: حياة قارة، 521/2، ط: بدون - 2004م، المجمع

الثقافي - أبو ظبي.

وتنظر ترجمته: الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم، ص17، ط: بدون، 1355هـ -

1936م، مطبعة الصاوي. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 140/6.

(4) في "ف": زمراً.

(5) في "ف": زامر.

(6) وهي قراءة المطوّعي عن الأعمش. يُنظر: الدميّطي، إتحاف فضلاء البشر، ص223. أبو حيان، البحر المحيط،

141/3.

(7) وهي قراءة علقمة بن قيس ويحيى بن وثّاب بهذا. يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 141/3.

ومن ﴿النَّاسِ﴾ بمعنى (مترازمين) كقوله:

متى ما تلقني فردين ترجف روانف أليتيك وتستطارا⁽¹⁾

وعلى⁽²⁾ القراعتين يكون حالاً من ضمير (زكريا) المستكن في ﴿تُكَلِّمُ﴾، ومن مفعوله معاً، كـ(فردين) في البيت المذكور؛ فإنه حال من المنوي⁽³⁾ "تَلْقَنِي"⁽⁴⁾، ومن ضمير المتكلم⁽⁵⁾.
و(ترجف) أي: تضطرب بشدة⁽⁶⁾، وهو مجزوم على أنه جواب الشرط.
و(الروانف)⁽⁷⁾: جمع (رانفة)، وهي: طرف الألية الذي يلي الأرض إذا كان الإنسان قائماً⁽⁸⁾.
والروانف بمعنى الرانفتين، وجمع لأمن اللبس؛ إذ لا يكون للإنسان أكثر من رانفتين⁽⁹⁾.

(1) البيت لعنترة بن شداد، قاله في عمارة بن زياد العبسي، كان عمارة يحسد عنترة على شجاعته، إلا أنه كان يظهر تحقيره، ويقول لقومه: إنكم قد أكثرتم من ذكره، ولوددت أنى لقيته خالياً حتى أريحكم منه، وحتى أعلمكم أنه عبد، وكان عمارة مع جوده كثير المال، وكان عنترة لا يكاد يمسك إبلاً، ولكن يعطيها إخوته ويقسمها فيهم، فبلغه ما يقول عمارة فقال فيه شعراً، منه هذا البيت.

يُنظر: ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري - تحقيق: محمود الطناحي، 26/1، ط: 1، 1413 هـ - 1991 م، مكتبة الخانجي - القاهرة. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - تحقيق: عبد السلام هارون، 279/4، ط: 4، 1418 هـ - 1997 م، مكتبة الخانجي - القاهرة.

(2) سقطت الواو من "ف".

(3) في "م": النوى.

(4) في "ف" و"ع": بلغني.

(5) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 361/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 216/8. أبو حيان، البحر المحيط، 141/3.

(6) يُنظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، 462/1. ابن فارس، مجمل اللغة، 422/1. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 481/1.

(7) في "ف": البوانف.

(8) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة، 150/15. ابن فارس، مقاييس اللغة، 445/2. الزبيدي، تاج العروس، 366/23.

(9) نهاية ص2/ق34 من "أ".

يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 115/4. الخفاجي، حاشية الشهاب، 25/3. البغدادي، خزانة الأدب، 297/4.

﴿وَأَذْكُرُ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾ في أيام الحبسة، وهو مؤكد لما قبله مبين للغرض منه، وتقيد الأمر بالكثرة يدل على أنه لا يفيد التكرار. ﴿وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ﴾ من الزوال إلى الغروب. وقيل من العصر أو الغروب إلى ذهاب صدر الليل. ﴿وَالْإِبْكَرِ﴾ من طلوع الفجر إلى الضحى. وقرأ بفتح الهمزة جمع (بَكَر) كـ(سَحَر وأَسْحَار)،

و(تَسْتَطَارًا)⁽¹⁾ أصله: (تَسْتَطَارَان)⁽²⁾، سقط النون للجزم⁽³⁾، وقيل: أصله (تَسْتَطَارَن)⁽⁴⁾ فقلبت النون ألفاً للوقف⁽⁵⁾، ومعناه: تتحرك وترتعش من شدة الخوف⁽⁶⁾.

والباء في ﴿بِالْعَشِيِّ﴾ بمعنى (في)⁽⁷⁾، و(العشي) جمع (عشية)، وهي: آخر النهار⁽⁸⁾.

والعامة قرأوا: ﴿وَالْإِبْكَرِ﴾ بكسر الهمزة، وهو مصدر (أَبَكَرَ يُبْكَرُ ابْكَارًا)، "أي: خرج بكرة، أو⁽⁹⁾ صار في وقت البكرة، ثم سُمي ما⁽¹⁰⁾ بين طلوع الفجر إلى الضحى (إِبْكَارًا)⁽¹¹⁾ كما يسمى

(1) في "ف": تستطار.

(2) في "ف": نستطاران.

(3) في "ف": للجزم.

قاله الشهاب. يُنظر: الخفاجي، حاشية الشهاب، 25/3. ويُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 5/2. البغدادي، خزانة

الأدب، 510/7. ابن الشجري، الأمالي، 29/1.

(4) في "ف": نستطاران.

(5) يُنظر: السيوطي، نواهد الأَبْكَار، 529/2. ابن يعيش، شرح المفصل، 5/2.

(6) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، 513/4. الزبيدي، تاج العروس، 456/12.

(7) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 142/3.

(8) يُنظر: الفراهيدي، العين، 188/2. ابن دريد، جمهرة اللغة، 875/2. الأزهرى، تهذيب اللغة، 38/3.

(9) في "م": و.

(10) سقطت من "م".

(11) سقط من "غ".

.....

....

(إِصْبَاحاً⁽¹⁾).

وَقُرْء شَاذًا: (وَالْأَبْكَارُ)، (بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَهُوَ جَمْعُ (بَكَرٍ))⁽²⁾ بَفَتْحَتَيْنِ، كـ(سَحَرٍ وَأَسْحَارٍ)⁽³⁾، يُقَالُ: أَتَيْتَهُ⁽⁴⁾ بَكَرًا، أَيْ: بُكَرَةً⁽⁵⁾.

قِيلَ: الْمُرَادُ بِـ(الذِّكْرُ الْكَثِيرُ): الذِّكْرُ بِالْقَلْبِ⁽⁶⁾، وَقَوْلُهُ⁽⁷⁾: ﴿وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ مَحْمُولٌ عَلَى الذِّكْرِ بِاللِّسَانِ⁽⁸⁾.

وَقِيلَ⁽⁹⁾: الْمُرَادُ بِالتَّسْبِيحِ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى تَسْبِيحًا⁽¹⁰⁾، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾⁽¹¹⁾.

(1) يُنْظَرُ: الطَّبْرِي، جَامِعُ الْبَيَانِ، 392/6. الزَّجَاجُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ وَاعْرَابُهُ، 409/1. مَكِّي، الْهُدَايَةُ إِلَى بُلُوغِ النِّهَايَةِ، 1009/2.

(2) أَضِيفَتْ فِي "م" وَ "ف".

(3) هِيَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ، وَهِيَ مِنْ شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ.

يُنْظَرُ: الْهَذَلِي، يَوْسُفُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ جَبَّارَةَ، الْكَامِلُ فِي الْقِرَاءَاتِ وَالْأَرْبَعِينَ الزَّائِدَةَ عَلَيْهَا - تَحْقِيقُ: جَمَالُ الشَّايِبِ، ص 378، ط: 1، 1428هـ - 2007م، مُؤَسَّسَةُ سَمَا لِلتَّوْزِيعِ وَالنَّشْرِ. أَبُو حَيَّانٍ، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، 142/3.

(4) فِي "ف": أَتَيْتَ.

(5) يُنْظَرُ: السَّمِينُ الْحَلْبِي، الدَّرُ الْمَصُونُ، 168/3.

(6) يُنْظَرُ: الْكِرْمَانِيُّ، غُرَائِبُ التَّفْسِيرِ، 255/1. الرَّازِيُّ، مِفَاتِيحُ الْغَيْبِ، 216/8. أَبُو حَيَّانٍ، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، 141/3.

(7) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ "ف".

(8) وَقِيلَ: هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: "وَإِذْكَرَ عَطَاءَ رَيْكَ وَلِجَابَتِهِ لِدَعَائِكَ".

يُنْظَرُ: الرَّازِيُّ، مِفَاتِيحُ الْغَيْبِ، 216/8. أَبُو حَيَّانٍ، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ، 141/3.

(9) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ "م".

(10) يُنْظَرُ: الزَّجَاجُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ وَاعْرَابُهُ، 409/1. الْبَغَوِيُّ، مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ، 438/1. الرَّازِيُّ، مِفَاتِيحُ الْغَيْبِ، 216/8.

(11) سُورَةُ الرُّومِ، الْآيَةُ: 17.

هَنَا: نِهَآيَةُ ص 1/ق 113 مِنْ "غ".

عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالتَّسْبِيحِ حِينَ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ الصَّلَاةَ، عَلَى اخْتِلَافٍ فِي تَعْيِينِهَا.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرُؤُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾

كلموها شفاهاً كرامةً لها، ومن أنكر الكرامة زعم أن ذلك كانت معجزة لذكرياً أو إرهافاً لنبوة عيسى عليه الصلاة والسلام،

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ يجوز أن يكون معطوفاً على قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾، وأن⁽¹⁾ يكون منصوباً بمقتّر⁽²⁾.

قوله: (كلموها شفاهاً)، قال أهل التفسير: الملائكة ههنا جبرائيل عليه السلام⁽³⁾. وذلك لا يعلم إلا بالخبر، فإن صح الخبر فالأمر⁽⁴⁾ كذلك، وإلا لم قل⁽⁵⁾ بأن من⁽⁶⁾ قال ذلك

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 84/20. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 180/4. الثعلبي، الكشف والبيان، 297/7.

(1) سقطت من "ع".

(2) اختار الطبري ومكي والرازي العطف، واختار الأخفش أن المعنى: "اذكروا إذ قالت ..."، وبه قال السمعاني وابن عطية، ووضح ابن عطية أن هذا اختيار أكثر النحاة؛ لأن هذه الآيات كلها إنما هي إخبارات بغيب تدل على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، ومقصد ذكرها هو الأظهر في حفظ رونق الكلام، فكونها معطوفة على قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ يُضعفه البعد بين المتعاطفين؛ إذ ليس من البلاغة أن يكون بينهما مثل هذه المسافة.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 393/6. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 400/1. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1010/2. السمعاني، تفسير القرآن، 317/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 433/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 217/8. السمين الحلبي، الدر المصون، 169/3. الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ص 206.

(3) هذا القول مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو ليس القول الوحيد؛ فمن المفسرين من قال بأن المراد جمع من الملائكة؛ لأنه قل أن جبريل عليه السلام لا ينزل لأمر إلا ومعه جمع من الملائكة. قال ذلك البغوي في تفسيره، ونقله أبو حيان في البحر المحيط.

تتظر أقوال المفسرين: مقاتل، تفسير مقاتل، ص 275. الواحدي، التفسير الوسيط، 437/1. البغوي، معالم التنزيل، 435/1، 438. الرازي، مفاتيح الغيب، 221/8. أبو حيان، البحر المحيط، 146/3. أبو السعود، إرشاد العقل

السليم، 34/2.

(4) في "ف": والأمر.

(5) في "ف": يقال.

(6) سقطت من "ف".

فإن الإجماع على أنه سبحانه وتعالى لم يستنبئ امرأة لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا﴾⁽¹⁾، وقيل: ألهموها،

من الملائكة من هو⁽²⁾.

قال الإمام: "والقول بأن القائل هو جبرائيل عليه السلام وحده وإن كان عدولاً عن الظاهر، إلا أنه يجب المصير إليه؛ لأن⁽³⁾ سورة مريم دلت على أن المتكلم مع مريم هو جبرائيل، وهو⁽⁴⁾ قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾⁽⁵⁾، أي: سَوِيٍّ الخلق لتستأنس بكلامه⁽⁷⁾. ثم قال⁽⁸⁾: "واعلم أنَّ مريم ما كانت من الأنبياء"⁽⁹⁾؛

(1) سورة يوسف، الآية: 109.

(2) هذا الكلام منقول من تفسير الماتريدي حرفياً. وما من خبر يصح بتخصيص هذا الأمر بجبريل وحده من الملائكة، أو ينفيه، إلا أنه استدل على تخصيص الأمر بجبريل عليه السلام بقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ (سورة مريم، الآية: 17) مع الآية التي تليها.

يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 367/2. الرازي، مفاتيح الغيب، 217/8.

(3) في "ف": لا.

(4) سقطت "هو" من "ف".

(5) سورة مريم، الآية: 17.

(6) يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 217/8.

(7) يُنظر: الطبري، جامع البيان، 163/18. البغوي، معالم التنزيل، 228/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 260/5.

(8) سقطت من "ف".

(9) مسألة: هل كانت مريم من الأنبياء؟

هذه مسألة مختلف فيها بين أهل العلم، فقال بعضهم بنبوة مريم، مستدلاً بالأحاديث الواردة في فضلها عليها السلام، وذكر قصتها في سورة الأنبياء، وأكثرهم على أن النبوة والرسالة من خصائص الرجال، وأن مريم لم تأتِها، وهذا هو الراجح.

وردَّ الشهاب الخفاجي الإجماع الذي ذكره البيضاوي، بقول بعض السلف بنبوتها، ذكر منهم السبكي وابن السيد، وردَّ كذلك استدلاله بالآية بأن المذكور فيها الإرسال، وهو أخص من الاستنباء.

لقلولل الللى (1): ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيْ اِلَيْهِمْ﴾ (2)، واذا كان كذللك كان إرسال جبرائيل عليه السلام (3) إليها إما أن يكون كرامة لها، وهو مذهب (4) من يجوز كرامات أولياء الله تعالى (5)، أو إرهاباً (6) لعيسى عليه السلام (7)، وذلك جائز عندنا (8) وعند الكعبي (9) من المعتزلة، أو معجزة لذكريا عليه السلام وهو قول جمهور المعتزلة،

ُينظر: السبكي، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي، فتاوى السبكي، 70/1، ط: بدون، دار المعارف. ابن حجر، فتح الباري، 447/6. العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 309/15، ط: بدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت. المناوي، عبد الرؤوف زين الدين محمد، التيسير بشرح الجامع الصغير، 223/2، ط: 3، 1408هـ - 1988م، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض. الخفاجي، حاشية الشهاب، 25/3. الألوسي، روح المعاني، 149/2.

- (1) في "ف": عليه السلام، وهو خطأ ؛ لأن ما أورده آية لا حديثاً .
- (2) سورة النحل، الآية: 43. وفي "ف": سقطت "من"، وهو خطأ جليّ.
- (3) أضيفت في "ف".
- (4) سقطت من "ف".
- (5) "تعالى": سقطت من "غ".
- مسألة جواز الكرامات للأولياء سبق بيانها، مع توضيح أقوال الفرق.
- ُينظر: صفحة (273) .
- (6) سقط بعض الكلمة من "ف"، كتبت: إرهاب.
- (7) نهاية ص1/ق253 من "م".
- (8) يغلب على الظن أن شيخ زاده كان من أصحاب الاعتقاد الماتريدي، وقد بينت في الصفحة السابقة أن الماتريدية جَوزوا الكرامات للأولياء.

(9) الكعبي هو: عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو القاسم البلخي، الخراساني، من بني كعب، المولود سنة ثلاث وسبعين ومائتين، المتوفى سنة تسعة عشر وثلاثمائة، أحد أئمة المعتزلة، وكان رأس طائفة منهم تُسمى (الكعبية) ، وله آراء ومقالات في الكلام انفرد بها، وهو من أهل (بلخ) ، وتوفي بها، له كتب كثيرة، منها: (التفسير) ، (تأييد مقالة أبي هذيل) ، (قبول الأخبار ومعرفة الرجال) .

.....

.....

ومن الناس من قال: إن إرساله إليها ليس ليكلهما شفاهاً⁽¹⁾؛ بل ليكلهما على سبيل النفث⁽²⁾ في الرُوع⁽³⁾ والإلهام والإلقاء⁽⁴⁾ في القلب⁽⁵⁾، كما كان في حق أم موسى عليه السلام في⁽⁶⁾ قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْنَا أُورُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾⁽⁷⁾ الآية⁽⁸⁾.

و(الإرهاص) من (الرهص)⁽⁹⁾ بالكسر، وهو: "أساس الجدار، والصف الأسفل منه"، وهو في الاصطلاح: تقدم ما يشبه المعجزة على دعوى النبوة.

تُنظر ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 193/11. الذهبي، تاريخ الإسلام، 355/7. العسقلاني، لسان الميزان، 429/4.

ورأي الكعبي يقوم على وجه الخصوص على تأويل الكرامات للأولياء بأنها معجزات لأنبياء عصرهم، وكلامه هذا موجود في تفسيره، وهو مطبوع، لكنه لم يتوفر للباحثة. فلذا اعتمدت الباحثة توثيقه بالواسطة من خلال أحد الأبحاث. يُنظر: الكعبي، عبد الله بن أحمد، تفسير أبي القاسم الكعبي البلخي - تحقيق: د. خضر محمد، ص 144، 261 - 262، ط: 1، 1428هـ - 2007م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(1) في "ف": شفاء.

(2) في "ف": النقش. وفي "غ": النفس.

(3) في "م": الدموع. وفي "ف": الروح.

(4) في "ف": إلقاء.

(5) يُنظر: الأصفهاني، تفسير الراغب، 552/2.

(6) سقطت من "م"، وكتب بدلاً منها: ليوافق.

(7) سورة القصص، الآية: 7.

جهور المفسرين على أن الوحي لأم موسى كان إلهاماً.

يُنظر: ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 802/13. الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 649/3. الثعلبي، الكشف

والبيان، 124/4. الواحدي، التفسير الوسيط، 165/3. الزمخشري، الكشاف، 233/4.

(8) يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 217/8.

(9) في "ف": الإرهاض، الرهض.

.....

والاصطفاء الأول: تقبلها من أمها ولم يقبل قبلها أنثى، وتفرغها للعبادة، وإغناؤها برزق الجنة عن الكسب، وتطهيرها عما يستقذر من النساء.

قيل: المراد بالاصطفاء الأول⁽¹⁾ أمور⁽²⁾:

أحدها: أنه تعالى قَبِلَ تحريرها لخدمة⁽³⁾ المسجد مع كونها أنثى، ولم يكن ذلك في الإناث⁽⁴⁾.
وثانيها: ما قال الحسن⁽⁵⁾: (إِنَّ أُمَّهَا لَمَّا وَضَعَتْهَا مَا غَذَّتْهَا طَرْفَةُ عَيْنٍ؛ بَلْ أَلْقَتْهَا إِلَى زَكْرِيَّا، فَكَانَ رِزْقُهَا يَأْتِيهَا مِنَ الْجَنَّةِ)⁽⁶⁾.
وثالثها: أنه تعالى⁽⁷⁾ فَرَّغَهَا⁽⁸⁾ لعبادته⁽⁹⁾، وكفاها أمر رزقها⁽¹⁰⁾.
ورابعها: أنه تعالى أسمعها كلام الملائكة شفاهاً، ولم يتفق ذلك لأنثى غيرها⁽¹¹⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) هذه الأمور الأربعة نقلها شيخ زاده من الرازي بتصريف يسير في بعضها. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 217/8.

(3) في "ف": بخدمة.

(4) في "ف": الآيات.

ويمثله قال الطبري، والزمخشري، ومن المفسرين من جعل هذا معنى الاصطفاء الثاني. يُنظر: الطبري، جامع البيان،

393/6. الزمخشري، الكشاف، 362/1.

(5) سبقت ترجمته.

(6) سقطت من "ف".

ذَ سَبَ الرازي في تفسيره هذا القول للحسن، ولم أجده عند غيره. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 217/8.

(7) سقط قوله "أنه تعالى" من "م".

(8) في "ف": في فرقها.

وهنا نهاية ص 1/ق 35 من "أ".

(9) في "م": بالعبادة.

(10) نهاية ص 2/ق 113 من "غ".

يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 367/2. الأصفهاني، تفسير الراغب، 551/2. ابن عطية، المحرر الوجيز،

433/1.

(11) هذا بناءً على قول أكثر المفسرين بأنهم كلّموها شفاهاً، ومنهم من قال بأن ذلك على سبيل الإلهام، وسبق بيان هذا الأمر.

والثاني: هدايتها، وإرسال الملائكة إليها، وتخصيصها بالكرامات السنّية كالولد من غير أب، وتبرئتها مما قذفتها به اليهود بإنطاق الطفل، وجعلها وابنها آية للعالمين،

وقيل⁽¹⁾: إنّه تعالى طهرها من وجوه:

طهرها عن الكفر والمعصية⁽²⁾، وطهرها عن مسيس الرجال⁽³⁾، وطهرها عن الحيض والنفاس⁽⁴⁾، وطهرها عن الأفعال الذميمة والعادات القبيحة، وطهرها عن مقال اليهود⁽⁵⁾ وكذبهم في حقها⁽⁶⁾. وبالاصطفاء الثاني⁽⁷⁾: أنه تعالى وهب لها عيسى عليه السلام من غير أب، وأنطق عيسى حين انفصاله منها حتى شهد ببراءتها من⁽⁸⁾ التهمة، وجعلها وابنها آية للعالمين⁽¹⁾.

وقيل: المراد بالاصطفاء الأول: اصطفائها بولادة عيسى عليه السلام؛ إذ أخرج منها نبياً مباركاً تقياً على خلاف ولادة البشر، فولدت من غير أب، وهذا المعنى قاله أكثر المفسرين على أنه المراد بالاصطفاء الثاني. يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 367/2. الثعلبي، الكشف والبيان، 67/3.

(1) نهاية ص 1/ ق 23 من "ف".

(2) هذا القول منسوب للحسن ومجاهد. يُنظر: الماوردي، النكت والعيون، 392/1.

(3) هذا القول مروى عن ابن عباس. يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 367/2. الثعلبي، الكشف والبيان، 67/3. الواحدي، الوسيط، 435/1.

(4) هذا القول مروى عن السدي وعكرمة، وقال به أكثر المفسرين. يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 410/1. ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 647/2. الثعلبي، الكشف والبيان، 67/3. الأصفهاني، تفسير الراغب، 552/2.

(5) في "ف": اليهودي.

(6) وروي في معنى "طهرت" أمور أخرى، منها:

قال ابن جريج: جعلك طيبة إيماناً، وقال مقاتل: طهرها من الفاحشة والألم، وقال مجاهد والطبري: طهر دينك من الريب والأدناس التي في أديان نساء بني آدم، ويمثله قال مكي، وقال الزجاج: جعلك طاهرة من سائر الأدناس. وقول الزجاج شامل راجع على بقية الأقوال.

يُنظر: مقاتل، تفسير مقاتل، ص 275. الطبري، جامع البيان، 393/6. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 410/1. ابن المنذر، تفسير القرآن، ص 196. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1010/2.

(7) في "ف": والثاني.

(8) سقطت من "ف".

.....

.....

عن أنس رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (حسبك من نساء العالمين أربع: مريم بنت عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم⁽²⁾، وآسية امرأة فرعون)⁽³⁾.

"قيل: دل هذا الحديث على أن هؤلاء الأربع أفضل من سائر النساء، وهذه الآية دلت على أن مريم عليها السلام⁽⁴⁾ أفضل من الكل"⁽¹⁾.

(1) قاله الماتريدي، والزمخشري، وقال الطبري: اختارك على نساء العالمين في زمانك بطاعتك إياه. وقال الثعلبي: معناه الاصطفاء بالتحريم بالمسجد. وقال الراغب: اصطفاها بأن جعلها أمًا لعيسى وآية له. والاختلاف في معنى الاصطفاء الثاني مبني على الاختلاف في المقصود بـ "العالمين"، فإما أن يكون الاصطفاء عاماً في كل النساء، أو مخصصاً بنساء زمانها، ومن العلماء من قال بالأول، ومنهم من قال بالثاني. يُنظر: الطبري، جامع البيان، 393/6. ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 647/2. الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 368/2. الثعلبي، الكشف والبيان، 67/3. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1010/2. الأصفهاني، تفسير الراغب، 551/2. الماوردي، النكت والعيون، 392/1. الزمخشري، الكشاف، 362/1.

(2) أضيفت في "ف".

(3) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، الحديث رقم: (12391)، والترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب فضل خديجة رضي الله عنها، الحديث رقم: (3878)، والبزار في مسنده، الحديث رقم: (6950)، وأبو يعلى الموصلي في معجمه، رقم الحديث: (13)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار"، رقم الحديث: (147)، وابن حبان في صحيحه، الحديث رقم: (7003)، والطبراني في "المعجم الكبير"، الحديث رقم: (1003)، والحاكم في مستدركه، الحديث رقم: (4745).

قال الترمذي: هذا حديث صحيح، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، وصححه الألباني.

يُنظر: الإمام أحمد، مسند أحمد، 383/19. الترمذي، سنن الترمذي، 186/6. البزار، البحر الزخار، 334/13. أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، المعجم - تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ص 47، ط: 1 - 1407هـ، إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد. الطحاوي، شرح مشكل الآثار، 140/1. ابن حبان، صحيح ابن حبان، 464/15. الطبراني، المعجم الكبير، 402/22. الحاكم، المستدرک على الصحيحين، 171/3.

(4) سقطت من "ف".

(1) هذا الكلام منقول من تفسير الرازي حرفياً . والأمر مبني على تحديد المراد بكلمة "العالمين" في الآية، أهي عامة، أم مخصصة بزمانها. يُنظر: الرازي، **مفاتيح الغيب**، 218/8.

.....

.....

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه⁽¹⁾ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (سيدة⁽³⁾ نساء العالمين مريم، ثم فاطمة، ثم خديجة، ثم آسية)، حديث حسن⁽⁴⁾.

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كُلُّ مَنْ الرِّجَالِ كَثِيرٌ وَلَمْ يَكْمَلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ، وَآسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ)⁽⁵⁾، وَفَضْلٌ عَائِشَةُ عَلَى سَائِرِ النِّسَاءِ

(1) سقطت من "ف" .

(2) في "ع": الله تعالى.

(3) في "ف": سيد .

(4) ورد الحديث مروياً عن ابن عباس رضي الله عنهما عند ابن عبد البر في الاستيعاب، وعند الزبير بن بكار في المنتخب من كتاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، والعراقي في طرح التثريب، وذكره ابن حجر في فتح الباري، وقال: هذا حديث حسن.

يُنظر: الأُسدي، الزبير بن بار بن عبد الله، المنتخب من كتاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم - تحقيق: سَكينة الشهابي، ص34، ط: 1 - 1403هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، الاستيعاب في معرفة الأصحاب - تحقيق: علي البجاوي، 4/1822، ط: 1، 1412هـ - 1992م، دار الجيل، بيروت. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم، طرح التثريب في شرح التقريب، 1/149، ط: بدون، دار إحياء التراث العربي. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري - إشراف: محمد فؤاد عبد الباقي، 7/136، ط: بدون - 1379هـ، دار المعرفة، بيروت.

(5) المراد بالكمال هنا: التناهي في الفضائل وحسن الخصال، وقيل: النبوة، وردّه جمهور العلماء، والذين نفوا النبوة عن مريم وآسية.

يُنظر: العسقلاني، فتح الباري، 6/447. المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير، 2/223.

قوله تعالى: ﴿يَمْرِمُ أَفْتِنَ لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾

أمرت بالصلاة في الجماعة بذكر أركانها؛ مبالغة في المحافظة عليها،

كفضل الثريد⁽¹⁾ على سائر⁽²⁾ الطعام⁽³⁾.

قوله: (في الجماعة) مستفاد⁽⁴⁾ من قوله: ﴿مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾⁽⁵⁾.

وقوله: (بذكر أركانها) متعلق بقوله: (أمرت بالصلاة)، أي: أمرت بها بالأمر بملازمة⁽⁶⁾ أركانها؛

(1) الثريد في اللغة: اللحم شحم، ومنه قيل لما يهشم من الخبز ويؤلى بماء القدر وغيره: ثريدة، والثريد: الفات، ثريدت الخبز ثريداً: كثرته، فهو ثريد. قيل: في الحديث لم يؤد عين الثريد؛ وإنما أراد الطعام المتخذ من اللحم والثريد معاً؛ لأن الثريد لا يكون إلا من لحم غالباً، ومثل فضل عائشة بالثريد لأنه أفضل طعام العرب؛ لأنه مع اللحم جامع بين الغذاء واللذة والقوة وسهولة تناول وقلة المؤنة في المضغ، فيفيد بأنها أعطيت مع حسن الخلق وحلاوة النطق وفصاحة اللهجة رزانة الرأي، وأنها عقلت ما لم يعقل غيرها من النساء، وروت ما لم يرو مثله من الرجال.

ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 209/1. ابن منظور، لسان العرب، 102/3. الزبيدي، تاج العروس، 463/7. الصديقي، جمال الدين محمد طاهر بن علي، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، 286/1، ط: 3، 1387هـ - 1967م، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

(2) سقطت من "م".

(3) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب فضل عائشة رضي الله عنها، وفي كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى وضرب الله مثلاً للذين آمنوا امرأة فرعون، وباب قوله تعالى "إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك"، وفي كتاب الأطعمة، باب الثريد، الحديث رقم: (3769)، (3433)، (5418). وأخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، الحديث رقم: (2431). ينظر: البخاري، صحيح البخاري، 158/4، 164/4، 29/5، 75/7. مسلم، صحيح مسلم، 1886/4.

(4) في "ف": منقاد.

(5) وقيل: المقصود عموم الراكعين من الرجال والنساء، أي: افعلي كفعلهم. وقيل: المقصود الأمر بالتواضع والخشوع وخضوع القلب.

ينظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 368/2. البغوي، معالم التنزيل، 37/2. ابن عطية، المحرر الوجيز، 434/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 218/8. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 35/2.

(6) في "م": ملابسته.

.....

.....

فإن كل واحدٍ من: القنوت وهو: طول القيام⁽¹⁾، "والسجود، والركوع"⁽²⁾، من أركان الصلاة. والأمر بملابسة⁽³⁾ هذه الأركان الثلاثة مجاز عن الأمر بنفس الصلاة⁽⁴⁾؛ فإن تسمية الشيء باسم أشرف أركانه مجاز مشهور⁽⁵⁾.

وعبّر عن الأمر بنفس الصلاة بالأمر بهذه الأركان الثلاثة⁽⁶⁾ مبالغةً في الأمر بالمحافظة⁽⁷⁾ على أركانها؛ فإنه لو أُمرت بنفس الصلاة لكان الأمر بالأركان ضمناً، ولا شك أن الأمر بالشيء قصداً وتصريحاً أبلغ من الأمر به ضمناً⁽⁸⁾.

والمراد بملابسة أركانها: أدائها مجتمعة، فإن من معاني الملابسة: الاجتماع والمخالطة، فبهذا يكون الامر بها مجازاً عن الأمر بالصلاة.

يُنظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، 308/12. الزبيدي، تاج العروس، 468/16.

(1) هذا المعنى الأول للقنوت، قاله: مجاهد، والأوزاعي، وابن جريج، والربيع، ومكي، قيل: كانت مريم تقوم حتى تتورم قدمها. أما المعنى الثاني فهو: الطاعة، وسيأتي ذكره. وورد معنى ثالث للقنوت، هو: الإخلاص، قاله ابن جبير.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 401/6 - 404. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1011/2. السمعاني، تفسير

القرآن، 318/1. البغوي، معالم التنزيل، 439/1. أبو حيان، البحر المحيط، 147/3.

(2) في "ف": الركوع والسجود .

(3) في "م": سقطت الباء.

(4) في "ع": أضاف في هذا الموضع: "بالأمر بهذه الأمور"، وهو تكرار من الناسخ لا معنى له في السياق.

(5) يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 218/8.

(6) نهاية ص1 ق114 من "غ".

(7) في "م": بالمخالفة.

(8) يُنظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 35/2. الخفاجي، حاشية الشهاب، 26/3.

وقدّم السجود على الركوع؛ إما لكونه كذلك في شريعتهم، أو للتنبيه على أن الواو لا توجب الترتيب، أو ليقترن (اركعي) بـ(الراكعين)؛ للإيدان بأن من ليس في صلاتهم ركوع ليسوا مصلين.

قوله: (أو ليقترن "اركعي" بـ"الراكعين") يعني: أن كون فواصل الآية هي النون يستدعي⁽¹⁾ أن يكون قوله: ﴿مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ آخر الآية، فلو أخر قوله: ﴿وَأَسْجُدِي﴾ عن قوله: ﴿وَأَرْكَعِي﴾ لزم أن ينفصل ﴿وَأَرْكَعِي﴾ عن قوله: ﴿مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ وحقه أن يقترن به؛ لأن⁽²⁾ حق المعمول أن يقترن بعامله، لا سيما في اقترانه به فائدة ليست في انفصاله عنه، وهي تأكيد أمرها بالركوع في صلواتها⁽³⁾، فإنه لو قيل "اقتني واركعي واسجدي مع الراكعين"، لاحتمل أن يكون الراكعون مجازاً عن المصلين؛ بطريق ذكر الجزء وإرادة الكل، ويكون المعنى: اجعلي⁽⁴⁾ صلاتك جامعةً لهذه الأركان حال كونك مع⁽⁵⁾ المصلين في أداء الصلاة، وهذا التعبير وإن دلّ على كونها مأمورة بالركوع في الصلاة، إلا إنه لا يدل على كون "من معها"⁽⁶⁾ من المصلين ممن يركع في صلاتهم⁽⁷⁾؛ حتى يكون المعنى: (اركعي مع) من يركع في صلاته⁽⁸⁾، ولا تكوني⁽⁹⁾

(1) في "م": ليستدعي.

(2) سقطت من "ف".

(3) في "ف": صلاتها.

(4) في "م": اجل. وفي "ف": لصلي.

(5) في "ف": من .

(6) أثبتت في كل النسخ: "معه".

(7) نهاية ص 2/ ق 35 من "أ". ونهاية ص 253/2 من "م".

(8) في "م": تكررت الجملة حتى يكون المعنى اركعي مع من يركع في صلاته "مرتين، في الأولى: صلاتهم، وفي الثانية: صلاته.

(9) في "ف": يكونني.

.....

.....

مع من لا يركع فيها"، ⁽¹⁾ ويكون التعبير ⁽²⁾ دالاً على تأكيد أمرها بالركوع في صلاتها؛ فإن قولك: (واركعي واسجدي مع الراكعين) ⁽³⁾ بمعنى مع المصلين، إنما يدلُّ على أمرها بالركوع فيها، ولا يدل على تأكيد ⁽⁴⁾ ذلك الأمر، بخلاف ما إذا قيل ﴿وَأَرْكَعِي مَعَ الرَّكْعِينَ﴾؛ فإنه يدلُّ على الأمر بالركوع، وعلى تأكيد ذلك الأمر أيضاً، فإن معناه: "اركعي مع من يركع في صلاته، ولا تكوني ⁽⁵⁾ مع من لا يركع فيها، فيكون اقتران" ⁽⁶⁾ ﴿وَأَرْكَعِي﴾ بِـ ﴿الرَّكْعِينَ﴾ مؤذناً بأن من ليس في صلاته ركوعٌ ليس صلياً ⁽⁷⁾. وهذا معنى قول صاحب (الكشاف): "ويحتمل أن يكون في زمانها من كان يقوم ويسجد في صلاته ولا يركع، وفيه من يركع، فأمرت بأن تركع مع الراكعين ولا تكون ⁽⁸⁾ مع ⁽⁹⁾ من لا يركع" ⁽¹⁰⁾.

(1) سقطت من "ع".

(2) سقطت من "م".

(3) في "ف": واسجدي واركعي مع الراكعين.

(4) سقطت من "م".

(5) في "ف": يكون.

(6) سقطت من "ع".

(7) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 369/2. أبو حيان، البحر المحيط، 149/3.

(8) في "ف": يكون.

(9) سقطت من "ف".

(10) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 362/1.

وقيل: المراد بالقنوت: إدامة الطاعة، كقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنُوتٌ ءِاتَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾⁽¹⁾، وبالسجود: الصلاة، كقوله تعالى: ﴿وَأَذْبَرْ السُّجُودَ﴾⁽²⁾. وبالركوع: الخشوع والإخبات.

قوله: (وقيل المراد بالقنوت: إدامة الطاعة)⁽³⁾، عطفٌ من حيث المعنى على قوله: "أمرت بالصلاة"؛ فإن القنوت في الأصل⁽⁴⁾ هو: الطاعة⁽⁵⁾، ومنه⁽⁶⁾ قوله تعالى: ﴿وَالْقَنَاتِينَ وَالْقَنَاتِ﴾⁽⁷⁾، ثم سمي القيام في الصلاة "قنوتاً"⁽⁸⁾، ومنه قوله عليه السلام: (أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوْلُ الْقُنُوتِ)⁽⁹⁾.

(1) سورة الزمر، الآية: 9.

(2) سورة ق، الآية: 40.

(3) في "ف": إدامة الطاعات.

هذا المعنى للقنوت في الآية قال به: قتادة، والسدي، والحسن، والراغب الأصفهاني.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 401/6 - 404. السمعاني، تفسير القرآن، 318/1. الأصفهاني، تفسير الراغب، 556/2. البغوي، معالم التنزيل، 439/1. أبو حيان، البحر المحيط، 147/3.

(4) سقطت من "ف".

(5) يُنظر: الفراهيدي، العين، 129/5. ابن دريد، جمهرة اللغة، 408/1. الأزهرى، تهذيب اللغة، 65/9. الجوهري، الصحاح، 261/1.

(6) نهاية ص2/ق114 من "غ".

(7) سورة الأحزاب، الآية: 35.

يُنظر معنى الآية: الطبري، جامع البيان، 268/20. البغوي، معالم التنزيل، 639/3.

(8) يُنظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، 408/1. الأزهرى، تهذيب اللغة، 65/9. الجوهري، الصحاح، 261/1. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 200/4، ط: 2 - 1392م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(9) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب أفضل الصلاة طول القنوت، الحديث رقم: (164). يُنظر: مسلم، صحيح مسلم، 520/1.

.....

.....

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه فسّر قوله تعالى: ﴿يَمْرِمُ أَقْنِي﴾ بقوله: قومي للصلاة بين يدي ربك⁽¹⁾.

وقال مجاهد: أطيلي⁽²⁾ القيام في الصلاة⁽³⁾.

وقال قتادة: أطيعي ربك⁽⁴⁾.

لمّا كان القيام من أركان الصلاة فسّر الأمر بالقنوت بالأمر⁽⁵⁾ بالصلاة مجازاً.

قال المفسرون: لما ذكرت الملائكة هذه الكلمات شفهاً لمريم قامت في الصلاة حتى تورمت قدمها، وسالت⁽⁶⁾ دماً وقيحاً⁽⁷⁾.

(1) لم أجد رواية عن ابن عباس بهذا اللفظ، ولكن أخرج ابن عساكر عنه أنه قال في معنى الآية: "صلي لربك"، وذكر السيوطي في الدر المنثور أن إسحاق بن بشر أخرج عن ابن عباس مثله. يُنظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، 348/47. السيوطي، الدر المنثور، 196/2.

(2) في "م": أطيل.

(3) أخرج الطبري ذلك عن مجاهد من عدة روايات. يُنظر: الطبري، جامع البيان، 402/6.

(4) أخرج ذلك الطبري، وابن المنذر. يُنظر: الطبري، جامع البيان، 403/6. ابن المنذر، تفسير القرآن، 198/1.

(5) في "ف": الأمر.

(6) سقطت من "ف".

(7) يُنظر: الطبري، جامع البيان، 402/6. الثعلبي، الكشف والبيان، 67/3. الواحدي، التفسير الوسيط، 436/1.

البغوي، معالم التنزيل، 37/2. ابن عطية، المحرر الوجيز، 434/1. أبو حيان، البحر المحيط، 147/3.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَفَلَمَهُمْ آيُهُمْ يَكْفُلْ
مَرِيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾

﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ أي: ما ذكرنا من القصص من الغيوب التي لم تعرفها إلا بالوحي.

قوله: (أي: ما ذكرنا من القصص) أي: من حديث⁽¹⁾ حنّة، وزكريا، ويحيى، ومريم، وعيسى⁽²⁾ عليهم السلام⁽³⁾، إنما هو من أخبار الغيب، فلا يمكنك أن تعلمه إلا بالوحي.

فقوله: ﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ، و﴿مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ﴾ خبره، و﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ جملة مستأنفة⁽⁴⁾، أو صفة

لـ﴿الْغَيْبِ﴾ المعرّف⁽⁵⁾ بلام العهد الذهني على طريق قوله:

"ولقد أمر على اللّئيم يسبني⁽⁶⁾"، وهو الظاهر، لقوله⁽⁷⁾: "التي لم تعرفها إلا بالوحي".

(1) في "ف": حيث.

(2) في "م": وعيسى وريم.

(3) سقطت من "ع".

(4) وقيل: يجوز أن يكون التقدير: "لأمر ذلك"، فعلى هذا يكون قوله: "من أنباء الغيب" حال من "ذا".

وقيل: "نوحيه": خبر لـ "ذلك"، و"أنباء" حال من الهاء في "نوحيه"، أو متعلقاً بـ "نوحيه".

يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 157. أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، 259/1. أبو حيان، البحر المحيط، 150/3.

(5) في "ف": المعروف.

(6) في "م": ليسبني.

هذا صدر بيت، وعجزه قوله: "قمضيت ثمت قلت لا يعنيني".

والبيت لرجل من بني سلول، والشاهد في قوله (على اللّئيم) ، وهو أنّ (ال) التعريف فيه للعهد الذهني لا الخارجي ؛ إذ ليس المراد لئيماً بعينه بدليل مقام التمدح، ومدخولها في المعنى كالنكرة، فجاز وصفه بالجملة وإن كانت لا يوصف بها إلا النكرة، وهذا يفيد انتصافه بالسبب دائماً لا حال المرور فقط.

يُنظر: سيبويه، الكتاب، 24/3. ابن المنير، الانتصاف فيما تضمنه الكشاف، 16/1. البغدادي، خزانة الأدب، 357/1.

(7) في "ف": بقوله.

﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَقْلَمَهُمْ﴾: أقداحهم للاقتراع. وقيل: اقترعوا بأقلامهم التي كانوا يكتبون بها التوراة تبركاً، والمراد: تقرير كونه وحياً على سبيل التهكم بمنكريه، فإن طريق معرفة الوقائع المشاهدة والسماع، وعدم السماع معلوم لا شبهة فيه عندهم فبقي أن يكون الإتهام باحتمال العيان ولا يظن به عاقل.

قوله: (والمراد تقرير كونه وحياً) جواب عما يقال: لا شك⁽¹⁾ أن المقصود من الآية بيان أن⁽²⁾ إخباره عليه السلام بأنباء الغيب على الوجه المطابق⁽³⁾ للواقع⁽⁴⁾، من دلائل صدقه عليه السلام في دعوى النبوة؛ بناءً على أن الإخبار بالشيء على الوجه المطابق للواقع يتوقف على العلم به، وطريق العلم منحصر في المشاهدة والاستماع من أهل العلم وقراءة أسفارهم والوحي، (وأن ما)⁽⁵⁾ عدا الوحي من طرق العلم "منتفٍ، فتعين أنه عليه السلام إنما أخبر بتلك الأنباء بالوحي وأنه نبي حقاً"⁽⁶⁾.

ثم إنه تعالى لم ينف من طرق العلم⁽⁷⁾ إلا المشاهدة؛ حيث قال: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَقْلَمَهُمْ﴾⁽⁸⁾ ولا حاجة إلى نفي المشاهدة؛ لكون⁽⁹⁾ انتقائها معلوماً قطعاً؛ لأنَّ مشاهدة الإنسان ما سبق على⁽¹⁰⁾ وجوده سبقاً زمانياً مستحيلاً، واستحالته معلومة لكل أحد⁽¹¹⁾ بخلاف الاستماع من

(1) في "م": جواب عما لا شك يقال أن المقصود... .

(2) سقطت من "ف".

(3) في "ف": المطابقة.

(4) سقطت من "ع".

(5) في "ف": وإنما.

(6) سقطت الجملة من "ع".

يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 362/1. السيوطي، نواهد الأبحار، 531/2. الخفاجي، حاشية الشهاب، 26/3.

(7) سقطت من "ع".

(8) في "ف": سقطت الواو من الآية.

(9) في "م": سقطت النون من هذه الكلمة.

(10) سقطت من "ف".

(11) في "م": واحد.

﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ متعلق بمحذوف دل عليه ﴿يَلْقَوْنَ أَقْلَمَهُمْ﴾، أي: يلقونها ليعلموا، أو يقولوا أيهم يكفل مريم. ﴿وَمَا كُنْتَ لَتَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ تنافساً في كفالتها.

أهل⁽¹⁾ العلم وأصحاب التواريخ؛ فإنه وإن كان منتقياً في نفس الأمر أيضاً كانتقاء المشاهدة⁽²⁾، إلا إنه متوهم ليست استحالة كاستحالة المشاهدة، فالتصريح بنفي ما لا⁽³⁾ حاجة إلى نفيه، وترك التعرض بنفي⁽⁴⁾ ما ينبغي التعرض بنفيه، خلاف مقتضى الظاهر، فما الوجه في ذلك؟
والمصنف أشار إلى جوابه بقوله: (والمراد تقرير كونه وحياً على سبيل التهكم بمنكريه... الخ)، وتقديره⁽⁵⁾: أنه صرح بنفي المشاهدة مع عدم الحاجة إليه وترك التعرض بنفي السماع، مع أن العقل يجوز في الجملة لنكتة؛ وهي: التهكم باليهود المنكرين لنبوته عليه السلام، ولأن يوحى إليه⁽⁶⁾.
وطريق التهكم أن طريق العلم منحصر في الثلاثة المذكورة لا محالة⁽⁷⁾، وأنهم ينكرون الوحي، ويعترفون أيضاً⁽⁸⁾ بأنه عليه السلام ليس من أهل السماع وقراءة كتب التواريخ؛ للقطع بأنه عليه السلام لم يخالط الكتاب، ولم يصاحب أحداً من أهل الكتاب، فلم يبق من طرق العلم في حقه

(1) نهاية ص 1/ق 36 من "أ".

(2) نهاية ص 1/ق 115 من "غ".

(3) في "ف": فلا، وسقطت "ما" قبلها.

(4) في "ف": إدمنة.

(5) في "م": تقديره.

(6) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 362/1.

(7) في "ف": لا محال لهم.

(8) نهاية ص 1/ق 254 من "م".

قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾

﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ بدل من ﴿إِذْ قَالَتْ﴾ الأولى، وما بينهما اعتراض،

إلا مشاهدة ما أخبر⁽¹⁾ به من الوقائع، فإذا نُفِيت المشاهدة مع كون انتفائها معلوماً قطعاً وبقيناً عند كل أحد، كان المقصود من نفيها التهكم بمنكري الوحي، كأنه قيل: أيها المنكرون لأن أوحى إليه، والمتهمون في دعوى نبوته⁽²⁾، ليس لكم في سبب اتهامكم سوى أنكم تجوزون⁽³⁾ أن يكون إخباره عليه السلام بذلك مبنياً على مشاهدته ومعاينته ذلك، وأنه غاية السفاهة ونهاية الجنة والجهالة⁽⁴⁾، ومن أضل ممن عدل عن الاحتمال الثابت بالمعجزات القاطعة والبراهين القطعية إلى احتمال لا يذهب إليه وهم أحد⁽⁵⁾، وأي حالة أدعى إلى الضحك والاستهزاء والسخرية من حال⁽⁶⁾ هؤلاء⁽⁷⁾؟!

قوله: (بدل من ﴿إِذْ قَالَتْ﴾ الأولى) فيه بُعد؛ لكثرة الفاصلة بين البديل والمبدل منه⁽⁹⁾.

(1) في "ف": أخبره، وسقطت "به" بعده.

(2) في "ف": بنبوته.

(3) في "ع": يجوزون.

(4) في "ف": الجهل. وفي "ع": أضاف قبلها: السفاهة.

(5) سقطت من "م"، في "ف": إحدى.

(6) سقطت من "م".

(7) المراد من نفي المشاهدة إثبات الحجة، والاحتجاج على أهل الكتاب أن يقال بطريق التقسيم الحاصر؛ لأنه معلوم عندهم أنه ليس من أهل السماع والقراءة، ومع ذلك أنكروا الوحي، فأريد إثبات المطلوب بطريق برهاني، فقيل: طريق العلم فيما انبئكم به، إما السماع، ولما الوحي، ولما المشاهدة، فالأولان منتفيان عندهم، بقي الثالث، ونفي تهكما بهم، وإنما خص هذه دون الأولى للتهكم؛ لأنه لو نفى الأول لم يكن من التهكم في شيء لمجال الوهم فيه دونه.

ينظر: الزمخشري، الكشاف، 362/1. السيوطي، نواهد الأبحار، 531/2.

(8) سقطت "إذ" من "ف"، وكتب بدلا منها: الجهالة.

(9) قاله الزمخشري وأبو البقاء، وأبو السعود، واستبعده أبو حيان للسبب المذكور نفسه.

بينما قال أبو السعود: "ما بينهما اعتراض، جيء به تقريراً لما سبق، وتنبهياً على استقلاله، وكونه حقيقة بأن يُعد على حياله من شواهد النبوة".

أو من ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ على أن وقوع الاختصام والبشارة في زمان متسع، كقولك: لقيتَه سنة كذا.

قوله: (أو من ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾)⁽¹⁾، والظاهر أن المراد بالبدل هو بدل⁽²⁾ الكل⁽³⁾ من الكل⁽⁴⁾، وذلك يستلزم اتحاد زمان الاختصام بزمان قول الملائكة، وليس⁽⁵⁾ كذلك؛ لأن الاختصام وقع في⁽⁶⁾ زمن صغر مريم جداً، وقول الملائكة وقع بعد ذلك بزمان مديد، فكيف يصح الإبدال من قوله: ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ بدل الكل.

وأشار المصنف إلى⁽⁷⁾ جوابه باعتبار أن كل واحد من الاختصام والبشارة "واقع في زمان واحد متسع بأن يقع الاختصام في بعض أجزائه، والبشارة"⁽⁸⁾ في بعض آخر منه، فيكون قوله: ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ عبارة عن جميع ذلك الزمان⁽⁹⁾، وكذا قوله: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ يكون⁽¹⁰⁾ عبارة عن جميع ذلك، فيكون الزمان الثاني عين الأول بهذا الاعتبار، فيجوز أن يكون بدلاً منه⁽¹¹⁾ بدل الكل؛ فإنه كثيراً ما يُعبر عن زمان الفعل بزمان ممتد يسع منه⁽¹⁾ أفعال كثيرة، نحو: "لقيتَه سنة كذا" مع أنه لم يلقه إلا في جزء يسير من

يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 363/1. أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، 260/1. أبو حيان، البحر المحيط، 151/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 36/2.

(1) ونكر له وجهان آخران، أحدهما: أن يكون منصوباً بـ "يختصمون"، وثانيهما: نصبه بإضمار فعل، تقديره: اذكر. يُنظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، 160/1. الزمخشري، الكشاف، 363/1. أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، 260/1. أبو حيان، البحر المحيط، 151/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 172/3.

(2) في "م": بدله.

(3) نهاية ص 1/ق 24 من "ف".

(4) نهاية ص 2/ق 115 من "غ".

(5) في "غ": سقطت الواو، وأثبتت الكلمة: أليس.

(6) سقطت من "م".

(7) سقطت من "ف" وكتب في موضعها واو.

(8) سقطت من "غ".

(9) نهاية ص 2/ق 36 من "أ".

(10) سقطت من "م".

(11) سقطت من "ف".

.....

.....

أجزاء السنة، فصَح أن يقال: لَقِيْتَه في سنة كذا، وفارقتَه فيها، وإن وقعت الملاقاة في أول السنة، والمفارقة في آخرها⁽²⁾.

و﴿مَنْهُ﴾ في⁽³⁾ قوله تعالى: ﴿يَكَلِّمُهُ مَنَّه﴾ في محل الجر على أنه صفة لـ(كلمة)⁽⁴⁾، و(من) لابتداء⁽⁵⁾ الغاية⁽⁶⁾.

سُمي⁽⁷⁾ عيسى عليه السلام (كلمة) لأن سبب ظهور عيسى عليه السلام وحدثه هو (الكلمة) الصادرة منه تعالى⁽⁸⁾.

(1) في "م" و"ف": فيه.

(2) وقيل نوع البدل: "بدل اشتمال".

يُنظر هذا المعنى: الزمخشري، الكشاف، 363/1. السمين الحلبي، الدر المصون، 172/3. الخفاجي، حاشية الشهاب، 26/3.

(3) سقطت من "م" و"ع".

(4) يُنظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، 160/1. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 36/2.

(5) في "م": الابتداء.

(6) عقبَ الفخر الرازي رحمه الله على هذا، وبَيَّن أن "من" هنا ليست للتبعية؛ إذ لو كان كذلك لكان الله تعالى متجزئاً متحماً للاجتماع والافتراق. وكل من كان كذلك فهو محدث، تعالى الله عن ذلك؛ وإنما هي لابتداء الغاية؛ لأن عيسى عليه السلام لما لم تكن واسطة الأب موجودة في تكوينه، صار تأثير كلمة الله تعالى في تكوينه أكمل وأظهر. ويُنظر: الواحدي، التفسير البسيط، 253/5. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 260/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 222/8. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 36/2.

(7) في "ف": يسمى.

(8) قاله الحسن وقتادة، وقيل: سُمي (كلمة) لما اختص به من تكليمه الناس في المهد، وقيل: (الكلمة) اسم لعيسى عليه السلام سماه به الله عزَّ وجلَّ كما سَمَّى سائر خلقه بما شاء من الأسماء.

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن، 411/1. ابن المنذر، تفسير القرآن العظيم، 651/2. الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 371/2. الواحدي، التفسير الوسيط، 437/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 435/1.

﴿يَمْرِمُ إِنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ ﴿الْمَسِيحُ﴾ لقبه، وهو من الألقاب المشرفة كالصديق، وأصله بالعبرية (مشيحا) معناه: المبارك، وعيسى معرب (ايشوع)، واشتقاقهما من (المسح)؛

أُطلق عليه لفظ (الكلمة) بطريق إطلاق اسم السبب على المسبب. وحدث كل حادث وإن كان بسبب هذه الكلمة إلا أنه لما كان السبب المتعارف لحدوث المولود منتقياً في حقه عليه السلام، كان استناد حدوثه إلى (الكلمة) أتم⁽¹⁾ وأكمل، فجعل عليه السلام بهذا الاعتبار كأنه نفس (الكلمة)، كما يقال لمن غلب عليه الجود والكرم إنه نفس الجود، ومحض الكرم؛ على سبيل المبالغة، فكذا هنا⁽²⁾.

قوله: (المسيح من الألقاب المشرفة) "بكسر الراء"⁽³⁾، أي: الجارية على مسماه للمدح والتشريف، لا للذم⁽⁴⁾ والتعيير⁽⁵⁾؛ فإن اللقب اسم يطلق على مسماه يُشعر⁽⁶⁾ مدحاً أو ذماً، والمسيح من قبيل الأول؛ لأنه بمعنى (المبارك)⁽⁷⁾.

قوله: (واشتقاقهما)⁽⁸⁾ أي: والقول باشتقاق⁽⁹⁾ (المسيح) من (المسح)، واشتقاق (عيسى) من (العين) بفتحيتين تكلف؛ إذ لا معنى لاشتقاق⁽¹⁰⁾ الأسماء⁽¹¹⁾ الأعجمية من الألفاظ العربية⁽¹²⁾.

(1) في "ف": اسم.

(2) يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 221/8.

(3) سقطت من "م".

(4) في "ف": لزم.

(5) في "ف": التغيير.

(6) في "ع": يُشعر.

(7) في "ف": المبالغة.

وقيل معنى المسيح: العظيم.

يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 371/2. الزمخشري، الكشاف، 363/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 222/8.

(8) نهاية ص 1/ق 116 من "غ".

(9) في "م" و"ع": أي واشتقاق المسيح.

(10) في "ف": الاشتقاق.

(11) سقطت من "م".

(12) اشتق بعض المفسرين واللغويين وغيرهم بعض الأسماء الأعجمية الواردة في القرآن الكريم من أفعال عربية، وذلك

كقولهم أن (المسيح) مشتق من (المسح)، و(عيسى) مشتق من (العين)، و(إدريس) مشتق من (الدرس)،

لأنه مسح بالبركة، أو بما ظهره من الذنوب، أو مسح الأرض ولم يقم في موضع، أو مسحه جبريل، ومن العيس وهو بياض يعلوه حمرة، تكلف لا طائل تحته،

قوله: (لأنه مسح⁽¹⁾ بالبركة) فيكون (المسيح) بمعنى (الممسوح)، وكذا على قوله: (أو مسحه جبرائيل عليه السلام⁽²⁾)، وعلى قوله: (أو مسح الأرض يكون) بمعنى (الفاعل)⁽³⁾. وقوله⁽⁴⁾: (أو بما ظهره)⁽⁵⁾ عطف على قوله بالبركة.

قوله⁽⁶⁾ تعالى: ﴿أَسْمُهُ﴾ مبتدأ، و﴿الْمَسِيحُ﴾ خبره، و﴿عِيسَى﴾ بدل منه، أو عطف بيان، أو خبر بعد خبر على رأي من يجوز تعدد الخبر لمبتدأ⁽⁷⁾ واحد⁽¹⁾.

و(إسحاق) مشتق من (الضحك) ، ونحو ذلك. وعبر شيخ زاده عن هذا الأمر بأنه تكلف. ووجه كونه تكلفاً أن هذه الأسماء ليست عربية؛ وإنما هي معربة، فكيف يشتق من ليس عربياً من العربية! وممن منع اشتقاق ما ليس عربياً من العربية الزجاج، ومكي بن طالب.

يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 94/2. ابن جني، المنصف، ص127. الزجاج، معاني القرآن وأعرابه، 310/3. الثعلبي، الكشف والبيان، 222/8. الأصفهاني، تفسير الراغب، 564/2. البغوي، معالم التنزيل، 440/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 222/8. ابن يعيش، شرح المفصل، 186/1. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الممتع الكبير في التصريف، ص35، ط: 1 - 1996م، مكتبة لبنان. مكي، الهداية، 4464/6.

(1) في "ف": مسيح.

(2) أضيفت في "ف".

(3) (المسيح) : قيل: هو فعيل بمعنى المفعول، وعلى هذا فإن سبب تسميته بالمسيح أنه مسح بالبركة، وهذا قول ابن عباس والحسن وسعيد، أو لأنه مسح بالنظر من الذنوب، أو لأن جبريل مسحه بجناحه، أو لأنه مسح القدمين لا أخمص له، أو لأنه خرج من بطن أمه ممسوحاً بالدهن. وقيل: (المسيح) فاعل، وعلى هذا فسبب التسمية أنه مسح الأرض ولم يقم في موضع، أو لأنه كان يمسح عين الأعمى والأعور فيبصر.

يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 68/3. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 68/3. الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 371/2. الماوردي، النكت والعيون، 394/1. السمعاني، تفسير القرآن، 319/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 222/8.

(4) سقطت الواو من "م" و "ف".

(5) في "ف": أي بما ظهره.

(6) سقطت من "ف".

(7) في "م": المبتدأ.

.....

.....

و﴿ابْنُ مَرْيَمَ﴾⁽²⁾ يجوز أن يكون صفة لـ﴿عِيسَى﴾، ويؤيده إجماع⁽³⁾ الناس على أن لا⁽⁴⁾ يكتبوا ألف (ابن)؛ فإنه يدل على أن الابن المضاف إلى علم صفة للعلم الأول⁽⁵⁾.
وقد صرح المصنف بأن (المسيح) لقب عيسى عليه السلام، فيكون (عيسى) اسمه العلم، قدّم اللقب على الاسم العلم لشهرة اللقب بالنسبة إلى الاسم؛ فإن اسم (المسيح) قلما يقع على غيره عليه السلام، بخلاف اسم (عيسى)؛ فإنه قد⁽⁶⁾ يقع على أشخاص كثيرة، فيحتاج إلى تمييز⁽⁷⁾ المراد من غيره بالوصف⁽⁸⁾ الموضح له، وهو: ﴿ابْنُ مَرْيَمَ﴾⁽⁹⁾.

(1) وقيل: (عيسى) منصوب بإضمار (أعني) مدحاً. وأبو البقاء لم يجوز كون (عيسى) خبراً ثانياً. يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 260/1. أبو حيان، البحر المحيط، 153/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 175/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 36/2.

(2) أضاف في "ف": يحيى.

(3) في "ف": اجتماع.

(4) سقطت من "ع".

(5) ومنعه أبو البقاء، قال: "و(ابن مريم) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو ابن... ولا يجوز أن يكون بدلاً مما قبله ولا صفة؛ لأن ابن مريم ليس باسم".

يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 260/1. ويُنظر أيضاً: السمين الحلبي، الدر المصون، 175/3.

(6) في "ف": قد يقع.

(7) في "ف": التمييز.

(8) نهاية ص 254 ق 2 من "م".

(9) ذكره الله عز وجلّ بلقبه أولاً ليفيد علو درجته، أو لشهرته باللقب دون الاسم؛ لوقوعه على كثير غيره، وقاله أيضاً: الواحدي، والزمخشري، والرازي.

يُنظر: الواحدي، الوجيز، 210/1. الزمخشري، الكشاف، 587/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 223/8. أبو حيان،

البحر المحيط، 154/3. الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز، 499/4.

و﴿ابْنُ مَرْيَمَ﴾ لما كان صفة تميز تمييز الأسماء نظمت في سلكها،

قوله: (و﴿ابْنُ مَرْيَمَ﴾ لما كانت صفة تميز⁽¹⁾ تمييز⁽²⁾ الأسماء نظمت في سلكها) جواب عما يقال: كيف جاز⁽³⁾ أن يجعل قوله تعالى: ﴿ابْنُ مَرْيَمَ﴾ خبراً ثالثاً لقوله: ﴿أَسْمُهُ﴾ مع أنه ليس من أسماء الأعيان؛ لأن اسم العين منحصر في اللقب والعلم الشخصي⁽⁴⁾، واللقب ههنا هو (المسيح) والعلم هو (عيسى)، فصح أن يخبر⁽⁵⁾ عن قوله: ﴿أَسْمُهُ﴾ بقوله: ﴿الْمَسِيحُ عِيسَى﴾ بخلاف قوله: ﴿ابْنُ مَرْيَمَ﴾؛ فإنه ليس بلقب ولا علم؛ بل هو من قبيل الصفات الجارية على موصوفاتها، فكيف نظم في سلك الأسماء، وقيل: اسمه (المسيح عيسى)⁽⁶⁾ ابن مريم؟
وتقرير الجواب: أنه وإن⁽⁷⁾ لم يكن اسماً حقيقة إلا أنه لما شابه الاسم، من حيث كونه⁽⁸⁾ سمةً وعلامةً مميزةً للمسمى عما سواه ظم في سلك الأسماء⁽⁹⁾، وأخبر بكل⁽¹⁰⁾ واحد⁽¹⁾ من الألفاظ الثلاثة عن قوله: ﴿أَسْمُهُ﴾⁽²⁾.

(1) في "م": تميزه. وسقطت من "ف".

(2) في "م": تميز.

(3) نهاية ص 1/ ق 37 من "أ".

(4) في "ف": الشخص.

يُقسم الاسم الموصوف لقسمين هما: اسم العين، واسم المعنى. فأما اسم العين: فهو ما دلّ على معنى يقوم بنفسه، وأما اسم المعنى: فهو ما دلّ على معنى لا يقوم بذاته؛ بل يقوم بغيره.

يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 92/1. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، أمالي ابن الحاجب - تحقيق:

فخر قدارة، 859/2، ط: بدون، 1409 هـ - 1989 م، دار عمار - الأردن، دار الجبل، بيروت. الجرجاني،

التعريفات، ص 24. التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، 1242/2.

(5) في "ف": أن يخبر فصيح.

(6) أضاف في "ف": عليه السلام.

(7) في "م": أنه لم يكن.

(8) نهاية ص 2/ ق 24 من "ف".

(9) أضاف في "ف": من حيث.

(10) سقطت من "ف".

ولا ينافي تعدد الخبر أفراد المبتدأ؛ فإنه اسم جنس مضاف، ويحتمل أن يراد به أن الذي يُعرف به ويتميز عن غيره هذه الثلاثة، فإن الاسم علامة المسمى، والمميز له ممن سواه ويجوز أن يكون ﴿عيسى﴾ خبر مبتدأ محذوف وابن مريم صفته،

قوله: (ولا ينافي تعدد الخبر أفراد المبتدأ⁽³⁾) لَمَّا فُهم من الكلام السابق أن الألفاظ الثلاثة المتعاقبة أخبار لمبتدأ⁽⁴⁾ واحد، وتوهم أن ذلك مستحيل لاستلزامه الحكم على شيء واحد بأنه أمور متعددة⁽⁵⁾، أجاب عنه أولاً: بأن المبتدأ ههنا وإن كان مفرداً لفظاً إلا أنه⁽⁶⁾ اسم جنس مضاف إلى المسمى، فيكون متعدداً من حيث المعنى، ولا بعد⁽⁷⁾ في أن يكون لمسمى⁽⁸⁾ واحد أسماء متعددة، وأن يخبر عن الاسم المضاف إليه بكل واحد من تلك⁽¹⁾ الأسماء.

(1) نهاية ص2/ق116 من "غ".

(2) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 1/363. ابن عطية، المحرر الوجيز، 1/435. الرازي، مفاتيح الغيب، 8/223. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 2/36.

(3) اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد، فذهب بعضهم لجواز ذلك، سواء كان الخبران في معنى خبر واحد، أم لم يكونا في معنى خبر واحد. وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد، وإلا تعين العطف. وذهب بعض النحويين إلى امتناع تعدد الخبر لمبتدأ واحد، وإنما يكون لكل مبتدأ خبر واحد، وإذا تعددت الأخبار لفظاً وتوالت فإنه يقدر لكل خبر مبتدأ يعود على المبتدأ المذكور.

وممن جوزه: الزمخشري في المفصل، وابن هشام في أوضح المسالك، وممن منعه ابن عصفور وبعض الكوفيين. يُنظر: الزمخشري، المفصل، ص46. الجبائي، ابن مالك محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية - تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، 1/372 - 373، ط: 1، منشورات مركز البحث العلمي ولحياء التراث في جامعة أم القرى - مكة المكرمة. ابن هشام، أوضح المسالك، 1/223. ابن هشام، شرح قطر الندى، ص124. ابن هشام، مغني اللبيب، ص562. السيوطي، همع الهوامع، 1/366.

(4) في "م": المبتدأ.

(5) ممن قال بهذا الاعتراض: أبو البقاء.

يُنظر: أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، 1/260.

(6) في "م": أن.

(7) في "ف": ولا بعد.

(8) في "م": المسمى.

.....

.....

وثانياً: بقوله: "ويُحتمل أن يراد.. الخ"، وكأنه تفصيل وبيان لوجه كونه اسم جنس مضافاً، فإنَّ اسمه إذا كان بمعنى علامته التي تميزه عما سواه يكون الاسم بمنزلة اسم الجنس المضاف المتناول لأمر متعددة، ويصح أن يخبر عنه بأنه هذه الثلاثة، إلا أنه عطف قوله⁽²⁾: "ويحتمل" على قوله "فإنه اسم جنس مضاف"؛ للإشارة إلى الفرق بين الاحتمالين؛ بأنَّ الأول مبني على أن يكون لفظ الاسم مأخوذاً من (السمو) وهو العلو والارتفاع، من قولهم: (سموت⁽³⁾ عليه) إذا (علوت عليه)، وأطلق لفظ الاسم على أسماء الأعلام؛ لأنها تنويه ورفعة لمسمياتها فيكون (اسم) على وزن (فعل) حذف لامه وعوض عنه الهمزة في أوله، وإنَّ الاحتمال⁽⁴⁾ الثاني مبني على أن يكون مأخوذاً من (الوسم) و(السمة) بمعنى العلامة، وسمي اسم العلم به لكونه علامة للمسمى مميزاً له عما سواه⁽⁵⁾. وعلى التقديرين تكون⁽⁶⁾ همزة⁽⁷⁾ (اسم) زائدة عوضاً⁽⁸⁾ عن الواو المحذوفة⁽⁹⁾ من أوله أو⁽¹⁰⁾ آخره، ويتم الجواب على كل واحد "منهما، وهو ظاهر"⁽¹¹⁾.

(1) في "ف": ذلك.

(2) في "غ": على قوله.

(3) في "ف": سمو.

(4) في "ف": احتمال.

(5) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من (الوسم)، وهو العلامة، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من (السُّو) وهو العلو.

يُنظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي، **عمدة الكتاب** - تحقيق: بسام الجابي، ص 65، ط: 1، 1425هـ - 2004م، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر. العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، **مسائل خلافية في النحو** - تحقيق: محمد الحلواني، ص 59، ط: 1، 1412هـ - 1992م، دار الشرق العربي، بيروت. الأتباري، **الإنصاف**، 8/1.

(6) في "ف" و"غ": يكون.

(7) سقطت من "م".

(8) سقطت من "ف".

(9) في "غ": المحذوف.

(10) في "ف": و.

(11) الأتباري، **الإنصاف**، 8/1.

.....

.....

وأجاب ثالثاً: بأن الكلام ليس من قبيل الإخبار عن شيء واحد⁽¹⁾ بأمر متعددة، بل هو إخبار عن اسمه⁽²⁾ المؤذن بمدحه وتعظيمه من حيث⁽³⁾ اتصافه بالبركة وكثرة الخير، بأنه هو (المسيح)، وأن قوله (عيسى بن مريم) خبر مبتدأ محذوف وصفته، كأنه قيل: واسمه الموضوع بإزائه موسوماً⁽⁴⁾ بجميع شخصاته⁽⁵⁾ مع قطع⁽⁶⁾ عما يفيد تعظيماً هو عيسى ابن مريم⁽⁷⁾.

واعلم أنه يجوز تعدد الخبر إذا كان المحمول من عوارض المبتدأ؛ لأن معنى حمل⁽⁸⁾ العرضيات (الحكم باتصال المبتدأ بالوصف العارض، ولا بُدَّ في اتصاف ذات واحدة)⁽⁹⁾ بأوصاف متعددة، نحو: زيد عالم كاتب شاعر، إلا أن تكون⁽¹⁰⁾ الأوصاف المحمولة متضادة، كما في قولك: (هذا حلو حامض) فإنه⁽¹¹⁾ يحتاج فيه إلى التأويل بجعل⁽¹²⁾ الخبرين في حكم خبر⁽¹³⁾ واحد وهو (مز)⁽¹⁴⁾؛ لأنه لو أُبقي على ظاهره لكان المعنى: هذا المجموع بجميع أجزائه فيه حلاوة، وفيه بجميع أجزائه حموضة، ومن المعلوم أن⁽¹⁵⁾

(1) سقطت من "ف" و"غ".

(2) في "م": اسم.

(3) سقطت من "م".

(4) في "م": مسموماً.

(5) نهاية ص 1/ق 117 من "غ".

(6) في "غ": قطع النظر.

(7) نهاية ص 2/ق 37 من "أ".

هذا المعنى قاله الإمام الرازي في تفسيره. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 223/8.

(8) في "م": على.

(9) سقطت من "ف".

(10) في "م" و"ف" و"غ": يكون.

(11) في "ف": وإنه.

(12) في "ف": بل بجعل. وفي "غ": في جعل.

(13) سقطت من "م".

(14) (المز من الرمان): ما كان طعمه بين حمض وحلاوة، والمز بين الحلو والحامض. يُنظر: ابن منظور، لسان

العرب، 408/5.

(15) في "ف": العلوم عن.

وإنما قيل: ﴿أَبْنُ مَرْيَمَ﴾ والخطاب لها تنبيهها على أنه يولد من غير أب إذ الأولاد تنسب إلى الآباء ولا تنسب إلى الأم إلا إذا فقد الأب.

المطعم الواحد لا يجتمع فيه طعمان⁽¹⁾ متضادان، فلا بد أن يجعل من قبيل⁽²⁾ قولك: "الإنسان حارٌّ باردٌ رطبٌ يابسٌ"، فإنه لما تركب من العناصر⁽³⁾ الأربعة المتضادة الكيفيات، واجتمع في ذلك المركب الكيفيات المتضادة القائمة بموضوعاتها بواسطة⁽⁴⁾ اجتماع تلك⁽⁵⁾ الموضوعات فيه، وانكسرت⁽⁶⁾ قوة تلك الكيفيات بسبب ما وقع بينها⁽⁷⁾ من الفعل والانفعال حصل بالانكسار كيفية واحدة متوسطة بينها، فصار قولك: (الإنسان حارٌّ باردٌ رطبٌ يابسٌ) بمنزلة أن يقال: له⁽⁸⁾ كيفية واحدة متوسطة بين كيفيات⁽⁹⁾ موادها العنصرية⁽¹⁰⁾، فكذا قولك: " هذا حلٌّ حامضٌ بمنزلة قولك"⁽¹¹⁾: هذا مزٌّ؛ لأنه لمَّا امتزج الطعمان⁽¹²⁾ في جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالآخر حصل بالانكسار كيفية واحدة متوسطة بينهما⁽¹³⁾.

قوله: (وإنما قيل: و﴿أَبْنُ مَرْيَمَ﴾ والخطاب لها) يعني: أن الظاهر أن يقال: اسمه المسيح عيسى ابنكِ بضمير المخاطبة الواحدة؛ لأن الملائكة عليهم السلام⁽¹⁴⁾ يخاطبونها فكان المقام مقام الاضمار، إلا أنه

(1) في "ف": طعمان.

(2) في "ف": قبيلكم.

(3) في "ف": عناصر.

(4) في "ف": وواسط.

(5) في "ف": تلك .

(6) في "ف": انكسر .

(7) في "م": بينهما.

(8) سقطت من "م" و"ف".

(9) في "ع": كيفية.

(10) نهاية ص 1/ق 255 من "م".

(11) سقطت من "ف" .

(12) في "ف": لما ومع وامتزاج الطمعان.

(13) يُنظر: ابن هشام، معني اللبيب، ص 562. الصبان، حاشية الصبان، 1/283.

(14) سقطت "عليه السلام" من "ف".

﴿وَجِئَافِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ حال مقدرة من ﴿كَلِمَةٍ﴾، وهي وإن كانت نكرة لكنها موصوفة،

وضع الاسم الظاهر موضع ضميرها؛ تنبيهاً لها على⁽¹⁾ أن⁽²⁾ الولد المبشر⁽³⁾ به يولد من غير أب؛ لأن⁽⁴⁾ المولود من أب حقه أن⁽⁵⁾ ينسب إلى أبيه، فلما عدل في مقام المخاطبة معها إلى وضع الظاهر موضع الضمير فقد⁽⁶⁾ بُهت على أنها تلد⁽⁷⁾ ذلك المولود المبارك من غير أب⁽⁸⁾، ولو قيل: "عيسى ابنك" لم يفهم هذا المعنى؛ لكون⁽⁹⁾ الكلام مسوقاً⁽¹⁰⁾ على مقتضى الظاهر حينئذ⁽¹¹⁾، والتنبيه إنما يحصل بالعدول عن⁽¹²⁾ مقتضى الظاهر⁽¹³⁾.

قوله: (وهي وإن كانت نكرة) جواب عما يقال: من أن ذا⁽¹⁴⁾ الحال⁽¹⁵⁾ إذا كان نكرة يجب أن يقدم الحال عليها، كما⁽¹⁶⁾ في قول⁽¹⁷⁾ الشاعر:

(1) تكررت في "م".

(2) نهاية ص 2/ق 117 من "غ".

(3) في "ف": المبشرة.

(4) في "ف": وإن.

(5) سقطت من "ق".

(6) سقطت من "م".

(7) صُحفت في "غ" إلى: عد.

(8) نهاية ص 1/ق 25 من "ف".

(9) في "ف": لكن.

(10) في "م" و "ف": مسبوفاً.

(11) سقطت من "ف".

(12) في "ف": من.

(13) عدل عن المخاطبة بالضمير إلى المخاطبة باسمها الظاهر لغاية التنبيه والإشارة لأمر ، وهو تنبيهها بأنها تلد ولداً من غير أب ، ولو خاطبها بالضمير لما حصل التنبيه.

يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 363/1. الخفاجي، حاشية الشهاب، 27/3.

(14) في "ف": ذي.

(15) يعني بهذا صاحب الحال.

(16) سقطت من "م".

(17) في "م": قوله.

وتذكيره للمغنى، والوجاهة في الدنيا: النبوة، وفي الآخرة: الشفاعة، ﴿وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾: من الله، وقيل: إشارة إلى علو درجته في الجنة، أو رفعه إلى السماء وصحبة الملائكة.
(عَزَّةٌ⁽¹⁾ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمٌ)⁽²⁾.

ولو كان ﴿وَجِيهًا﴾ حالاً من ﴿كَلِمَةً﴾ لكان مقدماً عليها⁽³⁾.
وتقرير الجواب: أن تقديم الحال إنما يجب إذا لم تكن⁽⁴⁾ النكرة مخصصة، وههنا قد تخصصت بالوصف، فلذلك أخرت الحال عنها⁽⁵⁾.

(1) أثبتت في "ف": (لعزة)، وهي الصواب، وفي باقي النسخ: (بعزة).
(2) هذا صدر بيت منسوب لكثير عزة، و(عَزَّةٌ) اسم محبوبية كثير، وعجزه: (عَاَهَا كُلُّ أُسْحَمٍ مُّذَدِّيمٍ). ونُسب لذي الرمة برواية: (لمية موحشاً طلل قديم) و(مِية) اسم محبوبية ذي الرمة.
وتوجيه الاستدلال ببيت الشعر: يجوز أن يكون (موحشاً) حالاً من الضمير في (لعزة) أو (لمية) فجعل الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة متقدمة عليها، لأن هذا هو الكثير الشائع وذلك قليل، فكان أولى.
يُنظر: سيبويه، الكتاب، 123/2. ابن جني، الخصائص، 494/2. ابن يعيش، شرح المفصل، 17/2. الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح، 584/1، ط: 1، 1421هـ - 2000، دار الكتب العلمية، بيروت.

(3) أكثر المفسرين على أن (وجيهاً) حال، وقيل: منصوب على القطع.
يُنظر: الطبري، جامع البيان، 415/6. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 412/1. الثعلبي، الكشف والبيان، 69/3. الزمخشري، الكشاف، 364/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 224/8. السمين الحلبي، الدر المصون، 179/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 37/2. الواحدي، التفسير البسيط، 258/5.
وَنُظِرَ المسألة في كتب النحو: ابن الصائغ، اللوحة في شرح الملح، 387/1. الجرجاوي، شرح التصريح، 265/1. الصبان، حاشية الصبان، 37/1.

(4) في "م" و "ف": يكن.
(5) سقطت من "م" و "ف".
وهنا نهاية ص 38 ق 1 من "أ".
يُنظر: الزمخشري، المفصل، ص 91. الأتباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، 121/1، 152، ط: 1، 1420هـ - 1999م، دار الأرقم ابن أبي الأرقم. ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 400/1. ابن هشام، مغني اللبيب، ص 477.

.....

.....

قوله: (وتذكيره)، يعني: تذكير ﴿وَجِيهًا﴾ مع كونه حالاً من ﴿كَلِمَةً﴾ وهي مؤنث نظراً إلى جانب المعنى؛ لأن المراد بالكلمة ذَكَرٌ مَكُونٌ بكلمة (كُن)، وهو بعينه هو الجواب عما يقال: لِمَ ذَكَرَ (اسمه) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ﴾ مع أن ضمير ﴿اسْمُهُ﴾ راجع إلى الكلمة⁽¹⁾. ومعنى (الوجيه): ذو الجاه والشرف والقدْر، يقال: وَجَّهَ الرَّجُلُ وَجْهَهُ وَجَاهَةً فهو وَجِيهٌ، إذا صارت له⁽²⁾ منزلة⁽³⁾ رفيعة عند أشرف⁽⁴⁾ الناس⁽⁵⁾. لا يَعدُّ أن يكون (الوجيه) استعارة تبعية بمعنى ذي الخصائل المضيئة، والفضائل السَّديَّة⁽⁶⁾؛ تشبيها لها⁽⁷⁾ بوجه الإنسان الذي هو أشرف أعضائه، ويؤيده تفسير الوجهة⁽⁸⁾ في الدنيا بالنبوة وفي الآخرة بالشفاعة، وأيُّ خصلةٍ أشرف منهما⁽⁹⁾.

(1) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ص213. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 411/1. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 37/2.

(2) سقطت من "ف".

(3) في "ف": نزلت.

(4) في "م": أشرف.

(5) يُنظر: ابن فارس، مجمل اللغة، 917/1. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 398/4. ابن منظور، لسان العرب، 558/13.

(6) في "ف": السنة.

(7) سقطت من "ع".

(8) في "ف": الوجهية.

(9) في "ف": منها.

وممن فسّر (الوجهة) بما ذكر: الزمخشري، وأبو حيان. يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 364/1. أبو حيان، البحر المحيط، 155/3.

قوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾

﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾

(وقال بعض أهل اللغة: الوجيه الكريم؛ لأن أشرف أعضاء الإنسان وجهه، فجعل الوجه استعارة عن الكرم والكمال)⁽¹⁾.

وبناء⁽²⁾ التفعيل في قوله: ﴿وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ ليس للتكثير والمبالغة؛ بل هو للتعدية؛ لأن التضعيف الكائن للمبالغة لا يكسب للفعل مفعولاً⁽³⁾، وبناء ﴿الْمُقَرَّبِينَ﴾ قد عداه إلى المفعول؛ حيث بنى منه اسم المفعول بخلاف، نحو⁽⁴⁾: مَوْتَتُ⁽⁵⁾ البهائم⁽⁶⁾.

قوله تعالى⁽⁷⁾: ﴿وَيُكَلِّمُ⁽⁸⁾ النَّاسَ﴾ معطوف⁽⁹⁾ على قوله ﴿وَجِيهًا﴾، أي: (يبشرك به وجيهاً ومكلماً)، فإن الجملة الفعلية الحالية مقدرة بالاسم، فجاز عطفها على الاسمية⁽¹⁰⁾.

(1) سقطت من "ف" و"غ"، وأثبتت في باقي النسخ بعد الفقرة التالية، ومكانها الأنسب هنا. ويبدو أن شيخ زاده نقلها عن الإمام الرازي. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 223/8. ويُنظر المعنى في كتب اللغة: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 1255/1. الزبيدي، تاج العروس، 539/36.

(2) في "ف": وبنائه.

(3) يُنظر: ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر، تصحيح الفصح وشرحه - تحقيق: محمد بدوي، ص379، ط: بدون، 1419هـ - 1998م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة. الأنباري، أسرار العربية، ص83.

(4) سقطت من "م".

(5) أثبتت في "م": موت. وباقي النسخ: "موتة".

(6) من قال بأن المعنى للمبالغة جاء به من صيغة "قَرَّب" على وزن "فَعَّل"، ومنع شيخ زاده وغيره كون المعنى هنا للمبالغة. يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 155/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 178/3.

(7) أضيفت الكلمة في "ف".

(8) في "ف": تكلم.

وهنا: نهاية ص1/118 من "غ".

(9) سقطت من "ف".

(10) جاز عطف الجملة الفعلية (يُكَلِّم) على الاسمية (جِيهًا) لأن الفعلية في محل (حال)، قاله الزجاج، وابن عطية، وأبو حيان، والنحاس، وغيرهم.

.....

.....

و(الكهل): الذي اجتمع قوته، وتم شبابه⁽¹⁾.
وأول سن الكهولة ثلاثون⁽²⁾، وقيل: اثنان وثلاثون، وقيل: ثلاث وثلاثون⁽³⁾، وقيل: أربعون⁽⁴⁾. وآخر سنها
خمسون⁽⁵⁾.

وضَعَف الإمام الرازي العطف؛ لأن عطف الجملة الفعلية على الاسمية غير جائز إلا للضرورة، أو الفائدة، والأولى
عنده أن يقال: تقدير الآية: "إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم الوجيه في الدنيا والآخرة المعدود
من المقربين".

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 412/1. النحاس، إعراب القرآن، ص159. ابن عطية، المحرر الوجيز،
436/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 224/8. أبو حيان، البحر المحيط، 155/3.

(1) الكاف والهاء واللام أصل يدل على قوة في الشيء، وقيل: (الكهل): الذي خطه الشيب ورأيت له بجاله (هبة).
يُنظر: الفاراهيدي، العين، 378/3. الأزهرى، تهذيب اللغة، 14/6. الجوهرى، الصحاح، 1813/5. ابن فارس،
مجمّل اللغة، 773/1. ابن فارس، مقاييس اللغة، 144/5. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 142/4.

(2) قاله الأنباري، والفارابي، وأبو بكر الرازي.

يُنظر: الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد، الزاهر في معاني كلمات الناس - تحقيق: حاتم الضامن، 257/2، ط:
1، 1412 هـ - 1992 م، مؤسسة الرسالة، بيروت. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، معجم ديوان الأدب -
تحقيق: أحمد مختار عمر، 127/1، ط: بدون، 1424 هـ - 2003 م، مؤسسة دار الشعب - القاهرة. الرازي، مختار
الصحاح، ص274.

(3) قاله السرقسطي.

يُنظر: السرقسطي، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي، الدلائل في غريب الحديث - تحقيق: محمد القناص، 1058/3،
ط: 3، 1422 هـ - 2001 م، مكتبة العبيكان - الرياض.

(4) قاله الحميري، والمطرزي.

وقال ابن الأثير: "الكهل من الرجال من زاد على ثلاثين سنة إلى الأربعين، وقيل: من ثلاث وثلاثين إلى تمام
الخمسين"، فيدخل في مفهومه كل ما ذكر هنا من أقوال.

يُنظر: الحميري، شمس العلوم، 5917/9. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 213/4. المطرزي،
المغرب، ص419.

(5) يُنظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 213/4.

أي: يكلمهم حال كونه طفلاً وكهلاً، كلام الأنبياء من غير تفاوت.

وقيل: ستون⁽¹⁾. ثم يدخل الإنسان في سن الشيخوخة.

قوله: ﴿فِي الْمَهْدِ﴾ متعلق بمحذوف، على أنه حال "من الضمير"⁽²⁾ في "يُكَلِّم"، أي: يكلمهم صغيراً وكهلاً⁽³⁾؛ لأن المراد أنه⁽⁴⁾ عليه السلام يكلم الناس في الحالة التي غالب حال الصبي فيها أن يكون في المهد، لا⁽⁵⁾ أنه يكلمهم حال كونه مضطجاً على ظهره في المهد⁽⁶⁾.

قوله: (أي: يكلمهم حال كونه طفلاً وكهلاً كلام الأنبياء) إشارة إلى جواب ما يقال: تكلمه⁽⁷⁾ حال كونه في المهد من المعجزات أو الإرهاسات، وأما تكلمه في حال الكهولة فليس شيئاً منهما⁽⁸⁾، فما⁽⁹⁾ الفائدة في ذكره؟

وتقريره⁽¹⁰⁾: أن المعداد⁽¹¹⁾ في عداد الأحوال الدالة على نباهة شأن المولود المبشر به ليست⁽¹²⁾ تكلمه⁽¹³⁾ كهلاً حتى يقال: أي نباهة شأن فيه؛

(1) يُنظر: المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص 285. اللبابي، أحمد بن مصطفى، اللطائف في اللغة، ص 136، ط: بدون، دار الفضيلة - القاهرة.

(2) سقطت من "ع".

(3) يُنظر: الطبري، جامع البيان، 419/6. الأصفهاني، تفسير الراغب، 566/2. الزمخشري، الكشاف، 364/1.

(4) سقطت من "م".

(5) سقطت من "ف".

(6) قيل: المقصود تكلمه وهو في حجر أمه، وقيل: تكلمه وهو في مضجع الصبي المعروف، وأياً كان المراد منه فإنه يكلم الناس في الحالة التي يحتاج الصبي فيها إلى المهد.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 417/6. الماوردي، النكت والعيون، 394/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 436/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 224/8.

(7) في "ف": يكلم.

(8) سقطت من "ف".

(9) في "ف": في.

(10) في "ف" و"ع": وتقديره.

(11) في "ف": المعذور.

(12) في "ف" و"ع": ليس.

(13) في "ف": بكلمة.

و(المهد) مصدر، سمي به ما يمهد للصبي في مضجعه.

بل المعدود في عدادها أن يكون تكلمه⁽¹⁾ في حالتي الطفولية والكهولة على حد⁽²⁾ واحد من غير تفاوت؛ بأن يكلمهم في حال طفوليته كلام الأنبياء والحكماء، كما يكلمهم كذلك في حال كهولته، ولا شك أنه من نباهة الشأن في أعز المراتب⁽³⁾.

"ويؤيد هذا المعنى أنه حذف مفعول (يُكلم) ليذهب ذهن السامع كل مذهب مما يخطر بالبال من كلام الأنبياء وأشرف الناس"⁽⁴⁾.

قوله: (و"المهد" مصدر) يقال: مهدت الفراش مهدا⁽⁵⁾، أي: بسطته، وتمهيد العذر⁽⁶⁾: بسطه⁽⁷⁾.

وكلام عيسى عليه السلام في المهد هو قوله في تبرئة أمه⁽⁸⁾: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي

(1) في "م": يكلمه.

(2) في "ف": وجد.

(3) نهاية ص 38/2 ق 38 من "أ".

قال الزمخشري بهذا المعنى، أي: يكلم الناس في هاتين الحالتين كلام الأنبياء من غير تفاوت بين حال الطفولة وحال الكهولة التي يستحكم فيها العقل وينبأ فيها الأنبياء.

وقال مجاهد: "وكهلاً" أي: عظيماً، فالعرب تمدح بالكهولة لأنها أعظم من اعتبار السن، وعليه فلا اعتبار في الآية لتكلمه كبيراً.

يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 69/3. الزمخشري، الكشف، 364/1. أبو حيان، البحر المحيط، 157/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 37/2.

(4) أثبتت في "أ" في الهامش، ولم تُثبت في باقي النسخ.

(5) سقطت من "م".

(6) في "ف": القدر. وفي "ع": العذرة.

(7) في "م": أي بسطه.

يُنظر: الزمخشري، الكشف، 364/1. أبو حيان، البحر المحيط، 156/3.

ويُنظر المعنى اللغوي للمهد: ابن دريد، جمهرة اللغة، 685/2. الزبيدي، تاج العروس، 190/9.

(8) في "ف": أم.

(9) سقطت من "ف".

وقيل: إنه رفع شاباً والمراد: وكهلاً بعد نزوله،

نَبِيًّا ﴿وَجَعَلْنِي﴾ ⁽¹⁾ مُبَارَكًا ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ ⁽³⁾.

روي عن مجاهد أنه ⁽⁴⁾ قال: قالت مريم: كنت إذا خلوت أنا وعيسى حدثني وحدته، وإذا شغلني عنه إنسان يسّح في بطني وأنا أسمع ⁽⁵⁾.

قوله: (وقيل: إنه رفع شاباً) ولم يبق في الأرض إلى أن يبلغ سن الكهولة، ولم يكلم الناس كهلاً، والمراد ⁽⁶⁾: أنه ⁽⁷⁾ يكلمهم كهلاً بعد نزوله ⁽⁸⁾.

وهو معطوف على قوله: "أي" يكلمهم حال كونه طفلاً وكهلاً من غير تفاوت.

عن ابن قتيبة قال: لما بلغ ⁽¹¹⁾ عيسى عليه السلام ثلاثين سنة أرسله الله تعالى ⁽¹²⁾ إلى بني إسرائيل،

(1) سقطت من "م".

(2) سورة مريم، الآية: 30 - 31.

هنا نهاية ص 2/ق 255 من "م".

(3) سورة مريم، الآية: 33.

(4) سقطت من "م".

(5) ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 69/3. البغوي، معالم التنزيل، 440/1.

(6) نهاية ص 2/ق 118 من "غ".

(7) في "م": أنهم.

(8) وهو قول الكلبي، والحسن بن الفضل.

ينظر: السمرقندي، بحر العلوم، 214/1. الثعلبي، الكشف والبيان، 69/3. الواحدي، الوجيز، ص 211.

الأصفهاني، تفسير الراغب، 566/2. البغوي، معالم التنزيل، 448/1.

(9) في "ف": أن.

(10) سقطت من "غ".

هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، النحوي اللغوي، ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين ببغداد، وقيل

بالكوفة، وله تصانيف عدة، منها: المعارف، وأدب الكاتب، وغريب القرآن، وفي سنة وفاته أقوال عدة، أرجحها سنة

ست وسبعين ومائتين.

ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 42/3 - 43. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 296/13 - 302.

(11) سقطت من "ف". وفي "غ": أضاف بعدها كلمة: عمر.

(12) أثبتت في "غ" فقط.

ونذكر أحواله المختلفة المتنافية إرشاداً إلى أنه بمعزل عن الألوهية، ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ حال ثالث من (كلمة)، أو ضميرها الذي في (يكلم)،

فمكث في رسالته ثلاثين شهراً، ثم رفعه الله تعالى⁽¹⁾. وقال وهب بن منبه⁽²⁾: جاءه⁽³⁾ الوحي على رأس ثلاثين سنة، فمكث في نبوته ثلاث سنين وأشهرًا⁽⁴⁾، ثم رفعه الله تعالى⁽⁵⁾. وعلى التقديرين⁽⁶⁾ صح أن يقال إنه⁽⁷⁾ بلغ سن الكهولة وكلام الناس فيه، ثم رفع إلى السماء على بعض (تقاسير أول سن)⁽⁸⁾ الكهولة⁽⁹⁾، وأما على قول⁽¹⁰⁾ من يقول: إن أول سن الكهولة أربعون سنة فلا بد أن

(1) لم أجده مروباً عن ابن قتيبة، وهو مروى عن ابن عباس، وقال الكلبي مثله.
يُنظر: السمرقندي، بحر العلوم، 428/1. الثعلبي، الكشف والبيان، 123/4. الماوردي، النكت والعيون، 79/2.
(2) في "ف": أمية.

وهب بن منبه بن كامل اليماني الصنعاني، ولد في زمن عثمان رضي الله عنه، سنة أربع وثلاثين، وأخذ عن جمع من الصحابة، كان ممن لزم العبادة، وواظب على العلم، وتجرد للزهادة، وقد ولي قضاء صنعاء، مات سنة عشر ومائة، وقيل: أربع عشرة ومائة.

يُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 550/4 - 556. ابن عساكر، تاريخ دمشق، 369/63 - 403. ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص 198.

(3) في "ف": جاء.
(4) نهاية ص 2/ق 25 من "ف".
(5) أضيفت الكلمة في "م" و"ف".

ذكر الطبري هذه الرواية، وفي بعض الروايات عن وهب بن منبه أنه مكث ثلاث سنين.
يُنظر: الطبري، جامع البيان، 431/6. الثعلبي، الكشف والبيان، 410/3. أبو حيان، البحر المحيط، 129/4.
السيوطي، الدر المنثور، 215/2.

(6) في "ف": التقدير.
(7) سقطت من "م".
(8) في "ف": التقاسير الأول من الكهولة.
(9) سقطت من "ع".
(10) في "ف": قوله.

.....

.....

يقال: إنه رفع شاباً، ولا يكلم الناس كهلاً⁽¹⁾ إلا بعد أن ينزل من السماء في آخر الزمان، فإنه حينئذ يكلم الناس ويقتل الدجال.

قوله⁽²⁾: (وذكر أحواله المختلفة المتنافية) من الصبي إلى الكهولة؛ رداً على وفد⁽³⁾ نجران في⁽⁴⁾ قولهم إن عيسى عليه السلام⁽⁵⁾ كان إلهاً⁽⁶⁾؛ لأنه⁽⁷⁾ من المعلوم⁽⁸⁾ عند كل أحد أن التغير⁽⁹⁾ مستحيل في حق الإله.

قوله: (وَمِنَ الصَّالِحِينَ) (حال ثالث) الظاهر أنه حال رابع، فإن قوله: (وَجِيهًا) حال، وكذلك قوله: (وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ)، وقوله⁽¹⁰⁾: (وَيُكَلِّمُ)،

(1) سقطت من "ع".

(2) سقطت من "ف".

(3) سقطت من "ف".

(4) سقطت من "ف".

(5) أثبتت في "ف" دون باقي النسخ.

(6) قدم وفد من نجران إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحاجّوه في عيسى عليه السلام، وألحدوا في الله عزّ وجلّ، فأُنزل الله عزّ وجلّ بما قالوا قرآناً، فأصروا على ضلالهم، فدعاهم إلى المباهلة، فأبوا ذلك، وسألوا الجزية فقبلها النبي صلى الله عليه وسلم وانصرفوا.

والقصة أخرجها ابن أبي حاتم في تفسيره، والحاكم في مستدركه، وأبو نعيم في دلائل النبوة.

قال الذهبي: على شرط مسلم، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقال ابن حجر: صحيح الإسناد.

يُنظر: ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 665/2. الحاكم، المستدرک، 649/2. أبو نعيم، دلائل النبوة،

354/1. ابن حجر، إتحاف المهرة، 201/3.

(7) في "ف": وائه.

(8) في "ف": العلوم.

(9) في "ف": التغير.

(10) سقطت الواو من "ف".

.....

.....

وقوله⁽¹⁾: ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ فهذه أحوال أربع متناسقة منتصبة⁽²⁾ عن قوله: ﴿يَكْمَلُ﴾⁽³⁾. والمعنى: يبشرك به موصوفاً بهذه الصفات والأحوال، وأي فرق بين قوله: ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ وبين قوله: ﴿وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ حتى يجعل أحدهما حالاً دون الآخر⁽⁴⁾. وذكر قوله: ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ بعد ذكر الأوصاف المتقدمة دليل على أنه لا رتبة أعظم من كون المرء صالحاً؛ لأنه لا يكون المرء كذلك إلا إذا كان في جميع ما يأتيه ويذره من أفعاله وأخلاقه، مواظباً⁽⁵⁾ على أصلح⁽⁶⁾ المناهج وأكمل⁽⁷⁾ الطرق⁽⁸⁾ المتعلقة بأمر الدين والدنيا، ولا رتبة أعظم من ذلك⁽⁹⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) سقطت من "ف".

(3) قاله الزمخشري، وابن عطية، وأبو البقاء، وغيرهم.

وقيل عليه: إنَّ الوجه أن يقال: حال رابع من كلمة، أو ثالث من ضميرها.

يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 364/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 436/1. أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن،

261/1. السمين الحلبي، الدر المصون، 177/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 37/2. الخفاجي، حاشية

الشهاب، 27/3. الخلوتي، روح البيان، 35/2.

(4) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 364/1.

(5) سقطت من "ف"، وكتب بدلاً منها: وهو الخباء.

(6) في "م": الأصلح.

(7) في "ف": وأكمال.

(8) في "ف": الصرف.

(9) نهاية ص 1/ق 39 من "أ".

يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 225/8. الخلوتي، روح البيان، 35/2.

قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾

﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ تعجب، أو استبعاد عادي، أو استفهام عن أنه يكون بتزوج أو غيره.

قوله: (تعجب واستبعاد عادي⁽¹⁾) على أن يكون قولها: ﴿أَنَّى يَكُونُ﴾ بمعنى: من أين يكون، فإن الخلقة البشرية تقتضي⁽²⁾ التعجب مما وقع⁽³⁾ على⁽⁴⁾ خلاف العادة؛ فإنها لما سمعت من جبرائيل عليه السلام لما⁽⁵⁾ تمثل لها وقال: ﴿إِنَّمَا⁽⁶⁾ أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾⁽⁷⁾ تعجبت⁽⁸⁾ من أن يكون لها ولد وهي (جارية عذراء لم يمسه بشر)⁽⁹⁾؛ بناءً على ما ركز⁽¹⁰⁾ في قلبها من أن عادة الله تعالى جرت على أن لا يولد مولود بلا أب⁽¹¹⁾.

قوله: (أو⁽¹²⁾ استفهام) على أن يكون قولها: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي﴾ بمعنى: كيف يكون هذا الولد:

(1) سقطت من "ف".

(2) في "م": يقتضي.

(3) في "ف": وضع.

(4) نهاية ص 1/ق 119 من "غ".

(5) في "ف": بما.

(6) سقطت من "م".

(7) سورة مريم، الآية: 19.

(8) في "م" و "ف": تعجب.

(9) في "ف": "جازية عدلاء ألم يمسه لبشر عليه السلام". وهو خطأ.

(10) في "م" و "ف" و "غ": ذكر.

(11) قاله الواحدي، والسمعاني، والراغب الأصفهاني، والبغوي.

يُنظر: الواحدي، الوسيط، 438/1. السمعاني، تفسير القرآن، 320/1. الأصفهاني، تفسير الراغب، 569/2.

البغوي، معالم التنزيل، 441/1.

(12) في "ف": إذا.

.....

.....

أبتزّوج يقع في المستقبل، أم بخلق الله تعالى إياه ابتداءً من غير مسيس⁽¹⁾؟
قيل: معنى قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ﴾: "قالت يا سيدي"، تخاطب⁽²⁾ به جبريل عليه السلام⁽³⁾ لما تمثل لها
بشراً سوياً، وقال لها: ﴿إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾⁽⁵⁾.
عن ابن جريج⁽⁶⁾ قال: نفخ جبرائيل في جيب درعها وكمها، فحملت من ساعتها بعبسى عليه السلام بقدرة
الله تعالى⁽⁷⁾.

(1) قاله ابن عطية.

يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 437/1. أبو حيان، البحر المحيط، 157/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم،
37/2.

(2) في "م": يخاطب.

(3) سقطت من "ف".

(4) سقطت الكلمة من "ف".

(5) سورة مريم، الآية 19.

قاله الثعلبي، والبغوي، وضعفه أبو حيان، وقال الزمخشري: هو من بدع التفاسير.

يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 69/3. البغوي، معالم التنزيل، 441/1. الزمخشري، الكشف، 364/1. أبو
حيان، البحر المحيط، 158/3.

(6) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الأموي، المكي، مولى أمية بن خالد، ولد بمكة سنة ثمانين، أخذ عن جمع
من الصحابة، قيل: إنه أول من صَفَ الكتب بمكة ودَوَّن العلم، توفي سنة خمسين ومائة.

يُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 325/6 - 336. ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص 230. ابن خلكان،
وفيات الأعيان، 163/3 - 164.

(7) أخرجه عنه الطبري في تفسيره.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 166/18.

﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ القائل جبريل، أو الله تعالى، وجبريل حكى لها قول الله تعالى. ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ إشارة إلى أنه تعالى كما يقدر أن يخلق الأشياء مدرجاً بأسباب ومواد يقدر أن يخلقها دفعة من غير ذلك.

"قوله: (القائل جبرائيل، أو (1) الله) الأول مبني على (2) أن يكون قولها: ﴿رَبِّ أَتَىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ خطاباً لجبرائيل، والثاني على أن يكون ذلك نداءً منها لله تعالى (3).

فعلى الأول: أجابها جبرائيل بقوله لها: ﴿كَذَلِكَ﴾، أي (4): الأمر كذلك من أنك عذراء لم يمسسك بشر. وقوله تعالى (5): ﴿اللَّهُ (6) يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ استئنافٌ أجاب به (7) عن سؤال متوهم من قلبها (8) بقولها: "فأني تلد امرأة من غير أن يمسسها بشر؟"، يعني أنه تعالى يخلق ما يشاء كيف شاء (10)؛ يخلق (11) تارة بأن يصور (12) مادةً كيف شاء (13)، وتارة (14) يخلق ابتداءً من غير سبق مادة؛ كما خلق

(1) في "ف": و.

(2) سقطت من "م".

(3) سبق ذكر من قال بالأول، وأكثر المفسرين على أن القائل هو الله عز وجل.

(4) في "م": إنما.

(5) أثبتت في "ف".

(6) سقطت من "ف".

(7) سقطت من "ف".

(8) وهو المسمى في علم البلاغة بـ (الاستئناف البياني).

(9) سقطت من "ف".

(10) في "م" و "ف": يشاء.

(11) في "ع": ويخلق.

(12) في "ف": يتصور.

(13) في "ف": يشاء.

(14) سقطت من "ف".

.....

.....

آدم عليه السلام⁽¹⁾ وحواء من غير أب وأم، وخلق كل شيء⁽²⁾ "من غير شيء"⁽³⁾. ويُحتمل أن يكون قوله: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ﴾ جملةً اسميةً، ويكون قوله: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ بياناً لما في ذلك من الإبهام، ثم بين أنه لا يصعب عليه خلق شيء من المصنوعات، وأنه لا فرق عنده بين خلق فلكٍ دوَّارٍ، وبعوض⁽⁴⁾ طيار، فقال: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾ أي: إذا قرَّر⁽⁵⁾ تخليق شيء، وأراد تكوينه، فشأنه في تكوينه أن يقول⁽⁶⁾: "كن فيكون" كما أراد، أي⁽⁷⁾: أن يكونه بمجرد تعلق إرادته من غير تأخير، على أن يكون الكلام من قبيل الاستعارة التمثيلية، ولا مانع من حمله⁽⁸⁾ على الحقيقة، بأن جرت العادة الإلهية على أن يكون كل ما كونه من المكونات بأن يتعلق به كلمة (كن) الأزلية، والله أعلم⁽⁹⁾.

(1) سقطت من "ف".

(2) نهاية ص1/ق256 من "م".

(3) سقطت من "م". وفي "ف": كتب آخرها: أب شيء.

يُنظر: الأصفهاني، تفسير الراغب، 569/2.

(4) أثبتت في كل النسخ: "بعوضة"، والأظهر أن يقال: "بعوض".

(5) نهاية ص2/ق119 من "غ".

(6) في "ف": يقول له .

(7) سقطت من "م".

(8) في "ف": جملة.

(9) نهاية ص2/ق39 من "أ".

هذه المسألة فيها خلاف مشهور؛ وهي: أن القول في قوله تعالى: (يقول له) محمول على الحقيقة أم المجاز؟

ممن قال بالأول: أبو بكر الباقلاني، وممن قال بالثاني وهو الأرجح: الإمام الماتريدي، والزمخشري.

وظاهر كلام شيخ زاده رحمه الله ترجيح الثاني؛ إذ قَمَّه في الذكر، وأتى به بصيغة الجزم. وأُخِّر القول الآخر، وقرنه

بقوله: "ولا مانع". والذين حملوه على المجاز قالوا: إن حمله على الحقيقة يلزم منه أحد محالين: الأول: مخاطبة

المعدوم، والثاني: أنه تحصيل حاصل.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 421/6. الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 341/1. الباقلاني، تمهيد الأوائل، ص274.

الثعلبي، الكشف والبيان، 69/3. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1014/2. الأصفهاني، تفسير الراغب، 569/2.

البغوي، معالم التنزيل، 441/1. الزمخشري، الكشف، 181/1. السمين الحلبي، الدر المصون، 163/3.

قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾

﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ كلام مبتدأ ذكر تطيباً لقلبها، ولراحة لما همها من خوف اللوم؛ لما علمت أنها تلد من غير زوج، أو عطف على ﴿يُبَشِّرُكَ﴾، أو ﴿وَجِيهًا﴾،

قوله: (كلام مبتدأ ذكر) لقوله⁽¹⁾ تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ ثلاثة أوجه⁽²⁾:

- الوجه الأول: أنه كلام مستأنف لا محل له من الإعراب⁽³⁾؛ إما بأن يكون استئناف إخبار من الله تعالى "على أن يُقرأ ((نُطْلَمُهُ)) بنون المتكلم الْمُطَّ مَ نَفْسُهُ، أو استئناف إخبار من الملائكة عن الله تعالى، على أن يُقرأ⁽⁴⁾ ﴿وَيَعْلَمُ﴾⁽⁵⁾ ببياء الغيبة، فإنه قرأ نافع وعاصم ويعقوب ﴿وَيَعْلَمُ﴾ ببياء الغيبة، والباقون بنون المتكلم المعظم نفسه⁽⁶⁾.

وفائدة الاستئناف: تطيب قلبها، وإزالة حزنها الحاصل لها بملاحظة لوم القوم إياها، بسبب ولادتها من غير زواج⁽⁷⁾؛ فإنها لما بُشِرت بمولود كريم . حال كونه موصوفاً بالصفات المذكورة، وبُني لها أن خلق الولد في

(1) في "م": بقوله.

(2) نهاية ص 1/ق 26 من "ف".

هُنَاف الزمخشري وجهاً رابعاً، وهو أنه معطوف على "يخلق"، وجَّزه أبو حيان. وأضاف ابن عطية وجهاً خامساً، وهو أنه معطوف على "ويكلم"، فيكون في موضع الحال، وضعفه أبو حيان؛ لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه. وقد ذكر أبو حيان الأقوال الواردة كلها وناقشها.

يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 1/364. ابن عطية، المحرر الوجيز، 1/437. أبو حيان، البحر المحيط، 3/159. (3) قاله الطبري.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 6/422. الزمخشري، الكشاف، 1/364. أبو حيان، البحر المحيط، 3/159.

(4) سقطت من "ف".

(5) في "ف": فيعلمه.

(6) وقرأ أبو جعفر المدني كذلك بقراءة الياء.

يُنظر: ابن مهران، أحمد بن الحسين النيسابوري، المبسوط في القراءات العشر - سبيع حمزة حاكمي، ص 164، ط:

بدون، مجمع اللغة العربية، دمشق. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/240.

(7) في "ف": زوج.

.....

.....

عذراء⁽¹⁾ لم يمسه بشرٌ هُنَّ على الله تعالى⁽²⁾. تحزنت؛ بأن خطر على قلبها⁽³⁾ لوم القوم إياها بولادتها من غير زواج⁽⁴⁾، فأورد هذا الكلام المبتدأ تطيباً لقلبها، وإراحةً للهم الذي حدث لها؛ فإنها إذا علمت أن الله تعالى يُعَلِّم هذا الولد⁽⁵⁾ الذي يُخلَق⁽⁶⁾ من غير أبٍ بما لم يعلمه من قبله من الكتاب، والحكمة، والتوراة، والإنجيل، حصلت⁽⁷⁾ لها مسرةٌ عظيمةٌ تطيب بها قلبها، ويزول عنها الهموم العارضة لها، بملاحظة لوم الناس إياها⁽⁸⁾.

قيل على⁽⁹⁾ هذا الوجه: ثبوت الواو في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ﴾ يمنع كونه ابتداءً كلام⁽¹⁰⁾، إلا أن يُدعى زيادة الواو⁽¹¹⁾ فيه؛ لأن الواو العاطفة تربط⁽¹²⁾ مدخولها على شيء مذكور قبلها أو مقدر، فكيف يكون مدخولها ابتداءً كلام⁽¹³⁾؟

(1) في "ف": عذراء.

(2) أثبتت في "ف".

(3) في "ف" و "أ": قلبه، والأصح: قلبها.

(4) في "ف": زوج.

(5) في "غ": هذا المولود.

(6) في "ف" و "غ": يخلقه.

(7) في "غ": جعلت.

(8) يُنظر هذا المعنى: الشرييني، السراج المنير، 216/1. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 38/2.

(9) سقطت من "م".

(10) في "م": الكلام.

(11) في "م": فالواو.

(12) في "غ": ترتبط.

(13) أورد أبو حيان هذا الاعتراض، وردّ عليه السمين الحلبي بما أورده شيخ زاده بعد الاعتراض.

يُنظر: البسيلي، أبو العباس أحمد بن محمد، التقيد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، 543/1، ط: بدون، جامعة

الإمام سعود الإسلامية - الرياض. أبو حيان، البحر المحيط، 160/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 184/3.

.....

.....

"وهذا الاعتراض⁽¹⁾ غير وارد⁽²⁾؛ لأن كون ما بعد الواو كلاماً مستأنفاً لا يستلزم كون الواو عاطفة ألبتة أو زائدة؛ لأن النحويين قد نصوا⁽³⁾ على أن الواو قد تكون⁽⁴⁾ للاستئناف؛ بدليل أن الشعراء يأتون بها في أوائل أشعارهم من غير أن يتقدم شيء يكون ما بعده معطوفاً عليه، ويسمونها واو الاستئناف. ومن ذهب إلى أن الواو تكون⁽⁵⁾ عاطفة ألبتة يزعم أن الشاعر عطف كلامه⁽⁶⁾ على شيء منوي في نفسه. لكن ما ذكرناه أشهر القولين"⁽⁷⁾.

والوجه الثاني: أنه معطوف على قوله: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾، والمعنى: "إن⁽⁸⁾ الله يبشرك بكلمة، ويعلم ذلك المولود المعبر عنه بالكلمة"⁽⁹⁾.

• والوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على ﴿وَجِيهًا﴾؛ لكونه في⁽¹⁰⁾ تأويل اسم منصوب على الحال؛

(1) أضاف في "ف": من.

(2) نهاية ص 1/ق 120 من "غ".

(3) في "ف": نصبوا. وسقطت "قد" من "د".

(4) في "ف": يكون.

(5) في "م": يكون.

(6) في "ف": كلام.

(7) هذا كلام مقتبس من الدر المصون للسمين الحلبي، مع تصرف يسير. يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 184/3.

وَيُنظر: الفراهيدي، الجمل في النحو، ص 303. المرادي، الجنى الداني، ص 163. العلاني، صلاح الدين أبو سعيد خليل، الفصول المفيدة في الواو المزیدة - تحقيق: حسن الشاعر، ص 56، ط: 1، 1410 هـ - 1990 م، دار البشير - عمان. السيوطي، نواهد الأبحار، 532/2 - 533.

(8) سقطت من "ف".

(9) نسبه المفسرون للمبرد، واستبعده أبو حيان؛ لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 70/3. الرازي، مفاتيح الغيب، 226/8. أبو حيان، البحر المحيط، 159/3.

(10) سقطت من "م".

.....

.....

لما مرَّ من⁽¹⁾ أن الجملة الفعلية الحالية مقدرة بالاسم، فجاز عطفها على الاسم⁽²⁾.
والمصنَّف قدَّم الوجه الأول؛ لكونه جارياً على القراءة⁽³⁾ بياء الغيبة وبنون العظمة⁽⁴⁾، بخلاف الوجهين
الأخيرين⁽⁵⁾؛ فإنهما لا يستقيمان على القراءة بالنون إلا بتقدير القول؛ أي: أن الله يبشرك بعيسى ويقول:
(نعلمه)، أو حال كونه وجيهاً ومقولاً فيه: "نعلمه الكتاب"، ولكون الوجه الأول خالياً عن طول الفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه، وأنه يخل⁽⁶⁾ فصاحة الكلام، خصوصاً إذا كان الفاصل أجنبياً عنهما؛ وهو
ههنا قوله: ﴿قَالَ رَبِّ﴾ الآية⁽⁷⁾.

(1) سقطت من "م".

(2) قاله الأخفش، وأبو البقاء، واستبعده أبو حيان؛ لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ولا يقع في لسان العرب
مثله. واستحسن غيره هذا القول والقول السابق على قراءة الياء.

يُنظر: الأخفش، معاني القرآن، 220/1. النحاس، إعراب القرآن، ص 159. العكبري، التبيان في إعراب القرآن،
261/1. أبو حيان، البحر المحيط، 159/3. السيوطي، نواهد الأبحار، 533/2 - 534.

(3) أثبتت في "م": (القراءة)، وفي باقي النسخ: (القراء)، والأول أصح.

(4) نهاية ص 1/ ق 40 من "أ".

(5) في "ف": الآخرين.

(6) سقطت من "ف".

(7) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 159/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 189/3. السيوطي، نواهد الأبحار،
534/2. الخفاجي، حاشية الشهاب، 28/3.

و﴿الْكِتَابُ﴾ الكتبة أو جنس الكتب المنزلة. وخصَّ الكتابان لفضلهما. وقرأ نافع وعاصم ويعلمه بالياء.

قوله: (و﴿الْكِتَابُ﴾: الكتبة⁽¹⁾) يعني: أنه مصدر بمعنى الخط باليد، والكتابة بها⁽²⁾. وإن أُريد به جنس الكتب المنزلة يكون ذكر التوراة والإنجيل بعده⁽³⁾ من قبيل التخصيص بعد التعميم؛ إظهاراً للشرف الخاص⁽⁴⁾ وفضله⁽⁵⁾.
(قيل: الكتاب الخط باليد، والحكمة البيان باللسان، كذا في "التيسير"⁽⁶⁾).

(1) "الكتبة" بالكسر، مصدر.

يُنظر: ابن دريد، **جمهرة اللغة**، 256/1. الحميري، **شمس العلوم**، 5754/9. الفيومي، **المصباح المنير**، 524/2. الزبيدي، **تاج العروس**، 102/4.

(2) اختاره الثعلبي، ومكي، والواحدي، والبغوي، وابن عطية، والرازي، وذكر ابن عطية أنه قول ابن جريج وجماعة المفسرين، واختاره أبو حيان، وذكر أنه قول لابن عباس.
يُنظر: الثعلبي، **الكشف والبيان**، 70/3. مكي، **الهداية إلى بلوغ النهاية**، 1015/2. الواحدي، **الوجيز**، ص 211. البغوي، **معالم التنزيل**، 441/1. ابن عطية، **المحرر الوجيز**، 438/1. الرازي، **مفاتيح الغيب**، 226/8. أبو حيان، **البحر المحيط**، 158/3. الثعالبي، **الجواهر الحسان**، 46/2.

(3) في "ف": بعد.

(4) نهاية ص 2/ق 256 من "م".

(5) اختاره ابن جزي، وأكثر المفسرين على القول الأول.

وقيل: هو كتاب غير معلوم، علّمه الله عيسى مع التوراة والإنجيل، ومنعه ابن عطية. وقال الماتريدي: هو نفس التوراة والإنجيل، أو كتب النبيين.

يُنظر: الماتريدي، **تأويلات أهل السنة**، 373/2. الأصفهاني، **تفسير الراغب**، 572/2. ابن عطية، **المحرر الوجيز**، 438/1. ابن جزي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، ص 153. أبو حيان، **البحر المحيط**، 159/3.

(6) صَفَّ الإمام أبو حفص نجم الدين عمر بن محمد بن إسماعيل النسفي، المتوفى سنة سبع وثلاثين وخمسمائة، كتاباً في التفسير، وسمّاه (التيسير في التفسير)، وهو من الكتب المبسّطة في تفسير القرآن الكريم، ضمّنه الإمام النسفي فوائد لم يسبق إليها غيره. وهو متقدم على النسفي صاحب (مدارك التنزيل).
وصَفَّ كذلك الإمام أبو القاسم القشيري المتوفى سنة خمس وستين وأربعمائة تفسيراً بالاسم نفسه، وهو من أجود كتب التفسير.

قوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِّنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُخْرِى الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾

﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ منصوب بمضمر على إرادة القول تقديره: "ويقول أرسلت رسولاً بأنى قد جئتكم"، أو بالعطف على الأحوال المتقدمة مضمناً معنى النطق فكأنه قال: وناطقاً بأنى قد جئتكم،

وقيل: الحكمة العلوم الشرعية، والعقلية، وتهذيب الأخلاق⁽¹⁾. والمشهور أن الحكمة إتقان العلم والعمل⁽²⁾. قوله: (منصوب بمضمر على إرادة القول) لما لم يصح عطف قوله: ﴿وَرَسُولًا﴾⁽³⁾ على شيء من المنصوبات المذكورة قبله، وهي: قوله ﴿وَجِيهًا﴾ (من المقربين)

فيكون شيخ زاده رحمه الله نسب ما أورده لأحدهما، ولا سبيل لتحديد واحد منهما؛ إذ إنهما لا يزالان مخطوطين، إلا جزءاً يسيراً حَقَّقَ من كتاب النسفي.

مع الإشارة إلى أن الإمام القشيري لم يذكر هذا في تفسيره المتوفر (لطائف الإشارات) ، فقد يكون سبباً لترجيح الأول، وليس بملزم.

كما أشير إلى أن النسفي صاحب (مدارك التنزيل) ذكر هذا المعنى أيضاً .

يُنظر: النسفي، مدارك التنزيل، 256/1. حاجي خليفة، كشف الظنون، 519/1.

(1) يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 226/8.

(2) كتبت في "أ" في الهامش، ولم تكتب في "م" و"ف" و"غ".

ورد في معنى الحكمة أقوال، فقليل: هي السنة التي يتكلم بها الأنبياء، في الشرعيات، والمواعظ، مما يلهمه الله عز وجل للأنبياء ولم يوح إليهم في كتاب أو بملأ. وقيل: هي الإصابة في القول والعمل. وقيل: هي ما شرع من الدين.

وقيل: هي النبوة، وقيل: هي العقل. وقيل: هي أنواع العلم. وقيل: هي الحكم بين الخلق، وقيل: الحلال والحرام.

يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 373/2. ابن عطية، المحرر الوجيز، 438/1. ابن جزي، التسهيل لعلوم

التنزيل، ص 153. أبو حيان، البحر المحيط، 159/3.

(3) في "م" و"ف": رسولاً ومصدقاً .

.....

.....

و(يُكَلِّم) و﴿فِي الْمَهْدِ﴾ و(من الصالحين)⁽¹⁾؛ لأن الضمائر المستترة⁽²⁾ فيها ضمير الغيبة⁽³⁾ لرجوعها إلى عيسى المعبر عنه بقوله⁽⁴⁾: ﴿يَكَلِّمُهُ﴾ وضمير ﴿يَعْلَمُ﴾، والمستتر في قوله: ﴿وَرَسُولًا﴾ و(مصدقاً) ضمير التكلم⁽⁵⁾؛ لأن قوله: "بأنني قد جئكم بآية"⁽⁶⁾ متعلق بقوله: ﴿وَرَسُولًا﴾، وقوله⁽⁷⁾: ﴿لَمَّا بَيَّنَّ يَدَيَّ﴾ متعلق بقوله: ﴿وَمُصَدِّقًا﴾، فالمستتر فيهما ضمير التكلم⁽⁸⁾، فلا يصح عطفهما على (المنصوبات المتقدمة؛ لاختلاف الضمائر، فإنه⁽⁹⁾ بمنزلة أن يقال: "يُبشرك به وجيهاً هو، ورسولاً"⁽¹⁰⁾ أنا⁽¹¹⁾، ومصدقاً أنا أو: "يُكلم طفلاً هو، ورسولاً ومصدقاً أنا"⁽¹²⁾؛ فإنه لا يقال بعث الله عيسى مصدقاً أنا؛ بل يقال مصدقاً هو⁽¹³⁾.

(1) نهاية ص2/ق120 من "غ".

(2) في "ف": المستتر.

(3) في "ع": الغائب.

(4) سقطت من "ع".

(5) في "م" و "ف": المتكلم.

(6) أضاف الباء قبل "أنني" وهو خطأ.

(7) سقطت الواو من "ف".

(8) نهاية ص2/ق26 من "ف".

في "م" و "ف" و "غ": المتكلم.

(9) في "ف": ولنه.

(10) سقطت من "م".

(11) سقطت من "ع".

(12) سقطت من "ع".

(13) سقطت من "م" و "ف".

يُنظر هذا القول: الزمخشري، الكشاف، 364/1.

.....

.....

ذكر لنصبها وجهين:

- الأول: أن قوله: ﴿وَرَسُولًا﴾ منصوب بفعل مضمر مدلول عليه بقوله: ﴿رَسُولًا﴾⁽¹⁾، وذلك الفعل المضمر مقول لقول⁽²⁾ مضمر أيضاً، وذلك القول المضمر معطوف على قوله: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ﴾⁽³⁾.

تقدير الكلام: "ويقول: أرسلتُ رسولاً بأنني⁽⁴⁾ قد جئتكُم بآية".

والثاني: أن يكون معطوفاً على "الأحوال المنصوبة المتقدمة؛ لتضمين الرسول معنى النطق؛ فإنه يجوز أن يكون كل واحد من قوله: ﴿وَرَسُولًا﴾ و﴿مُصَدِّقًا﴾ معطوفاً على⁽⁵⁾ أحد المنصوبات السابقة، على وجه لا يلزم منه ذلك المحذور، بأن يكون قوله "بأنني قد جئتكُم"⁽⁶⁾ وقوله "لما بين يدي" متعلقين⁽⁷⁾ بما يتضمنه "رسولاً" و"مصدقاً" من معنى النطق. كأنه قيل:

(1) سقطت من "م".

(2) في "م": القول.

(3) ضغ أبو حيان هذا القول؛ للحاجة لإضمار شيئين: القول ومعموله "أرسلت". وجعل الشهاب هذا تكلفاً عظيماً، والأولى عندهما أن يكون على إضمار "جعل"، والتقدير: "ويجعله رسولاً"، وهذا ما قال به كل من الطبري، والماتريدي، والثعلبي، ومكي، والواحدي، والبغوي.

ينظر: الطبري، جامع البيان، 424/6. الماتريدي، تأويلات أهل السنة، 373/2. النحاس، إعراب القرآن، ص 159. الثعلبي، الكشف والبيان، 70/3. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1015/2. الواحدي، الوجيز، ص 211. البغوي، معالم التنزيل، 411/1. أبو حيان، البحر المحیط، 161/3. السيوطي، نواهد الأبرار، 534/2. الخفاجي، حاشية الشهاب، 28/3.

(4) في "ع" صحفت إلى: يأتي.

(5) سقطت من "ع".

(6) أضاف الباء قبل "أنني" وهو خطأ.

(7) في "ف": متعلقاً. وفي باقي النسخ أثبتت: (متعلقان)، والصواب: (متعلقين).

وتخصيص بني إسرائيل لخصوص بعثته إليهم، أو للرد على من زعم أنه مبعوث إلى غيرهم.

حال كون الكلمة المبشر بها وجبهاً، وكذا وكذا⁽¹⁾، ورسولاً⁽²⁾ ناطقاً بأني قد جئتكم، ومصدقاً ناطقاً بأني أصدق ما بين يدي⁽³⁾.

قوله: (وتخصيص بني إسرائيل لخصوص⁽⁴⁾ بعثته إليهم) يعني: أن تخصيصهم بالذكر يدل على أنه عليه السلام كان رسولاً إلى بني إسرائيل "كلهم، وأنه لم يبعث إلا إليهم، فإن أول أنبياء بني إسرائيل"⁽⁵⁾ هو⁽⁶⁾ يوسف بن يعقوب، وآخرهم هو عيسى بن مريم عليهم السلام⁽⁷⁾.
فالآية⁽⁸⁾ رد على من زعم من اليهود أن عيسى عليه السلام كان مبعوثاً إلى قوم مخصوص من بني إسرائيل أو من غيرهم، والحاصل أن تخصيصهم بالذكر إما لبيان أنه عليه السلام لم يبعث

(1) سقطت من "م" و"ف".

(2) سقطت الواو من "ف".

(3) نهاية ص 2/ق 40 من "أ".

اختاره الراغب، وابن عطية. وقيل على هذا القول: لا يخفى أنه خروج عن قانون التضمنين.

يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 159، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1015/2. الأصفهاني، تفسير الراغب، 573/2. ابن عطية، المحرر الوجيز، 438/1. الخفاجي، حاشية الشهاب، 28/3.

(4) في "م" الخصوص.

(5) سقطت من "ع".

(6) سقطت من "م".

(7) استدل على هذا بحديث طويل لأبي ذر رضي الله عنه، في عدد الأنبياء، ومما جاء في بعض رواياته: (وأول أنبياء

بني إسرائيل موسى وآخرهم عيسى عليه السلام)، وفي رواية (وأول أنبياء بني إسرائيل يوسف عليه السلام).

والحديث أخرجه الطبري في تاريخه، وأورده ابن أبي حاتم في تفسيره.

قال الهيثمي: ضعيف.

وقال الشيخ ابن باز: جميع الأحاديث في هذا الباب ضعيفة.

يُنظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، 451/1. ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، 201/11. الهيثمي، مجمع

الزوائد، 159/1. ابن باز، مجموع الفتاوى، 66/2.

ويُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 70/3. البغوي، معالم التنزيل، 441/1. أبو حيان، البحر المحیط، 162/3.

(8) في "م": والآية.

﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ نصب بدل من ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾، أو جر بدل من (آية)،

إلا إليهم، إن لم يكن هناك من (1) يزعم أنه مبعوث إلى غيرهم، أو للرد على (2) من يزعم أنه مبعوث إلى غيرهم إن كان (3).

قوله: (نصب بدل ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾) "يعني: أن قوله تعالى: "أني أخلق لكم" يجوز في محله ثلاثة أوجه: النصب، والجر، والرفع.

أما النصب، فعلى "أنه بدل من قوله: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾؛ فإنه في محل النصب بعد إسقاط الخافض وهو (الباء)؛ فإن (4) الأصل "بأنني قد جئتكم"، أو منصوب بفعل مضمر، أي: ورسولاً يذكر أنني قد جئتكم، فيذكر صفة لـ ﴿رسول﴾، حذفت الصفة وبقي معمولها منصوب المحل، والبدل في حكم المبدل منه، فيكون منصوب المحل مثله، إما بنزع الخافض (5)، أو بفعل مضمر (6).

(1) في "ف" أضاف: ببعث.

(2) نهاية ص 121 ق 1 من "غ".

(3) وينفي هذا الزعم أيضاً قول الله عز وجل: ﴿وَلَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ بَنِيَ إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ (سورة الصف، الآية:

6)، فالآية بينت أن عيسى عليه السلام أرسل لبني إسرائيل عامة، دون تخصيص بقوم منهم دون غيرهم.

و يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 70/3. الرازي، مفاتيح الغيب، 227/8.

(4) سقطت من "ف". كتب فيها: فعلى صح الأصل... .

(5) في "ف": الحافظ.

يراد بالخافض الجار، ونزعه حذفه من مكانه، ويكون الجر مبنياً عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾ (الأعراف: ١٥٥)، أي: "من قومه".

(6) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 160. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1016/2. الزمخشري، الكشف،

364/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 438/1. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 262/1.

.....

.....

"وهذا البديل يحتمل أن يكون بدل (كل من كل⁽¹⁾) إن أريد بـ(الآية) شيء خاص، وأن يكون بدل (بعض من كل) إن أريد بـ(الآية الجنس)"⁽²⁾.

"ويدل عليها قوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ﴾، مع أنه قد أتى بآيات كثيرة؛ فإنه يدل على أن المراد بالآية الجنس"⁽³⁾.

ويحتمل أن يكون إفراد (آية) بناءً على أن الكل آية واحدة؛ من حيث إنه يدل على شيء واحد وهو صدقه عليه السلام⁽⁴⁾ في دعوى الرسالة⁽⁵⁾.

وأما كونه في محل الجر فبأن يكون بدلاً من (آية): أني قد جئتكم بأنني أخلق لكم، وهذا نفسه آية من الآيات، فيجوز كونه بدلاً من (آية) بدل الكل، أو البعض، كما ذكر⁽⁶⁾.

(1) في "ف": الكل.

(2) هذا الكلام منقول من الدر المصون. والزجاج اختار الأول وجوز الثاني،

ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 413/1. السمين الحلبي، الدر المصون، 192/3.

(3) سقطت من "ع".

(4) سقطت من "م".

(5) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 227/8.

(6) جوز الزجاج والنحاس هذا الوجه.

والكسر يكون على وجهين، أحدهما: الاستئناف وقطع الكلام، وثانيهما: أنه فسر الآية بقوله: "أنني أخلق لكم من الطين"، ويجوز أن يُفسر الجملة المقدمة بما يكون على وجه الابتداء.

ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 413/1. النحاس، إعراب القرآن، ص 160. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية، 1016/2. الزمخشري، الكشاف، 364/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 438/1. الواحدي، التفسير البسيط،

268/5. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 262/1.

أو رفع على هي ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ﴾ والمعنى: أقدر لكم وأصور شيئاً مثل صورة الطير، وقرأ نافع (إنى) بالكسر، ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ الضمير للكاف، أي: في ذلك الشيء المماثل. ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ فيصير حياً طياراً بأمر الله، نَبه به على أن إحياءه من الله تعالى لا منه. وقرأ نافع هنا وفي المائدة (طائراً) بالالف والهمزة.

وأما كونه في محل الرفع فبأن⁽¹⁾ يكون خبر مبتدأ محذوف، تقديره "مع"⁽²⁾ أني أخلق، أي: الآية التي جئت بها أني أخلق"، وهذه الجملة في الحقيقة جواب لسؤال مقدر⁽³⁾، كأن قائلًا قال: وما تلك الآية؟ فقال ذلك⁽⁴⁾.

قوله: (والمعنى: أقدر لكم)⁽⁵⁾ فإن الخلق في الأصل هو: التقدير، كما في قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾⁽⁶⁾، أي: المقدرين؛ لامتناع أن يكون المخلوق خالقاً بمعنى المكون والمبدع؛ فإن شأنه⁽⁷⁾ ليس إلا التقدير والتصوير⁽⁸⁾.

(1) في "ف": فأن.

(2) في "ف": هي.

(3) وهذا المعبر عنه في علم البلاغة بالاستئناف البياني.

(4) جَوَزَ الزجاج والنحاس هذا الوجه أيضاً.

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وأعرابه، 413/1. النحاس، إعراب القرآن، ص 160. مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية،

1016/2. الزمخشري، الكشاف، 364/1. ابن عطية، المحرر الوجيز، 438/1. العكبري، التبيان في إعراب

القرآن، 262/1.

(5) نهاية ص 1/ ق 41 من "أ".

(6) سورة المؤمنون، الآية: 14.

(7) نهاية ص 1/ ق 257 من "م".

(8) الخلق في كلام العرب على ضربين، أحدهما: الإنشاء على مثال أبدعه، والآخر: التقدير.

وفعل عيسى عليه السلام هنا إنما خرج على تقدير الله عز وجل، لا تقديره، وكذلك كل معجزات الأنبياء إنما هي

بتقدير الله، وهو من أجزائها على أيديهم تأييداً وإثباتاً لدعوى النبوة، بمعنى أنه لم يكن خلق عيسى ابتداءً منه وإنما بقدرة

الله وتقديره.

.....

.....

"وقوله⁽¹⁾: ﴿لَكُمْ﴾ متعلق بـ ﴿أَخْلَقُ﴾، واللام للعلة، أي: لأجلكم، بمعنى لتحصيل إيمانكم، وإزالة تكذيبكم إياي"⁽²⁾.

والكاف في قوله: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ في محل النصب؛ على أنه صفة مفعول محذوف⁽³⁾، أي: أخلق لكم هيئة مثل هيئة⁽⁴⁾ الطير وصورته المهيأة⁽⁵⁾.

ولما كان الكاف اسماً بمعنى المثل، صَحَّ أن يرجع إليه ضمير ﴿فِيهِ﴾⁽⁶⁾، والمعنى: فأنفخ في مثل هيئة الطير⁽⁷⁾.

قيل⁽⁸⁾: إنه عليه السلام لم يخلق غير الخُفَّاش⁽⁹⁾.

يُنظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، 16/7. الجوهرى، الصحاح، 1470/4. ابن فارس، مجمل اللغة، 301/1. الرازى، مقاييس اللغة، 213/2. ابن منظور، لسان العرب، 85/10.

(1) سقطت الواو من "م".

(2) كلام منقول من الدر المصون.

يُنظر: السمين الحلبى، الدر المصون، 192/3.

(3) نهاية ص 121 ق 2 من "غ".

(4) سقطت من "م".

(5) قاله أبو البقاء، ونُسِبَ للأخفش القول بأن الكاف هي المفعول به، لأنها اسم كسائر الأسماء. ونقل الواحدى جواز كونها نعت لمصدر محذوف.

يُنظر: الواحدى، التفسير البسيط، 270/5. العبرى، التبيان في إعراب القرآن، 263/1. السمين الحلبى، الدر المصون، 192/3.

(6) في "ف": فيه ضمير.

(7) قاله الزمخشري، وأبو السعود. يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 364/1. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 39/2.

(8) سقطت من "ف"، وكتب في موضعها: "فيه".

(9) قاله الثعلبى، والبغوي، واحتجوا بأن أهل المدينة قرأوا: (طائراً). وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "إنما خلق عيسى طيراً واحداً، وهو الخفَّاش". أورده السيوطي في (الدر المنثور) وعزاه إلى أبي الشيخ.

يُنظر: الثعلبى، الكشف والبيان، 71/3. البغوي، معالم التنزيل، 441/1. السيوطي، الدر المنثور، 215/2. وقرأ أبو جعفر ونافع ويعقوب "طائراً".

(وقيل: إنه خلق أنواعاً من الطير، والله أعلم)⁽¹⁾.
 "روي⁽²⁾ أنه عليه السلام لما ادعى النبوة، وأظهر⁽³⁾ المعجزات، طالبوه بخلق خفاش تعنتاً، فأخذ طيناً
 فصوّره، ثم نفخ فيه، فإذا هو يطير بين السماء⁽⁴⁾ والأرض⁽⁵⁾.
 قيل: إنما طلبوا منه خلق خفاش لأنه أعجب من سائر الخلق، ومن عجائبه أنه لحم ودم يطير بغير
 ريش، ويلد كما يلد الحيوان، ولا يبيض كما يبيض⁽⁶⁾ سائر الطيور، وله ضرع يخرج منه اللبن، ولا يبصر
 في ضوء النهار ولا في ظلمة الليل، ويبصر

يُنظر: ابن الوجيه، الكنز في القراءات العشر، 440/2. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 240/2.
 والخفاش طائر صغير العينين، يشق عليه ضوء النهار، له وجه كالخ، وأنياب وأضراس حداد، وجناحاه جلدتان
 يخفقان، على وسطه شيء من ريش، واشتقاق اسمه من صغر عينيه، وهو نفسه المسمى بالوطواط.
 يُنظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، الكنز اللغوي في اللسان العربي - تحقيق: أوغست هفتر،
 ص 182، ط: بدون، مكتبة المتنبّي - القاهرة. الأزدي، علي بن الحسن الهنائي، المُجد في اللغة - تحقيق: أحمد
 مختار عمر وضاحي عبد الباقي، ص 88، ط: 2 - 1988م، عالم الكتب - القاهرة. ابن دريد، جمهرة اللغة،
 602/1. الأزهرى، تهذيب اللغة، 42/7. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 31/5. ابن سيده، المخصص،
 348/2.

(1) كتبت في "أ" في الهامش. ولم تكتب في "م" و"ف".

أخرج ابن المنذر عن الحسن أنّه صوّر حماماً.

يُنظر: ابن المنذر، تفسير القرآن، ص 208.

ويُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 228/8.

(2) في "م": وروي.

(3) في "م": فأظهر.

(4) نهاية ص 1/ق 27 من "ف".

(5) كلام منقول من مفاتيح الغيب. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 228/8.

وأخرج الطبري وابن المنذر عن ابن جريج مثل هذا، ولا أصل له يُسنده.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 426/6. ابن المنذر، تفسير القرآن، ص 208. السمرقندي، بحر العلوم، ص 214.

(6) "كما يبيض" سقطت من "م".

.....

.....

في ساعتين، ساعة بعد⁽¹⁾ غروب الشمس، وساعة بعد طلوع الفجر قبل أن يُسفر⁽²⁾ جداً، ويضحك كما يضحك الإنسان، ويحيض كما تحيض⁽³⁾ المرأة⁽⁴⁾.

ولاً بعد فيكون نفخ عيسى عليه السلام سبباً لحياة الجماد؛ لأن القرآن دلّ على أنّه عليه السلام إنما تولّد من نفخ جبرائيل عليه السلام في مريم، وجبرائيل روح محض، وروحاني محض، فلما تولّد عليه السلام من نفخة جبرائيل ظهرت فيه خاصية جبرائيل، وهي ترتب الحياة على نفخته كسريتها⁽⁵⁾ على نفخة جبرائيل بأن يخلق الله تعالى الحياة في ذلك الجسم الذي نفخ فيه عيسى عليه السلام، على سبيل إظهار المعجزة في يده⁽⁶⁾.

(1) في "ف": في.

(2) السّفْر: بياض النهار، والمراد: قبل أ، ينكشف، ويظهر بياضه.

يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة، 279/12. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 479/8. الرازي، مختار الصحاح، ص148.

(3) في "ع": يحيض.

(4) كلام منقول من بحر العلوم للسمرقندي، مع تصرف يسير، وبمثله قال الثعلبي. ويؤيده ما أورده ابن سيده في تعريفه.

يُنظر: السمرقندي، بحر العلوم، ص215. الثعلبي، الكشف والبيان، 71/3. ابن سيده، المخصص، 348/2.

(5) في "ف": كسريتها.

(6) ويؤيده ما قيل من أنّ ما تميز به عيسى عليه السلام أنّ الله عزّ وجلّ كان يخلق الحياة في ذلك الجسم بقدرته عند نفخة عيسى عليه السلام فيه على سبيل إظهار المعجزات، لا أن المراد أنه تعالى أودع في نفس عيسى عليه السلام خاصيةً، بحيث متى نفخ في شيء كان نفخه فيه موجباً لصيرورة ذلك الشيء حياً.

يُنظر: النيسابوري، غرائب القرآن، 165/2. الرازي، مفاتيح الغيب، 229/8.

﴿وَأَبْرَأُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ﴾ (الأكمه): الذي ولد أعمى، أو الممسوح العين.

قوله: **﴿وَأَبْرَأُ الْأَكْمَهَ﴾** عطف على قوله: **﴿أَخْلَقُ﴾** (1).
والبراءة: التفصي (2) من الشيء المكروه، ومُلابَتُهُ (3).
و (الأكمه): الذي يولد أعمى (4). وقيل: الذي يولد (5) مطموس العين (6).

(1) في "م": أطلق.

يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 166/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 197/3.

(2) في "ف": والتقص.

(3) سقطت الواو من "ف".

الْوَد: السلامة من السقم والمرض، تقول: وَأَى، بَوَى، بَوَى، وبروء.

والتقصي: التخلص والخروج من الشيء.

يُنظر: الفراهيدي، العين، 289/8. ابن دريد، جمهرة اللغة، 1020/2. الأزهرى، تهذيب اللغة، 195/15.

الجوهري، الصحاح، 2455/6. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 365/8. ابن منظور، لسان العرب، 33/1.

(4) (الأكمه) مَنْ كَمِهَ، يَكْمُه، كَمَاهُ الْكَمَهُ: الظلمة تطمس على البصر، يقال: كَمِهَ الرجل فهو أكمه، ويقال: كَمِهَ النهار، إذا اعترضت في الشمس غيرة. واختلف في المراد بالأكمه، فقال عكرمة والأعشى ومجاهد والضحاك: هو الذي يبصر بالنهار ولا يبصر بالليل. وقال ابن عباس وقتادة: هو الذي ولد أعمى ولم يبصر ضوء قط، وقال الحسن والسدي: أن الأكمه هو الذي يولد أعمى وهو الذي يعمى وإن كان بصيراً. وهو المعروف من كلام العرب، يُقال: كمهت عينه تكمه كمهاً وكمهتها أنا إذا أعميتها.

يُنظر: ابن الأثير، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس - تحقيق: حاتم الضامن، 1:277،

ط: 1، 1412 هـ - 1992 م، مؤسسة الرسالة، بيروت. الجوهري، الصحاح، 2247/6. الرازي، مختار الصحاح،

ص 273. ابن سيده، المخصص، 103/1. الثعلبي، الكشف والبيان، 71/3.

(5) في "ف" لم يولد.

(6) يروى هذا عن قتادة، وعن مجاهد: الأكمه: الذي يبصر بالنهار ولا يبصر بالليل، وقد أورده الراغب، وقال إنه ليس بشيء. ويقال للذهاب العقل: أكمه.

يُنظر: الحربي، إبراهيم بن إسحاق، غريب الحديث - سليمان العايد، 482/2، ط: 1 - 1405 هـ، جامعة أم القرى -

مكة المكرمة. الأزهرى، تهذيب اللغة، 21/6. الأصفهاني، تفسير الراغب، 571/2. المناوي، التوقيف، ص 59.

.....

.....

وإبرأؤه⁽¹⁾ : جعله بصيراً بعد الكمه.

قال الزمخشري: "لم يوجد في هذه الأمة (أكمه) غير قتادة بن⁽²⁾ دَعَمَةَ السُّوسِي⁽³⁾، صاحب التفسير"⁽⁴⁾.

قال الراغب: "قد يقال لمن ذهب عينه (أكمه)"⁽⁵⁾.

وأنشد: (كَمِهَتْ عَيْنَاهُ حَتَّى ابْيَضَّتَا)⁽⁶⁾.

خَصَّ عليه السلام هذين المرضيين بالذكر، لأنهما أعيا الأطباء، وكان⁽⁷⁾ الغالب في زمن عيسى عليه السلام⁽¹⁾ الطب،

(1) في "م": إبرأؤه.

(2) في "م": ابن.

(3) هو: قتادة بن دعامة بن عزيز السدوسي، البصري، الضرير، يُكنى بأبي الخطاب، ولد سنة ستين، كان من أوعية العلم، وممن يضرب به المثل في قوة الجفظ، فكان لا يسمع شيئاً إلا حفظه، وكان رأساً في العربية، والغريب، وأيام العرب، وأنسابها، توفي سنة ثمانى عشر ومائة، وقيل: سنة سبع عشر ومائة.
يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 171/7. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 269/5 - 283. ابن العماد، شذرات الذهب، 80/2.

(4) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 364/1.

وأورد ابن الأنباري مثله. يُنظر: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص378، ط: بدون، 1407هـ - 1987م، المكتبة العصرية، بيروت.

(5) يُنظر: الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص726.

(6) نهاية ص2/ق41 من "أ".

هذا شطر بيت من بحر الرمل لسويد بن أبي كاهل، وعجزه: (فهو يُحيي نفسه لما ذَرَعَ) . والشاهد: حصول الكمه، ولم يكن به عند الولادة.

يُنظر: الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى، المفضليات، تحقيق: أحمد شاکر وعبد السلام هارون، ص200، ط:

6، دار المعارف، القاهرة. ابن فارس، مجمل اللغة، 770/1. ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، جمع وتحقيق:

شاکر العاشور، ص33، ط: 1، 1972م، وزارة الإعلام، العراق.

(7) نهاية ص1/ق122 من "غ".

(1) أُثْبِتَتْ في "م".

.....

روي: أن ربما كان يجتمع عليه ألوف من المرضى، من أطاق منهم أتاه، ومن لم يُطق أتاه عيسى عليه الصلاة والسلام، وما يداوي إلا بالدعاء. ﴿وَأُحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ كرّر ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ دفعاً لتوهم الألوهية، فإن الإحياء ليس من جنس الأفعال البشرية.

فأراهم الله تعالى معجزته "عليه السلام" (1) من جنس ذلك (2).

عن وهب بن منبه قال: "ربما اجتمع على عيسى عليه السلام من المرضى في اليوم الواحد خمسون ألفاً، من أطاق منهم أن يبلغه بلغه، ومن لم (3) يطق مشى إليه (4) عيسى عليه السلام (5)، وكان يداويهم بالدعاء، على شرط الإيمان" (6).

روي (7) أنه "عليه السلام" (8) لما قال لهم: أبرئ الأكمه (9) والأبرص، قالوا: إن لنا أطباء يفعلون مثل هذا،

(1) سقطت من "ع".

(2) تحداهم بمعجزات من جنس علمهم والغالب في زمانهم، كما أرى قوم موسى من معجزات العصا واليد البيضاء لما كان الغالب عليهم السحر، وكما كان في زمن نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم الفصاحة والشعر، فجاءهم بقرآن عجز الفصحاء والشعراء عن إتيان مثله.

ينظر: الطبري، جامع البيان، 430/6. السمرقندي، بحر العلوم، ص216. الثعلبي، الكشف والبيان، 72/3. ابن عطية، المحرر الوجيز، 440/1. أبو حيان، البحر المحيط، 165/3.

(3) سقطت من "ف".

(4) في "م": عيسى عليه السلام.

(5) أثبتت في "ف".

(6) يداويهم بالدعاء: أي يدعو لهم الله عز وجل بالشفاء، وذكر بعض المفسرين الدعاء الذي كان يدعو به، ولا سبيل إلى إثبات ذلك.

ينظر: الطبري، جامع البيان، 431/6. الثعلبي، الكشف والبيان، 72/3. السيوطي، الدر المنثور، 215/2.

(7) في "م": وروي.

(8) سقطت من "ع".

(9) سقطت من "ف".

.....

.....

فذهبوا⁽¹⁾ إلى جالينوس⁽²⁾ وأخبروه⁽³⁾ بذلك، فقال: إذا ولد أعمى لا يصبر بالعلاج، والأبرص إذا كان بحالٍ لو غرزت الإبرة لا يخرج منه الدم لا يبرأ بالعلاج، فرجعوا إلى عيسى فجاؤوا بالأكمه والأبرص فمسحهما بيده، فأبصر الأعمى، وروى الأبرص، فأمن به⁽⁴⁾ بعضهم وجدد آخرون، وقالوا هذا سحر⁽⁵⁾.
ثم قال عيسى عليه السلام: ﴿وَأَخِي الْمَوْقِنَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾ فأخبروا⁽⁶⁾ جالينوس، فقال: الميت لا يعيش، ولا يحيا بالعلاج، فإن كان هو⁽⁷⁾ يحيي الموتى فهو نبي ليس بطبيب، فطلبوا منه أن يحيي الموتى، فأحيا أربعة أنفس⁽⁸⁾.

(1) في "ف": ذهبوا.

(2) هو: طبيب يوناني معروف، عاش سبعاً وثمانين سنة، قيل: سكن الأسكندرية، وقيل: رومية، وكان اليونان يعتمدون على كتبه في الطب، روي أنه كان بعد المسيح عليه السلام بنحو مائتي سنة، وقيل: إنه كان في زمنه عليه السلام، وقدم إليه لينظر ما يفعل من العجائب فمات في الطريق قبل أن يراه، وقيل إنه آمن به.

يُنظر: المسعودي، التنبيه والإشراف، ص 113. المقدسي، البدء والتاريخ، 125/3. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ

الملوك والأمم، 4/2.

(3) في "ف": أخبره.

(4) سقطت من "ف".

(5) يُنظر: السمرقندي، بحر العلوم، ص 215.

(6) في "م" و"ف" و"ع": فأخبروا بذلك.

(7) سقطت من "م".

(8) أورد السمرقندي، والتعلبي، والبغوي وكثير من المفسرين هذه الرواية، ونكروا الأنفس الأربعة كما يذكرها شيخ زاده هنا، والبغوي نسب الرواية إلى ابن عباس، وما من إسناد في هذا.

وأشير إلى أن هذه الأمور التاريخية لا سبيل إلى إثباتها أو نفيها؛ إذ لا دليل على صحتها أو عدمها، فأوردتها كما هي عند المفسرين.

يُنظر: السمرقندي، بحر العلوم، 215/1. التعلبي، الكشف والبيان، 72/3. الواحدي، الوجيز، 439/1. السمعاني،

تفسير القرآن، 321/1. البغوي، معالم التنزيل، 442/1. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 95/4. أبو حيان، البحر

المحيط، 165/3.

.....

.....

أحدها: رجل يقال له عازر، (وكان صديقاً له، فلما مرض وقرب موته أرسلت أخته إلى عيسى عليه السلام⁽¹⁾ أن أخاك عازر)⁽²⁾ حان موته فأْتِه، وكان بينهما⁽³⁾ مسيرة ثلاثة أيام فأْتاهُ هو وأصحابه، فوجدوه ميتاً قد مات منذ ثلاثة أيام، فقال لأخته: انطلقِي⁽⁴⁾ بنا إلى قبره، فانطلقت معهم إلى قبره وهو في صخرة مطبقة، فقال عيسى عليه السلام: "اللهم رب السماوات السبع والأرضين السبع، أنت⁽⁵⁾ أرسلتني إلى بني إسرائيل أدعوهم إلى دينك، وأخبرهم أنني أحيي الموتى، فأحي العازر"، فقام عازر وودكهُ⁽⁶⁾ يقطر، فخرج من قبره، وبقي حياً، وولِدَ له.

وثانيها: ابن العجوز، مرَّ به⁽⁷⁾ ميتاً على عيسى عليه السلام على سرير يحمل فدعا الله عيسى عليه السلام⁽⁸⁾، فقام الميت، وجلس⁽⁹⁾ على سريره، ونزل عن أعناق الرجال، ولبس ثيابه، وحمل السرير على عنقه، ورجع إلى أهله، فبقي حياً، وولد له.

(1) أثبتت في "ف".

(2) سقطت من "م".

(3) في "م": بينه.

(4) في "م": انطلق.

(5) في "م" و"ف" و"غ": إك.

(6) الودك: دسم اللحم إذا كان سميناً، يقال: وِدَك، ووديك، وقد وِدَكَ، وودكته توديكاً.

يُنظر: الفراهيدي، العين، 395/5. ابن دريد، جمهرة اللغة، 680/2. الأزهرى، تهذيب اللغة، 181/10. الجوهري،

الصاحح، 1613/4. ابن فارس، مقاييس اللغة، 97/6.

(7) نهاية ص2/ق257 من "م".

(8) أثبتت في "ف" و"غ".

(9) صُفِّت في "غ" إلى: حبس.

وهنا: نهاية ص2/ق122 من "غ".

.....

.....

وثالثها: ابنة العاشر، "الذي يأخذ العشور"⁽¹⁾،⁽²⁾ لما ماتت قيل له⁽³⁾ عليه السلام: أتُحيها وقد ماتت أمس؟ فدعا الله تعالى⁽⁴⁾ فعاشت وبقيت، وولد لها.

ورابعها: سام بن نوح⁽⁵⁾، دعا عليه السلام باسم الله الأعظم فأحياه الله تعالى⁽⁶⁾، وخرج من قبره⁽⁷⁾. روي⁽⁸⁾ أن القوم قالوا: تُحيي⁽⁹⁾ من مات عن قريب، فلعلهم لم يموتوا، وأصابتهم⁽¹⁰⁾ سكتة، فأحي لنا سام بن نوح، فقال عيسى عليه السلام: لُوني⁽¹¹⁾ على قبره، فخرج والقوم معه حتى⁽¹²⁾ انتهى إلى قبره فدعا الله

(1) العشور: جمع (عُشر) ، وهي ما أخذ من الأموال للصدقات.

يُنظر المعنى: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 239/3. الرازي، مختار الصحاح، ص209. ابن منظور، لسان العرب، 570/4.

(2) سقطت من "ع".

(3) في "ف": قيل له عيسى، وسقطت "عليه السلام".

(4) أثبتت الكلمة في "م" و"ع".

(5) هو ابن نبي الله نوح عليه السلام، وقد افترقت بنو نوح فرقا شديداً، وفضل الله عز وجل سام بن نوح على إخوته، قيل: وجعل العرب من ولده والأنبياء أجمعين إلا إدريس، ولما مات نوح عليه السلام استخلفه، له من الولد إرم وأرفخشذ، وقد سكن سام وسط الأرض: (الحرم وما حوله، واليمن) .

يُنظر: البغدادي، أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية، المنطق في أخبار قريش، تحقيق: خورشيد فاروق، ص19، ط: 1، 1405هـ - 1985م، عالم الكتب، بيروت. الدينوري، المعارف، ص26، 27. الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر، ص1، ط: 1 - 1960م، دار إحياء الكتب العربي، القاهرة.

الطبري، تاريخ الرسل والملوك، 173/1.

(6) سقطت الكلمة من "ف".

(7) نهاية ص1/ق42 من "أ".

(8) في "م": وروي.

(9) في "ف": المحيي.

(10) في "ف": ولحيائهم.

(11) في "ف": دنوني.

(12) سقطت من "م".

.....

.....

تعالى، فَحَيَّيْ (1) وخرج من قبره وقد شاب رأسه، فقال له عيسى: كيف شاب رأسك ولم يكن في زمانك شيباً (2)، قال: يا روح الله إنك لما دعوتني سمعت صوتاً فيه: أجب روح الله، فظننت أن القيامة قد قامت، فمن هول ذلك (3) شاب رأسي، فَسَأَلَهُ (4) عن النزع، فقال: يا روح الله إنَّ مرارة النزع لم تذهب عن حنجرتي (5). وقد كان من وقت موته إلى ذلك الوقت أكثر من أربعة آلاف سنة، فقال عليه السلام للقوم: صدقوني فإنني نبي، فأمن به (6) بعضهم وكذبه آخرون، وقالوا هذا سحر، فأرنا آيةً أخرى نعلم بها أنك صادق في دعوى النبوة، فأخبرنا بما نأكله في بيوتنا، وما ندخره للغد فأخبرهم بذلك، وقال (7): يا فلان أنت أكلت كذا وكذا، وأخرت كذا وكذا، فذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ كُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ﴾ (8).

(1) في "ف" يحيى. وفي "غ": حتى حيي.

(2) أثبتت في "ف": (شيباً)، وفي باقي النسخ (شيباً) والأول أصح.

(3) نهاية ص 2/ ق 27 من "ف".

(4) في "م": فسأل.

(5) في "م" و"غ": خنجرتي.

(6) سقطت من "غ".

(7) في "غ": فقال.

(8) إلى هنا نهاية الرواية التي أوردتها المفسرون في ذكر من أحياهم عيسى عليه السلام.

وروي عن قتادة أن معنى قوله: ﴿وَأَنْتُمْ كُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾: ما تأكلون من المائدة التي تنزل

عليكم، وما تدخرون منها، وروي عن السدي، وابن جبير، ومجاهد، وعطاء، وابن إسحاق: أن ذلك كان منه في صباه، وأكثر المفسرين على أن المعنى: أنه كان يخبرهم بما يأكلون داخل بيوتهم، وما يدخرونه من الطعام.

ينظر: الطبري، جامع البيان، 432/6 - 436. الزجاج، معاني القرآن وإعراجه، 414/1. ابن المنذر، تفسير القرآن،

ص 210. الثعلبي، الكشف والبيان، 73/3. أبو حيان، البحر المحيط، 166/3.

﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ بالمغيبات من أحوالكم التي لا تشكون فيها. ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ موفقين للإيمان فإن غيرهم لا ينتفع بالمعجزات، أو مصدقين للحق غير معاندين.

فالله تعالى حكى ههنا خمسة أنواع من معجزات (1) عيسى عليه السلام:

النوع الأول: ذكره بقوله: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ الآية.

والنوع الثاني، والثالث، والرابع، ذكرها بقوله: ﴿وَأُتِرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾.

والنوع الخامس: ذكره بقوله (2): ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾.

(1) في "ف": المعجزات.

(2) في "ف": قوله.

(3) نهاية ص 1/ق 123 من "غ".

قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَلِأَحْلَلْ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ
وَجِئْتُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾

﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ عطف على ﴿رَسُولًا﴾ على الوجهين،

قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ إشارة إلى جميع ما تقدم من الخوارق، وأشير إليها بلفظ الإفراد وإن كانت جمعا⁽¹⁾ في المعنى بتأويل ما ذكر وما تقدم⁽²⁾.
والظاهر أن هذه الجملة من كلام عيسى عليه السلام ختم بها كلامه، وإن احتمل أن تكون من كلام الله تعالى⁽³⁾.

وجواب قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ محذوف، أي: إن كنتم مؤمنين انتفعتم بذلك المذكور⁽⁴⁾.

قوله: (عطف على ﴿رَسُولًا﴾ على الوجهين)، أي: سواء كان ﴿رَسُولًا﴾ منصوباً بفعل مضمر يدل عليه ﴿رَسُولًا﴾، أو منصوباً بعطفه⁽⁵⁾ على المنصوبات السابقة؛ بأن يكون قوله: "بأنني قد جئتكم" متعلقاً بما تضمنه قوله: ﴿رَسُولًا﴾ من⁽⁶⁾ معنى النطق، ويكون قوله: "لما بين يدي"⁽⁷⁾ متعلقاً لما⁽⁸⁾ تضمنه قوله: "مصدقاً" من معنى النطق أيضاً⁽⁹⁾.

(1) في "ف": جميعاً.

(2) ذكر ابن عطية وأبو حيان أن في مصحف ابن مسعود "آيات" على الجمع.

يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 441/1. أبو حيان، البحر المحيط، 167/3.

(3) ممن قال إنه من كلام الله عز وجل: الطبري، ويكون بهذا استئنافاً صيغته صيغة الخبر، واختار أبو حيان أن الله عز وجل حكاة عن عيسى عليه السلام.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 437/6. أبو حيان، البحر المحيط، 167/3.

(4) قاله السمين الحلبي، وأبو السعود.

يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 201/3. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 39/2.

(5) في "م": أو معطوفاً.

(6) في "م": على.

(7) في "ف": يديه.

(8) في "ف" و"ع": بما.

(9) قال بالعطف: الثعلبي، والبغوي.

يُنظر: الثعلبي، الكشف والبيان، 73/3. البغوي، معالم التنزيل، 443/1.

أو منصوب بإضمار فعل دلّ عليه ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ﴾ أي: "وجئتم مصداقاً"،

وتقدير (1) الكلام على الأول: "ويعلمه الكتاب والحكمة، ويقول: أُرسلتُ رسولاً بأنّي قد جئتم بآية، ومصدّقاً لما بين يدي".

وعلى الثاني (2): "يبشرك به حال كونه وجيهاً، وكذا وكذا (3)، ورسولاً ناطقاً بأنّي قد جئتم، ومصدّقاً ناطقاً بأنّي أصدق ما (4) بين يدي" (5).

قوله: (أو منصوب بإضمار فعل دلّ عليه: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ﴾) قال الفراء (6) والزجاج (7): قوله: ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ منصوب على أنه حالٌ من فاعلِ فعلٍ مُضْمَرٍ، والمعنى: "وجئتم مصداقاً لما بين يدي" (8).

وجاز إضمار ﴿جِئْتُكُمْ﴾ لدلالة أول الكلام عليه، وهو قوله: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ﴾، ويجوز أن يكون منصوباً بالعطف على محل قوله: ﴿بِآيَةٍ﴾؛ لأن ﴿بِآيَةٍ﴾ في محل النصب على الحال، والتقدير: "وجئتم ملتبساً (9) بآية ومصدّقاً" (10).

(1) في "م": وتقرير.

(2) في "ف": الناس.

(3) سقطت من "م" و "ف".

(4) في "م" و "ف": لما.

(5) نهاية ص 2/ ق 42 من "أ".

(6) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ص 216.

(7) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1/ 415.

(8) قاله أيضاً الطبري، والواحدي، والنحاس، وأبو البقاء.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 6/ 438. النحاس، إعراب القرآن، 1/ 160. الواحدي، التفسير الوسيط، 1/ 439.

العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1/ 264.

(9) في "ف" منسياً.

وهو يشير بهذا التقدير إلى أن الباء في قوله: ﴿بِآيَةٍ﴾ هي باء الملازمة.

(10) يُنظر: الأصفهاني، تفسير الراغب، 2/ 577. ابن عطية، المحرر الوجيز، 1/ 441. الرازي، مفاتيح الغيب،

﴿وَلَا حِلَّ لَكُمْ﴾ مقدر بإضماره، أو مردود على قوله: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ﴾،

قوله: (مقدر⁽¹⁾ بإضماره)، أي: متعلق بفعل مضمر لدلالة ما تقدم عليه، أي: وجئكم لأحل⁽²⁾.
قوله: (أو⁽³⁾ مردود على قوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ﴾) قال صاحب⁽⁴⁾ (الكشاف): ﴿وَلَا حِلَّ﴾ ردٌّ على
قوله: ﴿بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ (أي: جئكم بآية⁽⁵⁾ من ربكم ولأحل لكم)⁽⁶⁾.
وفي الحواشي السعدية⁽⁷⁾: "معنى كونه رباً على قوله: ﴿بِآيَةٍ﴾: أنه منتظم معه، معطوفٌ عليه ظاهراً،
لكنه في التحقيق من عطف الجمل، أي: "جئكم بآية وجئكم لأحل لكم⁽⁸⁾"؛ إذ لا وجه لعطف المفعول
له⁽⁹⁾ على المفعول به".

(1) في "ف": مصدر.

(2) أي أن الجار والمجرور مقدر بإضمار، فهو من عطف الجملة على الجملة. واختاره الواحدي.

يُنظر: الواحدي، التفسير البسيط، 279/5. أبو حيان، البحر المحيط، 168/3. الخفاجي، حاشية الشهاب، 28/3.

(3) في "م": و.

(4) نهاية ص 258/1 من "م".

(5) نهاية ص 123 ق 1 من "غ".

(6) سقطت من "ف"، وكتب في موضعها: لأمهل لكم.

ومعنى أنه رد: أنه معطوف عليه.

وهذا الوجه اختاره النسفي كذلك، ومنعه أبو حيان؛ لأن "بآية" في موضع حال، و"لأحل" تعليل، ولا يصح عطف
التعليل على الحال؛ لأن العطف بالحرف المُشْرِك في الحكم يوجب التشريك في جنس المعطوف عليه. وأجاب السمين
الحلبي على هذا الاعتراض باحتمال أنه أراد الرد على "بآية" من حيث دلالتها على عامل مقدر.

يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 365/1. النسفي، مدارك التنزيل، 257/1. أبو حيان، البحر المحيط، 169/3.

السمين الحلبي، الدر المصون، 203/3. الطيبي، فتوح الغيب، 113/4.

(7) حاشية سعد الدين التفتازاني على تفسير الكشاف، ولا تزال مخطوطة.

(8) سقطت من "م" و "ف".

(9) سقطت من "م".

أو معطوف على معنى (مصدقاً) كقولهم: "جئتك معذراً، ولأطيب قلبك".

فلذلك غير الصِّفِّ عبارة (الكشاف)، وجعله من عطف الجمل⁽¹⁾ بتقدير: "وجئكم بآية لأحل"، فينبغي أن يكون قوله: ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ مردوداً عليه أيضاً على طريق عطف الجمل؛ لأن كونه مردوداً على ﴿رَسُولًا﴾ يستلزم⁽²⁾ أن يتخلل بين المعطوف والمعطوف عليه شيء أجنبي⁽³⁾.

فإن قيل: ما الفرق بين ما ذكره من الوجهين؛ وهما كون قوله: ﴿وَلِأَحْلٍ﴾ مقدراً⁽⁴⁾ بإضمار ﴿جِئْتُكُمْ﴾ متعلقاً به، وكونه مردوداً على قوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ﴾؟ قلنا: الفعل المضمر هو مجرد قوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ﴾ من غير تقييد⁽⁵⁾ من غير تقييد⁽⁶⁾ (بقوله: ﴿بِآيَةٍ﴾)، والمردود عليه هو ذلك الفعل باعتبار تقييده بها⁽⁷⁾؛ فإنه⁽⁸⁾ فرق واضح بين قولك: "جئتم لأحل" وبين قولك: "جئتم بآية ومعجزة لأحل".

قوله: (أو معطوف على معنى ﴿مُصَدِّقًا﴾) فإن ﴿مُصَدِّقًا﴾ وإن كان حالاً إلا أن المقصود من ذلك التعليل؛ إذ المعنى "جئتم لأصدق ما بين يدي، ولأحل لكم"⁽⁹⁾.

(1) في "ف": الجملة.

(2) في "ف": أضاف "على".

(3) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 169/3.

(4) في "ف": مقتد.

(5) سقطت من "ف" و"غ".

(6) في "غ": تقييده.

(7) سقطت من "ف" و"غ".

(8) في "م": فإنها.

(9) اختار الراغب الأصفهاني هذا الوجه. وقال أبو حيان: لم يتقدم ما يسوغ عطفه عليه من جهة اللفظ، ففيل: هو معطوف على المعنى. ومنعه آخرون؛ لما نكر من أن المعطوف عليه حال، وهذا تعليل.

وذكر أبو البقاء وجهاً رابعاً فقال: هو معطوف على محذوف، تقديره: لأخفف عنكم، أو نحو ذلك، ويمثله قال الشيخ زكريا الأنصاري. وذكر آخرون وجهاً خامساً وهو: أنه متعلق بقوله: "واطيعون"، والمعنى: اتبعوني لأحل لكم، وقيل عليه: إنه بعيد جداً وممتنع.

.....

....

والمراد بقوله: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ﴾⁽¹⁾: لأبين لكم ما أحله⁽²⁾ الله لكم في ما شرع لي، مما حرّمه⁽³⁾ في شريعة موسى؛ كالحوم الإبل، والشروب، وأشياء من الطير⁽⁴⁾، والحيتان⁽⁵⁾، وغير ذلك مما كان محرّماً في شريعة موسى⁽⁶⁾.

والذُّرْبُ "جمع ذُرْبٍ"، وهو: شحم رقيق غشي الكرش⁽⁷⁾ والأمعاء⁽⁸⁾.
والكرش⁽⁹⁾ لكل مُجْتَرٍّ بمنزلة المعدة⁽¹⁰⁾ للإنسان⁽¹⁾.

يُنظر: الأصفهاني، تفسير الراغب، 580/2. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 264/1. أبو حيان، البحر المحيط، 168/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 202/3. الأنصاري، إعراب القرآن العظيم، ص207.

(1) في "ع": ولأحل لكم.

(2) في "ع": أحل.

(3) في "ف": حرم.

(4) نهاية ص1/ق15 من "ف".

(5) في "م": والحيات.

(6) قاله قتادة، والربيع، وابن جريج، والحسن، وهو ما ذكره المفسرون عامة.

يُنظر: الطبري، جامع البيان، 439/6. السمرقندي، بحر العلوم، 216/1. الواحدي، الوجيز، ص212. الزمخشري، الكشاف، 365/1.

(7) في "ف": الكرس.

(8) أثبت في كل نسخ المخطوط: (الشروب، وشرب)، وهو خطأ، والصحيح أنه: (الذُّرْب، وذرب)، هذا ما ذكر في كُتب التفسير عامة، وهو المقصود بما نُكر هنا من معنى، وهو الشحم الذي يغشي الأمعاء والكرش.

أما الشروب: فهو الماء الذي لا يشربه الناس إلا عند الضرورة.

يُنظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 53/8 - 54. الحميري، شمس العلوم، 831/2، 3428/6. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 209/1. ابن منظور، لسان العرب، 235/1. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص100. الزبيدي، تاج العروس، 83/2.

(9) في "ف": الكرس.

(10) في "ف": العدة.

﴿بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: في شريعة موسى عليه الصلاة والسلام، كالشحوم، والثروب، والسمك، ولحوم الإبل، والعمل في السبت، وهو يدل على أن شرعه كان ناسخاً لشرع موسى عليه الصلاة والسلام، ولا يخل ذلك بكونه مصدقاً للتوراة، كما لا يعود نسخ القرآن بعضه ببعض عليه بتناقض وتكاذب، فإن النسخ في الحقيقة بيان وتخصيص في الأزمان، ﴿وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾

قوله: (ولا يخل⁽²⁾ ذلك) جواب عما يقال: قوله: ﴿وَلَا أُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ يدل على أنه لا يحكم ببعض ما في التوراة، ولا⁽³⁾ يُستقّه، وهو يناقض قوله: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ﴾.

وتقرير⁽⁴⁾ الجواب: أنه لا مناقضة بين الكلامين؛ لأن التصديق بالتوراة⁽⁵⁾ لا معنى⁽⁶⁾ له إلا اعتقاد⁽⁷⁾ أن كل⁽⁸⁾ ما فيها حق وصواب، حكم الله تعالى⁽⁹⁾ به؛ لاقتضاء الحكمة⁽¹⁰⁾ ذلك إلى أن "يُنزل ما"⁽¹¹⁾ ينسخه، وإنما يكون حكمه بخلاف حكم التوراة مناقضاً لكونه مصدقاً للتوراة،

(1) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة، 9/10. الجوهري، الصحاح، 539/2. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 678/6. ابن منظور، لسان العرب، 339/6.

(2) في "ف": محل.

(3) في "ف": وهو لا.

(4) في "م": وتقدير.

(5) نهاية ص1/ق43 من "أ".

(6) نهاية ص1/ق124 من "غ".

(7) في "ف": الاعتقاد.

(8) سقطت من "ف".

(9) سقطت من "ف".

(10) في "ف": الحكم.

(11) سقطت من "ف".

﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾

﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ أي: جئكم بآية أخرى ألهمنيها ربكم، وهو قوله:

﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ فإنه دعوة الحق المجمع عليها فيما بين الرسل الفارقة بين النبي والساحر،

أن لو كانت الأحكام المذكورة في التوراة مقيدة بقيد التأييد، فلما لم يكن قيد التأييد مذكوراً⁽¹⁾ في أحكام التوراة، لم يكن حكم عيسى عليه السلام بتحليل⁽²⁾ ما كان محرماً فيها منافياً لكونه⁽³⁾ مصداقاً لما في التوراة، كما أن ورود⁽⁴⁾ النسخ في الشريعة الواحدة لا يستلزم أن يكون بعض أحكامها مناقضاً لبعض⁽⁵⁾؛ فإن كل⁽⁶⁾ واحد من الناسخ والمنسوخ حق وصواب في وقته⁽⁷⁾.

قوله: (أي: جئكم بآية أخرى) يعني أن قوله: ﴿وَجِئْتُكُمْ⁽⁸⁾ بِعَايَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ليس تأكيداً لقوله⁽⁹⁾:

﴿قَدْ جِئْتُكُمْ﴾؛ بل هو تأسيس لبيان مجيئه بآية أخرى؛ هي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ

فَاعْبُدُوهُ﴾⁽¹⁰⁾؛ فإن هذا القول منه آية شاهدة، وعلامة⁽¹¹⁾ دالة على أنه⁽¹²⁾ رسول كسائر

(1) في "ف": مدلولاً .

(2) في "ف": بتحليل.

(3) سقطت من "ف" .

(4) في "ف": ورد.

(5) أثبتت في كل النسخ: (لل بعض) ، والأحسن في هذا المقام أن يقال: (لبعض) .

(6) في "ع": كون كل.

(7) ذكر الإمام الرازي هذا الاعتراض، ويبيّنه. يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 230/8.

و يُنظر: الزرقاني، مناهل العرفان، 200/2. إسماعيل، محمد بكر، دراسات في علوم القرآن، ص 247، ط: 2،

1419هـ - 1999م، دار المنار.

(8) في "ع": قد جئْتُكم.

(9) في "م" و "ف": لقول.

(10) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 365/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 231/8.

(11) سقطت من "ع".

(12) سقطت من "م".

.....

.....

الرسول، (وأن ما)⁽¹⁾ أظهره من الخوارق ليس من قبيل السحر؛ لأن الاعتقاد بوحداية الباري ليس⁽²⁾ من علوم السحرة والكهنة؛ بل هو من علوم الأنبياء الذين كُملت⁽³⁾ قوتهم النظرية، وتشعشت أنوار بصيرتهم بالاهتداء إلى طريق النظر والاستدلال والاتصال إلى عالم القدس والملكوت، وليس المراد بالآية المعجزة، ليرد الاعتراض بأن مثل هذا القول قد يصدر عن بعض العوام؛ بل المراد أنه بعدما ثبتت⁽⁴⁾ نبوته بالمعجزات كان ذلك القول؛ لكونه طريقة الأنبياء، ودليل الاهتداء علامة لنبوته، يفيد المسترشد قوة اليقين وزيادة اطمئنان⁽⁵⁾.

وقرأ⁽⁶⁾ العامة: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾ بكسر الهمزة؛ على إضمار القول، وذلك القول المضمّر بدل⁽⁷⁾ من قوله "آية"⁽⁸⁾، والتقدير⁽⁹⁾: "جئكم بآية من ربكم؛ قلبي إن الله ربي"، فإن قوله: "قلبي" بدل من "آية"، وقوله: "إن الله ربي"⁽¹⁰⁾ معمول (لقولي)⁽¹¹⁾، وقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ اعتراض بين البديل والمبدل منه. ولا يجوز أن يكون كسر همزة (إن)⁽¹²⁾ مبنياً على أن يكون قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾ كلاماً مستأنفاً؛ لكونه مسوقاً⁽¹³⁾ لبيان الآية الأخرى التي جاء بها عيسى عليه السلام⁽¹⁴⁾.

(1) في "ف": وإنما.

(2) سقطت من "ف".

(3) في "ف": كلمت.

(4) في "م": ثبت.

(5) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، 169/3. الخفاجي، حاشية الشهاب، 29/3.

(6) في "م": وقراءة.

(7) أثبتت في كل النسخ: (دلاً)، والصواب أنه (بدل).

(8) في "م": بآية.

(9) نهاية ص2/ق258 من "م".

(10) نهاية ص2/ق124 من "غ".

(11) في "ع": بقولي.

(12) سقطت من "ف".

(13) في "ف": مسبوفاً.

(14) يرى الإمام الطبري أن قراءة الكسر على الابتداء هي الصواب لإجماع الحجة من القراء على صحة ذلك. وما اجتمعت عليه الأمصار فحجة، وما انفرد به المنفرد عنها فرأي. ولا يعترض بالرأي على الحجة.

أو جئتم بآية على إن الله ربي وربكم، وقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ اعتراض،

قوله: (أو جئتم بآية على أن الله ربي وربكم) يعني: إن قرئ (أن الله) بفتح الهمزة يكون فتحها مبنياً على إسقاط الخافض⁽¹⁾؛ وهو: كلمة (على)؛ فإن⁽²⁾ حذفها من (أن) و(إن) شائع مطّرد، وهي تتعلق⁽³⁾ بنفس (آية)، والتقدير: "وجئتم بآية على أن الله"، كأنه قيل: "وجئتم بعلامة ودلالة على توحيد الله تعالى"، فعلى هذا فالجملتان⁽⁴⁾ الأمرتان اعتراضاً أيضاً⁽⁵⁾.

ينظر: الطبري، جامع البيان، 442/6. ابن عطية، المحرر الوجيز، 441/1. أبو حيان، البحر المحيط، 169/3. السمين الحلبي، الدر المصون، 205/3.
(1) في "ف": الحافظ.

البناء على إسقاط الخافض هو أحد ثلاثة أوجه للقراءة بالفتح، أما الوجهان الآخران: فإما أنه بدلٌ من "آية"، والتقدير: "وجئتم بأن الله ربي وربكم"، أي: جئتم بالتوحيد، وهو اختيار الطبري. ولما أن ذلك على إضمار لام العلة، ولام العلة متعلقة بما بعدها من قوله: "فابعده"، والتقدير: "فابعده لأن الله ربي وربكم"، وهذا ما اختاره ابن عطية، وضَعف السابق.

ينظر: الطبري، جامع البيان، 441/6 - 442. ابن عطية، المحرر الوجيز، 441/1. السمين الحلبي، الدر المصون، 206/3.

(2) سقطت النون من "ف".

(3) في "ف": تعلق.

(4) في "م": والجملتان.

(5) نهاية ص 2/ق 43 من "أ".

قراءة الفتح شاذة.

ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 441/1. أبو حيان، البحر المحيط، 169/3. الخفاجي، حاشية الشهاب، 29/3.

والظاهر أنه تكرير لقوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾، أي: (جئتم بآية بعد أخرى مما ذكرت لكم)، والأول: لتمهيد الحجة، والثاني: لتقريبها إلى الحكم؛ ولذلك رتب عليه بالفاء قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ أي: لما جئتم بالمعجزات الظاهرة، والآيات الباهرة، ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في المخالفة ﴿وَأَطِيعُوا﴾ فيما أدعوكم إليه، ثم شرع في الدعوة، وأشار إليها بالقول المجمل فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ إشارة إلى استكمال القوة النظرية بالاعتقاد الحق الذي غايته التوحيد، وقال: ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ إشارة إلى استكمال القوة العلمية؛ فإنه بملازمة الطاعة التي هي الإتيان بالأوامر والانتهاض عن المناهي، ثم قرر ذلك بأن بين أن الجمع بين الأمرين هو الطريق المشهود له بالاستقامة، ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام: (قل آمنت بالله ثم استقم) (1).

قوله: (والظاهر أنه تكرير (2) يعني أن قوله: ﴿وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ﴾ (3) تكرر (4) لقوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾، أي: جئتم بآيات متتالية، آية بعد أخرى مما ذكرت لكم، ومن غيره (5).
والمذكور هو: خلق الطين كهيئة الطير، وإبراء (6) الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى، والإنباء بخفيات الأمور على وجهها. وغير المذكور: كولاته عليه السلام من غير أب (7).

(1) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب جامع أوصاف الإسلام، الحديث رقم: (38) .

يُنظر: مسلم، صحيح مسلم، 65/1.

(2) في "م": تكرر.

(3) أضاف في "ف": من ربكم .

(4) أثبتت في كل النسخ: (تكراراً) ، والأصح: (تكرر) .

(5) اختاره الرازي، وأبو السعود، وجوز الزمخشري.

يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 365/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 231/8. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 40/2.

(6) في "ف": وليرى.

(7) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 365/1.

....

.....

وإنما كُرِّرَ ليكون الأول لتمهيد الحجة على رسالته، والثاني لتقريب الحجة إلى الحكم، ولذلك، أي: ولكون الثاني لتقريب الحجة إلى الحكم رَتَّبَ قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ على ذكره ثانياً بالفاء السببية، والمعنى: لما جئناكم بالمعجزات، والآيات فاتقوا الله في المخالفة، وأطيعوني فيما أدعوكم إليه، فلا يكون قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾⁽²⁾ اعتراضاً⁽³⁾، ولا⁽⁴⁾ يكون قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾ متعلقاً بما قبله؛ بل يكون ابتداءً شروع في الدعوة إلى التوحيد، وملازمة الطاعة⁽⁵⁾.

(1) نهاية ص 2/ ق 15 من "ف".

(2) في "م" و "ف": وأطيعوني .

(3) في "ف": في اعتراضاً .

(4) سقطت الواو من "ف" .

(5) يُنظر: الطيبي، فتوح الغيب، 4/116. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 2/40.

الخاتمة:

في ختام هذه الرسالة، أحمد الله عزّ وجل الذي أكرمني بإتمام هذا العمل، ثم أذكر النتائج والتوصيات التي خرجت بها.

أولاً: النتائج.

- تعدّ حاشية شيخ زاده من أهم الحواشي الموضوعية على تفسير البيضاوي، وأكثرها نفعاً، وأوضحها عبارةً.
- محيي الدين شيخ زاده عالم فاضل من علماء الدولة العثمانية، مدرس، ومفسر، وفقيه حنفي، ماتريدي العقيدة.
- لم يخصص شيخ زاده حاشيته باسم مخصوص.
- ألف شيخ زاده مؤلفات متعددة، وفي أبواب مختلفة، كال تفسير، والفقه، والحديث، واللغة، والمنطق، والأدب، والشعر.
- كان للعصر الذي عاش فيه شيخ زاده أثر في تكوينه العلمي.
- اهتم شيخ زاده بتفسير البيضاوي، وألف عليه حاشيتين اثنتين، ألف الأولى على سبيل الإيضاح للمبتدئ، وألف الثانية زيادة على ما في الأولى من البيان والتوضيح.
- الحاشية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة هي الحاشية التي تم تأليفها أولاً، وهذا ما تبين بعد البحث والدراسة، أما النسخة المطبوعة من الحاشية فهي مثبتة من الحاشية المؤلفة ثانياً بمزيد من التوضيح والبيان والشرح، وهذا ما تبين بعد مقارنة النسخة المطبوعة بالنسخ المعتمدة في الحاشية.
- والذي يؤيد هذا الكلام، ما نقله حاجي خليفة من أن النسختين قد اختلطتا ببعضهما بفعل السّاخ، وقد تبين بعد المقارنة أن النسخة المطبوعة من الحاشية تتفق مع النسخ المعتمدة في هذه الدراسة مع زيادات في أغلبها منقولة من تفسير الإمام الرازي، وهو من أهم مصادر شيخ زاده في التفسير.
- اهتم شيخ زاده رحمه الله بشرح كلام البيضاوي وبيانه، وبذل جهداً مميّزاً في خدمة هذا التفسير، مع الإشارة إلى أنه لم يلزم نفسه بشرح نص البيضاوي كاملاً، وإنما سار على طريقة الحواشي، يختار أجزاء من كلام المؤلف، ويعلق عليها كما يريد.
- تضمنت حاشية محيي الدين شيخ زاده على البيضاوي فوائد عديدة تقدّر بها، في مختلف المجالات.

- لم يقتصر كلام شيخ زاده على علم التفسير فقط، وإنما ضمّن حاشيته أبواب أخرى كثيرة، كالعلوم العقلية، والحديث، والفقه وأصوله، وعلوم اللغة المتعددة: النحو، والصرف، والبديع، والبيان.
- استعان شيخ زاده في حاشيته على البيضاوي بمصادر مختلفة، كان أحياناً يوثق نقله منها، وأخرى لا يفعل، وكان أبرز من أخذ عنهم الإمام الرازي، حيث أكثر من النقل عنه، والاستفادة منه.
- لم يلتزم شيخ زاده بالنقل من المصادر الأصلية في كل باب، فمثلاً أحياناً ينقل القراءات من غير كتبها ومصادرهما، وكذا مسائل العقيدة والفقه.
- جمع شيخ زاده بين التفسير بالرأي، والتفسير بالمأثور.
- يُرجّح شيخ زاده بين الأقوال المتعددة في مختلف المسائل غالباً، وقد يُرجح بالقرآن، أو بالحديث، أو أساليب اللغة، أو السياق، وغير ذلك.

ثانياً: التوصيات.

- أوصي طلاب العلم بإكمال تحقيق حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي تحقيقاً علمياً؛ لما لها من أهمية ومكانة كبيرة، ولما تضمنته من خدمة عظيمة في باب تفسير القرآن الكريم عامةً، وتفسير البيضاوي خاصةً.
- أوصي الباحثين المهتمين بالتراث الإسلامي بحوسبة المخطوطات الإسلامية وتحقيقها، لا في مجال التفسير فقط؛ وإنما في مختلف مجالاتها.
- أوصي طلاب العلم والدارسين للقرآن الكريم بالعناية بكتب التفسير ودراسة ما تضمنته من فوائد كثيرة، وعلى رأس هذه الكتب تفسير الإمام الرازي "مفاتيح الغيب" إذ لم ينل حقه من الدراسة والتحقيق، وبه من الفوائد ما ينفرد بها عن بقية كتب التفسير.

فهرس الآيات القرآنية:

الرقم	الآية القرآنية	السورة والآية	رقم الصفحة
1	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ﴾	آل عمران: 23	135، 62، 64، 95، 94، 85، 69 135، 48،
2	﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾	آل عمران: 20	135
3	﴿وَخُلِقَ الْإِنْسُنُ ضَعِيفًا﴾	النساء: 28	136
4	﴿يَتَأَيُّهَا الْإِنْسُنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمَلَقِيهِ﴾	الانشقاق: 6	137
5	﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾	البقرة: 121	143
6	﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾	المائدة: 41	143
7	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾	آل عمران: 24	150، 78، 54
8	﴿رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا﴾	آل عمران: 8	151
9	﴿فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْتَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾	آل عمران: 25	153، 96
10	﴿نَحْنُ أَبْنَاؤُ اللَّهِ وَأَحِبَّاءُهُ﴾	المائدة: 18	152، 208، 54
11	﴿وَإِنْ مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾	مريم: 71	224، 153
12	﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ﴾	آل عمران: 26	51، 56، 79، 106، 107، 60، 65، 76، 79، 83، 90، 95، 76، 159

13	﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	الزمر: 46	162
14	﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾	المائدة: 2	108، 160
15	﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾	النساء: 54	164
16	﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾	الشعراء: 80	51، 60، 79، 168
17	﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾	آل عمران: 27	62، 65، 80، 174
18	﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ﴾	الزمر: 5	80، 176
19	﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾	آل عمران: 19	56، 177
20	﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	آل عمران: 18	56، 177
21	﴿لَا تَضَارَّ وَالِدَةً﴾	البقرة: 233	179
22	﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾	البقرة: 282	179
23	﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	آل عمران: 28	49، 67، 71، 82، 85، 97، 106، 178
24	﴿لَا تُكَلِّفْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ﴾	البقرة: 233	179
25	﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾	النساء: 66	190
26	﴿قُلْ إِنْ تَخْشَوْا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	آل عمران: 29	191
27	﴿يَوْمَ نَجِدُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾	آل عمران: 30	46، 48، 58، 68، 84، 89، 110، 193
28	﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	الجاثية: 29	194
29	﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾	الكهف: 49	194

197	الذاريات : 23	﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَطْفُونَ﴾	30
202 ، 84 ، 49	هود: 15	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفٍ﴾	31
202 ، 84 ، 49	الشورى: 20	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾	32
، 112 ، 87 ، 86 ، 209 ، 114	آل عمران: 31	﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾	33
207 ، 113	المائدة: 116	﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾	34
360 ، 90	المؤمنون: 14	﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾	35
210 ، 100	آل عمران: 32	﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾	36
، 85 ، 60 ، 46 ، 212 ، 110	آل عمران : 33	﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾	37
213 ، 212 ، 110	الأعراف : 114	﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ﴾	38
212	الحج: 75	﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾	39
212	البقرة : 130	﴿وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا﴾	40
215 ، 80 ، 61	الأنعام : 75	﴿وَكَذَلِكَ نُرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	41
218 ، 81 ، 61	النمل : 18	﴿يَأْتِيهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ﴾	43
218	النمل: 16	﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ وَقَالَ يَأْتِيهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ﴾	44
218	النمل: 20	﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾	45
221 ، 61	يوسف: 64	﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾	46

222	الأعلى: 6	﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنسَى﴾	47
221	الأنبياء: 69	﴿قُلْنَا يَنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾	48
223	النساء: 157 - 158	﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ ﴿بَل رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾	49
223	آل عمران: 55	﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَرَافِعُكَ إِلَىٰ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	50
223	المائدة: 117	﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنتَ الْرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾	51
93، 54	مريم: 71	﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾	52
224، 224	مريم: 56 - 57	﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾	53
224	الحجر: 48	﴿وَمَا هُمْ مِّنْهَا بِمُخْرِجِينَ﴾	54
225	النمل: 40	﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾	55
228، 85، 47	البقرة: 47، 122	﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾	56
62، 88، 88، 233، 229	آل عمران: 34	﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	57
231، 62	التوبة: 67	﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ﴾	58
233	يس: 41	﴿وَأَيُّهَا لَهُمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمُ﴾	59
279، 53، 50	آل عمران: 38	﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾	60
278	الأحزاب: 18	﴿فَدَّ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾	61

237	التحریم: 12	﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾	62
237	مریم: 28	﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ﴾	63
242، 73، 81	آل عمران: 138	﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا بِلِلَّهِ عَهْدٍ وَإِنَّا نُؤْمِنُ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِينَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾	64
244	النساء: 23	﴿وَرَبِّبِكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾	65
75، 65، 52، 95	آل عمران: 36	﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾	66
250، 75	النساء: 167	﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ﴾	67
49، 48، 47، 88، 65، 53، 114، 92	آل عمران: 37	﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾	68
187، 259	نوح: 17	﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	69
260، 92	البقرة: 175	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	70
260، 92	النساء: 79	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	71
358، 223	الصف: 6	﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَحْيَىٰ إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمُ﴾	72
269	البقرة: 233	﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَزْعِمُوا أَوْلَادَكُمْ﴾	73
270	ص: 21	﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾	74
105، 68، 44، 283	آل عمران: 39	﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾	75
292	النمل: 19	﴿وَأَدْخَلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾	76
63، 109، 93، 298، 67	آل عمران: 41	﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ﴾	77

		النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا ﴿٧٨﴾	
304، 63	الروم: 17	﴿فَسَبِّحْنَا اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	78
91، 107، 63، 305	آل عمران: 42	﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾	79
306، 307	يوسف: 109	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾	80
306، 64	مريم: 17	﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾	81
308	القصص: 7	﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾	82
318	الزمر: 9	﴿أَمْنَ هُوَ قَنْتِ عَائَةَ أَيْلٍ سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾	83
378	آل عمران: 51	﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾	84
250	النساء: 176	﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أُمُرُوا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾	85
323	آل عمران: 45	﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾	86
54، 66، 107، 337	آل عمران: 46	﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾	87
345، 98، 50	آل عمران: 47	﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾	88
349، 98، 83	آل عمران: 48	﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾	89
354، 74، 68	آل عمران: 49	﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾	90

358	الأعراف: 155	﴿وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾	91
340، 54	مريم: 30	﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾	92
112، 74، 115، 314	آل عمران: 48	﴿يَمْرِمُ أَفْئُتِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾	93
59، 95، 77، 264، 320	آل عمران: 44	﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾	94
292، 105	آل عمران: 40	﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَٰلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴿٥١﴾﴾	95
68	يوسف: 30	﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْوَدُ فَتَلْهَىٰ عَنْ نَفْسِهِ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾	96

فهرس الأحاديث النبوية:

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
1	(فهلّموا إلى التوراة فهي بيننا وبينكم...)	146
2	(بيني وبينكم التوراة فإنّ فيها الرجم، فمن أعلمكم بها...)	141، 143
3	(إنّ الله لما قضى الخلق، كتب عنده فوق عرشه...).	166
4	(وَالشُّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)	51، 60، 79، 168
5	(أضاعت لي منها قصور الحيرة كأنها أنياب الكلاب)	111، 173
6	(إنّ فاتحة الكتاب، وآية الكرسي، والآيتين من آل عمران: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾...)	177، 56
7	(قل آمنتم بالله ثم استقم)	381
8	(يا معشر قريش والله لقد خالفتم ملة أبيكم إبراهيم...)	209
9	(زويت لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها)	80، 60، 214
10	(أقيموا صفوفكم وتأهبوا فإنني أراكم من وراء ظهري)	214
11	(أطّت السماء وحقّ لها أن تفتح؛)	61، 81، 216
12	(وأول أنبياء بني إسرائيل موسى، وآخرهم عيسى عليه السلام)	357
13	(فإنني أومن بهذا أنا وأبو بكر وعمر...)	218
14	(أما تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكها الله...).	219
15	(إنّ هذا الذراع يُخبرني أنّه مسموم)	61، 221
16	(مررت ليلة أسري بي على موسى بن عمران عليه السلام....)	238
17	(إنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم)	238
18	(فلما خلصت فإذا يحيى وعيسى وهما ابنا خالة...)	239
19	(ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسّه حين يولد...)	257
20	(صفتي أحمد المتوكل، ليس بفظ ولا غليظ....).	263
21	(أنا وكافل اليتيم كهاتين)	269
22	(أصدق كلمة قالها شاعر قول لبيد: كلّ شيء ما خلا الله باطل...)	112، 290

23	(حسبك من نساء العالمين أربع: مريم بنت عمران، وخديجة...)	55، 311
24	(سيدة نساء العالمين مريم، ثم فاطمة، ثم خديجة، ثم آسية).	313
25	(كُلِّ من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم ابنة عمران، و...)	55، 313
26	(أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوْلُ الْقُنُوتِ)	318
27	(أَنَّ فاطمة رضي الله تعالى عنها أهدت لرسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم رغيفين وبضعة لحم، فرجع بها إليها وقال: هَلُمِّي يَا بُنَيَّةُ،....)	277

فهرس الأعلام:

الرقم	الاسم	رقم الصفحة
1	الأصمعي	270
2	ابن أفضل الدين	15
3	الإمام البغوي	268
4	ابن جريج	346
5	الحارث بن يزيد	141
6	الزجاج	162
7	زرقاء اليمامة	215
8	زهير بن أبي سلمى	201
9	سام بن نوح	369
10	طاشكبري زاده	15
11	عبادة بن الصامت	180
12	ابن عبد الباقي	39
13	عبد القادر الجرجاني	234
14	عبد الله بن سلام	144
15	عبد الله بن سوريا	143

341	ابن قتيبة	16
290	ليبيد الشاعر	17
162	محمد بن يزيد المبرد	18
5	محيي الدين القوجوي	19
4	مصلح الدين القوجوي	20
15	نشاجي زاده	21
145	نعيم بن عمرو	22
342	وهب بن منبه	23

فهرس الأماكن:

الرقم	المكان	رقم الصفحة
1	الحيرة	170
2	صنعاء	170، 173
3	فدك	143
4	القسطنطينية	20
5	نجران	208

فهرس المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. ابن أبي الأصبع، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر العدوانى، تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن - تحقيق: حفنى شرف، ط: بدون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامى - الجمهورية العربية المتحدة.
3. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد الطيب، ط: 3، 1419هـ، مكتبة نزار الباز، السعودية.
4. ابن أبي زمنين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى، تفسير القرآن العزيز، ط: 1، 1423هـ - 2002م، الفاروق الحديثة، مصر.
5. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال الحوت، ط: 1، 1409هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
6. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، ط: 1، 1415هـ - 1994م، دار الكتب العلمية.
7. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر تدمري، ط: 1417هـ - 1997م، دار الكتاب العربي، بيروت.
8. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، 32/4، ط: بدون، 1399هـ - 1979م، المكتبة العلمية، بيروت.
9. ابن آجروم، محمد بن محمد بن داود، متن الآجرومية، ط: بدون، 1419هـ - 1998م، دار الصميعي.
10. الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين، الشريعة، تحقيق: عبد الله الدميحي، ط: 2، 1420هـ - 1999م، دار الوطن، الرياض.
11. الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول، دستور العلماء، ط: 1، 1421هـ - 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.
12. الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ط: 1، 1421هـ - 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.

13. الأخفش، أبو الحسن البلخي، معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة، ط: 1، 1411هـ - 1990م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
14. الأدنه وي، أحمد بن محمد، طبقات المفسرين، تحقيق: سليمان بن صالح الخزري، ط: 1، 1417هـ - 1997م، مكتبة العلوم والحكم، السعودية.
15. الأرمي، محمد الأمين بن عبد الله، حقائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، مراجعة: هاشم مهدي، ط: 1، 1421هـ - 2001م، دار طوق النجاة، بيروت.
16. الأزدي، علي بن الحسن الهنائي، المنجد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، ط: 2، 1988م، عالم الكتب، القاهرة.
17. الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط: 1 - 2001م، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
18. الأسدي، الزبير بن بار بن عبد الله، المنتخب من كتاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: سكيئة الشهابي، ط: 1، 1403هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
19. إسماعيل، محمد بكر، دراسات في علوم القرآن، ط: 2، 1419هـ - 1999م، دار المنار.
20. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تصحيح: هلموت ريتز، ط: 3، 1400هـ - 1980م، دار فرانز شتايز، ألمانيا.
21. الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، ط: بدون، 2008م، دار الحديث، القاهرة.
22. آصاف، عزتكو يوسف بك، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، ط: 1، 1415هـ - 1995م، مكتبة مدبولي، القاهرة.
23. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد، دلائل النبوة، تحقيق: محمد قلعه جي و عبد البر عباس، ط: 2، 1406هـ ، 1986م، دار النفائس، بيروت.
24. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، معرفة الصحابة - تحقيق: عادل العزازي، ط: 1، 1419هـ - 1998م، دار الوطن للنشر - الرياض.
25. الأصفهاني، أبو التشاء شمس الدين بن محمود، مطالع الأنظار على متن طوابع الأنوار، ط: بدون، دار الكتب.
26. الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان الداودي، ط: 1، 1412هـ، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت.

27. الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، تفسير الراغب الأصفهاني - تحقيق: محمد بسيوني، ط: بدون، 1420هـ - 1999م، كلية الآداب - جامعة طنطا.
28. الأصفهاني، الراغب أبو القاسم الحسين بن محمد، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ط: 1، 1420هـ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.
29. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، ط: بدون، المكتب الإسلامي.
30. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ط: 1، مكتبة المعارف، الرياض.
31. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، ط: 1، 1412هـ، 1992م، دار المعارف، الرياض.
32. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عطية، ط: 1، 1415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
33. الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي، غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن عبد اللطيف، ط: بدون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
34. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط: 1، 1424هـ - 2003م، المكتبة العصرية.
35. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، ط: 1، 1420هـ - 1999م، دار الأرقم ابن أبي الأرقم.
36. ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: بدون، 1407هـ - 1987م، المكتبة العصرية، بيروت.
37. ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم الضامن، ط: 1، 1412هـ - 1992م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
38. الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد، إعراب القرآن العظيم، تحقيق: موسى مسعود، ط: 1، 1421هـ، 2001م.
39. أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية - ترجمة: عدنان محمود سلمان، ط: بدون - 1988م، مؤسسة فيصل للتمويل - استانبول.
40. ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، مجموع الفتاوى، ط: بدون، إشراف: محمد الشويعر.

41. الباقلائي، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل**، عماد حيدر، ط: 1، 1407هـ - 1987م، مؤسسة المتب الثقافية، لبنان.
42. الباقولي، علي بن الحسين بن علي، **إعراب القرآن**، تحقيق: إبراهيم الإيباري، ط: 4، 1429هـ، دار الكتاب المصري، القاهرة.
43. البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، ط: 1-1422هـ، دار طوق النجاة. تحقق: محمد زهير الناصر.
44. البركتي، محمد عميم الإحسان، **التعريفات الفقهية**، ط: 1، 1424هـ - 2003م، دار الكتب العلمية، بيروت.
45. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو، **البحر الزخار**، تحقيق: عادل سعد وآخرين، ط: 1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
46. البسيلي، أبو العباس أحمد بن محمد، **التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد**، ط: بدون، جامعة الإمام سعود الإسلامية، الرياض.
47. ابن بطلال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، **شرح صحيح البخاري**، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط: 2، 1423هـ - 2003م، مكتبة الرشد، الرياض.
48. ابن بطلال، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سليمان، **النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب** - تحقيق: مصطفى سالم، ط: بدون - 1988م، المكتبة التجارية - مكة المكرمة.
49. البغدادي، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس، **السبعة في القراءات** - تحقيق: شوقي ضيف، ط: 2 - 1400هـ، دار المعارف - مصر.
50. البغدادي، أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية، **المنمق في أخبار قريش**، تحقيق: خورشيد فاروق، ط: 1، 1405هـ - 1985م، عالم الكتب، بيروت.
51. البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين الباباني، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، ط: بدون، 1951م، وكالة المعارف الجليلة، استانبول.
52. البغدادي، عبد الرحمن بن إسحاق، **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي الحمد، ط: 1، 1984م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
53. البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: 4، 1418هـ - 1997م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

54. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط: 1 - 1420هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
55. أبو البقاء، أيوب بن موسى، **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري، ط: بدون، مؤسسة الرسالة، بيروت.
56. أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط: 1، 1406هـ - 1986م، دار الغرب الإسلامي.
57. أبو البقاء، محمد بن موسى بن عيسى الشافعي، **حياة الحيوان الكبرى**، ط: 2، 1424هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
58. البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، ط: بدون، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
59. البكري، أبو عبيد الله بن عبد العزيز، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، ط: 3 - 1403هـ، عالم الكتب - بيروت.
60. بكري، حسين بن محمد، **تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس**، ط: بدون، دار صادر، بيروت.
61. البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، تحقيق: دار المشكاة بإشراف: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط: 1، 1420هـ - 1999م، دار الوطن للنشر، الرياض.
62. البونسي، أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الحسن الفهري، **كنز الكتاب ومنتخب الآداب**، تحقيق: حياة قارة، ط: بدون، 2004م، المجمع الثقافي، أبو ظبي.
63. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** - تحقيق: محمد المرعشلي، ط: 1 - 1418هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
64. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، ط: 1، 1405هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
65. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، **السنن الصغير**، تحقيق: عبد المعطي قلنجي، ط: 1، 1410هـ، 1989م، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان.
66. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، **البعث والنشور**، تحقيق: عامر حيدر، ط: 1، 1406هـ - 1986م، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت.

67. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى** - تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: 3، 1424هـ - 2003م، دار الكتب العلمية ، بيروت.
68. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، **شعب الإيمان**، تحقيق: عبد العلي حامد، ط: 1، 1423هـ - 3003م، مكتبة الرشد، الرياض.
69. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، **سنن الترمذي** - تحقيق: بشار عواد معروف، ط: بدون - 1998م، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
70. ابن التمجيد، مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي، **حاشية ابن التمجيد**، ط: 1، 1422هـ - 2001م، دار الكتب العلمية ، بيروت.
71. التتوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد، **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، ط: 2، 1412هـ، 1992م، هجر للطباعة والنشر، القاهرة.
72. التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** - تحقيق: علي دحروج، ط: 1 - 1996م، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت.
73. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، **درع تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد، ط: 2، 1411هـ - 1991م، جامعة الإمام سعود.
74. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، **الإيمان**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط: 5، 1416هـ - 1996م، المكتب الإسلامي، الأردن.
75. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن قاسم، ط: بدون، 1416هـ - 1995م، مجموع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.
76. الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد مخلوف، **الجواهر الحسان في تفسير القرآن** - تحقيق: محمد معوض وعادل عبد الموجود، ط: 1، 1418هـ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
77. الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: محمد بن عاشور، ط: 1، 1422هـ، 2002م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
78. الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب، **الحيوان**، ط: 2، 1424هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
79. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، **درج الدرر في تفسير الآي والسور**، تحقيق: وليد الحسين وإياد القيسي، ط: 1، 1429هـ - 2008م، مجلة الحكمة، بريطانيا.

80. الجرجاني، علي بن محمد بن علي، **التعريفات**، ط: 1، 1403هـ، ، 1983م، دار الكتب العلمية، بيروت.
81. الجرجاني، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، **شرح التصريح على التوضيح**، ط: 1، 1421هـ-2000م، دار الكتب العلمية ، بيروت.
82. ابن الجزري، أحمد بن محمد، **شرح طيبة النشر في القراءات**، ضبطه وعَلّق عليه: أنس مهرة، ط: 2، 1420هـ-2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.
83. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، ط: 1، 1420هـ - 1999م، دار الكتب العلمية.
84. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي الضباع، ط: بدون، المطبعة التجارية الكبرى.
85. ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: عبدالله الخالدي، ط: 1، 1416هـ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.
86. الجصاص، أحمد بن علي، **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد القحماوي، ط: بدون، 1405هـ، دار إحياء التراث العربي-بيروت.
87. الجمحي، محمد بن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
88. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، **الخصائص**، ط: 4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
89. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، **اللمع في العربية** - تحقيق: فائز فارس، ط: بدون، دار الكتب الثقافية - الكويت.
90. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، **سر صناعة الإعراب**، ط: 1، 1421هـ، 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.
91. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المنصف**، ط: 1، 1373هـ-1954م، دار إحياء التراث القديم.
92. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ط: 2، 1401هـ، ، 1981م، إدارة العلوم الأثرية، باكستان.
93. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ط: 1، 1412هـ-1992م، دار الكتب العلمية، بيروت.

94. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط: 1، 1422هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
95. ابن الجوزي، جمال الدين بن عبد الرحمن، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، ط: 1، 1386هـ-1966م، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
96. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عطار، ط: 4، 1407هـ-1987م، دار العلم للملايين، بيروت.
97. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، تحقيق: فؤاد حسين محمود، ط: 2، 1407هـ-1987م، عالم الكتب، لبنان.
98. الجبائي، ابن مالك محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية - تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط: 1، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث في جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
99. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر قدارة، ط: بدون، 1409هـ-1989م، دار عمار، الأردن، دار الجبل، بيروت.
100. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جبلي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ط: بدون - 1941م، مكتبة المثنى - بغداد.
101. الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحيحين، تحقيق: مصطفى عطا، ط: 1، 1411هـ-1990م، دار الكتب العلمية، بيروت.
102. ابن الحائك، أبو محمد الحسن بن أحمد، صفة جزيرة العرب، ط: 1884م، مطبعة بريل، لندن.
103. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: 1، 1408هـ-1988م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
104. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي، صحيح ابن حبان - تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: 2، 1414هـ-1993م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
105. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تحقيق: مرزوق إبراهيم، ط: 1، 1411هـ-1991م، دار الوفاء، المنصورة.
106. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: 1، 2002م، دار البشائر الإسلامية.

107. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة - تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة بإشراف د. زهير الناصر، ط: 1، 1415هـ - 1994م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
108. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، العجائب في بيان الأسباب، عبد الحكيم الأنيس، ط: بدون، دار ابن الجوزي.
109. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط: بدون - 1379هـ، دار المعرفة، بيروت.
110. الحربي، إبراهيم بن إسحاق، غريب الحديث، سليمان العايد، ط: 1، 1405هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
111. الحسيني، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط: 1، 1425هـ - 2004م، مكتبة الثقافة الدينية.
112. الحلبي، الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم، المنهاج في شعب الإيمان، تحقيق: حلمي فودة، ط: 1، 1399هـ - 1979م، دار الفكر.
113. الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، ط: بدون، مكتبة الرياض.
114. الحموي، محمد أمين بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ط: بدون، دار صادر، بيروت.
115. الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم، تحقيق: حسين العمري وآخرين، ط: 1، 1420هـ - 1999م، دار الفكر المعاصر، بيروت. دار الفكر، دمشق.
116. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط: 1، 1421هـ - 2001م، مؤسسة الرسالة.
117. حيان، محمد بن يوسف بن علي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، ط: بدون، 1420هـ، دار الفكر - بيروت.
118. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبدالعال مكرم، ط: 4، 1401هـ، دار الشروق، بيروت.
119. الخراط، أحمد بن محمد، المجتبى من مشكل إعراب القرآن، ط: بدون، 1426هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

120. الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد، **عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، ط: بدون، دار صادر، بيروت.
121. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، ط: 1، دار صادر، بيروت.
122. الخلوتي، إسماعيل حقي بن مصطفى، **روح البيان**، ط: بدون، دار الفكر، بيروت.
123. الخوارزمي، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد، **المغرب في ترتيب المعرب**، ط: بدون، دار الكتاب العربي.
124. الخيمي، صلاح محمد، **فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية**، ط: بدون، 1403هـ - 1983م، مجمع اللغة العربية - دمشق.
125. داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي عبد الحميد، ط: بدون، المكتبة العصرية، بيروت.
126. ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر، **تصحيح الفصيح وشرحه**، تحقيق: محمد بدوي، ط: بدون، 1419هـ - 1998م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
127. درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، **إعراب القرآن وبيانه**، ط: 4، 1415هـ، دار الإرشاد، حمص.
128. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **الاشتقاق**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: 1، 1411هـ - 1991م، دار الجيل، بيروت.
129. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط: 1، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت. الجوهرى، الصحاح، 4/1676.
130. الدعاس، أحمد عبيد وآخرون، **إعراب القرآن**، ط: 1 - 1425هـ، دار المنير ودار الفارابي - دمشق.
131. الدمياطي، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، ط: 3، 1427هـ - 2006م، دار الكتب العلمية، بيروت.
132. الدينوري، أبو بكر أحمد بن مروان، **المجالسة وجواهر العلم**، تحقيق: مشهور بن حسن، ط: بدون، 1419هـ، دار ابن حزم، بيروت.
133. الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود، **الأخبار الطوال**، تحقيق: عبد المنعم عامر، ط: 1، 1960م، دار إحياء الكتب العربي، القاهرة.

134. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، **المعارف**، تحقيق: ثروت عكاشة، ط: 2، 1992م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
135. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح: علي فاعور، ط: 1، 1408هـ - 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت.
136. ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، جمع وتحقيق: شاکر العاشور، ط: 1، 1972م، وزارة الإعلام، العراق.
137. ديورانت، ويليام جيمس، **قصة الحضارة**، ط: بدون، 1408هـ - 1988م، دار الجيل، بيروت.
138. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **العرش** - تحقيق: محمد التميمي، ط: 2، 1424هـ - 2003م، منشورات الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.
139. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال**، تحقيق: محب الدين الخطيب، ط: بدون.
140. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** - تحقيق: بشار عواد معروف، ط: 1، 2003م، دار الغرب الإسلامي.
141. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: 3، 1405هـ - 1985م، مؤسسة الرسالة.
142. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي البجاوي، ط: 1، 1382هـ - 1963م، دار المعرفة، بيروت.
143. الرازي، أبو بكر زين الدين أبو عبد الله محمد، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط: 5، 1420هـ - 1999م، المكتبة العصرية، بيروت.
144. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، **مفاتيح الغيب**، ط: 3 - 1420هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
145. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين، **معالم أصول الدين**، تحقيق: طه سعد، دار الكتاب العربي، بيروت.
146. الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، **الأربعين في أصول الدين**، أحمد السقا، ط: 1، 1406هـ، دار التضامن، القاهرة.
147. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، **تفسير الراغب الأصفهاني**، تحقيق: محمد بسيوني، ط: 1، 1420هـ - 1999م، كلية الآداب، جامعة طنطا.

148. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان الداودي، ط: 1، 1412هـ، دار القلم، دمشق/ الدار الشامية، بيروت.
149. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط: بدون، 1425هـ-2004م، دار الحديث، القاهرة. .
150. رياض زاده، عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى، أسماء الكتب - تحقيق: محمد التونجي، ط: 3، 1403هـ - 1983م، دار الفكر - دمشق.
151. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط: بدون، دار الهداية.
152. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، ط: 1، 1408هـ- 1988م، عالم الكتب، بيروت.
153. الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط: 3، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
154. الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، ط: 15، 2002م، دار العلم للملايين.
155. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف، ط: 3، 1407هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
156. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، أساس البلاغة، تحقيق: محمد عيون السود، ط: 1، 1419هـ- 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.
157. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الجبال والأمكنة والمياه، تحقيق: أحمد عبد التواب، ط: بدون، 1319هـ- 1999م، دار الفضيلة ، القاهرة.
158. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: علي بوملحم، ط: 1، 1993م، مكتبة الهلال، بيروت.
159. الزمخشري، جار الله، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، ط: 1، 1412هـ، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
160. الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تحقيق: عبد الله السعد، ط: 1، 1414هـ، دار ابن خزيمة، الرياض.
161. ابن الساعي، علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله، الدر الثمين في أسماء المصنفين، تحقيق: أحمد بن بين و محمد حنشي، ط: 1، 1430هـ- 2009م، دار الغرب الإسلامي، تونس.

162. السبكي، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي، **فتاوى السبكي**، ط: بدون، دار المعارف.
163. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، ط: 2، 1413هـ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
164. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط: بدون، مؤسسة الرسالة، بيروت.
165. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، **المبسوط**، ط: بدون، 1414هـ - 1993م، دار المعرفة، بيروت.
166. السرقسطي، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي، **الدلائل في غريب الحديث**، تحقيق: محمد القناص، ط: 3، 1422هـ - 2001م، مكتبة العبيكان، الرياض.
167. سركيس، يوسف بن إليان بن موسى، **معجم المطبوعات العربية**، ط: بدون، 1346هـ - 1928م، مطبعة سركيس، مصر.
168. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: 1، 1410هـ - 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت.
169. السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، ط: بدون، دار إحياء التراث العربي-بيروت.
170. السفاريني، شمس الدين أبو العون محمد بن أحمد، **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرق المرضية**، ط: 2، 1402هـ - 1982م، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق.
171. السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد، **مفتاح العلوم**، تحقيق: نعيم زرزور، ط: 2، 1407هـ - 1987م، دار الكتب العلمية، بيروت.
172. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، **الكنز اللغوي في اللّسن العربي**، تحقيق: أوغست هفner، ط: بدون، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
173. سليم الهلالي ومحمد آل نصر، **الاستيعاب في بيان الأسباب**، ط: 1، 1425هـ، دار ابن الجوزي، السعودية.
174. سليم الهلالي ومحمد موسى آل نصير، **الاستيعاب في بيان الأسباب**، ط: 1، 1425هـ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية.
175. السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، **بحر العلوم**، ط: بدون.

176. السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار، **تفسير القرآن**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس، ط: 1، 1418هـ - 1997م، دار الوطن، الرياض.
177. السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** - تحقيق: أحمد الخراط، ط: بدون، دار القلم - دمشق.
178. السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد الخراط، ط: بدون، دار القلم، دمشق.
179. ابن السني، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم، **عمل اليوم والليلة**، تحقيق: كوثر البرني، ط: بدون، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.
180. السويدي، أبو البركات عبد الله بن حسين بن مرعي البغدادي، **النفحة المسكية في الرحلة المكية**، ط: بدون، 1424هـ، المجمع الثقافي - أبو ظبي.
181. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب** - تحقيق: عبد السلام هارون، ط: 3، 1408هـ - 1988م، مكتبة الخانجي - القاهرة.
182. ابن سيده، أبو الحسن بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط: 1، 1421هـ - 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.
183. السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاتقان في علوم القرآن** - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: بدون، 1394هـ - 1974م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
184. السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، **الحبايك في أخبار الملائك**، تحقيق: محمد زغلول، ط: 1، 1405هـ - 1985م، دار الكتب العلمية، بيروت.
185. السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، **علم المناسبات في السور والآيات** - تحقيق: محمد بازمول، ط: 1، 1423هـ - 2002م، المكتبة الملكية - مكة المكرمة.
186. السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، **لبابالنقول في أسباب النزول**، ط: بدون، دار الكتب العلمية، بيروت.
187. السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، **معتك الأقران في إعجاز القرآن**، ط: 1، 1408هـ - 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت.
188. السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** - تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط: بدون، المكتبة الوقفية - مصر.
189. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الدر المنثور**، ط: بدون، دار الفكر ، بيروت.

190. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، نواهد الأبرار وشوارد الأفكار، ط: بدون، 1424هـ - 2005م، جامعة أم القرى، السعودية.
191. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، الاعتصام، تحقيق: محمد الشقير، ط: 1، 1429هـ - 2008م، دار ابن الجوزي، السعودية.
192. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، الأم، ط: بدون، 1410هـ - 1990م، دار المعرفة، بيروت.
193. ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، ط: 1، 1413هـ - 1991م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
194. الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، ط: بدون، 1285هـ ، مطبعة بولاق، القاهرة.
195. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أحمد، الملل والنحل، ط: بدون، مؤسسة الحلبي.
196. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أحمد، نهاية الإقدام في علم الكلام، حرره وصححه: ألفريد جيوم، ط: 1، 1430هـ - 2009م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
197. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد اليمني، البدرالطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ط: بدون، دار المعرفة، بيروت.
198. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير، ط: 1، 1414هـ، دار ابن كثير، دمشق.
199. ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع، اللوحة في شرح الملح، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، ط: 1، 1424هـ - 2004م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
200. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط: 1، 1417هـ - 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت.
201. الصديقي، جمال الدين محمد طاهر بن علي، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، ط: 3، 1387هـ - 1967م، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.
202. الصعيدي، حمد بن محمد، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال - تحقيق: إبراهيم البعيمي، ط: بدون، 1417هـ - 1418هـ، مجلة الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.
203. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط: بدون، 1420هـ - 2000م، دار إحياء التراث، بيروت.

204. الصلابي، علي محمد محمد، **فاتح القسطنطينية السلطان محمد الفاتح**، ط: 1، 1427هـ-2006م، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر.
205. الصلابي، علي محمد، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط: 1، 1421هـ-2001م، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر.
206. صليبا، جميل، **المعجم الفلسفي**، ط: بدون، 1414هـ-1994م، الشركة العالمية للكتاب، بيروت.
207. الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد، **الإنصاف في حقيقة الأولياء ومالهم من الكرامات والألطاف**، تحقيق: عبد الرازق البدر، ط: 1، 1421هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
208. الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، **أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم**، ط: بدون، 1355هـ-1936م، مطبعة الصاوي.
209. الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى، **المفضليات**، تحقيق: أحمد شاکر وعبد السلام هارون، ط: 6، دار المعارف، القاهرة.
210. الضيفة، حسن، **الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع والسلطة**، ط: 1، 1417هـ-1997م، دار المنتخب العربي، بيروت.
211. طاشكيري زاده، عصام الدين أحمد بن مصطفى، **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، ط: بدون، دار الكتاب العربي، بيروت.
212. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، ط: بدون، دار الحرمين، القاهرة.
213. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، **المعجم الصغير**، تحقيق: محمد شكور، ط: 1، 1405هـ-1985م، المكتب الإسلامي، بيروت.
214. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، **تاريخ الطبري**، ط: 2، 1387هـ، دار التراث، بيروت.
215. الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: محمود شاکر، وخرّج أحاديثه: أحمد محمد شاکر، ط: 1، 1420هـ-2000م، مؤسسة الرسالة.
216. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: 1، 1415هـ، مؤسسة الرسالة.

217. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب** - تحقيق: د.حسن العمري، ط: 1، 1434هـ - 2013م، منشورات وحدة البحوث والدراسات لدى جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.
218. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، **التحرير والتنوير**، ط: بدون، 1984م، الدار التونسية للنشر، تونس.
219. عباس، فضل حسن، **إتقان البرهان في علوم القرآن**، ط: 2، 1430هـ - 2010م، دار النفائس - الأردن.
220. عباس، فضل حسن، **البلاغة فنونها وأفنانها**، ط: 9، 1424هـ - 2004م، دار الفرقان - عمان.
221. ابن عبد البر، أبو عمر شهاب الدين بن محمد، **العقد الفريد**، ط: 1، 1404هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
222. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي الجاوي، ط: 1، 1412هـ - 1992م، دار الجيل، بيروت.
223. عبيدة، معمر بن المثنى، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط: بدون، 1381هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
224. ابن عثيمين، محمد بن صالح، **القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**، ط: 3، 1421هـ - 2001م، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
225. ابن عدي، أبو أحمد بن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط: 1، 1418هـ، 1997م، الكتب العلمية، بيروت.
226. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم، **طرح التثريب في شرح التقريب**، ط: بدون، دار إحياء التراث العربي.
227. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسين، **تاريخ دمشق** - تحقيق: عمرو العموري، ط: بدون، 1415هـ - 1995م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
228. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط: 1، 1415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

229. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، تحقيق: رسائل علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود، ط: 1، 1419هـ، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية.
230. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، ط: 1، 1406هـ - 1986م، دار الرشيد، سوريا.
231. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، إشراف: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: بدون، 1379هـ، دار المعرفة، بيروت.
232. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، **لسان الميزان - تحقيق: دائرة المعارف النظامية بالهند**، ط: 2، 1390هـ - 1971م، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
233. العسكري، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد، **البديع في نقد الشعر - تحقيق: أحمد بدوي وحامد عبد الحميد**، ط: بدون، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - الجمهورية العربية المتحدة.
234. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، **الصناعتين**، تحقيق: علي البجاوي و محمد إبراهيم، ط: بدون، 1419هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
235. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، **التلخيص في معرفة أسماء الأشياء**، عني بتحقيقه: عزة حسن، ط: 2، 1996م، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق.
236. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، **الفروق اللغوية**، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ط: 1، 1412هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.
237. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، **المتع الكبير في التصريف**، ط: 1، 1996م، مكتبة لبنان.
238. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ط: 1-1422هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
239. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد عبد الحميد، ط: 20، 1400هـ - 1980م، دار التراث، القاهرة.
240. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي البجاوي، ط: بدون، مكتبة عيسى البابي الحلبي.

241. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط: 1، 1416هـ - 1995م، دار الفكر، دمشق.
242. العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، **مسائل خلافة في النحو** - تحقيق: محمد الحلواني، ط: 1، 1412هـ - 1992م، دار الشرق العربي، بيروت.
243. العلاني، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق: حمدي السلفي، ط: 2، 1407هـ - 1986م، عالم الكتب، بيروت.
244. العلاني، صلاح الدين أبو سعيد خليل، **الفصول المفيدة في الواو المزيعة**، تحقيق: حسن الشاعر، ط: 1، 1410هـ - 1990م، دار البشير، عمان.
245. أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، ط: 2، 1413هـ - 1993م، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت.
246. علي، جواد، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ط: 4، 1422هـ - 2001م، دار الساقية.
247. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العسكري، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط: 1، 1406هـ - 1986م، دار ابن كثير، دمشق.
248. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، **المستخرج**، تحقيق: أيمن الدمشقي، ط: 1، 1419هـ - 1998م، دار المعرفة، بيروت.
249. العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ط: بدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
250. الغرناطي، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم، **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل**، ط: بدون، دار الكتب العلمية، بيروت.
251. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، **معارج القدس في مدارج معرفة النفس**، ط: 2، 1975م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
252. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، **المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى**، تحقيق: بسام الجابي، ط: 1، 1407هـ - 1987م، دار الجفان والجابي، قبرص.
253. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، **تهافت الفلاسفة**، تحقيق: سليمان دنيا، ط: 6، دار المعارف، القاهرة.
254. الغزي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن، **ديوان الإسلام**، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط: 1، 1411هـ - 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت.

255. الغزي، نجم الدين محمد بن محمد، **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، تحقيق: خليل المنصور، ط: 1، 1418هـ - 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت.
256. الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، **جامع الدروس العربية**، ط: 28، 1414هـ - 1993م، المكتبة العصرية - بيروت.
257. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، **معجم ديوان الأدب**، تحقيق: أحمد مختار عمر، ط: بدون، 1424هـ - 2003م، مؤسسة دار الشعب، القاهرة.
258. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: بدون، 1399هـ - 1979م، دار الفكر.
259. فانديك، ادوارد كرنيليوس، **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، تصحيح وزيادة: محمد الببلاوي، ط: بدون، 1313هـ - 1896م، مطبعة التأليف (الهلال) - مصر.
260. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد النجاشي وآخرين، ط: 1، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
261. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، **الجمال في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط: 5، 1416هـ - 1995م.
262. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط: بدون، دار ومكتبة الهلال.
263. فريد بك، محمد فريد بن أحمد فريد باشا، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، ط: 1، 1401هـ - 1981م، دار النفائس - بيروت.
264. **فهرس مخطوطات خزانة التراث**، إصدار مركز الملك فيصل.
265. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط** - تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد العرقسوسي، ط: 8، 1426هـ - 2005م، مؤسسة الرسالة: بيروت.
266. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق: محمد علي النجار، ط: بدون، 1416هـ - 1996م، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
267. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **تنوير المقباس من تفسير ابن عباس**، ط: بدون، دار الكتب العلمية، بيروت.

268. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ط: بدون، المكتبة العلمية، بيروت.
269. القاضي عبد الجبار، أبو الحسن عبد الجبار الأسدي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: محمود محمد قاسم، ط: بدون.
270. القالي، أبو علي إسماعيل بن عيزون، الأمالي، ترتيب: محمد الأصمعي، ط: 2، 1344هـ-1926م، دار الكتب المصرية.
271. القواقجي، أبو المحاسن محمد بن خليل بن إبراهيم، اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، تحقيق: فواز زملي، ط: 1، 1415هـ، دار البشائر الإسلامية.
272. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، غريب القرآن، تحقيق: سعيد اللحام، ط: بدون.
273. ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني، ط: بدون، 1388هـ-1968م، مكتبة القاهرة.
274. القرآن الكريم.
275. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، ط: 2، 1384هـ-1964م، دار الكتب المصرية، القاهرة.
276. القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر، الإيضاح في علوم البلاغة- تحقيق: محمد خفاجي، ط: 3، دار الجيل، بيروت.
277. القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، ط: بدون، دار صادر، بيروت.
278. القونوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ط: 1، 1422هـ-2001م، دار الكتب العلمية، بيروت.
279. القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه- تحقيق: محمد عبد الحميد، ط: 5، 1401هـ-1981م، دار الجيل.
280. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط: 2، 1406هـ-1986م، دار الكتب العلمية.
281. الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة - تحقيق: محمد الزمزمي، ط: 6، 1421هـ-2000م، دار البشائر الإسلامية.
282. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، ط: 1، 1408هـ-1988م، دار إحياء التراث العربي.

283. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي سلامة، ط: 2، 1420هـ - 1999م، دار طيبة للنشر والتوزيع.
284. كحالة، عمر بن رضا بن محمد، معجم المؤلفين، ط: بدون، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
285. الكرمانى، محمود بن حمزة بن نصر، غرائب التفسير وعجائب التأويل، ط: بدون، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.
286. الكشميري، محمد أنور شاه، فيض الباري على صحيح البخاري، تحقيق: محمد الميرتشي، ط: 6، 1426هـ - 2005م، دار المتب العلمية، بيروت.
287. الكعبي، عبد الله بن أحمد، تفسير أبي القاسم الكعبي البلخي - تحقيق: د. خضر محمد، ط: 1، 1428هـ - 2007م، دار الكتب العلمية، بيروت.
288. الكنانى، نور الدين علي بن محمد بن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله الغماري، ط: 1، 1399هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
289. اللبابيدي، أحمد بن مصطفى، اللطائف في اللغة، ط: بدون، دار الفضيلة، القاهرة.
290. ابن لطف الله، أبو الطيب محمد صديق القنوجي، أبجد العلوم، ط: 1، 1423هـ - 2002م، دار ابن حزم.
291. لويس، برنارد، استانبول وحضارة الخلافة الإسلامية، عريب وتعليق: سيد رضوان علي، ط: 2، 1402هـ - 1982م، الدار السعودية للنشر والتوزيع.
292. الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود، تأويلات أهل السنة، تحقيق: مجدي باسلوم، ط: 1، 1426هـ - 2005م، دار الكتب العلمية، بيروت.
293. الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، التوحيد، تحقيق: فتح الله خليف، ط: بدون، دار الجامعات المصرية، الأسكندرية.
294. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، ألفية ابن مالك، ط: بدون، دار التعاون.
295. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافعية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط: 1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
296. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود، ط: بدون، دار الكتب العلمية، بيروت.

297. المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عزيمة، ط: بدون، عالم الكتب، بيروت.
298. مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر، **تفسير مجاهد**، تحقيق: محمد عبد السلام أبو النيل، ط: 1، 1410هـ - 1989م، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر.
299. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ط: 1، 1413هـ - 1992م، دار الكتب العلمية، بيروت.
300. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، ط: 1، 1428هـ - 2008م، دار الفكر العربي.
301. المراغي، أحمد بن مصطفى، **علوم البلاغة**، ط: بدون.
302. المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، **التبئية والإشراف**، تصحيح: عبد الله الصاوي، ط: بدون، دار الصاوي، القاهرة.
303. مسلم، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: بدون، دار إحياء التراث العربي-بيروت.
304. المطرزي، ناصر بن عبد السيد، **المغرب في ترتيب المغرب**، ط: بدون، دار الكتاب العربي.
305. أبو المعالي، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد خفاجي، ط: 3، دار الجيل، بيروت.
306. ابن المعتز، أبو العباس عبد الله بن محمد، **البديع في البديع**، ط: 1، 1410هـ - 1990م، دار الجيل.
307. مقاتل، أبو الحسن مقاتل بن سليمان، **تفسير مقاتل**، عبدالله شحاته، ط: 1، 1423هـ، دار إحياء التراث، بيروت.
308. المقدسي، المطهر بن طاهر، **البدء والتاريخ**، ط: بدون، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد.
309. مكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، **الهداية إلبلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه**، إشراف: الشاهد البوشيخي، ط: 1، 1429هـ، 2008م، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، جامعة الشارقة.
310. مكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، ط: 2، 1405هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
311. الملا القاري، علي بن محمد أبو الحسن نور الدين، **شمّ العوارض في ذم الروافض** - تحقيق: مجيد الخليفة، ط: 1، 1425هـ - 2004م، مركز الفرقان للدراسات الإسلامية.

312. المناوي، عبد الرؤوف زين الدين محمد، **التوقيف على مهمات التعاريف**، ط: 1، 1410هـ-1990م، عالم الكتب، القاهرة.
313. المناوي، عبد الرؤوف زين الدين محمد، **التيسير بشرح الجامع الصغير**، ط: 3، 1408هـ-1988م، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض
314. المناوي، عبد الرؤوف زين الدين محمد، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، ط: 1، 1356هـ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
315. ابن منده، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، **معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل العزازي، ط: 1، 1419هـ-1998م، دار الوطن، الرياض.
316. ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم، **تفسير القرآن**، تحقيق: سعد السعد، ط: 1، 1423هـ-2002م، دار المآثر، المدينة المنورة.
317. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، ط: 3 - 1414هـ، دار صادر، بيروت.
318. ابن المنير، الإسكندري، **الانتصاف فيما تضمنه الكشاف**، ط: بدون.
319. ابن مهران، أحمد بن الحسين النيسابوري، **المبسوط في القراءات العشر**، سبيع حمزة حاكمي، ط: بدون، مجمع اللغة العربية، دمشق.
320. المواق، أبو عبدالله محمد بن يوسف، **التاج والإكليل لمختصر خليل**، ط: 1، 1416هـ-1994م، دار الكتب العلمية.
321. **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ط (1): دار الصفة - مصر، ط (2): دار السلاسل - الكويت، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت.
322. الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي.
323. المؤيد بالله، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، ط: 1، 1423هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
324. النجار، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، ط: 1، 1422هـ-2001م، مؤسسة الرسالة.
325. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي، **عمدة الكتاب** - تحقيق: بسام الجابي، ط: 1، 1425هـ - 2004م، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر.
326. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، ط: 1، 1421هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

327. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، معاني القرآن، تحقيق: محمد الصابوني، ط: 1، 1409هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
328. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: 2، 1406هـ - 1986م، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
329. النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد، مدارك التنزيل وحقائق التأويل - تحقيق: يوسف بديوي، ط: 1، 1419هـ - 1998م، دار الكلم الطيب، بيروت.
330. النسفي، عمر بن محمد بن أحمد، طلبه الطلبة، ط: بدون، 1311هـ، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى، بغداد.
331. النعماني، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، ط: 1، 1419هـ - 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.
332. ابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر الحنبلي، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق: كمال الحوت، ط: 1، 1408هـ - 1988م، دار الكتب العلمية.
333. النهاوندي، عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، ط: 2، 1405هـ - 1985م، دار الفكر - دمشق.
334. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط: 2، 1392م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
335. النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد، نهاية الأريب في فنون الأدب، ط: 1 - 1423هـ، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة.
336. النويري، محب الدين محمد بن محمد، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: مجدي باسلوم، ط: 1، 1424هـ - 2003م، دار الكتب العلمية، بيروت.
337. نويهض، عادل، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، ط: 3، 1409هـ - 1988م، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت.
338. النيسابوري، أحمد بن الحسين بن مهران، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حاكمي، ط: بدون، 1981م، مجمع اللغة العربية، دمشق.
339. النيسابوري، محمود بن أبي الحسن، إيجاز البيان عن معاني القرآن، حنيف القاسمي، ص 186، ط: 1، 1415هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
340. النيسابوري، محمود بن أبي الحسن، باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، تحقيق: سعاد بابقي، ط: بدون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

341. النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تحقيق: زكريا عميرات، ط: 1، 1416هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
342. الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع** - ضبط: يوسف الصميلي، ط: بدون، المكتبة العصرية، بيروت.
343. ابن الهائم، أحمد بن محمد بن عماد الدين، **التيبان في تفسير غريب القرآن**، تحقيق: ضاحي محمد، ط: 1، 1423هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
344. الهذلي، يوسف بن علي بن جبار، **الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها**، تحقيق: جمال الشايب، ط: 1، 1428هـ - 2007م، مؤسسة سما للتوزيع والنشر.
345. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** - تحقيق: يوسف البقاعي، ط: بدون، دار الفكر.
346. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط: بدون، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
347. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: 11-1383هـ، القاهرة.
348. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، ط: 6، 1985م، دار الفكر، دمشق.
349. ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب، **السيرة النبوية**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، ط: 2، 1375هـ، 1955م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
350. ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، **فتح القدير**، ط: بدون، دار الفكر.
351. الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: حسام الدين القدسي، ط: بدون، 1414هـ - 1994م، مكتبة القدسي، القاهرة.
352. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد، **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، ط: 1، 1415هـ - 1994م، دار الكتب العلمية، بيروت.
353. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، **أسباب نزول القرآن**، تحقيق: عصام الحميدان، ط: 2، 1412هـ - 1992م، دار الإصلاح، الدمام.

354. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، **التفسير البسيط** - تحقيق: رسالة دكتوراة في الأصل ثم قامت لجنة علمية بتنسيقه، ط: 1 - 1430هـ، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام سعود الإسلامية.
355. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، **الوجيز** - تحقيق: صفوان داوودي، ط: 1 - 1415هـ، دار القلم - دمشق، الدار الشامية ، بيروت.
356. الواقدي، محمد بن عمر بن واقد، **المغازي**، تحقيق: مارسدن جونس، ط: 3، 1409هـ، ، 1989م، دار الأعلمي، بيروت.
357. ابن الوجيه، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن نجم الدين ابن المبارك، **الكنز في القراءات العشر**، تحقيق: خالد المشهداني، ط: بدون، 1425هـ - 2004م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
358. ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، **علل النحو**، تحقيق: محمود درويش، ط: 1، 1420هـ - 1999م، مكتبة الرشد، الرياض.
359. ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد، **تاريخ ابن الوردي**، ط: 1، 1417هـ - 1996م، دار الكتب العلمية، بيروت.
360. الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي، **شرح التصريح على التوضيح**، ط: 1، 1421هـ - 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.
361. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله، **معجم البلدان**، ط: 2 - 1995م، دار صادر، بيروت.
362. أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، **المعجم** - تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ط: 1، 1407هـ، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد.
363. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، **شرح المفصل للزمخشري**، تحقيق: إميل يعقوب، ط: 1، 1422هـ - 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت.

فهرس الموضوعات:

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	ب
الملخص باللغة العربية	ج
الملخص باللغة الإنجليزية	هـ
المقدمة	و
القسم الأول : الدراسة	1
الفصل الأول: الإمام البيضاوي وتفسيره "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"	2
المبحث الأول: الإمام البيضاوي	3
المطلب الأول: اسمه ومولده ووفاته	4
المطلب الثاني: رحلته العلمية	5
المبحث الثاني: مكانة تفسير البيضاوي والمؤلفات عليه	7
المطلب الأول : مكانة تفسير البيضاوي	8
المطلب الثاني: المؤلفات على تفسير البيضاوي	9
الفصل الثاني : المؤلف وحياته العلمية	11
المبحث الأول : حياة المؤلف، وفيه ثلاثة مطالب :	18
المطلب الأول : اسمه وكنيته ونسبه	19
المطلب الثاني : مولده ووفاته	20
المطلب الثالث : صفاته وأخلاقه	21
المبحث الثاني : رحلته العلمية، وفيه خمسة مطالب :	23
المطلب الأول : تلقي شيخ زاده العلم وتعليمه	24
المطلب الثاني : عقيدة شيخ زاده.	24

26	المطلب الثالث : المذهب الفقهي لشيخ زاده
26	المطلب الرابع : الآثار العلمية لشيخ زاده
30	المطلب الخامس : شيوخ شيخ زاده وتلاميذه
12	المبحث الثاني : عصر المؤلف، وفيه ثلاثة مطالب :
13	المطلب الأول: الحالة السياسية في عصر المؤلف
14	المطلب الثاني: الحالة الاقتصادية في عصر المؤلف
15	المطلب الثالث: الحالة الثقافية في عصر المؤلف
33	الفصل الثالث: دراسة الكتاب
34	المبحث الأول : قيمة الكتاب ونسبته ، وفيه ثلاثة مطالب :
35	المطلب الأول : توثيق العنوان
37	المطلب الثاني : توثيق نسبة الكتاب للمؤلف
37	المطلب الثالث : قيمة الكتاب العلمية
41	المطلب الأول : مصادر المؤلف، وفيه فروع:
42	• الفرع الأول: مصادر شيخ زاده في التفسير .
43	• الفرع الثاني: مصادر شيخ زاده في اللغة وعلومها .
44	• الفرع الثالث: مصادر شيخ زاده في العقيدة .
45	• الفرع الرابع: مصادر شيخ زاده في القراءات .
46	المطلب الثاني : منهج صاحب الحاشية. وفيه فروع :
46	• الفرع الأول: منهج شيخ زاده في شرح تفسير البيضاوي وببحث المسائل وتحققها .
54	• الفرع الثاني: منهج شيخ زاده في إيراد الآيات القرآنية .
55	• الفرع الثالث: منهج شيخ زاده في إيراد الأحاديث النبوية .
58	• الفرع الرابع: منهج شيخ زاده في إيراد الشواهد الشعرية .
60	• الفرع الخامس: منهج شيخ زاده في التفسير .

64	• الفرع السادس: منهج شيخ زاده في علوم القرآن.
70	• الفرع السابع: منهج شيخ زاده في عرض القضايا الاعتقادية.
71	• الفرع الثامن: منهج شيخ زاده في الفقه وأصوله.
73	• الفرع التاسع: منهج شيخ زاده في النقل من المصادر.
76	• الفرع العاشر: منهج شيخ زاده في ذكر الأعلام والأماكن.
77	• الفرع الحادي عشر: منهج شيخ زاده في إيراد الروايات التاريخية والتفسيرية.
79	• الفرع الثاني عشر: منهج شيخ زاده في الاستدلال والترجيح.
85	• الفرع الثالث عشر: اهتمام شيخ زاده بالعلوم العقلية.
86	• الفرع الرابع عشر: منهج شيخ زاده في السيرة النبوية.
87	• الفرع الخامس عشر: منهج شيخ زاده في البلاغة واللغة.
116	المطلب الثالث : المصطلحات والرموز
118	المبحث الثالث : منهجية التحقيق ، وفيه مطلبان :
118	المطلب الأول : منهج التحقيق
121	المطلب الثاني : وصف النسخ
134	القسم الثاني : قسم التحقيق
383	الخاتمة
385	فهرس الآيات القرآنية
392	فهرس الأحاديث النبوية
394	فهرس الأعلام
396	فهرس الأماكن
397	فهرس المصادر والمراجع
424	فهرس الموضوعات